فلســـفة

التنـظيم القانـوني لضريبـة الرأس

في مصر تحت الحكم الرومانـي

دكتور

فتحي ابراهيم محمد محمد

كليـة الحقـوق ـ جامعة عين شـمس

مقدمة

خلق الله الانسان في أحسن صورة، وخلق له الأرض ليعيش عليها ويعمرها، وجعل له زينة يتزين بها أثناء الحياة الدنيا، تمثلت في تملك الأموال والتعزز بالاولاد، قال تعالي: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾(١)، ففي المال جمالاً ونفعاً وفي البنون قوة ودفعاً، وقُدم المال لأنه أعم من الأبناء في الزينة، فهو يشمل كل الأفراد وجميع الأوقات، ذلك أنه زينة في حد ذاته، إضافة لكونه سبب في بقاء النفس.

والانسان منذ بداية وجوده علي الأرض مجبول علي حب المال حريص علي اقتنائه، قال تعالي: ﴿وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾(٢)، فالمال قسيم الروح وصنو النساء والأبناء، قال تعالي: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَٰلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾(٣).

ذلك أن الله أعان الانسان بالمال علي دنياه ودينه، فالمال وسيلة إلي مُتع العيش في الدنيا وإلي كسب الحسنات في الآخرة، والمال عنصر أساسي في القيام بالواجبات الدينية، ومنذ البداية والانسان يسعي إلي إرضاء الإله وتوطيد الصلة به، مستخدماً في ذلك المال للتضحية وتقديم القرابين، قال تعالي: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِن أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ﴾(٤)، وإقامة دور العبادة للقيام بالشعائر والطقوس الدينية، بل أن بعض أركان الإسلام يتطلب القيام بها توافر المال، فالحج يستلزم توافر الزاد والنفقة والراحلة، ومعظم أعمال البر والاحسان وصلة الأرحام والصدقة والوقف تقوم علي بذل المال، وكذلك الجهاد والذكاة والدعوة إلي الله تعالي تحتاج إلي المال.

---

(١) سورة الكهف، جزء من الآية رقم (٤٦).
(٢) سورة الفجر، الآية رقم (٢٠).
(٣) سورة آل عمران، جزء من الآية رقم (١٤).
(٤) سورة النساء، جزء من الآية رقم (٥).

والمال أيضاً قوام الأعمال وعماد الحياة وركن من أركان الدنيا، به تنتظم معايش الناس، وهذا المعني مذكور في قوله تعالي: ﴿وَلاَ تُؤْتُواْ السُّفَهَاء أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللّهُ لَكُمْ قِيَاماً﴾(١) ويكفي المال فضلاً أنه يُمكن صاحبه من العيش بكرامة يعطي ولايطلب ينفق ولايسأل، قال صلي الله عليه وسلم: ﴿اليد العليا خير من اليد السفلي، واليد العليا المنفقة والسفلي السائلة﴾(٢).

وإذا كان المال مهم جداً للأفراد، فإنه أكثر أهمية بالنسبة للدول، فالمال عصبها الاقتصادي، فالدولة القوية هي التي تقوم علي اقتصاد قوي يغدق عليها الموارد متنوعة، وبه تستطيع الدولة خدمة مواطنيها وتحقيق رفاهيتهم، وإقامة بنيتها التحتية ومرافقها ومصالحها ومؤسساتها، وتوفير الأمان النفسي والاجتماعي لمواطنيها، وتحقيق الأمن الداخلي والخارجي، وتحديد اتجاهات سياستها الخارجية سواء السلم أو الحرب.

والدول الحديثة تعمل علي تحقيق الإشباع العام، مستخدمة في ذلك الموارد العامة المتنوعة، والإيرادات العامة هي الوسيلة التي تُمكن الدولة من تحقيق هذا الإشباع، ففي ضوء الحاجات العامة يتحدد نطاق النشاط المالي للدولة، ذلك أن النظام الاقتصادي هو نظام اجتماعي يراعي ظروف الدولة العسكرية والإجتماعية والدينية والثقافية، والعامل الاقتصادي من العوامل المهمة في تحديد قوة وقدرة الدولة السياسية والعسكرية، لذلك تستحوذ العلاقات الاقتصادية الدولية علي قدر كبير من نشاط الحكومات واهتمام السياسيات الخارجية.

وقد قامت الإمبراطوريات القديمة نتيجة محاولة الحكام إشباع الحاجات السياسية والعسكرية والاقتصادية، فقواعد القانوني الدولي العام القديم كانت تقر

(١) سورة النساء، جزء من الآية رقم (٥).
(٢) صحيح مسلم، حديث رقم (١٠٣٣)؛ صحيح البخاري، حديث رقم(١٤٢٧).

حق الفتح والغزو وتعتبره من أسباب كسب السيادة علي الأقاليم، فلم تعرف العلاقات الدولية القديمة تنظيماً مستقراً تخضع له ويحميه أعضاء الجماعة الدولية، الأمر الذي سمح لبعض الدول من أن تسود مساحات كبيرة من العالم، متخطية حدود البلدان والقارات، وتضم تحت لوائها أجناساً مختلفة وشعوباً متعددة، ولغات وثقافات متنوعة، فبهيمنة عنصر القوة تحولت بعض الدول إلي إمبراطوريات عظيمة كالإمبراطورية الفارسية والإغريقية والرومانية، وفرضت نظمها وقواعدها علي تابعيها وحملتهم بالتزامات قانونية ومالية متعددة.

وكان الأمر أكثر وضوحاً لدي الرومان الذين طوروا نظامهم السياسي، وانتقلوا من نظام إلي آخر عبر الصراعات الحزبية والأهلية، وكانت الفئة الغالبة تفرض إرادتها علي غيرها من أفراد الشعب، وكان لهذه الفلسفة انعكاس واضح علي علاقات روما الخارجية، إذ اعتقد الرومان أنهم بتفوقهم العسكري لهم الحق في السيطرة علي باقي شعوب العالم وسيادتها، فلم يكن هناك أي مساواة بين الشعوب بل تسلط شعب علي آخر، لذلك كانت علاقات الرومان الخارجية تقوم في المقام الأول علي الحرب المستمرة مع كل من لا ترتبط معها بمعاهدة تحالف أو صداقة، ولم تكن روما تعقد مثا هذه المعاهدات إلا في حالة مرورها بظروف سياسية أو عسكرية تقتضي ذلك، وبعد انتصار روما تصبح الدولة المهزمة ممتلكاتها وأفرادها دون أي حماية أو صيانة، بل يتم الاستيلاء علي الأموال وقتل الأشخاص، ومن باب أولي الإبقاء عليهم وفرض الالتزمات المالية وغير المالية عليهم.

ولما كانت مصر إحدي أغني ولايات الرومانية، كانت الضرائب المتعددة أهم الالتزامات المالية التي فرضتها روما علي مصر وأهلها، فالرومان بما لهم من سلطة الجبر والإكراه وبما حققوه من سيطرة وإدارة فعلية، استطاعت

تطبيق ما قرروه من سياسات اجتماعية واقتصادية ومالية وضريبية علي مصر والمصريين، بما يحقق مصالح روما ويشبع احتاجات مواطنيها، دون أي اعتبار لظروف مصر أو المصريين.

فالغرض المالي هو الهدف الرئيسي والمحرك الأول من احتلال الرومان لمصر، فالإستحواذ علي ثروات مصر وخيراتها هو الدافع لاحتلالها، إذ تميزت مصر بخصوبة أرضها وغزارة انتاجها وكثرة ثروتها المادية والبشرية، لذلك فرضوا علي المصريين نظماً ضريبية شملت الأشياء والأشخاص، فأتت الضرائب في مقدمة الالتزامات المالية المفروضة علي المصريين، وبصفة خاصة الضرائب المباشرة التي اتخذت من الأموال والأشخاص وعاء لها.

فقد اعتمدت الإمبراطورية الرومانية عند فرض الضرائب في مصر بصفة أساسية علي الأرض والرؤوس، ويؤكد ذلك منشور أحد الولاة حيث جاء فيه:"إن لأقرر صراحة مايخص كل فدان من الضريبة وفقاً لطبيعة أرضه، وكذا ما يخص كل رأس من الفلاحين من الضريبة"(١)، ذلك أن تاريخ مصر القديمة الاقتصادي والاجتماعي هو قبل شئ تاريخ ريفي أو تاريخ الفلاحين، حقاً كانت هناك أنشطة أخري متعددة، لكنها كانت ذات اثر هامشي مقارنة بالنشاط الزراعي الذي مارسه غالبية المصريين، وبسببه تعرضوا لضغوط هائلة وقهر واستغلال علي مر العصور.

ولما كان النظام الضريبي يتطور بتطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الأمر الذي أوجد إرتباط وثيق بين النظام الضريبي في المجتمع المصري والتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي به(٢)، لذلك

---

(١) د/ السيد الباز العريني، مصر البيزنطية، دار النهضة العربية، القاهرة، ب . ت، ص ١٢٢؛ د/ محمد مرسي الشيخ، معالم تاريخ مصر البيزنطية، ب . ت، ب . ن، ص ٩١.
(٢) علي سبيل المثال:

لايمكن أن البحث في الفلسفية الاقتصادية بمعزل عن النظم غير الاقتصادية سواء السياسية والاجتماعية والدينية[1]، فالوقائع الاقتصادية مرتبطة بالنظم الأخري، ذلك أن قواعد النظام الضريبي تعبر بصدق عن مصالح الطبقة المسيطرة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً [2].

وبناء علي ذلك فأن دراسة فلسفة التنظيم القانوني لضريبة الرأس في مصر تحت الحكم الروماني لن تكون مجدية إلا إذا تمت في إطار رصد التطورات في البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية التي لحقت المجتمع المصري في هذه الفترة، وفي ضوء الخطط التي وضعتها والأهداف التي رستمها السلطة الحاكمة والدور الذي حددته لمصر والمصريين، فهما البقرة الحلوب المنوط بها توفير الغذاء والمال للإمبراطورية الرومانية، لذا يتعين جزها وجني ثمارها بصفة مستمرة.

وتظهر فلسفة الرومان من فرض ضريبة الرأس في مصر واضحة جلية في مسألتين متلاحمتين متلازمتين غاية في الأهمية هما الإعفاءات من ضريبة الرأس وأساليب جبايتها وتحصيلها، وحيث أن ضريبة الرأس لاتعمل في فراغ، وإنما تؤثر وتتأثر بكثير من العوامل السياسية الاقتصادية والاجتماعية والدينية، لذلك سنقوم بتتبع جوانب هذه الضريبة وتشابكها مع هذه العوامل خلال الفترة محل البحث.

فالاعفاءات الضريبية هي الوجه الآخر المكمل للنظام الضريبي، الذي

Michael Wasylenko: Taxation and Economic Development: The state of the Economic Literature, New England Economic Review, Issue March, 1997, P37-52.

(١) أ/ جوزيف أ. شومبيتر، تاريخ التحليل الاقتصادي، المجلد الأول، ترجمة حسن عبد الله بدر، المجلس الأعلي للثقافة، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥، ص٣٨.

(٢) د/ مصطفي رشدي شيحة، التشريع الضريبي والمالي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٧، ص١٤٥.

يعمل علي كفالة العدالة الاجتماعية، لذلك تعتبر الإعفاءات الضريبية فن تمارسه السلطة الحاكمة لتوجيه شرائبها وفقاً للأهداف التي تؤمن بها وتعمل علي تحقيقها، كما أنها أداة لتوجيه النظام الاقتصادي والاجتماعي، لذلك تختلف فلسفة الإعفاءات من ضريبة لأخري تبعاً لأهداف النظام الاقتصادي والضريبي السائد، والهدف الرئيس من تقرير إعفاءات ضريبية هو تخفيف الأعباء المفروضة، هذا الهدف لايندرج ضمن أولويات النظم الاستبدادية، ويتعارض جذرياً مع الفلسفة الاستعمارية، فالموارد المالية والغايات الاقتصادية مقدمة علي كل إعتبار آخر سواء كان إنساني أو اجتماعي أو ديني، فالمستعمر يسعي جاهداً إلي استنزاف ثروات الخاضعين له، غير أنه في سعيه لإشباع شهواته المالية يعمل علي تجميل الوجه الإستعماري القبيح بالظهور بمظهر السيد الرحيم لا الجلاد المتسلط، ومن ذلك تقرير بعض الاعفاءات الشكلية التي تلبسه هذا الثوب، فيظهر في صورة الحمل بدلاً من الذئب.

غير أن نظم الجباية ووسائها سرعان ما تُظهر زيف نظم المستعمر وخداعها وفراغها من أي ميزة حقيقية، بل أنها تفضح كل ما حاولت الاعفاءات التستر عليه وإخفائه، إذ تتناسب الاعفاءات عكسياً مع حصيلة الجباية وتعرضها للتآكل في بعض الأحيان، لذلك برع الرومان في ابتكار الوسائل التي تتيح لهم استغلال موارد البلاد واستنزاف ثرواتها، فقاموا بتطوير أساليب الجباية الضريبية، لإيهام الناس الذين ضاقوا ذرعاً ببداية صفحة جديدة قد تكون أفضل من سابقتها فيهدأون ويتحملون، حتي إذا بلغ الفساد الربي ومال منحي الحصيلة إلي الانخفاض تم تطبيق أسلوب جديد، وهكذا دوالك فلا الخزانة تمتلئ ولا الإمبراطور يشبع ولا يخف العسف والاستنزاف عن المصريين، وليس لهم أو لبلدهم نصيب من كد أيدهم أو خيرات أرضهم، فالجميع مسخر من أجل تطوير روما وتحقيق ورفاهية مواطنيها وخدمة شعبها.

ولابد من الاعتراف بصعوبة دراسة ضريبة الرأس في مصر فترة الحكم الروماني، لغياب الإحصاءات وصعوبة قياس المعلومات الاقتصادية لهذه الفترة بدقة، فالأرقام التي وصلتنا هناك شك في مدي صحتها، لذلك هي مجرد محددات يمكن الاسترشاد بها لتوجيه عملية البحث، فبالرغم من وجود احصاءات للسكان وأرقام الحصيلة الضريبة في بعض الأعوام، إلا أن هذه البيانات غامضة وغير دقيقة وغير متسلسلة، وبالتالي لاتمكن من الحصول علي استنتاجات دقيقة قاطعة[1].

استناداً إلي ذلك سنقسم هذه الدارسة إلي مبحث تمهيدي وبابين، نتناول في المبحث التمهيدي الإجراء السابق علي فرض الضريبة وهو عملية الاحصاء السكاني، ويهتم الباب الأول بدراسة الإعفاءات من ضريبة الرأس، وينشغل الباب الثاني بدراسة جباية الضريبة.

وعلي هذا تنقسم دراستنا كالتالي:

مبحث تمهيدي: الاحصاء السكاني

الباب الأول: الإعفاءات من ضريبة الرأس.

الباب الثاني: الجباية الضريبة.

(١) م.إ. فنلي، اقتصاد العالم القديم، ترجمة د/عبداللطيف الحارس، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث(كلمة)، أبو ظبي، ٢٠١١، ص٦٢-٦٣.

مبحث تمهيدي: الاحصاء السكاني

أوضح حجر بالرمو أن المصريين القدماء عرفوا احصاء السكان والأموال منذ العصر الطيني، وعلي الأرجح منذ عهد الأسرة الثانية[1]، فمصر أقدم مجتمع مؤلف من عدة ملايين من البشر يحكمهم ملك واحد، يممتلكون الأسس الرئيسية للحضارة، فقد حباها الله وجمع فيها الموارد البشرية والاقتصادية معاً .

لذلك دأبت الحكومات المصرية علي عمل إحصاء دوري كل عامين للسكان والأموال، لمعرفة حجم التطور السكاني ومتطلباته وحاجاته، وحتي تتمكن من السيطرة علي حسابات إيراداتها ونفقاتها، أُطلق عليه "حساب الذهب والحقول"، بالإضافة إلي فرض ضرائب مباشرة علي دخول الثروة العقارية والمنقولة[2]، كما اعتاد الملوك المظفرين علي احصاء مغانم حربهم من أموال وأشخاص، ففي عهد الملك نعرمر أجري إحصاء لما حصل عليه من غنائم وأسري أسفر عن حصوله علي٤٠٠٠٠٠ ثور، ١٤٢٢٠٠٠ رأس من الماعز، ١٢٠٠٠٠ أسير[3]، كما تم إحصاء ما حصل عليه الملك سنفرو من بلاد النوبة، فبلغت الحصيلة٧٠٠٠ أسير، ٢٠٠٠٠٠ رأس من الماشية[4].

كما عثر الباحثين في تاريخ مصر البطلمية علي احصاءات للأفراد يرجع تاريخها إلي عام ٢٤٠ ق.م، كان الهدف منها هو فرض ضريبة، لكنهم

---

(١) هناك من المؤرخين من يرجع بداية الإحصاء الدوري للأموال والسكان إلي الملك "دان" سادس ملوك الأسرة الفرعونية الأولي الذي حكم من ٢٩٧٥-٢٩٣٥ ق.م. د/ محمد بيومي مهران، الحضارة المصرية القديمة، ج٢، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط٤، ١٩٨٩، ص١٦٢.

(٢) ترجع تسمية الاحصاء بحساب الذهب والحقول إلي أن الأموال المنقولة كانت تقدر بالذهب تبعاً لعملة خاصة كان يتم التعامل بها في ذلك الوقت. د/ زكي عبدالمتعال، أصول علم المالية العامة والتشريع المالي المصري، ط١، مكتبة الياس نوري، القاهرة، ١٩٤١، ص ٤١٦.

(٣) د/ احمد محمود صابون، مصر القديمة وقصة توحيد القطرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٧٨.

(٤) د/ سليم حسن، موسوعة مصر القديمة، ج ١٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٣١.

اختلفوا بشأن نوع الضريبة التي كان الاحصاء يتم من أجل فرضها، فذهب غالبيتهم إلي أن الاحصاء يتم من أجل فرض ضريبة الرأس، وذهب بعضهم إلي أن البطالمة استخدموا الاحصاء لهدف مالي غير فرض ضريبة الرأس هو فرض ضريبة الملح[١].

أما الرومان فقد قسموا سكان مصر إلي قسمين من الناحية القانونية إلي قسمين اساسيين هما الرومان والمصريين، ولفظ رومان في مفهوم ضريبة الرأس، يشمل الرومان الأصلاء ومواطني مدينة الإسكندرية وغيرها من المدن الحرة، أما لفظ مصري فيطلق علي باقي السكان، وجاءت ضريبة الرأس لتأكيد التقسيم والتميز الطبقي للمجتمع، فقد أعفي منها الرومان ومن في حكمهم، ودفعها بقية السكان بأنصبة متفاوتة[٢].

وكان البطالمة قد أدخلوا إلي مصر نظام القيد السكاني في قوائم خاصة، وهو النظام الذي عُرف باسم (Apographe)، والذي كان يجري سنوياً[٣]، واستخدموه في احصاء الأشخاص اعتباراً من القرن الثالث قبل الميلاد[٤].

لكن الإمبراطور أغسطس قام بإنشاء سجلات جديدة لتسجيل كافة المواليد والوفيات، واستبدل نظام التعداد البطلمي بنظام التعداد الروماني الدوري

---

(١) استدل الفريق القائل بأن هدف الاحصاء هو فرض ضريبة الرأس، بوثيقة عُثر عليها في تبتوس، يرجع تاريخها إلي ٢٣٥ ق.م، تحتوي علي قائمة بحصيلة الضرائب النوعية، ومن بينها ضريبة الرأس واحد تالنت، وأن ضريبة الرأس في مصر البطلمية كانت مثل ضريبة الرأس في مصر الرومانية من ضرورة اجراء احصاء دوري كل أربعة عشر سنة. د/ ابراهيم نصحي، تاريخ مصر في عصر البطالمة، ج٣، مكتبة الأنجلوا المصرية، القاهرة، ١٩٧٦، ٣٧٥-٣٧٧.

(٢) د/ آمال محمد الروبي، مظاهر الحياة في مصر في العصر الروماني، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٩.

(٣) د/ صبري ابو الخير، تاريخ مصر في العصر البيزنطي، عين للدراسات والبحوث الانسانية والإجتماعية، القاهرة، ط٢، ٢٠٠١، ص ١٠٠.

(٤) جونيفييف هوسون ودومينيك فالبيل، الدولة والمؤسسات في مصر، ترجمة د/ زكيه طبوزاده، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١٩٩٥،١، ص٢٨١.

المنزلي المنتظم القائم علي أساس جغرافي سكني والذي عرف باسم (Laographia)، الذي ابتكره الملك سرقيوس تليوس(١)، ويقوم علي اجراء احصاء عام شامل للسكان والأموال كل أربعة عشر عاماً ، باعتباره السن الذي قرره القانون لإمكانية زواج الصبي زواج قانوني، إذ فيه يكون الولد قادر علي مجابة أعباء الحياة(٢).

ويتم مراجعة هذه السجلات في ضوء المستجدات من مواليد ووفيات كل خمس سنوات(٣)، لتكون السجلات مسايرة لأحدث التعديلات وأخر التطورات، وتكون قريبة التعبر عن حقيقة الواقع، ومع ذلك في بعض الحالات الاستثنائية والظروف الخاصة كان يمكن مراجعة هذا التعداد دون التقيد بالمدة السابقة(٤).

وقد التزم ولاة مصر منذ بداية الحكم الروماني(٥)، بهذه السياسة فاعتادوا

(١) ذهب بعض المؤرخين إلي أن الذي قرر نظام التعداد الدوري المنزلي هو الإمبراطور أغسطس نفسه، حيث أصدر أمر بإحصاء الرجال والنساء والأطفال، ورسم بأن يكون الاحصاء من عامل أغسطس. ميخائيل شاروبيم، الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث، ج١، المطبعة الاميرية ببولاق، القاهرة، ١٨٩٨، ص ٢٤٤. ويضيف بعض المؤرخين أن الاحصاء الذي أمر أغسطس باجرائه كان تطبيق للنظم الرومانية العتيقة وأن نظام الاحصاء السكاني كان معروف في روما إلا أنهم اختلفوا في تاريخ اجراء الاحصاء وعدد سكان المدينة الذي أسفر عنه الاحصاء، فيذهب ول ديورانت أن الاحصاء أجراه الملك سرفيوس تليوس ـ سادس ملوك روما ـ وأن عدد السكان بلغ ٢٦٠٠٠٠ نسمة. ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، ترجمة محمد بدران، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٢، ص٣٠،٥٨؛ بينما يري مونتسكيو أن الاحصاء تم بعد سقوط النظام الملكي وأن عدد السكان بلغ ٤٤٠٠٠٠ نسمة. مونتسكيو، تأملات في تاريخ الرومان، ترجمة عبدالله العروي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط١، ٢٠١١، ص٣٨.

(٢) شجع الرومان الزوج في سن مبكرة، بهدف صيانة عذرية الفتيات، وإنجاب المزيد من الأطفال، حيث كانت نسبة وفيات الأطفال عالية من مجمل معدل الوفيات، لذلك حدد قانون جستنيان سن الزواج بالرابعة عشر للشاب والثانية عشر للمرأة، أما الخطوبة فكان يمكن اتمامها بداية من السابعة للإثنين. د/عبدالعزيز رمضان، المرأة والمجتمع في الإمبراطورية البيزنطية، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٤٢.

(٣) د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ٢٠٠١، ص ٣١٨.

(٤) د/ السيد الباز العريني، مصر البيزنطية، مرجع سابق، ص١٢٣.

(٥) إ. س. سفينسيسكايا، المسيحيون الأوائل والإمبراطورية الرومانية، ترجمة مختائيل اسحق، منشورات دار علاء الدين، دمشق، ط٢، ٢٠٠٧، ص ٢٤.

علي إصدار منشورات رسمية دورية مسهبة، باللغة اليونانية[١]، خاصة باجراء تعداد للسكان كل أربعة عشر عاماً[٢]، بغرض تنظيم فرض وجباية الضرائب وتأدية الأتاوات للدولة[٣]، ولضمان صحة التعداد تم تقرير جزاءات رادعة لمن يمتنع عن القيام به أو يجريه علي غير الحقيقة[٤].

والمؤرخون مختلفون بشأن تاريخ أول احصاء أجراه الرومان في مصر، فذهب جانب إلي أنه تم سنة ٢٣/٢٤ ق.م[٥]، وذهب جانب آخر إلي أنه تم سنة١٠/٩ ق.م[٦]، وعلي أية حال أسفرت نتيجة التعداد أن عدد سكان مصر في أوائل العصر الروماني، حوالي سبعة ملايين نسمة باستثناء مدينة الاسكندرية[٧]، التي بلغ إجمالي عدد سكانها في عهد أغسطس نصف مليون

(١) برر بعض المؤرخين اصدار الولاة منشوراتهم باللغة اليونانية، بأن اللغة اللاتنية كانت مفرادتها أضيق، وأقل مرونة في تكوين المصطلحات المركبة، وأعجز عن بيان الفروق الدقيقة في المعني الواحد من اللغة اليونانية. ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، مرجع سابق، ص١٥١.

(٢) د/ أبو اليسر فرج، تاريخ مصر في عصري البطالمة والرومان، عين للدراسات والبحوث الانسانية والإجتماعية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢، ص ١٩٩؛ أ/ محمود مدحت، مصر القبطية، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الانسان، القاهرة، ط١، ١٩٩٨، ص ١٠٣.

(٣) إ. س. سفينسيسكايا، المسيحيون الأوائل والإمبراطورية الرومانية، مرجع سابق، ص ٢٤.

(٤) التعداد إجراء يهدف إلي التعرف علي الأفراد الخاضعين للضريبة، وهذا الإجراء تطلق عليه النظم الضريبية المعاصرة مصطلح (حصر المجتمع الضريبي) تقوم به الإدارة الضريبية (الإدارة العامة للحصر والإحصاء) كمرحلة أولي لتطبيق الضريبة علي كل من يتوافر فيه شروط الخضوع لها، بهدف تحقيق العدالة بين الممولين من حيث خضوعهم للضريبة ومكافحة ظاهرة التهرب الضريبي، والدقة في إجراء الحصر تنعكس بالإيجاب علي الموارد الأساسية للخزانة العامة، فأي خطأ أو نقص في أعمال الحصر يترتب عليه ضياع أموال الدولة، وقد فطن الرومان إلي أهمية دقة عملية الإحصاء علي قيمة الموارد التي يمكن حصولهم عليها من ولاية مكتظة بالسكان كمصر، فقرروا عقوبات قاسية لضمان تعبير الاحصاء عن جماعة الممولين، وقد أخذت قوانين الضرائب المصرية المتعاقبة بنظام الحصر الضريبي، فمنذ صدور القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٣٩ والمشرع الضريبي يفرد أحكام خاصة بحصر الممولين الخاضعين للضريبة، بل اتجه المشرع في القانون (٩١) لسنة ٢٠٠٥ إلي تشجيع الالتزام التطوعي لدي جمهور الممولين في تسجيل أنفسهم لدي الإدارة العامة للحصر والإقرارات بتقرير عفو ضريبي عن الممولين الذين لم يسبق تسجيلهم لديها قبل صدور هذا القانون.

(٥) د/ آمال محمد الروبي، مظاهر الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ١٠٧.

(٦) د/ ابراهيم نصحي، تاريخ مصر في عصر البطالمة، ج٣، مرجع سابق، ص٣٧٦.

(٧) د/ مصطفي كمال عبدالعليم، مصر الرومانية، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٢٥.

نسمة منهم ٣٠٠٠٠٠ من الأحرار[١]، وبعد حوالي مائة عام من التعداد الأول بلغ عدد سكان مصر بدون سكان مدينة الاسكندرية، سبعة ونصف مليون نسمة، وأحدث تعداد تم العثور عليه حتي الأن يرجع لعام ٢٤٣/٢٤٤م[٢].

ونظراً لاهتمام الرومان بعملة الاحصاء وحرصهم علي أن تأتي نتيجته ملبية لرغباتهم، قرروا العديد من القواعد التي التي تضمن إجراء الإحصاء بشكل دقيق، بما يحقق حصر شامل يؤدي لوجود قاعدة بيانات حقيقية لكل من يتوافر بشأنه شروط الخضوع للضريبة، بهدف حصول الدولة الرومانية علي أكبر قد من الموارد المالية والحصيلة الضريبية.

وعلي ذلك سوف نقسم هذا المبحث إلي مطلبين، المطلب الأول نخصصه للإسلوب الذي اتبعة الرومان في عملية احصاء الأفراد، والمطلب الثاني نخصصه للقواعد التي قررها الرومان لضمان اجراء احصاء موثوق فيه.

المطلب الأول: أسلوب احصاء الأفراد

الاحصاء لم يكن قاصر علي المصريين الخاضعين لضريبة الرأس، وإنما شمل الرومان المتواجدين في مصر أيضاً، غير أن مبدأ التمييز الطبقي الذي اعتنقه الرومان أنعكس بصورة واضحة علي الطريقة المستخدمة لتعداد الأفراد المتواجدين في الاقليم المصري، فقد اختلفت طريقة احصاء المصريين وغيرهم من الخاضعين لضريبة الرأس عن طريقة احصاء الرومان غير الخاضعين لهذه الضريبة.

---

(١) د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص ١٥٤؛ ولم تبلغ أي مدينة في عدد السكان مابلغه عدد سكان الاسكندرية ولم يقاربها إلا مدينة قرطاجنة المزدحمة بسكانها البالغ عددهم ربع مليون نسمة. ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، مرجع سابق، ص٨٧.

(٢) نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، ترجمة د/آمال الروبي، عين للدراسات والبحوث الانسانية والإجتماعية، القاهرة، ط١، ١٩٩٧، ص ١٧٥-١٧٦.

لذلك سنقسم هذا المطلب إلي فرعيين، الفرع الأول: احصاء المصريين الخاضين لضريبة الرأس، الفرع الثاني: احصاء الروماء الرومان المتواجدين في مصر وقت إجراء الاحصاء الدوري.

الفرع الأول: احصاء المصريين والخاضعين لضريبة الرأس

المصريين هم جميع سكان مصر عدا السكندريون[1]، وبناء علي سياسة الرومان التي تهدف لتعظيم أقصي استفادة من موارد مصر، وتحميل المصريين بجميع الأعباء، نجد أن الرومان أتبعوا اسلوب متميز لاجراء التعداد الدوري للسكان هو اسلوب الاحصاء السكني، هذا الأسلوب يقوم علي المشاركة بين المصريين وجهة الإدارة في اجراء الإحصاء، ذلك أن مصر كانت أكثر الولايات الرومانية كثافة في السكان[2]، فيتولي المصري مهمة إعداد الإقرار السكاني ويسلمه للإدارة، ليتولي موظفيها مهمة مراجعة الإقرارات والتحقق من صحة بياناتها، علي النحو التالي:

يلتزم صاحب المنزل أن يقدم إلي موظفي الإدارة المختصة، تقريراً مكتوباً موقع عليه منه، يوضح فيه مالك المنزل بيانات المقيمين في المنزل تفصيلاً، فالإحصاء يتم بناء علي التعداد الذي يجريه ملاك المنازل ويدونوه في إقرار يتقدموا به إلي الموظف المختص، والموضح عنوانه في ذات الإقرار، فالحائزين للمساكن هم الذين يتولون مهمة حصر الأشخاص المقيمين لديهم،

(١) د/ مصطفي العبادي، الامبراطورية الرومانية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٩، ص ١٥٨؛ ومن المنشورات التي أصدرها ولاة مصر بخصوص التعداد الدوري والتي تم العثور عليها، منشور أصدره الوالي جايوس فيبيوس ماكسيموس عام ١٠٣م، والذي جاء فيه:" أنه قد بدأ الأن تعداد السكان منزلاً منزلاً، لذلك من الضروري أن يبادر جميع الأفراد المتغيبون أو الموجودين خارج محل اقامتهم لأس سبب من الأسباب بالعودة إليه علي جناح السرعة، ليتمكنوا من استكمال الإجراءات الرسمية المعتادة للتسجيل، وعليهم أن يقدموا أنفسهم للمسئولين عن التعداد. نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ١٧٣.

(٢) د/ عبداللطيف احمد علي، مصر والإمبراطورية الرومانية في ضوء الأوراق البردية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٥٧.

لذلك سُميت إقرارات التعداد باسم "السجل أو الإحصاء السكني"(١).

والمسئول عن إعداد وتقديم الإقرار هو شاغل المنزل سواء كان مالكاً أو مستأجراً، متي كان أهلاً للقيام بذلك، فإذا كان مالك المنزل قاصراً التزم وصيه القانوني بإعداد وتقديم الإقرار، وإن كان المنزل مملوك لإمرأة متزوجة كانت متضامنة مع زوجها في تقديم الإقرار، فإن كانت أرملة أو مطلقة كانت المرأة متضامنة مع وصيها القانوني عن تقديم الإقرار، وإذا كان المنزل مملوك علي الشيوع نتيجة الشراء أو الميراث، يلزم ذكر إسم جميع الملاك المشتاعين، فإذا قدم أحدهم الإقرار دون الباقين تم ذكر ذلك في الإقرار.

واعتباراً من النصف الثاني من القرن الأول الميلادي، أضيف بيان جديد إلي البيانات الأساسية الواجب احتواء الإقرار عليها، فقد تم إلزام مالك المنزل بأن يذكر في إقراره قرار واسم الوالي الذي تم بناء عليه تم القيام بإجراء التعداد لسكان المنزل.

والإقرار يشتمل علي العديد من البيانات، فيتعين أن يتضمن وصف عام للمنزل الذي يتم إعداد الإقرار، فيحدد عنوانه ومساحته ومكوناته والمدينة التي يقع فيها، بالإضافة إلي أسماء كاملة وأوصاف تفصيلية لسكان المنزل، فإذا كان مالك المنزل يستخدمه سكن خاص له وأسرته، ذكر المالك اسمه وأسماء الأفراد المكونين لأسرته من الزوج الآخر والأطفال وسن كل واحد منهم ومستوي تعليمه، وما إذا كان كل من الزوج والزوجة قد تزوج مرة واحدة أو أكثر، بالإضافة إلي ذكر نوع كل فرد، ووصفه الجسماني بدقة بحيث يوضح صحته أم مرضه، ومهنة كل منهم، علاوة علي بيان ما أستجد في الإقرار الحالي عن الإقرار السابق بالزيادة والإنضمام كميلاد عضو جديد للأسرة، أو النقص

---

(١) يعطي نفتالي لويس مثالاً علي دقة البيانات والأوصاف التفصيلية التي كان يتعين كتابتها في التقرير قائلاً :"ذكرت العلامات الخلقية أو المميزة للذكور الذين وصف أحدهم علي سبيل المثال بأنه فاقد لإحدي عينيه(أعور)". نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ١٧٥.

بخروج أحد أفراد الأسرة بالوفاةأو تكوين أسرة جديدة، ثم يذكر ما إذا كان يُقيم في المنزل رومان أو سكندريون أم لا، ثم يذكر أملاكه المنقولة بما فيها عدد العبيد، وأملاكه العقارية، وأخيراً يذكر أملاك أفراد أسرته باختصار(١).

وتأكيداً علي سلامة البيانات التي أقر بها صاحب الحيازة الفعلية علي المنزل، كان عليه أن يختتم إقراره بقسم بحياة الإمبراطور يفيد أن البيانات التي دونها في الإقرار صحيحة ومطابقة للواقع الفعلي(٢)، ثم يذيل الإقرار بتوقيع المُقر أو وصيه، ثم يدون تاريخ تحرير الإقرار.

بعد ذلك يتم تسليم إقرار الإحصاء السكاني للجهة الإدارية المختصة، لتبدأ المرحلة الثانية من الإحصاء، بتُكليف لجان تفتيشية من الإدارة المركزية بمراجعة الإقرارات بصفة دورية، للتأكد من مطابقتها لحقيقة الواقع، من خلال مطابقة الإقرارات الواردة مع الإقرارات السابقة، ومع السجلات الإدارية الخاصة بالمواليد والوفيات، بالإضافة المراجعة علي الطبيعة إذا اقتضي الأمر.

وقد أسفر التعداد الذي أجري في قرية كرانيس بالفيوم عن عام ١٧٢م، أن عدد الأفراد الذين تتوافر فيهم شروط الخضوع لضريبة الرأس بلغ ألف شخص مستوفي لكافة الشروط، من إجمالي سكان القرية الذين تراوح عددهم بين أربعة وستة آلاف نسمة(٣).

---

(١) كثرة البيانات التفصيلية التي استلزمها الرومان في تقرير التعداد جعلت بعض المؤرخين يقول:"أن الإدارة الرومانية حرصت تماماً علي أن تضيق الخناق علي رعاياها المصريين من فلاحي بلد النيل المساكين في كل اتجاه وتعلم عنهم كل شئ تحقيقاً لكل أهدافها من احتلالها لمصر:سياسياً واقتصادياً وأمنياً ، حتي يستمر الحال علي ما هو عليه، ويستمر تدفق الأموال والجزية علي روما، لتزداد رفاهية شعبها علي حساب شقاء وكد وعرق الملايين من أبناء مصر المقهورين". د/ محمود السعدني، تاريخ مصر في عصري البطالمة والرومان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٧٥ .

(٢) فكرة أداء قسم عند تقديم بيانات للجهات الحكومية لم تكن من اخراع الرومان، لكنهم ورثوها عن البطالمة الذين كانوا يرغمون الملاك علي تقديم البيانات اللازمة للاحصاء والقسم علي صحتها بحياة الملك. د/ ابراهيم نصحي، تاريخ مصر في عصر البطالمة، ج٣، مكتبة الأنجلوا المصرية، القاهرة، ١٩٧٦، ص٣٩٣.

(٣) نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ٧٤.

وبين فترات الإحصاء الدوري كان صاحب المنزل يلتزم بتقديم إقرارات إضافية أولاً بأول عن التعديلات التي تطرأ علي البيانات التي ذكرها في تقرير الإحصاء الأصلي[١]، وتقدم هذه التقريرات لنفس الجهات التي قُدم لها التقرير الأصلي، لتقوم بتعديل قوائم الضريبة في ضوء المستجدات، فالتعديل الذي يمكن أن يطرأ علي القوائم خلال فترة الأربعة عشر عاماً التالية لعملية الإحصاء يتمثل في إضافة الأشخاص الجدد الذين توافر بشأنهم شروط الخضوع للضريبة أو حذف الأشخاص الذين توفوا أو استوفوا جميع شروط الإعفاء الأخري من الضريبة[٢].

وبعد إنتهاء المواعيد المحددة لتسليم الإقرارات[٣]، يقوم موظفي الإدارة كل في حدود اختصاصه، بتفريغ بيانات الإقرارات في كشوف وافيه البيانات، يدون فيها أسماء جميع السكان وأعمارهم وأوضاعهم القانونية، تحفظ لدي كاتب القرية أو المدينة وترسل نسخ منها إلي الكاتب الملكي وحاكم الإقليم والإدارة المركزية الرئيسية في الاسكندرية[٤]، ليتم مراجعتها مع البيانات المحفوظة لدي

(١) من ذلك التقرير الذي تقدم به الأخوين هيراس وميناندروس المقيمان بالبهنسا إلي الكاتب الرسمي للقرية، والذي يفيد أنهما يملكان منزل بطريق الإرث عن والدتهما، وأنه بعد تقديم إقرار التعداد الدوري ترك المنزل بعض الأشخاص، وأقسما بحياة جلالة الإمبراطور بأنهما لايعرفان وجهته، أملاً في إدراجهم في قوائم الفاريين وبالتالي رفعهم من مقدار الضريبة المفروضة علي الذين سكان المنزل. نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، المرجع السابق، ص ١٧٦، ١٨٣.

(٢) د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص ٢٣١.

(٣) مدة التعداد الدوري كانت معقولة وكانت تراعي الأشخاص المتواجدين خارج محل إقامتهم لعمل أو لقضاء مصالح أخري، فقد جاء في منشور الوالي جايوس فيبيوس ماكسيموس الذي أصدره لإجراء التعداد لعام ١٠٣م:"ذلك في مدة أقصاها الثلاثين من شهر أبيب الحالي، أما الآخرون فعليهم أن يعودوا إلي محل إقامتهم خلال ثلاثين يوماً"، غير أن جانب من المؤرخين يري أن هذه المدة لم تكن قطعية، بل كان يسمح بتقديم البيانات المطلوبة حي نهاية العام الذي يلي عام التعداد. نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ١٧٣.

(٤) أنشأ الرومان إلي جانب دور المحفوظات المركزية بالاسكندرية دوراً أخري لحفظ السجلات الرسمية في جميع عواصم الأقاليم. أ/ هارولد آدرس بل، مصر من الإسكندر الأكبر حتي الفتح العربي، ترجمة د/ عبداللطيف احمد علي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٣، ص ١٠٥، يقول مانفريد:"كانت هناك في الاسكندرية الإدارة الرئيسية لجميع الأوراق الرسمية التي شملت جميع الأقطار المصرية". أ/ مانفريد

هذه الجهات مرة الأخري[1]، ثم تلصق الإقرارات الجديدة بالقديمة بالتعديلات بعضها البعض بحيث تشكل لفائف متصلة ترقم بأرقام مسلسلة وتحفظ في إدارة الحفظ بالاقليم والعاصمة معاً [2].

الفرع الثاني: احصاء الرومان المتواجدين بمصر

لم يكتفي الرومان بإحصاء المصريين وغيرهم من الخاضعين لضريبة الرأس، وإنما اعتادوا اجراء تعداد للمواطنين الرومان المقمين في مصر أيضاً[3]، سواء الرومان الأصلاء أو من في حكمهم كمواطني مدينة الاسكندرية من الإغريق واليهود وغيرهم من مكتسبي المواطنة الرومانية[4].

والوالي هو المسئول شخصياً عن حصر المواطنين الرومان المقيمين

كلاوس، الإسكندرية أعظم عواصم العالم القديم، ترجمة/أشرف نادي أحمد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٩، ص١٣٨.

(١) كان الموظفون يرجعون إلي سجلات الميلاد والوفاة للتحقق من التغيير الذي يحدث في الاحصاء من فترة لأخري، لتكون الكشوف معبرة عن حقيقة الواقع. د/ آمال محمد الروبي، مظاهر الحياة في مصر في العصر الروماني، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥، ص١٣.

(٢) ترجع أصول ربط الضريبة إلي العصر الفرعوني حيث كانت مجالس الأعيان في الأقاليم باعتبارها السلطة المحلية، بناء علي أمر السلطة المركزية، تقوم بتحرير قوائم بالممولين تبعا للقواعد العادلة، ثم ترسل القوائم إلي حاكم مصر العليا أو السفلي ـ تبعاً لتبعية الإقليم ـ الذي كان يتحقق من محتواها، ثم يقوم بختمها بخاتمه، ويرسلها إلي إدارة التسجيل والتوثيق الكائنة ببيت الملك، لمراجعتها مع دفاتر الحالة المدنية والسجلات العقارية، وتسجيلها في الدفاتر وعرضها علي الوزير لإعتمادها وبصمها بخاتم الدولة، بعد التحقق من موافقتها للقانون، ثم يتم إرسال الكشوف إلي إدارة المحفوظات، لنسخها والأحتفاظ بها للرجوع إليها عندما يقتضي الأمر، وبذلك تصبح الضريبة مربوطة علي كل ممول وفقاً للقوائم المعتمدة، فيحرر لكل ممول أمر بالدفع، يتم ختمه بخاتمالإدارة الضريبية، ي رسل إلي إدارة الضرائب المحلية المختصة، لتتولي جباية الضريبة المربوطة. جونيفييف هوسون ودومينيك فالبيل، الدولة والمؤسسات في مصر من الفراعنة الاوائل إلي الأباطرة الرومان، مرجع سابق، ص ٢٨٦؛ د/ سليم حسن، موسوعة مصر القديمة، ج٢، مرجع سابق، ص ٥، ١٨.

(٣) كان هناك عدد متزايد من المواطنين الرومان الذين اتخذوا مصر موطناً دائماً لهم، وذلك في ضوء السياسة العامة الرومانية. د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص ١٤٩.

(٤)أ/ مانفريد كلاوس، الإسكندرية أعظم عواصم العالم القديم، مرجع سابق، ص١٣٩؛ د/ مصطفي العبادي، الامبراطورية الرومانية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٩، ص ١٥٨.

في مصر وأسرهم وأملاكهم المنقولة والعقارية[1]، ذلك أن عدد الرومان المتواجدين في الفترة الأولي من الاحتلال الروماني لمصر كان قليل جداً [2]، وكانوا علي رأس البناء الاجتماعي المصري بسبب انتمائهم للعنصر المنتصر والحاكم، كما أن الشخص الذي لايدخل في الإحصاء كان يفقد صفته كمواطن[3]، أيضاً كان الذي يتولي إحصاء الرومان في موطنهم الأصلي المحصي وهو أحد مناصب الحكم العليا[4].

ولتأكيد المسئولية الشخصية للوالي عن تنفيذ أوامر الإمبراطور، ألقي علي عاتق الأول عبء حصر المواطنين الرومان المتواجدين بمصر[5]، وإخطار الإمبراطور بصفة دورية بأعدادهم وسبب تواجدهم، مما جعل البعض يقرر أن والي مصر تتمع بسلطة عليا imperium إزاء الرومان المقيمين فيها

(١) د/ آمال محمد الروبي، مظاهر الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ١٣.

(٢) استمر عدد المواطنين الرومان قليل جداً في مصر حتي عهد الإمبراطور كراكلا، وذلك باستثناء الموظفين المبعوثين من روما، وكان معظم هذه القلة من المصريين الذين خدموا في الجيش الروماني وحصلوا علي المواطنة الرمانية بعد تقاعدهم. س . دنادوني، تاريخ إفريقيا العام، ج٢، اليونسكو، ب . ت، ص ٢١٨. وسبب ذلك أن منح المواطنة الرومانية كان يستلزم الحصول أولاً علي مواطنة الاسكندرية، أشارات إلي ذلك بردية ترجع إلي عام ١٠٠م كتبها أحد رجال الدولة المرموقين النبيل المقرب بليني الصغير عضو مجلس الشسوخ وحاكم مدينتي بونتوس وبيتين، إلي الإمبراطور تراجان، وجاء فيها:"أنني أقدم لك ياسيدي جزيل شكري لمنحك كاتبي حربوقراط الجنسية الرومانية، وقد ذكرني بعض الأفراد الذين لهم دراية أكثر مني في المجال القانوني بأن القانون يوجب أن أحصل لحربوقراط علي الجنسية السكندرية أولاً، لأنه مصري الأصل، لذلك فأنني أرجوكم منحة مواطنة الاسكندرية حتي يمكنه الاستفادة من منحتكم من الناحية القانونية". أ/ مانفريد كلاوس، الإسكندرية أعظم عواصم العالم القديم، مرجع سابق، ص١٣٩.

(٣) أنشئت وظيفة حاكم الإحصاء أو الرقيب أو السنسور عام ٤٣٥ قبل الميلاد، وفيما بعد إقتصر شغل وظيفة المحصي علي من سبق له أن شغل وظيفة قنصل، و يجري انتخابه مرة كل خمس سنوات من الجمعية المئوية، والاختصاص الأساسي لحاكم الإحصاء هو إحصاء المواطنين الرومان داخل روما لأغراض تتعلق بالجندية والضرائب وتوزيع الأفراد علي قبائل روما.

(٤) د/ محمد علي الصافوري، القانون الروماني، المكتبة الجامعية، شبين الكوم، ص ٣٥.

(٥) د/ صوفي أبو طالب، مبادئ تاريخ القانون، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٥٥٧.

سواء في مجال التعداد أو تصريف العدالة(١).

وقد أسفر حصر الرومان في مصر أن عددهم لم يتجاوز العشرين ألفاً، إذ أن سياسية الأباطرة الرومان في بداية اختلالهم لمصر لم تكن تشجع علي الهجرة إليها أو الإقامة بها، بل كانت تضيق من حضور الرومان إلي مصر، إذ حرم الإمبراطور أغسطس دخول أعضاء الأسرة المالكة، أو أي عضو من أعضاء مجلس الشيوخ(٢)، أو أي شخص من الأشخاص ذوي النفوذ والسلطان مصر(٣) إلا بإذن خاص ومنه شخصياً (١).

(١) يبرر الدكتور/ عبداللطيف احمد حرمان أغسطس أعضاء مجلس الشيوخ من دخول مصر، بأن مجلس الشيوخ كان طبقة استقراطية ولم أغسطس يطمئن إلي أفراد هذه الطبقة، فقرر منع أفرادها من دخول مصر إلا بعد تحققه من نواياهم. د/ عبداللطيف احمد علي، مصر والإمبراطورية الرومانية في ضوء الأوراق البردية، مرجع سابق، ص ٥٤.

(٢) هذا التضيق كان سببه خشية أغسطس من تمكن أحد أعضاء مجلس الشيوخ أو الفرسان من السيطرة علي مصر، إذ يمكن لأحدهم أن يحتلها بالسيطرة علي بيلوزيون وفاروس بحامية بسيطة ضد جيوش ضخمة، لذلك لم يكن أغسطس يأذن لأعضاء مجلس الشيوخ بالإقامة في مصر إلا بالإسم، وكان يتأكد من التزام العضو بحدود الإذن من خلال الحصر الدوري الذي يجريه والي مصر، وقد استمر هذا التضيق حتي أسرة سفيروس. ويبدو أن خشية أغسطس كانت نتيجة قيام أول ولاته علي مصر كورنيليوس جاللوس بأعمال تنم عن أطماعه وتجاوزه الحدود المرسومة له والتفكير في التمرد علي الإمبراطور والاستقلال بولاية بمصر، لذلك قام بعزله ومصادرةٍ أمواله ونفيه، وتحسباً لتكرار ذلك للمستقبل أصدر أوامره الُشار إليها، وكان هذا الإجراء الصارم دافعاً لمن يسمح له بزيارة مصر بعد ذلك علي التزام الحدود المرسومة والمحافظة علي القواعد المرعية، فعندما زار جرمانيكوس ولي عهد الإمبراطور تبيريوس مصر سنة ١٩م - أول أمير روماني يزور مصر منذ عزاها أغسطس - استقبله الناس بحفاوة بالغة، فنظمت المدن مواكب ترحيب به، وخلعوا عليه ألقاب إلهية وشبه إلهية كالمنقذ والخير، استشعر أن هذه الألقاب من عواقب وخيمة، لذلك بادر برفض التبجيل المبالغ فيه، نفياً للشبهات، لأن في ذلك إفتئات علي سلطة الإمبراطور تيبريوس، وذلك في منشور أصدره جاء فيه:" انني أرحب بالشعور الطيب الذي تبدونه نحوي كلما رايتموني، غير انني استنكر استنكاراً تاما مناداتكم اياي بالقاب تثير علي البغضاء لأنها كالقاب الآلهة، ولا تليق إلا بأبي المنقذ الحقيق للجنس البشري كافة ومسدي الخير له، وبأمه التي هي جدتي ، فكل ما نملك لايعدو أن يكون أثراً من آثار ألوهيتهما، وإذا لم تمتثلوا لأمري فسوف ترغمونني علي أن لا أظهر بينكم كثيراً ". د/ عبداللطيف احمد علي، مصر والإمبراطورية الرومانية في ضوء الأوراق البردية، مرجع سابق، هامش (١) ص ٥٦، ٦٣، ٧١، ٧٨.

(٣) يري بعض المؤرخين أن المقصود بذوي النفوذ هم الفرسان اللامعين الذين يملكون نصاب مالي مساو لأعضاء مجلس الشيوخ. د/ عبداللطيف احمد علي، مصر والإمبراطورية الرومانية في ضوء الأوراق البردية، مرجع سابق، ص ٥٦.

وتكون الرومان الذين أقاموا في مصر في بداية الحكم الروماني، من الوالي الحاكم ونائب الإمبراطور، وكبار الموظفين، جنود الحامية الرومانية والتي تراوح عددها بين سبعة عشر ألف وثلاثين ألف[٢]، بالإضافة إلي الجنود المسرحين من الخدمة العسكرية الذين فضلوا الاستقرار في مصر، أيضاً بعض المواطنون الذين قدموا من روما إلي مصر وقرروا الإقامة فيها بعد تمكنهم من استيفاء الإجراءات القانونية، وهذه الفئة بكافة مستوياتها وانتمائها شكلت قمة الهرم الاجتماعي في هذا العصر[٣].

وإذا كان الهدف الأساسي من إحصاء المصريين يتمثل في تحديد وضعهم الطبقي في المجتمع، وبالتالي تحديد الأعباء الملقاة علي عاتقهم، بتحميلهم بالأعباء الضرائب، وفرض ضريبة الرأس عليهم، وتكليفهم بالخدمات الإجبارية وغيره من الإلتزامات، فإن هذا الهدف لم يكن هو ذاته الهدف من إحصاء الرومان المتواجدين بمصر، إذ أنهم كانوا متمتعين بكافة الامتيازات المالية والقانونية، فلم يفرض عليهم أعباء عامة أو ضرائب من المقررة علي المصريين.

بل الهدف من حصر المواطنين الرومان هو التأكد من حصولهم علي الجنسية الرومانية وفقاً للإسلوب القانون الصحيح، وتمتعهم بكامل حقوق المواطنة الرومانية، بالإضافة إلي التأكد من حصولهم علي إعفاء كامل من ضريبة الرأس والتكاليف والأعباء الالزامية الأخري[٤]، وتحديد مكانتهم السياسية

---

(١) اعتبر الأباطرة هذه القاعدة سر من أسرار بقاء الإمبراطورية الرومانية، يقول بل:"استن أغسطس قاعدة غدت سر من أسرار الإمبراطورية التي ائتمن عليها تيبريوس". أ/ هارولد آدرس بل، مصر من الإسكندر الأكبر حتي الفتح العربي، مرجع سابق، ص ٩٤.

(٢) أ/ عبدالعزيز جمال الدين، ثورات المصريين حتي عصر المقريزي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ط١، ٢٠١١، ص ٣٥.

(٣) Bernard Legras, Les Romains en Égypte, de Ptolémée XII à Vespasien, Pallas Revue des anciennes,N 96, 2014, p13.

(٤) د/ آمال الروبي، مظاهر الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ١٣.

والعسكرية[1]، والتأكد من تنفيذ تعليمات الإمبراطور بشأن تواجد العنصر الروماني في مصر وإن إقامتهم فيها إقامة شرعية[2]، كذلك خضوعهم لجميع الالتزامات والواجبات المقررة في روما وأهمها ضريبة التركات[3]، وتقدير ما يتعين عليهم أن يؤدونه من واجبات أخري كالخدمة العسكرية[4].

ونعتقد أن إحصاء الرومان كان يجري كل خمس سنوات، وفي نفس الوقت الذي يقوم فيه المحصي بإحصاء المواطنين الرومان داخل روما، والذي كان يستمر لمدة ثمانية عشر شهراً، إذ بناء علي هذا الإحصاء تتحدد الحقوق المدنية والسياسية، كما أن الجالية الرومانية المقيمة في مصر كانت تخضع للقانون الروماني بوصفه شريعتها القومية.

المطلب الثاني: ضمانات اجراء الاحصاء بشكل سليم

لإرغام أصحاب حائزي المنازل ملاك ومستأجرين علي تقديم إقرارات التعداد، ولضمان سلامة البيانات الواردة في الإقرارات، والتأكد من أنها تعبير تعبيراً صحيحاً ودقيقاً عن حقيقة الواقع، وتحاشياً لكتابة بيانات غير حقيقة بالإقرار، كان الوالي قُبيل بدء موعد الإحصاء الدوري يُعلن منشور يأمر فيه الغائبين بالعودة إلي موطنهم[5]، وبمناسبة تقديم الإقرار يؤدي مُقدم الإقرار قسم

(١) ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، مرجع سابق، ص٦٢.

(٢) برر بعض المؤرخ الروماني تاكيتوس، خوف الإمبراطور أغسطس من تواجد المواطنين الروماني في مصر، قائلاً :"أن من بين أسرار توطيد حكم أوغسطس أنه أمن مصر عن طريق منع أعضاء السناتو والشخصيات البارزة من الفرسان الرومان من دخولها إلا باذنه، وذلك حتي لايصاب احد في ايطاليا بمجاعة، عن طريق السيطرة علي تلك الولاية ومنافذها البرية والبحرية، فيصمد بقوة مهما كانت صغيرة أمام جيوش ضخمة". مُشار لقول تاكيتوس لدي، د/ محمود سلام زناتي، تاريخ القانون المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٣، هامش (١) ص٣٣٢؛ د/ عبداللطيف احمد علي، مصر والإمبراطورية الرومانية في ضوء الأوراق البردية، مرجع سابق، ص٧٢.

(٣) د/ عمر ممدوح مصطفي، أصول تاريخ القانون، مطابع البصير، الاسكندرية، ط٣، ١٩٥٤، ص٢١٩.

(٤) ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، مرجع سابق، ص٥٧.

(٥) من ذلك منشور الوالي جايوس فيبيوس ماكسيموس، الذي جاء فيه:" نظراً لأن الإحصاء السكاني من منزل لمنزل علي وشك أن يبيدأ، فمن الضروري أن نعلن لكل من هم غائبين عن أقاليمهم لأي سبب

بحياة الإمبراطور بأن أسماء وأعمار من يقيمون بالمنزل وصفتهم وحالاتهم ودرجة قرابتهم له صحيحة(١).

بالإضافة إلي ما تقدم قرر الرومان قواعد محكمة وعقوبات صارمة لمن يمتنع ـ من أي جنس يسكن مصر ـ عن تقديم الإقرار أو يدون في الإقرار بيانات مغلوطة أو غير مطابقة للحقيقة، تمثلت في:

اولاً : الإمتناع عن تقديم الإقرار، في هذه الحالة يعاقب الأفراد الذين لايقومون بتسجيل أنفسهم والأفراد الذين يجب عليهم تسجيلهم في إقرار تعداد السكان منزلاً منزلاً، بمصادر ربع مجموع أملاكهم العقارية والمنقولة.

ثانياً: إذا امتنع الملتزم بتقديم الإقرار عن تقديم إقرار تعدادين متتاليتين، يوقع عليه عقوبة مضاعفة باعتباره عائداً في نفس المخالفة، فيتم مصادرة نصف مجموع أملاكهم العقارية والمنقولة معاً .

ثالثاً : إذا قام من وجب عليه تقديم الإقرار بتقديمه، لكنه لم يذكر فيه عدد ما يملكه من عبيد، فإنه يعاقب بمصادرة العبيد الذين لم يتم ذكرهم في الإقرار، فالعبيد الذين لم يذكرهم في إقراره أو ذكر عدد أقل من عدد رقيقه الحقيقي، يصادر العدد غير المدون لصالح الدولة الرومانية، سواء كان العدد الزائد من الذكور أو الاناث(٢).

كان، أنه لابد من عودتهم لموطنهم لكي يستوفوا الإجراءات المعتادة للإحصاء، وكل من لديه مبررات قوية تمنعه من العودة عليه تدون ذلك لدي الموظف المختص الذي عينته لهذا الغرض". غير أن هذه المنشورات لم تكن تلقي قبولاً لدي كثيراً من المصريين خاصة النازحين إلي الاسكندرية، لذلك أصدر الإمبراطور كراكلا مرسوماً للحكام والموظفين ومواطني المدينة يأمرهم فيه بطرد المصريين، فقد جاء في المرسوم:" طافة المصريين المقيمين بالاسكندرية ممن فروا من أماكن أخري لابد أن يطردوا بكل وسيلة ممكنة". د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص ٣٢٨-٣٢٩.

(١) د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، المرجع السابق، ص ٢٢٧.

(٢) أدي تطبيق هذه العقوبة إلي زيادة عدد العبيد في إيطاليا وجعلها واحدة من مجتمعات العبيد، حيث أدي لإرتفاع نسبة العبيد من ٢٠% إلي ٣٥% من إجمالي عدد السكان في عهد الإمبراطور أغسطس.

رابعاً : قيام لجان تابعة للإدارة مركزية بجولات تفتيشية دورية علي جميع الأقاليم، لمراجعة الإقرارات وقوائم دافعي الضرائب مع سجلات المواليد والوفيات، فإذا تبين لها أن الموظفين المعنين بالإحصاء لم ينفذوا الإحصاء بكل دقة وحزم وانتهكوه سواء عن عصياناً منهم أو لخدمة أغراضهم الخاصة(١)، وقع عليهم العقاب المناسب(٢).

خامساً : عدم الاحتفاظ بالسجلات والوثائق في مكان واحد، وإنما بجانب السجلات المحفوظة في القري والأقاليم، يتم الاحتفاظ بنسخ أخري من السجلات في مكاتب الإدارة المركزية بالاسكندرية، بحيث إذا تم العبث بإحداها تكشف الوثائق الأخري هذا التلاعب.

يلاحظ علي العقوبات التي وضعها الرومان كجزاء للإخلال بإجراء التعداد الدوري للسكان والأموال، أنها لم تتضمن جزاءات بدنية كحبس أو

Keith Bradley: Slavery and Society at Rome, Cambridge university, Press,1994,P12.

(١) تم إقرار هذه القاعدة بسبب فساد ذمم الموظفين واتجارهم بوظائفهم واستباحتهم الرشاوي والإكراميات، وحصولهم علي هدايا ومبالغ نقدية كبيرة، مخالفين بذلك النزاهة والاستقامة والتفاني في خدمة الحاكم المفترض فيهم، مسخرين وظائفهم لتحقيق مصالحهم الخاصة، الأمر الذي أثر علي مقدار ايرادات الخزانة العامة من الضرائب، لذلك كان المشرع الروماني يحسب حساباً للجرائم التي تقع علي الدولة بالخيانة والعصيان والاعتداء علي دينها الرسمي والابتزاز والرشوة والفساد الاداري، ومنذ قنصلية سلا بدأ التفكير في إقامة محاكم جنائية دائمة لنظر الجنايات الهامة التي تهدد المصلحة العامة، ومن ضمن هذه المحاكم محكمة استرداد الأموال المبتزة التي باشرت مهامها منذ آواخر العصر الجمهوري، فنظرت القضايا التي ترفع ضد موظفي الدولة وعلي رأسهم حكام الولايات، ومن أشهر قضايا الابتزاز والحصول علي عطايا من أهالي الولايات، القضية التي أقامها أهالي ولاية صقلية سنة ٦٩ ق.م ضد واليهم البروبريتور جايوس فرس، بسبب أخذ أموالهم والاستيلاء علي ممتلكاتهم بدون وجه حق، والتي قضي فيها بإدانة والحكم عليه بغرامة كبيرة، ومنذ ذلك التاريخ والحكومات تعمل علي القضاء علي رشا موظفيها، حتي أن حكومة بوخارست ألزمت موظفيها بارتداء ذي مزود بكاميرات لإمكانية متابعة أداء مهامهم والتأكد من التزامهم بالقوانين.

(٢) جاء في مرسوم الوالي لوكيوس أيميليوس ركتوس:" إذا مابلغني أن أحد من الموظفين المكلفين بمهام عامة قد تصرف بما يخالف أمري أو لجأ إلي الضغط علي أي فرد أو قام بجباية أموال فسوف أوقع عليه أقصي العقوبة". د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص٢٢٧، ٣٢٥.

السجن، بل جميعها جزاءات مالية تمثلت في المصادرة، وفي ذلك تكريس لهدف الرومان الأساسي من احتلال مصر، وهو اعتبارها البقرة الحلوب المنوط بها توفير الغذاء والمال للإمبراطورية الرومانية[١].

بالإضافة إلي تقرير عقوبات لعدم تقديم إقرار التعداد أو تقديمه علي نحو مخالف للواقع، أنشأ الرومان دار مركزية للسجلات في الاسكندرية وفروع لها في عواصم المديريات، تختص بحفظ كل المكاتبات الرسمية، وبصفة خاصة قوائم التعداد وكشوف الضرائب، ولم يعتدوا بأي شطب أو كشط في الوثائق، وقرروا أنه لكي يعتد بالتعديل، يجب أن يكون بإضافة مخطوط تكميلي أصلي جديد يلحق بالملف الأصلي[٢]، الأمر الذي جعل المؤرخ اليهودي السكندري يوسيفوس يقول:"أنه كان بالإمكان تحديد عدد السكان في مصر بكل دقة من خلال قوائم ضريبة الرأس"[٣].

(١) د/ إبراهيم نصحي، تاريخ الحضارة المصرية(مصر في عصر الرومان)، ج٢، مرجع سابق، ص ١٤٣.

(٢) جاء في بردية ترجع للعام الحادي عشر من عهد الإمبراطور هادريان:" عندما يقوم المسجلون بفحص لفافة من الأعمدة المجتمعة من أجل وضعها ملفات، عليهم أن ينقحوها من أي شئ قد كشط أو أطل بإضافة نسخة للملف بمخطوط تكميلي". د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص ٣١٩.

(٣) مُشار لقول يوسيفوس لدي د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، المرجع السابق، ص ٢٢٩.

الباب الأول: الإعفاءات من ضريبة الرأس

أعلن الإمبراطور أغسطس صراحة أنه ضم مصر إلي ممتلكات الشعب الروماني، إلا أنه مارس عليها سلطاناً مطلقاً، معتبرها ملكاً خاصاً له، وجعل حاكمها ممثله الشخصي في مُلكه هذا(١)، واستقل بادارتها تنظم شئونها بدساتير امبراطورية، ووضع لها نظم مالية خاصة بها، وحدد مقدار الضريبة المستحقة عليها، وذلك في ضوء التقارير التي يرفعها إلي الولاة، كما كان الوحيد صاحب الحق في منح الإعفاءات من الضريبية، إذا كان ما يجمع من مصر ينتهي إلي خزانة الإمبراطور(٢).

كما كان والي مصر يتمتع بنفس الحق في نطاق ولايته في الحالات الإستثنائية الغير مؤثرة علي مجمل الحصيلة الضريبة، وكان يُعلن استمرار الإعفاءات والتخفيضات الضريبية عند تولي إمبراطور جديد، فالإعفاءات الضريبية حق أصيل للإمبراطور، ولا يتمتع الوالي حيالها إلا بسلطه محدودة(٣).

وقد تمتع بعض سكان مصر بالإعفاء من دفع ضريبة الرأس، فالذين تمتعوا بالمواطنة الرومانية، والنساء، والأطفال والشيوخ في نطاق السن القانونية، ومواطنوا المدن الحرة، والجنود المسرحين من الخدمة العسكرية بشرف، والحاصلين علي بطولات رياضة، حصلوا علي إعفاء من دفع ضريبة الرأس.

---

(١) أ/ مانفريد كلاوس، الإسكندرية أعظم عواصم العالم القديم مرجع سابق، ص١٣٥؛ ويؤكد فورستر اعتبار أغسطس مصر ملكية خاصة له قائلاً :"وصارت مصر اقطاعية خاصة للإمبراطور خلافاً لكافة الأقاليم الرومانية الأخري". أ. م. فورستر، الإسكندرية تاريخ ودليل، ترجمة حسن بيومي، المجلس الأعلي للثقافة، ٢٠٠٠، ص ٨٩.

(٢) د/ السيد الباز العريني، مصر البيزنطية، دار النهضة العربية، القاهرة، ب . ت، ص ١١٨.

(٣) فإذا طلب الأفراد مزيد من الاعفاءات الضريبيةكان الوالي يرد قائلاً :" تعلموا بمقدار اهتمامي بالأمور المتصلة براحتكم فقد أصدرت أوامر صارمة في حدود سلطاتي لتحديد وتنفيذ كل ما يتصل بكافو التماساتكم، أما الأمور الأعقد والأكبر التي تتطلب سلطة وعظمة الإمبراطور فسوف أحيطه بها علما". د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص ٣٠٦، ٣٠٩.

وبخلاف هولاء التزم سائر سكان مصر بسداد الضريبة، وفقاً للأسعار التي قررتها السلطة العليا، وفي المواعيد المحددة، وطبقاً للإجراءات والشروط الموضوعة، فجميع السكان فيما ما عدا الفئات السابقة، كانوا خاضعين لضريبة الرأس، علي أن الحكومة الرومانية لم تعامل الخاضعين لضريبة الرأس معاملة واحدة، فهناك صفوة بين الخاضعين لهذه الضريبة(١).

وعلي ذلك سنقسم هذا الباب ست فصول كالتالي: الفصل الأول نخصصه للمواطنين الرومان، الفصل الثاني نخصصه للنساء، الفصل الثالث نخصصه للأطفال والشيوخ، الفصل الرابع نخصصه لمواطنوا المدن الحرة، الفصل الخامس نخصصه للمسرحين من الخدمة العسكرية، الفصل السادس نخصصه للحاصلين علي بطولات رياضية.

الفصل الأول: المواطنين الرومان

من أهم التغيرات التي طرأت علي المجتمع المصري في ظل الحكم الروماني، وجود عنصر جديد هام في تكوين المجتمع، وهم المواطنون الرومان الذين جاءوا مع الحكم الجديد كجنود في الجيش الروماني أو موظفين في إدارة الولاية أو رجال أعمال وتجار سمح لهم بممارسة نشاطهم في مصر، واستقر بعض هؤلاء في مصر وكونوا بمرور الزمن جالية رومانية أقامت في مناطق مختلفة من البلاد(٢).

وقد حصل الرومان علي اعفاء من ضريبة الرأس وكل ما يتصل بها من مصاريف نقل وتخزين وحراسة وغير ذلك، وهذا طبيعي فالمنتصر يفرض نظمه وأحكامه علي المنهزم، والرومان قد انتصروا علي البطالمة والمصريين، وتحولت السيادة والسيطرة علي مقاليد الأمور في البلاد لهم، لذلك قرر الأباطرة

(١) أ/ هارولد آدرس بل، مصر من الإسكندر الأكبر حتي الفتح العربي، مرجع سابق، ص ١٠١.
(٢) د/ مصطفي العبادي، مصر من الإسكندر الأكبر إلي الفتح العربي، مرجع سابق، ص ٢٠١.

عدم خضوع أبناء جلدتهم ومواطنيهم لهذه الضريبة، كمكافأة لهذا الجنس علي إسهامه في تحقيق النصر، وتفعيلاً لسياسة التمييز الطبقي التي تبناها الرومان وطبقوها في مصر.

وبناء علي هذا المركز القانوني المتميز للرومان، فإنه إذا تم إدراج شخص متمتع بالمواطنة الرومانية بالخطأ في قوائم الضرائب أو بناء علي البيانات المدرجة بإقرار أحد حائزي المنازل، كان يتم تمييز الروماني عن غيره بكتابة عبارة "معفي من الضريبة" أمام اسمه، وهذا كان يضمن للإدارة تحقيق هدف مزدوج يتمثل في عدم مطالبتهم بالضريبة، وفي نفس الوقت حصر الرومان المتواجدين في مصر في أماكن تواجدهم، وكان القانون الروماني يقرر مصدران لحصول الأفراد علي الجنسية الرومانية:

أ) المصدر الأول الولادة: وهو المصدر الطبيعي للتمتع بالجنسية الرومانية الأصلية، فمن يولد لأبوين رومانيين وقت الحمل والولادة، كان رومانياً، فإن اختلفت جنسية الوالدين، كان المعيار المحدد للتمتع بصفة المواطنة أم لا هو الزواج القانوني، فإن كان الزواج شرعي، اشترط أن يكون الأب رومانياً وقت الحمل، حتي يكتسب المولود جنسية أبيه، ففي الزواج الشرعي يُلحق المولود بأبيه، وإن كان الزواج غير شرعي كان المولود يلحق بأمه(١)، لأن هذا الإلحاق مُتيقن من ثبوته بواقعة مادية هي واقعة الوضع من هذه الأم، لذلك يشترط لتمتع المولود بالجنسية الرومانية الأصيلية، تمتع الأم بالحرية

---

(١) كان محظور علي الجنود الزواج طوال مدة الخدمة العسكرية، لكن في الواقع كثيراً ما أنشاء الجنود علاقات خاصة مع النساء من أهل البلد وخاصة في الاسكندرية وأنجبوا منهم أطفالاً غير شرعيين، وكان من المستحيل أن تقف السلطات الرومانية في مصر من هذه الحالات موقفاً متزمتاً، وإنما أغمضت عينها عما كان جاريا، وعند تسريح الجنود كان يعترف بزواجهم الذي تم بصورة غير قانونية أثناء الخدمة، وكان الجنود وزوجاتهم وأبنائهم يمنحون المواطنة الرومانية. G.L.Chessman. The Auxilia of the Roman Arm.1914.pp 119. ؛ د/ مصطفي العبادي، الامبراطورية الرومانية، مرجع سابق، ص ١٦٠.

والوطنية الرومانية وقت الولادة[1].

ب)المصدر الثاني: هو اكتساب الجنسية في مرحلة لاحقة علي الميلاد. أي ما يعرف بمصطلح الجنسية الطارئة[2]. فالفرد قد يولد أجنبياً، ثم يكتسب الجنسية الرومانية بعد فترة من مولده، سواء بنص القانون أو بطريق التجنس، فقد قررت بعض القوانين الرومانية إمكانية حصول الأجانب علي صفة الوطنية الرومانية، كقانون جوليا الصادر سنة ٨٩ سنة ق.م[3]، وقانون أشيليا(Lex Acilia) الصادر حوالي سنة ١٢٣ ق.م بمنح الأجنبي الذي يستطيع إدانة أحد الحكام بتحصيل غرامات أو أموال أميرية زيادة علي المستحق منها، وكذلك اللاتيني الذي ينتقل للإقامة في روما[4]، ودستور كراكلا الصادر سنة٢١٢م والذي منح المواطنة الرومانية لسكان

(١)عدم الإعتراف بصفة المواطنة الرومانية للطفل المولود من زواج غير شرعي لأب أجنبي وأم رومانية، كان بموجب قانون صدر سنة ٩٠ ق.م ، غير أنه بعد إقرار حق اللاتين في المواطنة الرومانية الكاملة سنة ٨٩ ق.م، أصبح لزاماً تعديل القانون الأول لينسجم مع القانون الثاني، لذلك اعترف القانون الروماني، في عهد الإمبراطور هادريان بحق الطفل المولود لأب لاتيني وأم رومانية وقت الوضع، بالجسنية الرومانية الأصلية. Raymond Monier. Manuel elemntaire de droit romain, tome 1, 1947, p.231. C.ACCARIAS,Droit Romain, Quatieme Edition, Paris, 1886,P.117.

(٢) Raymond Monier. Manuel elemntaire de droit romain, tome 1, 1947, p.232.

(٣) في أوائل القرن الأول الميلادي ثارت البلاد الايطالية علي روما ثورة عارمة سرعان ما تحولت لحرب عرفت باسم "حرب الحلفاء"، مطالبة بالمساواة بين أهلها وبين الرومان في الحقوق والجنسية، وكادت الحرب أن تقضي علي روما، لولا تقدم نقيب العامة"دروسوس" بمشروع قانون سنة ٩٠ ق.م بمنح المواطنة الرومانية للإيطاليين، مما أدي إلي قتله، لكن روما تداركت الموقف واصدرت قانون يمنح الايطاليين الجنسية الرومانية، فصار لهم الاشتراك في النظم الرومانية والاحتماء بالقانون الروماني. د/ علي بدوي، أبحاث التاريخ العام للقانون، ج١، مطبعة نوري، القاهرة، ١٩٣٦، ص ١٣٤؛ د/ احمد غانم حافظ، الامبراطورية الرومانية من النشأة إلي الانهيار، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٧، ص٣٣.

(٤) يهدف قانون أشيليا إلي الرقابة علي تصرفات الحكام الذين كانت تسول لهم أنفسهم باية وسيلة كانت. ولما كان من الصعب علي الأجنبي مخاصمة الحاكم الروماني، خاصة إذا كان ينتمي إلي حزب قوي، لذلك قرر القانون مكافأة مجزية تتناسب مع الشجاعة التي أبداه هذا الأجنبي، تتمثل في منحة الجنسية الرومانية. د/ محمد عبدالمنعم بدر ود/عبدالمنعم البدراوي، مبادئ القانون الروماني، دار الكتاب العربي، مصر، ١٩٥٤، ص ١٩٩-٢٠٠.

الإمبراطورية الرومانية من الأحرار، كما يُمكن للأجنبي أن يكتسب صفة الوطنية الرومانية كمنحة من مجالس الشعب لبعض الجماعات أو لسكان مدينة بأسرها، أو منحة من بعض نواب الشعب بتفويض منه كالقواد المنتصرين في العصر الجمهوري(١)، وكالأباطرة من بعدهم(٢).

وسواء كان الروماني يحمل جنسية رومانية أصلية، أو جنسية رومانية مكتسبة، فإن مجرد توافر صفة المواطنة الرومانية في الشخص، كان سبب كافي لتمتعه بكافة الحقوق والمزايا التي تمتع بها المواطنين الرومان في روما أو الولايات التابعة لها(٣)، وأخصها عدم الخضوع لكل ما من شأنه التقليل من الكرامة الإنسانية، وفي مقدمة ذلك الإعفاء من الأعباء والتكاليف العامة، وبصفة خاصة الاعفاء من ضريبة الرأس لما تحمله من معان التحقير والإذلال للخاضعين لها.

---

(١) بدأت روما منذ أوائل العصر الجمهوري في تبادل حقوق المواطنة الخاصة لأسباب تجارية أو أسباب عسكرية أو سياسية، ويعتبر أتيوس قلاوسوس وعشيرته من أوئل الحاصلين علي حقوق المواطنة الرومانية. د/ ابراهيم نصحي، تاريخ الرومان من أقدم العصور حتي عام ١٣٣ ق. م، جـ١، مكتبة الأنجلوا المصرية، ١٩٨٣، ص ١١٤.

(٢) كان السكندري تيبريوس كلوديوس ديمتريوس، مدير معهد تربية المدينة من أوائل الذين منحوا الجنسية الرومانية. فتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ١٦٣

(٣)برر ديورانت الاكتفاء بالمواطنة الرومانية للحصول علي كافة المزايا قائلاً :"لم يشهد العالم قبل رومة أو بعدها دولة من الدول حرصت مثل حرصها علي حق مواطنها أو قدرته مثل تقديرها". ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، مرجع سابق، ص٥٥.

الفصل الثاني: النســاء

كانت المرأة المصرية منذ أقدم العصور، مصدر الوحي ومبعث الجهاد الروحي، حتي جعل الفراعنة الإلهة معات رمز للعدالة والبر والحق والنظام، وسجل التاريخ أسماء الكثير من الإلهات والملكات والكاهنات[١]، وفي العهود الفردية كان القانون يساوي بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، وانتهي النظام القانوني الفرعوني بقانون بوكخوريس الذي أقر الأهلية الكاملة للمرأة ووقوفها علي قدم المساواة مع الرجل[٢].

غير أن البطالمة جلبوا معهم فلسفتهم المختلفة تماماً عن طبيعة الشعب المصري المؤمن بالمساواة والعدالة بين الرجل والمرأة، إذ كانت المرأة الإغريقية ناقصة الأهلية وتخضع للوصاية الدائمة طوال حياتها، فلايوجد سن معين إذا بلغته المرأة تحررت من الوصاية، فقبل الزواج تخضع لوصاية أبيها أو من ينوب عنه، وبعد الزواج تخضع لوصاية زوجها، وبعد وفاة الزوج تخضع لوصاية ابنها أو أحد اقارب الزوج أو الوصي المختار الذي يحدده الزوج في وصيته، لذلك وحد البطالمة المعاملة القانونية للمرأة الإغريقية والمصرية، وأصدر بطليموس الرابع فيلوباتور (٢٢١-٢٠٤ ق.م) مرسوم سوي فيه بين المرأة المصرية نظيرتها الإغريقية، بموجب هذا المرسوم وأصبح كلتاهما ناقصة الأهلية خاضعة لنظام الوصاية الدائمة[٣].

---

(١) د/ مراد كامل، حضارة مصر في العصر القبطي، دار العالم العربي، القاهرة ، ب . ت، ص ١٦٥؛ ويؤكد ول ديورانت علي غلبة النساء في مجمع الآلهة قائلاً :"الالهة كانوا من قبل نساء في أغلبهم". ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الأول، ترجمة د/ زكي نجيب د، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٢، ص٦٢.

(٢) د/ عبدالعزيز شوكت، البدر الساطع في أصول النظم والشرائع، لجنة المطبوعات بجامعة القاهرة ، ١٩٩٠، ص٢٩٠؛ د/ السيد عبدالحميد فوده، نشأة القانون، دار النهضة العربية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥، ص٢٤٢.

(٣) د/ صوفي أبوطالب، مبادئ تاريخ القانون، مرجع سابق، ص ٥٣٩.
Bouche Leclerq: Histoire des lagides, paris, 1906, T4, p 86.

وقد نهج الرومان الفلسفة الإغريقية، خاصة ما يتعلق بالتكوين الثقافي للمجتمع الروماني، فقد تكوين المجتمع الروماني علي مجموعة من المحاور، المحور الرئيسي فيها هو التكوين الأبوي للمجتمع، وهو تكوين يقوم علي أن هناك نظام إلهي مقدس مستقر، وضع ليوافق طبيعة الاختلافات بين الجنسين، يقر تفوق الرجل علي المرأة، وقد تقبلت النساء الرومانيات هذا النظام واعترفن به وخضعن له، لذلك قامت الشرة الرومانية علي نظام الأبوي، الذي يتسم بالسيادة المطلقة والهيمنة للرجل علي كل شئون الأسرة بكل ما فيها من أموال وأشخاص، فالمرأة في المجتمع الروماني لايعترف لها بكيان مستقل عن الرجل، فهي لا تكون إلا تابعة وخاضعة للرجل(١)، ففي ظل السلطة الأبوية كانت المرأة خاضعة في كل شئونها لأبيها أو أخيها أو زوجها أو وصيها.

وقد خضعت المرأة المصرية في العصر الروماني للنظم الرومانية ومنها نظام الوصاية الدائمة علي النساء، بموجب توصيات مجلس الشيوخ التي قضت بتطبيق القوانين الرومانية التي نظمت الوصاية علي الصغير والمرأة بصرف النظر عن جنسيتهما(٢)، وقد دعمت التشريعات الرومانية ايديولوجية المجتمع الذكوري القائم علي تفضيل الرجل ونبذ المرأة، ففي مجال الأحوال الشخصية تظهر دونية المرأة تجاه الرجل، إذ كان زواج المرأة يتوقف في المقام الأول علي مشيئة والدها، حتي وأن تم الزواج دون رغبتها، فالأب يُسلم ابنته إلي يد زوجها ويضعها تحت سلطانه، وليس لها أن تعارض رغبة والدها، وإن عارضت فإنها تُكره علي تنفيذها، فلم تكن الفتاة تلعب دورا في تحديد شريك

---

(١) د/عبدالعزيز رمضان، المرأة والمجتمع في الإمبراطورية البيزنطية، مرجع سابق، ص ٣٤.

(٢) د/ صوفي أبوطالب، مبادئ تاريخ القانون، مرجع سابق، ص ٥٧٨،٥٦٧؛ د/ فتحي المرصفاوي، فلسفة نظم القانون المصري، دار الفكر العربي، ١٩٧٩، ص٣٥١.

Bouche Leclerq: Histoire des lagides, paris, 1906, T4, p 86.

حياتها[١]، وعندما تتزوج الفتاة تنتقل الوصاية عليها إلي زوجها، ويتوقع منها أن تكون مطيعة وخاضعة لزوجها علي خير وجه.

فالمشرع الروماني جعل للرجل السلطة والقوامة علي زوجته، فالزوج هو رب الأسرة ورئيس العائلة، والزوجة بالنسبة له هي خليفته المستمدة من جسده، وللزوج حق تطليق زوجته في حالة ثبوت فاحشة الزنا عليها، أو حضورها حفلات أو ولائم دون إذنه، أو أقامت خارج منزل الزوجية لليلة واحدة، فإذا ثبت علي الزوجة أحد هذه الأفعال طلقها الزوج بإرادته المنفردة، كما تعاقب بالتشهير والخزي[٢]، بالإضافة إلي منعها من الزواج مرة ثانية، أما الزوج فلايوجد خطأ جنسي واحد يبيح للزوجة طلب فسخ عقد الزواج، حتي لو ثبت عليه إرتكاب الزنا[٣].

كما استبعدت المرأة تماماً من المشاركة المباشرة في الحياة العامة[٤]، فحظر عليها ممارسة أية وظيفة سواء بالحكومة المركزية أو بإدارة الأقاليم، أو شغل الوظائف المدنية التي تتطلب نشاطاً شخصياً من قبل شاغلها، كالقضاة والمحامين والصيارفة والجباة ومجالس الشعب وانتخاب الحكام، والمرأة لاتستطيع أن تمثل غيرها أمام المحاكم، حتي وإن كان هذا الشخص زوجها أو

---

(١) فقد نظر الرومان إلي الزواج كأمر مقدس أمر به الله، كما اعتبروه ارتباط بين أسرتين وليس بين فردين، لذلك كان رب الأسرة هو الذي يختار لبناته أزواجهم، وهو الذي يجري الخطوبة ويبرم الزواج. د/عبدالعزيز رمضان، المرأة والمجتمع في الإمبراطورية البيزنطية، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٥٧؛ د/ محمود سلام زناتي، المرأة عند الرومان، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٥٨، ص ١٨٣.

(٢) عقوبة التشهير لم تقتصرعلي النساء البغايا فقط، بل توقع علي القوادين والممثلات وتجار الرقيق والسادة الذين يكرهن الجواري علي ممارسة البغاء، فالسيد الذي يكره جاريته علي ممارسة البغاء يحكم بحرية الجارية والتشهير بالسيد ومصادرة أملاكه. د/عبدالعزيز رمضان، المرأة والمجتمع في الإمبراطورية البيزنطية، مرجع سابق، هامش (٢) ص ٨٥.

(٣) د/عبدالعزيز رمضان، المرأة والمجتمع في الإمبراطورية البيزنطية، المرجع السابق، ص ٣٦.

(٤)برر الفقه عدم مشاركة المرأة في الحياة السياسية بأن هذه الحقوق كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالقدرة علي أداء ضريبة الدم، فأساس الحقوق السياسية هو الصلاحية لمباشرة الحرب، وهذه الصلاحية لاتتوفر لدي النساء. د/ محمود سلام زناتي، المرأة عند الرومان، مرجع سابق، ص ٧٦.

ابنها أو والدها، إذ أنها لاتستطيع أن ترفع دعوي قضائية خاصة بها إلا من خلال ممثل لها، ولضمان إبعادها تماماً عن دوائر القضاء فرض المشروع عقوبة مالية علي القاضي الذي يسمح بمثول إمرأة أمامه دون وجود وصيها[١]، كما لم يكن للمرأة نشاط تجاري[٢]، وأيضاَ لم تكن تمارس الزراعة التي هي النشاط الرئيسي لروما في عصورها الأولي، لأن هذا النشاط كان يتطلب القيام بمجهود عضلي كبير، وهو ما جعل بعض المؤرخين يذهب إلي أن المرأة لم تكن تلعب أي دور عام في المجتمع الروماني[٣].

وقد أرجع بعض فقهاء الرومان النظرة الدونية للمرأة والحد من حقوقها إلي الخوف عليهن من الإنحراف والإنخراط في الرذيلة، وحتي يكن طائعات منقادات لأزواجهن، وعدم تحكمهن في شئون أزواجهن، وفي ذلك يقول الفقيه كاتو:"فليتذكروا جميع النظم الخاصة بالنساء، والتي حاول آباؤنا أن يقللوا من فجورهن ويجعلوا منهن زوجات طائعات لأزواجهن... إن الساعة التي يصبحن فيها مساويات لكم ستكون هي الساعة التي يصرن فيها ذوات الأمر والنهي عليكم"[٤].

كل هذا كان له انعكاساته علي الوضع الإقتصادي والمالي للمرأة، فكان رب الأسرة هو صاحب الأموال في الأسرة، وهو المالك الوحيد لثروتها، وهو

(١) د/عبدالعزيز رمضان، المرأة والمجتمع في الإمبراطورية البيزنطية، مرجع سابق، ص ٣١.
(٢) د/ محمود سلام زناتي، المرأة عند الرومان، مرجع سابق، ص ١٥٢.
(٣) يصف ماسون تضيق الرومان من أنشطة المرأة في المجتمع بقوله:"في روما كان تناول المرأة الحرة الطعام مع الرجال فضيحة بالنسبة للمرأة، لأن الولائم الرومانية كانت تخصص للرجال فقط، وكانت النساء اللائي يظهرن في تلك الحفلات هن الخادمات والراقصات وجواري المتعة وما أشبه". إرنست ماسون، الإمبراطور الرهيب تيبيريوس، تعريب جمال السيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٨٥، ص ٥٣. ويؤكد ول ديورانت أن ذلك من مظاهر الحياة البدائية قائلاً :" كانت المرأة في مرحلة الصيد .. تلد الأطفال بكثرة وتربيهم وتحفظ الدار في حالة جيدة وتجمع الطعام من الغابات والحقول وتطهي وتنظف وتصنع الثياب والأحذية". ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الأول، مرجع سابق، ص٥٩.
(٤) مشار لقول كاتو لدي ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، مرجع سابق، ص١٨٧-١٨٨.

الذي يستغلها ويتصرف فيها بكافة أنواع التصرف أثناء حياته أو بعد وفاته بالوصية، أما باقي أعضاء الأسرة لم يعترف القانون لأحدهم بذمة مالية مستقلة عن الأب، وبالتالي ليس لهم شخصية قانونية فيما يتعلق بالحقوق المالية(١)، فهم ليسوا إلا أدوات يستخدمها رب الأسرة في توفير الرخاء للأسرة وزيادة أموالها وتدعيم مواردها، ولم يكن في وسع أي منهم أن يجعله مديناً (٢)، فرب الأسرة كان يستفيد من تابعيه لكنه لايضار بسببهم، فلم يكن يلتزم بما ترتبه أعمال الخاضعين له من التزامات قانونية أو مالية(٣).

ففي عصر القانون القديم إذا اكتسبت المرأة أموالاً، كانت الأموال التي تكتسبها تؤول بصورة آلية إلي رب الأسرة وتدخل ضمن ممتلكاته، فالمرأة أداة لزيادة ثروة الأسرة، فأذا وضعت يدها علي مال من الأموال فكأنما رب الأسرة هو وضع يده عليه، وإذا نُصبت وارثة فكأنما رب الأسرة هو الذي نصب وارثاً، وإذا تلقت وصية فكأنما رب الأسرة هو الذي أوصي له، وعلي العكس لاتستطيع البنت أن تلتزم بأي التزام، وتجري تصرف يلزم رب الأسرة بأي التزام، ولايؤثر في ذلك بلوغها أو زواجها(٤).

وفي العصر الكلاسيكي حدث تطور في الأهلية المالية لأبن الأسرة، فاعترف للإبن الجندي بأهلية وجوب محدودة، فالأموال التي يكتسبها الإبن

(١) د/ محمود السقا، تاريخ القانون المصري، مطبعة القاهرة الحديثة، القاهرة، ب. ت، ص ٣١٤.
(٢) برر البعض عدم أعتراف القانون الروماني بأن يكون رب الأسرة مديناً بسبب أحد الخاضعين له، بأن المفهوم الحديث للذمة المالية بأنها مجموعة من الحقوق والواجبان التي للشخص أو عليه، مما له قيمة مالية، لم تكن معروفة في القانون الروماني، فلم تكن ذمة الشخص المالية إلا الأموال التي تركها رب الأسرة دون الديون التي التزم بها، فالذمة المالية لم تكن تشمل إلا الجانب الايجابي دون الجانب السلبي، لذلك كان المتبني والزوج بالسيادة يكتسبان أموال المتبني والزوجة دون أن يلتزما بالديون المقررة عليهما.
Monier; manuel elementaire de droit romain, Paris,1947, t1, P 347. ؛ د/ عمر ممدوح مصطفي، القانون الروماني، ج١، مطابع البصير، الاسكندرية، ط٢، ١٩٥٤، ص٢٢٩.
(٣) د/ محمد عبدالمنعم بدر ود/عبدالمنعم البدراوي، مبادئ القانون الروماني، مرجع سابق، ص ٢٢٥؛ د/ محمود سلام زناتي، القانون الروماني، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٦، ص٩٠.
(٤) د/ محمود سلام زناتي، المرأة عند الرومان، مرجع سابق، ص ١٥١.

أثناء انتظامه في الخدمة العسكرية أو بمناسبتها تعتبر ملكاً له، ويعامل بالنسبة لها معاملة رب الأسرة، وذلك بهدف تشجيع الشباب علي الانخراط في سلك الجندية(١).

أما المرأة فقد ظلت بعيدة عن هذه التغيرات، فقد رأي شيشرون وأُلبيان أن المرأة يجب أن تبقي خاضعة لرجل علي الدوام(٢)، فالمنزلة القانونية للمرأة ظلت منزلة الخاضع لسلطة غيره وهي منزلة تدنو من منزلة الرقيق(٣).

ولما كان المجتمع الروماني مجتمع محافظ متمسك بعاداته وتقاليده ونظمه العتيقة(٤)، فإنه لم يجد مبرر يدعوا لتعديل وضع المرأة، لذلك استمرت علي وضعها في العصر السابق، عديمة الأهلية المالية طالما بقيت خاضعة لسلطة رب الأسرة، لأنها لم تكن تلتحق بسلك الجندية، فالمرأة لم يعترف لها القانون بذمة مالية مستقلة، وبالتالي لاتسطيع أن تجري تصرفاً يلزم رب الأسرة أو تلزم نفسها به(٥)، بالإضافة إلي أن النساء لم يكن يكلفن بالقيام بالأعباء الإجبارية(٦).

---

(١) يبرر جانب من الفقه التغير الذي في القانون الروماني وادي للاعتراف لإبن الأسرة بذمة مالية، وظهور الحوزة الحربية والاعتراف للإبن بتملكها، بأن السبب هو تغير نظام الجندية عند الرومان، فبعد أن كان الجيش في عهد الجمهورية يحصل تجنيده عند قيام الطوارئ، أصبح جيشاً دائماً مكوناً من جنود محترفين. د/ محمد عبدالمنعم بدر ود/عبدالمنعم البدراوي، مبادئ القانون الروماني، مرجع سابق، ص٢٢٧.

(٢) برر شيشرون وأُلبيان رأيهما بضعف جنس المرأة وقصورها العقلي وقلة خبرتها ولين عودها. د/ محمد محسوب، المرأة في القانون الروماني، ب. ن، ٢٠٠٤، ص ٢٦٣، ٢٧٣.

(٣) يتمسك ول ديورانت بالتأكيد علي حقارة وضع النساء في الأسرة الأبوية مؤكداً عليه أكثر من مرة قائلاً :"في الأسرة الأبوية، لاتكون الزوجة وأبناؤها إلا بمنزلة العبيد لرأس الأسرة وهو الرجل". ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الأول، مرجع سابق، ص٦٠، ٧١.

(٤) كانت فلسفة الرومان علي أن الدول التي انهارت بسبب خرق أعرافها أكثر من التي تساهلت في تطبيق قوانينها، لذلك كان المحتسب يقّوم الانحرافات التي تغير مزاج وعقلية المواطن وتهدد بقاء واستمرار الجمهورية. مونتسكيو، تأملات في تاريخ الرومان، مرجع سابق، ص٨٤ – ٨٥.

(٥) د/ محمود سلام زناتي، المرأة عند الرومان، مرجع سابق، ص ١٥١–١٥٢.

(٦) د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص ٢٠٤.

وفي إطار النظرة الرومانية للمرأة، كان من الطبيعي أن تخلوا قوائم ضريبة الرأس في مصر من أسماء النساء، وإذا ذكر اسم امرأة في إحدي القوائم علي سبيل الخطأ أو بناء علي ما جاء إقرار التعداد، كان يكتب أمام اسمها عبارة "معفاة من ضريبة الرأس"، فجميع النساء مصريات أو غير مصريات، بغض النظر عن أعمارهن أو طبقتهن اللائي هن منها أو منضمين إليها، معفون من ضريبة الرأس، ولما كانت النساء لايخضعن لضريبة الرأس، لذلك كن يذكرن في تقرير التعداد الدوري بأسمائهن الأولي فقط، مع ذكر صلة قرابتهن بمقدم الإقرار يلتزم، دون حاجة لأي بيانات تفصيلية[١].

(١) نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ١٧٥.

الفصل الثالث: الأطفال والشيوخ

اعتبر الرومان صغر السن سبب لعدم انعقاد مسئولية الصغير، فقد ربط القانون الروماني بين المسئولية وبين السن، واتساقاً مع هذه النظرة لم القانون يحمل صغار السن بعدد من الالتزامات التي علي عاتق البالغين، كما نظرت الأعراف والتقاليد الرومانية إلي كبار السن نظرة خاصة، ترتب عليها منحهم مزايا وتخفيف بعض الأعباء من علي كاهلهم.

لذلك سنقسم هذا الفصل إلي مبحثين، المبحث الأول: الأهلية وإعفاء الأطفال من الضريبة، المبحث الثاني: إعفاء الشيوخة.

المبحث الأول: الأهلية وإعفاء الأطفال من الضريبة

اعترف القانون الروماني بأن للشخص حقوق يجب أن يستوفيها وعليه واجبات يجب أن يؤديها، وذلك بناء أهلية التي تعني تمتعه بالحوق وتحمله بالإلتزامات، وقسم القانون الروماني أهلية الشخص بحسب درجة تمييزه إلي ثلاث مراحل: مرحلة الطفولة(infants) وتبدأ منذ الولاة حياً وحتي سن السابعة، وفي هذه المرحلة يستحيل إلزام الانسان أو تكليفه بأي التزام قانوني، وكل تصرفاته القانونية باطلة بطلاناً مطلق، باعتبار أنه عديم التمييز.

مرحلة ناقص الأهلية (pubertati proximus) وتبدأ من سن السابعة حتي يصل الانسان إلي سن البلوغ، التي حددها القانون بالرابعة عشر بالنسبة للولد والثانية عشر بالنسبة للبنت[١]، في هذه المرحلة يسري في حق الصبي

---

(١) في عصر القانون القديم لم يكن القانون يحدد سن معين للبلوغ، بل كان البلوغ مرتبط بالنضوج الجسدي، أما في العصر الكلاسيكي فقد اختلف الفقهاء بالنسبة لسن البلوغ، فتمسك الفقهاء السابينين بما استقر عليه الأمر أي ظهور علامات البلوغ الطبيعي، أما فقهاء المدرسة البروكيلية فقرروا أن البلوغ بالنسبة للذكور يكون متي أتموا سنتهم الرابعة عشر وبالنسبة للإناث متي أتممن الثانية عشر، وقد أخذ جستنيان برأي البروكيليين. د/ صوفي أبو طالب، الوجيز في القانون الروماني، مرجع سابق، ص ٢٥٧. وكان الرومان بجميع طبقاتهم وكافة مستوياتهم حريصين علي تزويج أولادهم، خاصة البنات منهم، في سن صغيرة جداً، وكان التعجيل بالزواج يتزايد إذا لم يكن لدي الأسرة سوي هذا الطفل، وذلك أن كثرة

التصرفات المالية النافعة نفعاً محضاً ، التي تكسبه حقاً أو تبرئه من التزام، التي يجريها بنفسه، أما التصرفات الضارة التي تسويء مركزه المالي، كالتي تلزمه بأداء واجب أو تنشأ في ذمته التزام أو تتضمن انقضاء حق له، تكون باطلة إذا لم تقترن بإجازة من الوصي، أما التصرفات التبادلية فلابد لها من إجازة مقارنة من الولي لأنه من المحتمل أن يترتب عليها نتائج سلبيه بالنسبة للصبي.

ويرتفع نقصان الأهلية بالبلوغ الطبيعي أو البلوغ القانوني الذي تحدد في العصر الكلاسيكي بالرابعة عشر للصبي والثانية عشر للصبية(١)، فالصبي بمجرد بلوغه الطبيعي أو القانوني يكون أهلاً لإبرام جميع التصرفات القانونية، رغم حداثته وقلة درايته، فالقانون الروماني القديم اتخذ من البلوغ الطبيعي دليلاً علي الرشد القانوني(٢)، غير أنه في أواخر عهد الجمهورية رؤي ضرورة حماية أموال القاصر من صغر سنه ونقص تجاربه وذلك بإصدار قانون بليتوريا(٣)،

الحروب والأمراض جعلت أغلب الآباء يموتون قبل زواج أولادهم، الأمر الذي دفعهم إلي التعجيل بتدبير زواج أولادهم وهم لايزالون علي قيد، لذلك جاء القانون معبراً عن رغبة الشارع الروماني. د/عبدالعزيز رمضان، المرأة والمجتمع في الإمبراطورية البيزنطية، مرجع سابق، ص ١٤٣.

(١) كان أصغر سن يباح فيها الزواج هي الثانية عشر للفتاة والرابعة عشر للفتين ومع ذلك كانت عقود الزواج تعقد أحياناً علي الأبناء في طفولتهم، بتراضي أبوي الزوج والزوجة. ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، مرجع سابق، ص١٤٢.

(٢) برر الفقه اعتداد القانون الروماني القديم بالبلوغ لصحة التصرفات القانونية، بأن التصرفات القانونية في هذا العصر كانت نادرة، كما أنها كانت تتم علانية، فحضور الشهود في عملية الاشهاد، وحضور الحاكم في الدعوي الصورية، كان يوفر حماية للصبي. د/ محمد عبدالمنعم بدر ود/عبدالمنعم البدراوي، مبادئ القانون الروماني، مرجع سابق، ص ١٩٩-٢٠٠.

(٣) بدأت الحماية القانونية للبالغين دون الخامسة والعشرين منذ عهد الجمهورية، وقد اختلف شراح القانون الروماني حول قانون بليتورياLex Plaetoria الصادر قبل سنة ٥٦٢ أو ٥٦٣ لروما أي حوالي سنة ١٩٢ أو سنة ١٩١ قبل الميلاد، فذهب البعض إلي أن هذا القانون لم يغير القاعدة الأصلية التي كان معمول بها آنذاك والتي تقضي باعتبار أن البالغ بلوغ طبيعي كامل الأهلية، وأن كل ما فعله قانون بليتوريا أنه جعل استغلال وخداع من دون الخامسة والعشرين جريمة خاصة هي جريمة غش القاصر، وعاقب من يستغل حداثة سن وقلة خبرة ودراية من لم يبلغ الخامسة والعشرين من العمر، خاصة المرابين، بعقوبة مالية تمثلت في الغرامة وبعض العقوبات التبعية . Duquesne,L.. action de la loi plaetoria, ges Cornil, 1, 1926, pp.217-244. Caq, Manual de institutions juridiques des Romains, Paris,1928,P227-228 بينما ذهب البعض الآخر إلي أن قانون

واستمر ذلك حتي رأي المشرع أن الشاب البالغ قد يقع عرضة للتغرير أو الغَبن، لذلك تدخل المشرع في نهاية القرن الثالث الميلادي ـ أي في عصر الإمبراطورية السفلي ـ وأخضع الشبان الذين لم يبلغوا الخامسة والعشرين لنظام القوامة الإجبارية، معتبراً أن من لم يبلغ هذه السن ناقص الأهلية، فجوهر القوامة امتداد لنظام الواصاية حتي تمام الخامسة والعشرين من العمر(١)، واستمر هذا النظام قائم حتي عهد جستنيان، فنصت مدونته علي أن سن البلوغ للذكور هو أربعة عشر سنة، وأن الشباب البالغون والشابات المطيقات للرجال يكون لهم قوام إلي أن يتموا الخامسة والعشرين من عمرهم(٢).

كما أنه من المبادئ الأساسية في القانون الروماني أن الأبناء هم وسيلة لإكساب رب الأسرة الحقوق دون تحميله بالتزامات، فبالرغم من الاعتراف لإبن الأسرة بالشخصية القانونية والصلاحية للإلتزام علي وجه الاستقلال عن رب الأسرة، إلا أن ذلك لم يكن له أثر من الناحية العملية نظراً لوجود قاعدة أن كل ما يؤول إلي ابن الأسرة من حقوق يصبح ملكاً لرب الأسرة، فحتي العصر الإمبراطوري القاعدة المطبقة أن كل الحقوق التي يكتسبها الخاضعون لرب الأسرة تدخل في ذمته ولايستقلون بها(٣)، فالأبناء عند الرومان أداة للكسب الاقتصادي والزيادة المالية(٤).

وفي ضوء القانون الروماني الساري وقت ضم مصر للإمبراطورية الرومانية، صدرت أوامر الإمبراطور أغسطس منظمة قواعد فرض الضرائب علي سكان مصر، مقررة أعفاء كل من لم يتم سن الرابعة عشر سنة كاملة من

بليتوريا نص علي أن الأهلية الكاملة للشخص تكون بتمام سن الخامسة والعشرين. د/ صبيح مسكوني، القانون الروماني، مطبعة شفيق، بغداد، ط ٢، ١٩٧١، ص ١٠٧.

(١) د/ عمر ممدوح مصطفي، القانون الروماني، ج١، مرجع سابق، ص٢١٣.

(٢) عبد العزيز فهمي، مدونة جستنيان، مطبعة جامعة فؤاد الأول، ١٩٥١، ص٤٥.

(٣) د/ صوفي أبو طالب، الوجيز في القانون الروماني، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٥، ص٢٤٢.

(٤) ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الأول، مرجع سابق، ص٧١.

دفع ضريبة الرأس، فكل ذكر لم يكمل عامه الرابع عشر غير مطالب بدفع هذه الضريبة، لذلك كان يتم إعداد قوائم منفصلة باسماء الأطفال، موضحاً بها سن كل منهم وفقاً لوثائق الميلاد[١]، ويتم ارفاق هذه القوائم مع التعداد الدوري، علي أنه إذا أتم الأطفال سن الثانية عشر سنة، قام المسؤلين بمراجعة هذه الكشوف بدقة مع شهادات الميلاد، كإجراء تمهيدي لضمهم مستقبلاً إلي قوائم الخاضعين لضريبة الرأس، وبناء علي ذلك تضع الدولة الرومانية خططها الإستراتيجية وسياستها المستقبلية في ضوء الحصيلة المتوقعة من الضريبة.

وبمناسبة فرض ضريبة الرأس علي المصريين طبق الإمبراطور أغسطس قواعد الأهلية المقررة في القانون الروماني عليهم، وربطها بالالتزامات المالية المقررة عليهم تجاه الحكومة الرومانية، وأذيعت هذه القواعد علي الملأ، حيث تضمنها منشور الوالي المستديم، الذي نص علي أن جميع الذكور الذين أتموا سن الرابعة عشر خاضعون للإلتزامات القانونية والمالية، وفي مقدمتها الإلتزام بسداد الضرائب، وعلي وجه الخصوص ضريبة الرأس[٢].

بذلك يكون الرومان قد اعتدوا عند فرض ضريبة الرأس بسن البلوغ القانوني وهو الرابعة عشر، ولم يعتدوا بسن الرشد الذي تكتمل به أهلية الأداء، وهو سن الخامسة والعشرين[٣]، وذلك بهدف توسيع نطاق قاعدة فرض هذه الضريبة باعتبارها ثاني اثنين من ركائز النظام الضريبي، مما حقق الأهداف

(١) كانت حالة مواطنة الأم هي المحدد الأساسي لمواطنة أطفالها وهو ما يتضح من العبارة التالية:" Ex Duobus Civibus Romanis Natos"، وبناء علي ذلك لم يكن القانون الروماني يجيز للجنود الرومان الزواج من مصريات، وإذا حدث كان زواج غير شرعي والأبناء الناتجين عنه أبناء غير شرعيين.

(٢) برر الفقه تحديد والي مصر سن الرابعة عشر للخضوع للالتزامات القانونية، بأن القواعد المصرية كانت تقضي بانقضاء السلطة الأبوية علي الابن ببلوغة سن الرابعة عشر. د/ صوفي أبو طالب، مبادئ تاريخ القانون، مرجع سابق، ص٥٤٥.

(٣) د/عبدالسلام الترمانيني، الوسيط في تاريخ القانون والنظم القانونية، جامعة الكويت، الطبعة الثالثة، سنة ١٩٨٢، ص ٣٤٣.

الاقتصادية والمالية التي تغياها الرومان من احتلالهم لمصر(١)، لكن هذه الضريبة كانت كارثة ووبال علي أهل البلاد، إذ أدت إلي ازدياد سوء حال المصريين وتردي مستواهم الاقتصادي والاجتماعي، حتي أن بعضهم وصل به الحال إلي وأد أولاده(٢).

ويمكننا الإضافة إلي التبرير السابق لإعتداد الرومان بسن البلوغ في فرض ضريبة الرأس، بأن النظم الرومانية كانت تفرض أعباء علي الشبان الرومان لصالح الدولة بمجرد تجاوزهم سن البلوغ، فعلي الذكور الذين تجاوز عمرهم السادسة عشر عليهم أداء الواجب الأساسي للمواطن، والذي يتمثل في أداء خدمة عسكرية في الجيش الروماني(٣)، لمدة عشر سنوات قبل أن يتطلع للحصول علي أدني مناصب الحكم العامة(٤)، ثم زيدت إلي ست عشر سنة ثم زيدت لتصل إلي خمسة وعشرين أو ستة وعشرين سنة في القرن الأول الميلادي(٥)، ومن يتجاوز هذه السن يتحول إلي الخدمة العسكرية المحلية، فعليه

(١) د/ محمود السعدني، تاريخ مصر في عصري البطالمة والرومان، مرجع سابق، ص ١٧٥.
(٢) جاء في خطاب من شخص يدعي هيلازيون لزوجته بعد أن فر من قريته وأقام في الاسكندرية :"اعلمي أنني الأن في الاسكندرية ... إذا ولدت ولداً أبقيه علي قيد الحياة، أما إذا ولد بنتا، فتخلصي منها". أ/ مانفريد كلاوس، الإسكندرية أعظم عواصم العالم القديم، مرجع سابق، ص١٤٥.
(٣) أ/ الكساندر بتري، مدخل إلي تاريخ الرومان وآدابهم وآثارهم، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، ١٩٧٧، ص ٦٩؛ د/ سلمي محمد بكر، التنظيمات العسكرية في الولاية العربية الرومانية، مركز عبدالرحمن السديري الثقافي، الرياض، ٢٠١٧، ص ٣٨؛ أ/ جهاد محمود توفيق، تاريخ الرومان وحضارتهم، مرجع سابق، ص ٢٧.
(٤) ذلك أن ممارسة الحقوق السياسية في روما كان مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأداء الواجبات العسكرية. ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، مرجع سابق، ص٥٦؛ د/ ابراهيم نصحي، تاريخ الرومان من أقدم العصور حتي عام ١٣٣ ق. م، جـ ١، مرجع سابق، ص٢٢٣؛ يري مونتسكيو أنه يجب علي المواطن الروماني أن يقضي عشرة أعوام في الجيش بين سني السادسة عشر والسابعة والأربعين. مونتسكيو، تأملات في تاريخ الرومان، مرجع سابق، ص٩٧.
(٥) أ/ هارولد آدرس بل، مصر من الإسكندر الأكبر حتي الفتح العربي، مرجع سابق، هامش(١) ص ٩٢.

المساهمة في تحصين مدينة روما من الداخل(١)، حتي يبلغ سن الستين(٢)، في مقابل الخدمة العسكرية يحصل المجند علي نصيب من مغانم الحرب(٣).

لذلك كان النظام الضريبي في مصر الرومانية يقرر الزام الذكور بدفع ضريبة الرأس سنوياً اعتباراً من سن الرابعة عشر إلي أن يحين سن اعفائهم منها، إذ لم يكن مسموح للمصريين الالتحاق بخدمة الجيش الروماني، ولا حتي الالتحاق بالقوات المساعدة للجيش(٤)، إذ ظل هذا الباب موصداً أمام جماهير الشعب المصري(٥)، التي أتت من جميع الأقاليم المصرية راغبة في الانضمام إلي الجيش طمعاً في المزايا التي تمتع بها الجنود والحصول علي إعفاء من ضريبة الرأس(٦)، ولم يفتح باب الجندية إلا أمام سكان عواصم الأقاليم المصرية المصرية في نهاية القرن الثاني الميلادي(٧).

(١) كان هذا النظام معمول به لدي الإغريق، إذا كانت الفرق النظامية للجيش تضمن من يتراوح سنهم مابين ٢٥ و٤٥ سنة. د/ إبراهيم نصحي، تاريخ مصر في عصر البطالمة، ج١، ط٦، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٤٠٥.

(٢) استمرار الرومان في خدمة منذ نعومة أظفاهرهم حتي أرذل العمر جعل المؤرخون يقولون أن الجيش والمواطنون وحدة واحدة وثيقة الارتباط. ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، مرجع سابق، ص٥٦،٧١.

(٣) يقول بتلر:"كان هم (نيقتاس) أن يعيد للحكم المدني الروماني نظامه وأن يعيد للجيش الروماني كيانه، وكان هذان آلتي الدولة الرومانية تحتفظ بهما بملك مصر، وكان الحكم المدني والجيش كلاهما في يد السادة الحاكمين ليس فيهم أحد من أقباط مصر أهل البلاد". د/ الفرد .ج. بتلر، فتح العرب لمصر، تعريب محمد فريد أبو حديد بك، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٦، ص٨٣.

(٤) برر فقهاء تاريخ القانون عدم سماح الرومان للمصريين بالانضمام إلي قوات الجيش بالرغم من كون مصر ولاية رومانية، بأن الخدمة في فرق الجيش الروماني كانت من الحقوق السياسية مثل حق الاقتراع وحق تقلد المناصب العامة، وجميع هذه الحقوق لايتمتع بها الأجانب. د/ محمد عبدالمنعم بدر، القانون الروماني، دار النشر الحديث، القاهرة، ١٩٣٧، ص٣١؛ د/ عمر ممدوح مصطفي، القانون الروماني، ج١، مرجع سابق، ص١٤٣.

(٥) مونتسكيو، تأملات في تاريخ الرومان، ترجمة عبدالله العروي، مرجع سابق، ص٢٦.

(٦) كانت حياة الجندية أفضل بكثير من من العمل في الزراعة وتربية الماشية والعمل بالسخرة لدي الرومان. أ/ مانفريد كلاوس، الإسكندرية أعظم عواصم العالم القديم، مرجع سابق، ص١٤٩.

(٧) نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ٢٣.

المبحث الثاني: إعفاء الشـيوخة

الأعراف والتقاليد الرومانية جعلت لكبار السن وضع متميز عن باقي المواطنين، إذ أنهم هم المتحكمون في كافة الشئون الداخلية والخارجية، فهم أرباب الأسر والمتصرفين في شئونها، وهم أصحاب الذمة المالية والمسيطرون علي رؤوس الأموال، وهم أصحاب المناصب العامة العليا، ومنهم تتكون المجالس الرومانية، وكذلك مجلس الشيوخ سواء في سواء في العصر الملكي أو الجمهوري أو الإمبراطوري.

لذلك قرر الأباطرة وفي مقدمتهم أغسطس امتيازات للأفراد الذين تجاوز سن معينة سُمي امتياز الشيخوخة(١)، فقد جعل الرومان من التقدم في السن سبباً للإعفاء من بعض الالتزامات، ومن ذلك الإعفاء من دفع ضريبة الرأس(٢)، وذلك تحت مسمي امتياز الشيخوخة الذي كان له تطبيقات متعددة في روما(٣)، وأيضا في الولايات الرومانية وخاصة في مصر، ففي روما اعتبر أن من بلغ سن الشيخوخة غير قادر علي العطاء والبذل وأداء الخدمات العامة، بل غير قادر علي أداء عمل نافع لذويهم، لذلك قرروا أن الكهنة الذين ينجبون أبناء بعد هذه سن الشيخوخة لايرثون وظائف أبائهم الكهنونية، فالأبناء المولودن لكهنة متقدمين في السن لايعينون في الوظائف الرسمية لأبائهم(٤).

---

(١) أ/ هاني محمد حسن، رسالة ماجستير بعنوان "جباة الضرائب في مصر الرومانية"، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠١٥، ص ٢٦.

(٢) د/ آمال محمد الروبي، مظاهر الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٣) مواطني روما الذين تتراوح أعمارهم بين السابعة عشر والخامسة والأربعين، كانوا يدعون الشباب، وكانت فرق الجيش العامل تتكون منهم، أما المواطنون الرومان الذين كانت سنهم تتراوح بين السادسة والأربعين والستين، فكانوا يسمون الشيوخ، وتكون منهم ٦٠ مئينا، وكان لايعهد لهؤلاء المواطنين إلا بأعمال حراسة مدينة روما فقط. د/ ابراهيم نصحي، تاريخ الرومان، ج١، مرجع سابق، ص١٥٩-١٦٠.

(٤) نصت مقننة الأيديولوجوس علي أن الأبناء الذين ينجبهم الكهنة بعد سن الستين لايعترف بهم فيما يتصل بعمل الكهنوت، فالأبناء المولودين في سن متأخرة لايعينون رسمياً في مناصب ابائهم. د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص ١٨٩.

غير أن أغلب تطبيقات هذا الامتياز في الولايات كانت متعلقة بالمسائل المالية، فقد أعتبر أن من بلغ سن الشيخوخة ليس لديه القدرة علي استثمار والأموال والانتفاع بها، وبالتالي من الأفضل أن تذهب أمواله إلي الخزانة العامة، إذا لم يكن له ورثة شرعين، فقد قررت مقننة الأيديولوجوس[١] أن الأموال التي تكون في ذمة من في سن الشيخوخة تصادر لصالح الخزانة العامة[٢].

واتساقاً مع نظرة الرومان المالية لمن وصل مرحلة الشيخوخة، فقد قرر الرومان إعفاء كل من بلغ هذه السن من ضريبة الرأس، فلاجدوي اقتصادية من فرض ضريبة علي أشخاص ليس لديهم أموال، كما أن هذا الإعفاء يفرضه الجانب النفسي المتمثل في احساس الأفراد بعدالة السلطة الحاكمة، ويتوافق مع النظم القانونية المطبقة، فالدولة لاتطالب من ليس لديهم أموال بأعباء مالية.

وقد اختلف المؤرخون حول تحديد سن الشيخوخة، الذي بناء عليه يمكن للفرد الاستفادة من اعفاء ضريبة الرأس، فذهب جانب منهم إلي أن الشيخوخة تضم جميع السكان الذين من بلغوا من العمر ستين عاماً كاملة، مستندين إلي فذلك إلي أنه عند إجراء الإحصاء كان يتم تجميع أسماء من أتموا الستين سنة كاملة في قوائم منفصلة مستقلة عن قوائم الخاضعين للضريبة، وإذا دونت أسمائهم في كشوف الخاضعين للضريبة كان يكتب بجوار اسم كل من تجاوز

---

(١) وثيقة وضعها أغسطس المؤله تتضمن التعليمات الصادرة لأحد كبار موظفي الإمبراطور في مصر وهو الايديوس لوجوس أو المشرف علي الحساب الخاص، ليعمل بمقتضاها أثناء ممارسة عمله، وهي محفوظة ضمن وثائق بردي برلين تحت رقم BGU.V.1.A.D 150/161، وتضمنت أكثر من ١١٥ مادة، تناولت تحديد الوضع القانوني والاجتماعي للسكان، وتنظيم المسائل الشائعة خاصة المواريث والوصايا وتحديد العقوبات التي توقع عن المخالفين .

(٢) نصت مقننت الايديولوجوس علي:"يصادر المهر الذي تقدمه سيدة تحت سن الخمسين لزوج جاوز الستين من العمر، كما تصدر أية ممتلكات قدمتها سيدة لاتينية جاوزت الخمسين من العمر لزوج جاوز الستين، كما تصادر أية ممتلكات يرثها الذي يبلغ الستين من عمره دون أن يكون له زوجة أو طفل". د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص ١٧٩.

هذه السن عبارة "معفي من الضريبة"، وبالتالي يكون الملزمين بأداء ضريبة الرؤوس بكامل قيمتها هم كل المصريين الذكور من سن الرابعة عشر إلي سن الستين[١].

وذهب جانب آخر إلي أن ضريبة الرأس كانت تدفع عن الفرد منذ بلوغه سن الرايعة عشر وحتي تمامه سن الخامسة والستين، مقررين أن السن الأخيرة هي الموجبة للإستفادة من الاعفاء، إذ كان الهدف من فرض هذه الضريبة إثراء الخزانة الرومانية وهذا لن يتأتي إلا بتوسع قاعدة الخاضعغين للضريبة عن طريق زيادة سن الإعفاء منها، لذلك اشترط الرومان للتمتع باعفاء الشيخوخة بلوغ الفرد خمسة وستين عاماً كاملة[٢].

وذهب جانب ثالث إلي أن سن الشيخوخة لم يكن ثابت طوال الحكم الروماني لمصر الذي تجاوز الست قرون، فقد أدت حاجة الخزانة الرومانية إلي المال إلي تغيير سن الإعفاء من الضريبة أكثر من مرة، جميعها في غير صالح المصريين، ففي البداية كان السن المحدد للحصول علي اعفاء من ضريبة الرأس هو بلوغ ستين سنة، لكن في عهد الإمبراطور تيبريوس ارتفع إلي سن الإعفاء إلي الثانية والستين[٣]، بعد ذلك زيد إلي سن الخامسة والستين عاماً، وفي عهد الإمبراطور سبتميوس سيفيروس زيد سن الإعفاء ليصبح

(١) جونيفييف هوسون ودومينيك فالبيل، الدولة والمؤسسات في مصر من الفراعنة الاوائل إلي الأباطرة الرومان، ترجمة فؤاد الدهان، دار الفكر للدراسات والنشروالتوزيع، القاهرة، ط١، ١٩٩٥، ص ٢٨٦؛ ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، مرجع سابق، ص٥٦؛ د/ صبري ابو الخير، تاريخ مصر في العصر البيزنطي، مرجع سابق، ص ١٠١؛ د/ محمد علي الصافوري، تاريخ القانون المصري، دار الشمس للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٣٠٧.

(٢) أ/ محمود مدحت، مصر القبطية، مرجع سابق، ص ١٠٤؛ د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص ٢٣١.

(٣) أ/ مانفريد كلاوس، الإسكندرية أعظم عواصم العالم القديم، مرجع سابق، ص١٤١؛ د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص ٢٢٨.

سبعين سنة كاملة[١].

ونستطيع أن نقرر أن اعفاء الشيوخ من ضريبة الرأس كان اعفاء شكلي بحت، خاوي من أي مضمون، ليس له أي جدوي بالنسبة للخاضعين للضريبة، كل ما هناك تحسين صورة الأباطرة الرومان واظهارهم في صورة الرحماء الذين يعملون لصالح رعاياهم، في مقابل القسوة في معاملتهم والتشديد في التكليفات والأعباء العامة.

ذلك لتدني الحالة الصحية في روما نفسها، الأمر الذي جعل بليني الأكبر يتذمر منددنا بالحالة الصحية التي وصلت إليها البلاد، قائلاً :"أن الرومان لم يعودوا راضين عن طرق العلاج المتبعة لديهم والتي عفا عليها الزمن"[٢]، بسبب أن التردي في وسائل العلاج جعل نسبة الطبقة العمرية التي تتجاوز سن الستين لم تكن تتجاوز علي أقصي تقدير ٦% من سكان روما[٣]، بالرغم من الحياة الراقية والمعيشة المترفة والإسراف والبزخ الذي عاشه الرومان بعد ضم مصر[٤]، لذلك هناك ظلالاً كثيفة من الريبة والشك حول صحة وجود مثل هذه النسبة في مصر، الأمر جعل المؤرخ نفتالي لويس يقول:"المصريين خضعوا جمعياً لضريبة الرأس ابتداء من سن الرابعة عشر وحتي سن الستين، وهو من لم يصل إليه إلا عدد قليل جداً "[٥].

---

(١) د/ إبراهيم نصحي، تاريخ الحضارة المصرية(مصر في عصر الرومان)، ج٢، مرجع سابق، ص ١٦٦؛ د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص ٢٣٦.

(٢) د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، المرجع السابق، ص ٢١٧.

(٣) باتريك لورو، الإمبراطورية الرومانية، ترجمة د/ جورج كتوره، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط١، ٢٠٠٨، ص ٦٥.

(٤) يصف جانب من المؤرخين حياة الترف التي عاشتها روما في العصر الإمبراطوري قائلاً :"في العصر الجمهوري كان من العيب للمرء أن يفاخر بثرائه ويرتدي ثياباً فاخرة،أما ألآن فقد بات الأثرياء الجدد، بخاصة المعتوقين، الذين لاتربطهم بالتقاليد الرومانية رابطة، يفاخرون بالنجاحات التي حققوها، فأقاموا الولائم، وأرتدوا الثياب الفاخرة، وتزينوا بالمجوهرات". إ. س. سفينسيسكايا، المسيحيون الأوائل والإمبراطورية الرومانية، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٥) نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ٤٦.

فإذا كان التردي هو سمة الحالة الصحية في روما المدينة الأولي عالمياً في هذا التوقيت، والتي حظيت بأقصي اهتمام من الحكومة والمواطنين علي السواء، بل ومن الأجانب الوافدين إليها أيضاً، فإن الحالة الصحية للمصريين كانت بشكل مؤكد أكثر تردياً، إذا نظرت إليهم الحكومة الرومانية نظرة احتقار ودونية[١]، فجعلتهم في أدني درجات السلم الاجتماعي - ليس هناك ما هو أدني منهم - وكلفتهم بأعباء ثقيلة لاحصر لها[٢]، جعلت ظروف حياتهم صعبة للغاية[٣].

والسبب في هذا تردي الحالة الصحية للمصريين هو انتشار الأوبئة والأمراض المتوطنة كالطاعون والجدري وغيرهما من الأمراض الفتاكة[٤]، والتي بدأت الانتشار في الدولة الرومانية منذ أوائل العصر الجمهوري[٥]، إلا أنها ازدادت خلال العصر الإمبراطوري، وبصفة خاصة أثناء حكم الأسرة الأنطونية، واجتاحت جزءً كبيراً من الإمبراطورية الرومانية[٦]، بما في ذلك مصر التي استشري فيها الوباء حتي وصفه البعض بأنه جائحة[٧]، واستمرت

(١) د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص ١٤٦.

(٢) بعد أن زاد استيراد روما لسلع الترف من الشرق، زاد ما تحمله المصريون من أعباءٍ، بسبب كثرة ما تقرر من الرسوم الصغيرة، وما فرضة الرومان من ضرائب استثنائية عديدة، فضلاً عن الالتزامات والخدمات الشخصية. د/ السيد الباز العريني، مصر البيزنطية، مرجع سابق، ص ١٢٠.

(٣) ريتشارد أ. ساليفان، ورثة الإمبراطورية الرومانية الرومانية، ترجمة د/جورج نسيم، مؤسسة الشباب،الاسكندرية، ١٩٨٥، ص ٥٣.

(٤) د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص ١٥٣.

(٥) نظراً لتكرار انتشار الأوبئة وبصف خاصة الطاعون في روما شيد الرومان عام ٤٣١ ق.م هيكل لأبلون إله الحفظ من المرض والشفاء منه لعله يحفف من وباء الطاعون الذي تفشي في روما، وفي عامٍ ٢٩٤ ق.م جاء الرومان بإسكلابيوس إله الطب عند عند اليونان في صورة أفعي ضخمة وشيدوا له معبداً ضخماً . ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، مرجع سابق، ص١٣٠.

(٦) يقول نورمان:" أن الامبراطورية عانت من تدهور في عدد السكان، وهو التدهور الذي كان نتيجة لانتشار الأوبئة". نورمان ف. كانتور، قصة حضارة البداية والنهاية، ج١، ترجمة د/ قاسم عبده قاسم، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، ط ٥، ١٩٩٧، ص٤٢.

(٧) الوباء من وبأ والوبا الطاعون، وقيل هو كل مرض عام وجمع الممدود أوبية وجمع المقصور أوباء وقد وبئت الأرض توبأ وبأ ووبوأت وباء ووباءة ووبئة وموبئة كثيرة الوباء. والجائحة: الشدة والنازلة

الأمراض والأوبئة تضربها لعدة سنوات متتالية(١)، وبصفة خاصة خلال عهد الإمبراطور ماركوس أوريليوس(٢)، والطاعون الذي انتشر في عهد الإمبراطور جستنيان، مما أدي إلي انخفاضعدد سكان بعض القري إلي العُشر والبعض الآخر إلي الصفر(٣)، إذ أهلك وباء الطاعون عشرات الآلاف من الضحايا(٤)، مما ترتب عليه إجداب مساحات شاسعة من الأراضي في جميع الأرجاء، وارتفعت الأسعار ارتفاع جنوني، وبدت الحياة في شتي المجالات كما لو كانت تعاني سكرات الموت(٥).

كما ساعدت المجاعات علي تدهور الحالة الصحية للمصريين وارتفاع معدل الوفيات بينهم، فقد تسبب انخفاض منسوب النيل في موت عدد كبير من المصريين جوعاً، من ذلك المجاعة التي حدثت أثناء زيارة ولي العهد الروماني جرمانيكوس لمصر سنة١٩م، والمجاعة الكبيري التي حدثت سنة٤٥م في عهد

العظيمة التي تجتاح المال من سنة أو فتنة، وكل ما استأصله: فقد جاحه واجتاحه وأهلكه. ابن مظور، لسان العرب.

(١) في القرن الثاني الميلادي اجتاح الجدري الإمبراطورية الرومانية من عام ١٦٥م واستمر حتي عام ١٨٠م ، وقد بدأ المرض في الجانب الغربي من الإمبراطورية وانتقل إلي الولايات عن طريق الفرق الرومانية. أ/ روبرت . س. جوتفريد، الموت الأسود جائحة طبيعية وبشرية، ترجمة أبو أدهم عبادة كحيلة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط١ ، ٢٠١٧، ص٣٠.

(٢) R.P.Duncan-Jones, "The impact of the Antonine plague", Journal of Roman Archaeology,1996,p108-136.

(٣) نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ٧٤.

(٤) يري المقريزي أن سبب انتشار الأمراض بمصر جوها الملئ بالرطوبة فيقول:"رطوبة مصر قضلية، وذلك أن الحرارة واليبس هو بالحقيقة مزاج مصر الطبيعي، وإنما عرض له ما أخرجه عن اليبس إلي الرطوبة الفضلية بمد النيل في الصيف والخريف، ولذلك كثرت العفونات بهذه الأرض، فهذا هو السبب الأعظم في أن صارات أرض مصر علي ما هي عليه من سخافة الأرض وكثرة العفن ورداءة الماء والهواء، وكل ما يتوالد بأرض مصر من الحيوان والنبات مشابه لما عليه مصر في سخافة الأبدان وضعف القوي وكثرة التغير وسرعة الوقوع في الأمراض وقصر المدة". تقي الدين المقريزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والاثار، ج ١، تحقيق د/ محمد زينهم ومديحة الشرقاوي، مطبعة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٨، ص١٣٥.

(٥) أ/ هارولد آدرس بل، مصر من الإسكندر الأكبر حتي الفتح العربي، مرجع سابق، ص١٤٣.

الإمبراطور كلوديوس واستمرت سنوات[١]، والمجاعة التي حدثت إبان عهد الإمبراطور تراجان حوالي سنة ٩٩م، وانخفاض منسوب الفيضان إلي أدني مستوي له سنة ١٣٠م في عهد الإمبراطور هادريان[٢]، مما أدي لحدوث المجاعات بمصر وموت عدد كبير من السكان من جراء ذلك[٣].

وإذا كانت الأوبئة في القرن الحادي والعشرين تودي بحياة الكثير وتهدد اقتصاد جميع الدول بالدمار والخراب، وتعيد تشكيل البناء العالمي، ولايستطيع العالم بكل ما أوتي من علم وتكنولوجيا متقدمة وأجهزة حديثة وإمكانيات مادية وبشرية جبارة وقف انتشار الوباء، الذي تمدد وانتشر وتوغل بحرية تامة حتي ضجت وسائل الإعلام بالحديث عن كوفيد-١٩ "كورونا"، لأنه الحق الخسائر الفادحة بالأرواح والأموال في جميع قارات العالم دون استثناء[٤]، علي الرغم من التنسيق والتكاتف والتعاون بين دول العالم والمنظمات الدولية والعمل معنا علي كافة الأصعدة والمستويات لمجابهته واتخاذ الإجراءات الوقائية الصارمة ضده والتقلي من أثاره المدمرة[٥]، كما اعتبر هذا الوباء من قبيل القوة القاهرة التي تنفتح بها الآجال القانونية وتؤدي للإعفاء من العديد من الالتزامات التعاقدية

(١) في السنة الثانية من حكم الإمبراطور كلوديوس(٤١-٥٤م) حلت في الأرض مجاعة في سائر أنحاء الإمبراطورية استمرت حتي السنة الرابعة من حكمه.

(٢) جين رولاندسون، ملاك الأراضي والملتزمون في مصر الرومانية، ترجمة د/آمال الروبي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط١، ٢٠١٦، هامش(١٧) ص ١٥٩.

(٣) د/ السيد جابر محمد، نهر النيل والمجاعات في مصر خلال العصرين اليوناني والروماني، دورية كان التاريخية، العدد السادس والعشرون، ديسمبر ٢٠١٤، ص ١١٩-١٢٠.

(٤) عرفت منظمة الصحة العالمية الوباء العالمي بمناسبة انتشار فيروس كوفيد-١٩ علي أنه:"وضع يكون فيه العالم بأكمله معرضاً علي الأرجح لهذا المرض وربما يتسبب في إصابة نسبة من السكان بالمرض".https://arabic.euronews.com.

(٥) في أوائل عام ٢٠٢٠ اجتاح وباء كوفيد-١٩"كورونا" كوكب الأرض بجميع قارته، وتجاوز عدد الدول التي أصابها الفيروس مائة وخمسين دولة، فقامت جميع الحكومات والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والأفراد، باتخاذ كل ما في وسعها من اجراءات وتدابير بغية السيطرة علي الوباء والحد من انتشاره والوصول إلي الحد الأدني من الخسائر البشرية والمادية.

والقانونية علي السواء[١].

فإن انتشار الأوبئة والأمراض والمجاعات بمصر في العهد الروماني، كان له آثار وخيمة علي كافة مجالات الحياة، وبصفة خاصة علي الكثافة السكانية والثروة البشرية، فقد جعل معدلات لوفيات مرتفعة جداً[٢]، بحيث وصلت الخسائر البشرية في بعض المناطق إلي الثلث عدد السكان[٣]، بل أنها جعلت بعض النجوع خاوية تماماً من الرجال[٤]، علي الرغم أن متوسط عمر الفرد خلال هذا العصر كان يتراوح ما بين الخامسة والعشرين والثلاثين عام[٥].

فالبرغم من وجود عدد من مشاهير الأطباء بالاسكندرية، وعدد آخر من الأطباء الأقل شهرة بعواصم الأقاليم[٦]، إلا أن الخدمة الصحية لم تكن علي القدر الكافي من التطور، لذلك لم تسطيع السلطات السيطرة علي هذه الأوبئة، بل استمرت تضرب المصريين مدة غير قليلة من الزمن وفي فترات متتالية، إذ لم يتوافر لدي المصريين أدني الخدمات الصحية ولم ينعموا بشئ منها، إذ خلا الريف تماماً من الأطباء والجراحين، واقتصرت الرعاية الصحية علي الطب الشعبي والوصفات الطبية المتوارثة عن الأجداد التي مارسها فئة من الناس أشبه بما يعرف بحلاق القرية[٧].

---

(١) Pascale Guiomard, La grippe, les épidémies et la force majeure en dix arrêts, Article, Salloz, 4 mars 2020.

(٢) د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص ١٥٣.

(٣) B.W. Frier et R.S Bagnall, The Demography of Ancient Egypt, Cambridge, 1994. ؛ د/ نجلاء محمود عزت، النقود الزجاجية في مصر خلال العصر الروماني، مجلة "دراسات في آثار الوطن العربي"، العدد ١٩، هامش (٥٦) ص ٦٢٤.

(٤) د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص ١٦٧.

(٥) نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ٥٩.

(٦) انقسم الأطباء في مصر إلي قسمين أطباء حكوميين وأطباء خصوصيين. د/ السيد رشدي محمد، الأطباء في مصر في العصر الروماني، مجلة الدراسات الانسانية، كلية أداب بنها، العدد الأول، ١٩٩٨، ص٢٨.

(٧) د/ سيدأحمد علي الناصري، الناس والحياة في مصر زمن الرومان في ضوء الوثائق والآثار، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٥، ص٣٠٧.

الأمر الذي جعل جانب من المؤرخين يقرر بطريقة ضمنية أن المصريين لم يستفيدوا من إعفاء الشيوخ، حيث كان الناس حتي بداية القرن الثامن الميلادي عادة مايموتون وهم في الثلاثيات من أعمارهم[١]، فربع عدد سكان مصر كان يمكنه الوصول إلي سن الخامسة والثلاثون من العمر، علي أن هذا العدد كان من نصيب الأشخاص الأوفر مالاً كاليهود والإغريق والرومان، باعتبارهم الأكثر استفادة من الرعاية الصحية، وإن كان من بينهم بعض المصريين من النساء الأرامل، اللاتي لايخضعن من الأصل لهذه الضريبة[٢].

(١) ريتشارد أ. ساليفان، ورثة الإمبراطورية الرومانية الرومانية، ترجمة د/جورج نسيم، مؤسسة الشباب،الاسكندرية، ١٩٨٥، ص ٨٠.

(٢) نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ٥٩.

الفصل الرابع: مواطنوا المدن الحرة

عندما ضم أغسطس مصر للإمبراطورية الرومانية كان بمصر ثلاث مدن اغريقية هي نقراطيس في الدلتا والتي أنشأها فراعنة الأسرة السادسة والعشرين في القرن السادس ق.م لتكون مقراً للإغريق(١)، والاسكندرية التي أسسها الاسكندر الأكبر في أواخر القرن الرابع ق.م(٢)، وبطلمية التي أقامها بطليموس الأول في صعيد مصر(٣)، وأثناء الحكم الروماني وفي النصف الأول من القرن الثاني الميلادي أُضيفت مدينة رابعة، هي مدينة انتينوبوليس التي أسسها الإمبراطور هادريان في مصر الوسطي تكريماً وتخليداً لذكري صديقه وصفيه المُفضل أنتينوس(٤).

وقد اهتم الرومان بأن يبقي الوضع المتميز لليونانيين بمصر كما كان عليه أثناء الحكم البطلمي(٥)، واهتموا كذلك بأن يكون المواطن اليوناني صاحب وأفضل المميزات وله كل الحقوق في مصر(٦)، لذلك سمحوا للمدن الحرة

---

(١) نقراطيس يرجع انشائها إلى ابسماتيك الاول امير سايس ومؤسس الاسرة السادسة والعشرين المصرية سنة ٦٥١ قبل الميلاد لتكون ميناء نيلي له السيطرة على الفرع الكانوبى، ذكرها هيرودوت واسرابون وقال جوتييه ان اسمها المصري القديم نوكارت والرومانى نوكراتيس وذكرها املينو بهذا الاسم وقال انها وردت فى كشف الاسقفيات باسم انوكراشيا واطلق عليها العرب اسم نقراش، اندثرت هذة المدينة وقامت على اطلالها كوم جعيف مركز ايتاي البارود البحيرة.

(٢) حوالي عام ٣٣٢ ق. م أمر الاسكندر الأكبر أمهر مهندسيه الاغريق دينوقراطيس بتخطيط المدينة، وبحلول عام ٢٥٠ ق.م أصبحت الاسكندرية أكبر مدن حوض البحر المتوسط، وظلت الاسكندرية منذ انشائها عاصمة مصر حتي اتخذ العرب الفسطاط عاصمة لهم.

(٣) أسس بطليموس الأول مدينة بطلمية في جنوب مصر (محافظةسوهاج)، وهي المدينة الاغريقية الثالثة، كان الهدف الأول لاختيار بطليموس الأول منطقة في الصعيد لإنشاء مدينة بطلمية هو أن تكون منافساً قوياً لمدينة طيبة التي تعد أهم قلاع الحضارة المصرية.

(٤) أثناء زيارة الإمبراطور هادريان جنوب مصر حوالي سنة ١٣٠م وضع أساس مدينة انتينوبوليس جنوب محافظة المنيا تخليدا لذكري صديقه وصفيه المُفضل أنتينوس الذي لقي حتفه غرقاً في النيل في هذا المكان أثناء ركوب الإمبراطور النيل.

(٥) ألف الإغريق عصبة ارستقراطية تميزهم عمن سواهم من جنس البشر، عرفت هذه الجماعة باسم "بولتيوماتا"، تمتعت بالعديد من الامتيازات والإعفاءات. د/ إسحق عبيد، الحضارة المصرية بين الهيلينية والرومانية، دار الفكر العربي، القاهرة، ب . ت، ص١٥.

(٦) أ/ مانفريد كلاوس، الإسكندرية أعظم عواصم العالم القديم، مرجع سابق، ص١٤٠.

نقراطيس وبطلمية وأنتينوبوليس بقدر من الاستقلال الذاتي في حكمها المحلي، فنقراطيس ظلت تتمتع بدستورها القديم، الذي من أبرز عناصره وجود هيئة مواطنين وعدد من الحكام ومجلس تشريعي(مجلس بولي)[١]، كما احتفظت بطلمية بدستورها ذات الجذور الإغريقية[٢]، وكان لها مجلس تشريعي وجمعية شعبية وهيئة من الحكام ينتخبهم مواطني المدينة، وأنشئت مدينة انتينوبوليس فقد علي النمطالإغريقي ومنحت مجلساً تشريعياً ودستوراً اغريقياً، وكان يديرها جماعة من الحكام يختارهم مواطني المدينة من بينهم[٣].

أما الاسكندرية فيجمع المؤرخون علي أن أغسطس لم يسمح لها بمجلس تشريعي لشكه في ولاء السكندريين[٤]، وعقاباً لمواطنيها علي موقفهم العدائي من من قيصر أولاً ثم منه بعد ذلك[٥]، إذ بعد أن كانت مدينتهم المدينة الأولي وعاصمة لإمبراطورية عظيمة وقائدة للثقافة والفنون ورائدة الحضارة والعلوم[٦]، أفقدها الرومان مركزها المميز المرموق كعاصمة لدولة مستقلة، وجعلوها بين

---

(١) مجلس البولي هو مجلس تشريعي كان مواطني المدن الإغريقية يختارون أعضائه من بينهم، وقد ظلت مدينة الاسكندرية أكثر من قرنين تحت الحكم الروماني غير مسموح بوجود مثل هذا المجلس بها، وسبب ذلك أن أغسطس قد جعل ذلك نوعاً من العقاب لمولطني المدينة علي العداوة التي أظهروها لسلفه يوليوس قيصر، وفي سنة ٢٠٠م منح الإمبراطور سبتميوس سيفيروس مجالس بولي لكل عواصم الأقاليم المصرية ومن بينها الاسكندرية. د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص١٥٦.

(٢) يبرر ديورانت ذلك بأن السياسة الرومانية جرت منذ بداية اخضاع المدن الإغريقية للحكم الروماني علي السماح للمدن الإغريقية بالاحتفاظ بشرائعها. ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، مرجع سابق، ص١٨٢.

(٣) د/عمر ممدوح مصطفي، أصول تاريخ القانون، مرجع سابق، ص٢١٧؛ د/ مصطفي سيد احمد صقر، فلسفة وتطور النظم القانونية في مصر، دار النيل للطباعة، المنصورة، ب. ت، ص ٣١٢.

(٤) يقول المؤرخ الروماني لوسيوس كاسيوس:"أمر اكتافيوس أغسطس السكندريين بألا يعولوا في تسيير شئونهم السياسية علي مجلس الشوري نظراً لشكوكه في اخلاق السكندريين". مُشار لقول كاسيوس. د/ زكي علي، الأسكندرية في عهد البطالمة والرومان، مطبعة دار المستقبل، القاهرة، ب . ت، ص ٣٩. ويبرر مونتسكيو سبب شكوك أغسطس نحو اغريق الاسكندرية قائلاً :"لايزال أولئك يذكرون مفاخر أسلافهم فلا ينقادوا للحكم بسهولة". مونتسكيو، تأملات في تاريخ الرومان، مرجع سابق، ص٦٠.

(٥) نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص٣١.

(٦) أ/ مانفريد كلاوس، الإسكندرية أعظم عواصم العالم القديم مرجع سابق، ص١٣٦.

عشية وضحاها تابعة لمدينة حديثة العهد بالملك[1]، كما أنها كانت معقل للثورات وإثارة الفوضي منذ العصر البطلمي، كما لم يشاء أغسطس نشوء كيانات سياسية قد تشكل عبئاً عليه فيما بعد، لذلك رأي أن تظل هذه المدينة العريقة تحت السلطان الكامل والمباشر للوالي[2]، لكن ذلك لم يثني مواطني المدينة عن تقديم الإلتماسات المتكررة للأباطرة في محاولة منهم لإعادة مجلس المدينة حتي لايدعي غريب حق مواطنة الاسكندرية أو يهرب سكندري من واجباته تجاه المدينة، وهو وما قابله أغسطس بالمماطلة والتسويف[3]، وقد تمسك خلفاء أغسطس بالنظم التي قررها ورفضوا مطالب السكندريين بإعادة المجلس التشريعي[4].

وكان أغلب سكان المدن الحرة من الإغريق، إذ حصص الفراعنة لهم مدن معينة للإقامة بها، وحاول البطالمة جذب المزيد منهم وشجعوهم علي الإقامة في مصر بإقامة مدن لهم علي غرار المدن الإغريقية، كما تعاظم اعتماد البطالمة علي اليهود، وقربوهم منهم وخصصوا لهم أحياء في المدن الحرة، وهو ما يجعلنا نتناول الإغريق باعتبارهم الطبقة المتربعة علي قمة البناء الاجتماعي والمتمتعة بكافة الإمتيازات وقت احتلال الرومان لمصر، وكذلك اليهود باعتبارهم من سكان المدن الحرة ونجحوا في التقرب من السلطة الحاكمة

(١) السكندريون عصوا ملوك البطالمة كثيراً، لكن ساءهم أن يروا عاصمتهم تصبح عاصمة محلية بعد أن كانت مقراً لحكم ملوكهم الذين أقاموا بين ظهرانيهم فاستشاطوا غيظاً ووقفوا من روما موقف المعارض لحكمهم العامل علي تقويض أركانه في السر دائماً والعلانية أحياناً خشية بطش روما وجبروتها. د/ زكي علي، الأسكندرية في عهد البطالمة والرومان، مطبعة دار المستقبل، القاهرة، ب . ت، ص ٣٩– ٤١.

(٢) د/ إبراهيم نصحي، تاريخ الحضارة المصرية(مصر في عصر الرومان)، ج٢، مرجع سابق، ص ١٢٩–١٣٠.

(٣) بدأ مواطني الاسكندرية تقديم الالتماسات الشفهية والسفارات منذ إلغاء المجلس التشريعي واتبعوها بالتماسات كتابية منذ عام ١٩/٢٠ قبل الميلاد. أ/ مانفريد كلاوس، الإسكندرية أعظم عواصم العالم القديم، مرجع سابق، ص١٣٦.

(٤) د/ مصطفي العبادي، الامبراطورية الرومانية النظام الامبراطوري ومصر الرومانية، مرجع سابق، ص ١٣٣.

واستمالتها إليهم بما يحقق مصلحتهم.

وعلي ذلك سنقسم هذا الفصل إلي مبحثين، المبحث الأول: نخصصه للإغريق المقمين في مصر، والمبحث الثاني: نخصصه لليهود الذي سكنوا مصر في العصر الروماني.

المبحث الأول: الإغريق

عامل الرومان الإغريق مواطنوا المدن الإغريقية وحدهم معاملة قريبة من معاملة الرومان(١)، من حيث إعفائهم من ضريبة الرأس التي فرضت علي بقية السكان، باعتبار أنهم الطبقة الوسطي، فهم يأتون في البناء الاجتماعي المصري بعد الرومان وقبل المصريين القاعدة العريضة والغالبية العظمي من السكان، لذلك اعترف لهم الإمبراطور أكتافيوس بوضع ممتاز وأعفاهم من هذه الضريبة(٢).

حقوق مواطنة مدينة الاسكندرية كان لها أهمية كبري، إذ كانت أعلي قدراً من أية مواطنة لمدينة أخري في مصر، لذلك كانت شرطاً أساسياً وخطوة أولي في سبيل الحصول علي المواطنة الرومانية، فمواطنة مدينة الاسكندرية تلي المواطنة الرومانية مباشرة، باعتبار كون الاسكندرية المدينة الثانية في الإمبراطورية، فهي تأتي في الترتيب بعد مدينة روما مباشرة(٣).

غير أن حرمان الأباطرة الرومان مدينة الاسكندرية من مجلسها التشريعي، قد أثار خلافاً بين المؤرخين بشأن تحديد سكان مدينة الاسكندرية

---

(١) استددل بعض المؤرخين علي المكانة المتميزة للاغريق، وأن الرومام عاملوهم معاملة تكاد تشبة معاملة الرومان، بأن رئيس الجالية اليونانية في الاسكندرية وهو المتحدث الممثل الرسمي لهذه الجالية، كان الشخص التالي في الأهميةبعد الحاكم الروماني في الاسكندرية. أ/ مانفريد كلاوس، الإسكندرية أعظم عواصم العالم القديم، مرجع سابق، ص١٣٧.

(٢) Wallace.Taxation in Egypt from Augustus to Diocletian, Princeton university.1938؛ نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص٢٩.

(٣) د/ مصطفي كمال عبدالعليم، مصر الرومانية، مرجع سابق، ص ١٠٣، ١٢٣.

المتمتعين بالإعفاء من ضريبة الرأس، إذ كان مواطنوا هذه المدينة وحدهم دون غيرهم هم المعفون من دفع هذه الضريبة.

فذهب اتجاه إلي التشكيك في حصول السكندريين علي اعفاء من دفع ضريبة الرأس، إذ لايوجد أي دليل مادي مباشر علي هذا الاعفاء، واستند هذا الاتجاه في تشكيكه إلي حرمان مدينة الاسكندرية من مجلسها التشريعي الذي وجد بها ومارس مهامه منذ تأسيسها، ورفض أغسطس رفضاً قاطعاً الإستجابة لمطلب مواطنيها المتكررة بإعادة هذا المجلس للمدينة(١)، الأمر الذي جعل بعض المؤرخين يقول:"كره أوكتافيان مؤسس الإمبراطورية الرومانية مدينة الاسكندرية"(٢)، وقد برر البعض سبب هذا الكره بأن المنتصر كان قد أصيب بأذي نفسي شديد من جراء كليوباترا جعله يتوجس الريبة دائماً في جميع الإغريق ولايأمن لهم حتي وإن أبدوا روح التعاون معه والخضوع لقيادته، وقد عبر الشاعر الروماني فرجيل عن مشاعر أغسطس بقولة مشهورة:"إني أتوجس من الأغارقة أبناء داناوس حتي وإن وفدوا عليا يقدمون لنا الهدايا"(٣)، وفي هذا الشعور يحتمل تكليف السكندريين بالأعباء المختلفة.

وذهب اتجاه آخر إلي أن الإمبراطور أغسطس بعد تم له النصر ولاقا غريماه حتفهما وأحكم السيطرة علي مدنية الاسكندرية عفا عن السكندريين(٤)،

---

(١) أ/ هارولد آدرس بل، مصر من الإسكندر الأكبر حتي الفتح العربي، مرجع سابق، ص٩٩.

(٢) أ. م. فورستر، الإسكندرية تاريخ ودليل، مرجع سابق، ص ٨٩.

(٣) شار لقول فرجيل لدي. د/ إسحق عبيد، الحضارة المصرية بين الهيلينية والرومانية، دار الفكر العربي، القاهرة، ب . ت، ص٢٦.

(٤) أرجع جانب من المؤرخين عفو اكتافيوس عن الاسكندرية إلي ثلاثة أسباب الأول أن مؤسسها هو الاسكندر الأكبر، الثاني جمال المدينة وضخامتها، الثالث تقديراً لأريوس السكندري صديق أغسطس والذي كان يشاهد وهو يتحدث معه ويعطيه يده، والذي كان يترجم له خطاباته في الاسكندرية من اللغة اللاتينية إلي اللغة الاغريقية. د/ مصطفي كمال عبدالعليم، مصر الروماني، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، ١٩٧٢، ص٢؛ Bernard Legras, Les Romains en Égypte, de Ptolémée XII à Vespasien, Pallas Revue des anciennes,N 96, 2014, p14.

وجعل مواطنة الاسكندرية تمثل ميزة كبيرة(1)؛ إذ أنها كانت تُكسب حاملها مكانة اجتماعية مرموقة ومركز أدبي ممتاز، فضلاً عن الامتيازات الجمة كإمكانية الحصول علي المواطنة الرومانية والإعفاء من ضريبة الرأس(2)، واستدل هذا الاتجاه علي رأيه بأن الأباطرة قد أعفوا مواطني الاسكندرية المقيمين داخل المدينة أو المقيم في المناطق الريفية لظروف عملهم من الخدمات الاجبارية، فلا يطالب أي سكندري بالقيام بأي أعباء اجبارية(3)، لأن في ذلك تحقير يتعارض مع عرف عنهم من زهو وكبرياء، ومركز أدبي مرموق ومكانة اجتماعية متميزة، بل ومع العفو والعطف الذي أولاهما أوكتافيوس للاسكندرية، ومظهر ذلك كله هو إعفاء السكندريين من هذه الضريبة(4).

وذهب اتجاه ثالث إلي وجوب التفرقة بين الإغريق وبين اليهود سكان مدينة الاسكندرية، فالإغريق هم مواطني المدينة الأصلين الذي وضع الإسكندر أساسها لتكون مقراً وموطناً لهم، وهم الفئة التالية مباشرة للرومان، واعترافاً من أغسطس بفضل الحضارة الإغريقية، التي نقلت منها وتتلمذت علي فلسفتها

(1) يرجع بعض المؤرخين علو مواطنة الاسكندرية علي أي مواطنة أخري إلي أن مدينة الاسكندرية كانت ملكة البحر المتوسط، وظلت أعظم مدن شرق البحر المتوسط لمدة جاوزت ست قرون متصلة، وفي العصر الروماني كانت المدنية الثانية بعد روما، كما أنها استمرت تناطح مدينة القسطنطينية عاصمة الامبراطورية البيزنطية لمدة ثلاثة قرون أخري. د/ أبو اليسر فرج، تاريخ مصر في عصري البطالمة والرومان، عين للدراسات والبحوث الانسانية والإجتماعية، القاهرة، ط1، 2002، ص 101. لذلك كان الحصول علي مواطنة مدينة الاسكندرية أولاً شرط أساسي للحصول علي المواطنة الرومانية، فالحصول علي مواطنة أي مدينة اغريقة أخري لم يكن يُغني عن الحصول علي مواطنة الاسكندرية. د/ مصطفي العبادي، الامبراطورية الرومانية النظام الامبراطوري ومصر الرومانية، مرجع سابق، ص 24، 165.

(2) د/ مصطفي العبادي، مصر من الإسكندر الأكبر إلي الفتح العربي، مرجع سابق، ص 158، 173؛ د/ عبداللطيف احمد علي، مصر والإمبراطورية الرومانية في ضوء الأوراق البردية، دار النهضة العربية، 1988، ص102.

(3) د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص 312.

(4) د/ صبري ابو الخير، تاريخ مصر في العصر البيزنطي، مرجع سابق، ص 20.

وثقافتها الحضارة الرومانية(١)، حتي غدت روما وريثة النظم والافكار الإغريقية، مما جعل الإمبراطور يقرر شمول الإغريق بالعطف والرعاية، والإبقاء علي امتيازاتهم، ومنها اعتبار اللغة الإغريقة لغة رسمية للبلاد ولم يستعمل اللغة اللاتينية(٢)، وإعفاء الرومان والسكندريين من ضريبة الرأس(٣)، واستند هذا الاتجاه تأييد رأيه بأن مقننة الأيديولوجوس التي جمعت في المعاملة والعقوبة بين الرومان والسكندريين(٤)، ولايمكن الجمع بينهما إلا إذا كانا علي درجة واحدة متساون في الحقوق والواجبات.

كما أن الإمبراطور فسبسيان عندما زار مدينة الاسكندرية تهكم عليه السكندريين وسخروا منه، فوقع عليهم عقوبة تمثلت في فرض ضريبة رأس عليهم، مقدارها أقل من دراخمة واحدة (ست أوبولات علي الفرد)، فاحتج

---

(١) لخص الخطيب والفيلسوف الروماني مدي تأثير الحضارة اليونانية علي الفكر الرومانيقائلاً: "لم يكن منشأ الفيض الذي أقبل من بلاد اليونان إلي مدينتنا مجري صغير بل كان منشؤه نهراً خضماً من العلم والثقافة". د/ محمود السقا، دروس في فلسفة القانون الروماني، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٨٠، ص ٢٦؛ عبر شوفالييه عن تأثير الحضارة الاغريقية علي الرومان قائلاً :" لقد غزت هذه الحضارة إلي حد كبير الفاتح الروماني الذي نشرها في الغرب، ولهذا فإننا سنصفها من الآن فصاعداً بالحضارة اليونانية الرومانية، بعد أن فرض الفكر السياسي نفسه علي الأوساط المثقفة في الجمهورية الرومانية". أ/ جان جاك شوفالييه، تاريخ الفكر السياسي من المدينة الدولة إلي الدولة القومية، ترجمة د/ محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع/ بيروت، ط١، ١٩٨٥، ص ١١٧؛ وصل توقير واحترام الرومان للحضارة اليونانية إلي درجة الافتتان بها والخضوع لنظمها. أ/ محمد عادل زكي، نقد الاقتصاد السياسي، دار الفتح للطباعة والنشر، الاسكندرية، ط٦، ٢٠١٩، ص١٧.

(٢) أبقي الأباطرة الرومان علي اللغة اليونانية لغة رسمية للبلاد، فبها يتم التقاضي، وبها تسير الشئون الإدارية، وبها تقدم الالتماسات والشكاوي، ولم تستعمل اللغة اللاتينية إلا في الجيش واللوائح المتعلقة بالقانون الروماني. د/ إبراهيم نصحي، تاريخ الحضارة المصرية(مصر في عصر الرومان)، ج٢، مرجع سابق، ص ١١٣؛ د/ محمود السعدني، تاريخ مصر في عصري البطالمة والرومان، مرجع سابق، ص ١٧١. وقد برر شراح القانون الروماني ذلك بأن الإغريق كانوا يشكلون عماد الجهاز الإداري، بالإضافة إلي أن منهم كبار التجار وأصحاب المهن المختلفة والنقباء. د/ محمود سلام زناتي، تاريخ القانون المصري، مرجع سابق، ص ٣٥٤.

(٣) د/ السيد الباز العريني، مصر البيزنطية، مرجع سابق، ص ١٢٠.

(٤) نصت الفقرة (٥٩) من مقننة الأيديولوجوس علي:" الرومان والسكندريون الذين لم يسجلوا في الإحصاء من ينبغي عليهم تسجيله سواء كانوا شخصاً واحداً أو أكثر يحكم عليهم بغرامة تقدر بربع ممتلكاتهم".

السكندريون علي ذلك احتجاجاً عنيفاً، لأنها تشكل إهانة بالغة وتحقير لهم، فتوسط لهم تيتوس ابن الإمبراطور للعفو عنهم، حتي أسقطت الضريبة عنهم، ولايوجد أي قرينة تدل علي أن إغريقياً سكندرياً قام بدفع ضريبة الرأس بعد ذلك(١)، بل أن اليونانيون كانوا معفون تماماً من هذه الضريبة مثل الرومان(٢).

المبحث الثاني: اليهود

وضع التنظيم الاجتماعي في مصر الرومانية اليهود بعد الرومان والإغريق(٣)، حيث أنه بعد وفاة الاسكندر الأكبر اقتسم قواده الإمبراطورية الإغريقية، وحصل بطليموس علي مصر ويهوذا، غير أن اليهود قاوموه مقاومة عنيفة مما جعله يهدم القدس ويأسر مائة ألف يهودي ويرسلهم إلي مصر سنة٣٢٠ ق.م، وليكونوا تحت بصره وطول يده أسكنهم في المنطقة الرابعة بالإسكندرية والمسماه (حي الدلتا)(٤)، وانتشر بعضهم في ربوع مصر(٥)، فعاش اليهود تحت الحكم البطلمي، حياة كريمة رغدة مترفة مارسوا خلالها شعائرهم الدينية وحصلوا علي حقوقهم المدنية كاملة(٦).

(١) د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص١٠٠، ٢٢٩.

(٢) أ/ مانفريد كلاوس، الإسكندرية أعظم عواصم العالم القديم، مرجع سابق، ص١٤١.

(٣) برر البعض وجود اليهود في المركز الاجتماعي قبل المصريين، بأنه من أثار إبقاء الرومان علي النظم المطبقة في العصر البطلمي، فكان اليهود أهم العناصر الأجنبية بعد الإغريق في دولة البطالمة. د/ ابراهيم نصحي، تاريخ مصر في عصر البطالمة، ج٢، مرجع سابق، ص١٤٩.

(٤)برر لورانس تحديد البطالمة مكان معين لاقامة اليهود قائلاً :"لم توجد لاية ما إلا وكان فيها عدد وافر من اليهود .. لكنهم كانوا في أكثر الأماكن مكروهين عند عامة الشعب". يوحنا لورنس فان، تاريخ الكنيسة المسيحية القديمة والحديثة، المطبعة الاميركانية، بيروت، ١٨٧٥، ص١٢.

(٥) بعد خروج موسي عليه السلام باليهود من مصر منتصف القرن الثالث عشر ق.م، والذي ورد ذكره في التوراة والقرآن، وبعد أن سباهم نبوخذ نصر ونقلهم إلي بابل سنة ٥٨٦ ق.م، سمح لهم الملك الفارسي قورش الأخميني بالعودة إلي أورشليم، واصطحب أردشير الثالث بعضهم للإقامة بمصر عقب انتصاره علي الفرعون نخت انبو الثاني سنة ٣٤٢ ق.م، ونقل البطالمة بعضهم إلي مصر وسمحوا لهم بأن يعيشوا دون انغلاق وفق متطلبات دينهم وقوانين اسلافهم.

(٦) Jean Juster. Les Juifs dans l,Empire Romain,Vol II, 1914 ؛ د/ ابراهيم نصحي، تاريخ مصر في عصر البطالمة، ج٢، مكتبة الأنجلوا المصرية، القاهرة، ط٤، ١٩٧٦، ص١٧٥.

وفي العصر الروماني أباح الإمبراطور أغسطس لليهود التمتع بامتيازاتهم وحقوقهم القديمة، في مقابل تأييدهم للإمبراطور، كما أكد علي امتيازاتهم التي تمتعوا بها في ظل الحكم البطلمي(١)، فاستمروا يعملون في المعاملات المالية والتجارية، وهذا يقتضي تمركز معظمهم في مدينة الاسكندرية، باعتبارها أهم مركز تجاري في شرق البحر المتوسط في ذلك الحين، مما جعلهم يحصلون علي أموال طائلة(٢)، وفي المقابل الانتقاص من حقوق الإغريق، وبصفة خاصة الحقوق السياسية التي كانت الدعامة الأساسية للمدن الإغريقية(٣).

وبالرغم من حصول اليهود علي الكثير من المزايا في العصر الروماني، إلا أن المؤرخين مختلفين حول مدي تمتع يهود الاسكندرية بامتياز مواطنة الاسكندرية، فذهب جانب منهم إلي أن اليهود حصلوا علي مواطنة الاسكندرية وبالتالي حصولوا علي إعفاء من ضريبة الرأس، وذهب جانب آخر إلي أن اليهود لم يكونوا ضمن عداد مواطني المدينة وبالتالي فرضت عليهم هذه الضريبة.

---

(١) سمح أغسطس للهود بالمحافظة علي رابطتهم العنصرية المعروفة باسم (بوليتيوما) بما لها من رئيس ينظم شئونها، وقد وصف المؤرخ الروماني استرابون ـ الذي عاصر ضم مصر للإمبراطورية الرومانية ـ وضع الجالية اليهودية قائلاً :"كان علي رأسها اثنارخيس كان يحكم الشعب اليهودي ويباشر اختصاصات قضائية وادارية واسعة كما لو كان أركوناً في مدينة حرة". د/ مصطفي كمال عبدالعليم، مصر الرومانية، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٩٦. كما كان لليهود أسواق خاصة بهم، ولهم شرطتهم وقضاؤهم الخاص الذي يمكنه النظر في القضايا المدنية والجنائية ويوقع العقوبات، ولهم عقد الاجتماعات العامة وتشكيل الجمعيات وجمع التبرعات وإنفاقها، ولم أن يجمعوا بين أي عدد من الزوجات كيفما شاءوا. د/ رشاد الشامي، اليهود واليهودية في العصور القديمة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٧٦.

(٢) د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص٢١٩،١٥٩، ٢٢٢.

(٣) السياسة التي اتبعها الرومان والتي تقوم علي منح مزايا للبعض وحجبها عن البعض الأخر بغية ضرب الجانبين ببعضهما وشغلهما عن الحاكم، ابتكرها لسربيوس توليوس ـ سادس ملوك روما ـ عندما تلقص نفوذ مجلس الشيوخ وزاد من صلاحيات المجلس الشعبي، وطبقها هنري السابع ـ ملك انجلترا ـ بإزلال النبلاء ورفع شأن العوام . مونتسكيو، تأملات في تاريخ الرومان، مرجع سابق، ص٢٤.

ونظراً لشدة هذا الاختلاف وتعضيد كل منه رآيه بالكثير من الحجج والأدلة، فإننا سنقسم هذا المبحث إلي مطلبين، المطلب الأول: الاتجاه المنكر لاعفاء اليهود من ضريبة الرأس، المطلب الثاني: الاتجاه المؤيد لاعفاء اليهودي من ضريبة الرأس.

المطلب الأول: الاتجاه المنكر لاعفاء اليهود من الضريبة

ذهب فريق علي رأسه أبيون إلي إنكار ذلك عليهم[١]، فإذا كان مواطنو المدن الإغريقية قد أعفوا من ضريبة الرأس، فإن ذلك عدا يهود الاسكندرية[٢]، مشيراً إلي أن اليهود في العصر البطلمي كانوا قد قنعوا بالحقوق والامتيازات التي ترتبت علي عضويتهم بالجالية اليهودية دون أن يفوزوا بحق مواطنة الاسكندرية، فاليهود لم يكنوا أبدأ مواطنين في المدينة، ولما كان اليهود لايتمتعون بحقوق المواطنة[٣]، بل أن مركزهم القانوني تدهور عما كان عليه في العهد السابق[٤]، فإن أغسطس تمشياً مع ذلك فرض عليهم ضريبة الرأس، باعتبار أن التمتع بحقوق مواطنة الاسكندرية كاملة، كان شرط أساسي للتمتع بالإعفاء من ضريبة الرأس[٥]، مؤكداً رأيه بالعديد من الحجج منها:

١) أن اليهود لم يكونوا ضمن المواطنين السكندريين في العصر البطلمي، والوثائق تؤكد استمرار وضعهم كذلك خلال العصر الروماني، ولم تشير

(١) أبيون كان مدير معهد التربية بالاسكندرية وهو أعلي منصب في المدينة، فكان يرأس نقابة حكام المدينة، ودرجته تعادل درجة مدير الإقليم، وخصص له أربعة حراس مثل مدير الإقليم، لأن أبيون ممثل اغريق الاسكندرية ورأس سفارتهم والمتحدث الرسمي بإسمهم أمام الإمبراطور كاليجولا، لعرض نواياهم الحسنة وولائهم للإمبراطور، لإبعاد ما نُسب إليهم من التسبب في الأحداث التي وقعت بينهم وبين اليهود.

(٢) أ/ هارولد آدرس بل، مصر من الإسكندر الأكبر حتي الفتح العربي، مرجع سابق، ص١٠١.

(٣) Cl. Preaux. Les Etrangers a l,Epoque Hellenistique, Societe Jean Bodin, IX, 1958, p157 ؛ د/ مصطفي العبادي، الامبراطورية الرومانية، مرجع سابق، ص ١٧٢.

(٤) Bernard Legras, Les Romains en Égypte, de Ptolémée XII à Vespasien, Pallas Revue des anciennes,N 96, 2014, p15.

(٥) د/ إبراهيم نصحي، تاريخ الحضارة المصرية، ج٢، مرجع سابق، ص ١٢٩.

إلي حدوث تغيير في ذلك العصر أفضي إلي دخول اليهود في هيئة مواطني الاسكندرية[١]، بل أن اليهود استماتوا وظلوا يقاتلون ويستخدمون كل السبل من أجل الحصول علي مواطنة مدينة الاسكندرية كي يتم إعفائهم من ضريبة الرأس، إذ أنهم كانوا غير معفون من هذه الضريبة[٢].

٢) أن أغسطس حينما أعفي مواطني الاسكندرية من ضريبة الرأس فرضها كاملة علي يهود الاسكندرية[٣]، بدليل ان أحد يهود الاسكندرية يدعي هيلينوس بن تريفون قدم التماس إلي الوالي جايوس تورانيوس سنة ٥ ق.م، يطلب فيه الاعفاء من ضريبة الرأس نظراً لبلوغة السن القانونية، كما أنه عاش منذ طفولته في مدينة الاسكندرية وتلقي تربية وتعليم إغريقي، وفي نهاية الالتماس بفظ "سكندري"، إلا أن الموظف المختص بتلقي هذه الطلبات وتقديمها للحاكم شطب لفظ "سكندري" وأضاف مكانه تعبير "يهودي من الاسكندرية"[٤]، يتضح من هذا الإلتماس أن الرومان وضعوا تفريقاً فنياً بين صفة "مواطن سكندري" وبين صفة "مقيم في مدينة الاسكندرية"، فهناك فرق كبير ترتبه الصفة في المركزي القانوني للشخص[٥].

٣) أن والي مصر أولوس أفيليوس فلاكوس أصدر منشوراً رسمياً سنة ٣٨ ميلادية أعلن فيه أن اليهود أجانب وغرباء عن مدينة الاسكندرية، وأمر بأن يعاقب اليهود بالطريقة التي كان يعاقب بها المصريين وليس علي نحو الذي كان يعاقب به اغريق الاسكندرية، كما حرم هذا الوالي علي اليهود تجاوز الحي الذي كان مخصصاً لإقامتهم أو الخروج إلي أسواق المدينة

(١) د/ مصطفي كمال عبدالعليم، مصر الرومانية، مرجع سابق، ص٩٦، ١٠٣.
(٢) أ/ مانفريد كلاوس، الإسكندرية أعظم عواصم العالم القديم، مرجع سابق، ص١٤١-١٤٢.
(٣) د/ مصطفي كمال عبدالعليم، مصر الرومانية، مرجع سابق، ص ٢.
(٤) أ/ مانفريد كلاوس، الإسكندرية أعظم عواصم العالم القديم، مرجع سابق، ص١٤٢.
(٥) د/ مصطفي العبادي، الامبراطورية الرومانية، مرجع سابق، ص١٧٤.

العامة[1].

٤) أن الإمبراطور كلاوديوس بعث رسالة إلي سكان مدينة الاسكندرية رد فيها علي مطالب الوفد اليهودي، أكد فيها علي رأي الوالي أولوس أفيليوس بأن اليهود أجانب وغرباء عن المدينة وأن الاسكندرية ليست مدينتهم، وأن عليهم أن يقنوا بالامتيازات التي حصلوا عليها من الأباطرة السابقين، فجاء في الرسالة:"آمر اليهود صراحة ألا يضيعوا جهدهم في السعي وراء حقوق أكثر مما حصلوا عليه من قبل، وألا يقحموا أنفسهم في مباريات معاهد التربية(الجمنازيوم Gymnosion) أو منظمات الشباب[2]، بل أن ينتفعوا بما في حوزتهم من امتيازات ويتمتعوا في مدينة ليست مدينتهم بوفرة من الخيرات الجمة"، بهذه الرسالة أقر الإمبراطور كلاوديوس لليهود الحقوق والامتيازات السابقة التي كانت لهم، ففي إمكانهم مباشرة حرية العبادة والطقوس الدينية، وأن يعيشوا وفقاً لتقاليدهم المتوارثة، لكنه أغلق أمامهم كل السبل التي تفضي إلي نيل حقوق المواطنة في الاسكندرية، وبذلك ظلوا بعيدين عن هيئة مواطني المدينة وعن نيل امتيازاتها[3].

٥) أن الجمنازيوم في العصر الروماني كان خاضع لرقابة الدولة التي عنت بوقف التسلل إلي صفوف المواطنين، لذلك جعلت الالتحاق به وقفاً علي

(١) كان لحقوق مواطنة الاسكندرية في العصر الروماني أهمية كبيرة فقد كان المواطنون يعفون من التعرض للعقوبات الجسدية القاسية، وأعمال السخرة والخدمة الاجبارية، كما يعفون من دفع ضريبة الرأس التي كانت علامة الذل والمهانة. د/ مصطفي كمال عبدالعليم، مصر الرومانية، مرجع سابق، ص ١٠٣.
(٢) بعد أن أخذت المدن في النمو اهتمت بالتطور الفكري والبدني، فتم الاستعاضة عن ساحة السوق التي كانت تستعار لمزاولة الالعاب الرياضية قبل القرن السادس قبل الميلاد، بمعاهد الجمنازيوم التي أصبحت أكثر شمولاً فلها وظيفة ثقافية وتربوية ورياضية بالإضافة إلي الدور الاجتماعي الذي تقوم به، فهي مراكز محاطة بالجدران تقام في الهواء الطلق علي أطراف المدن، مجهزة بالحمامات وحجرات اللبس وقاعات للدراسة، فالسنة الأولمبية لم تكن تترك العقل خاملاً بالانهماك في العنيف في التدريبات البدنية وحدها. أ/ لويس ممفورد، المدينة علي مر العصور، ج١، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٦، ص ٢٤٨.
(٣) د/ مصطفي كمال عبدالعليم، مصر الرومانية، مرجع سابق، ص ٧٣.

الإغريق وحدهم دون غيرهم[1]. وأن الوفد السكندري عندما التمس من الإمبراطور كلاوديوس السماح للمواطنين بتشكيل المجلس التشريعي من جديد، وعد الإمبراطور بأن المجلس لن يسجل في قوائم الشبان وبالتالي الجمنازيوم من يفسد نقاء هيئة المواطنين وحتي لاتتعرض ضريبة الرأس للنقصان، وهو ما أكده ايسيدوروس مدير المعهد للإمبراطور كلاوديوس قائلاً :"اليهود يرغبون أن يكونوا سواء بسواء لأنهم يدفعون ضريبة الرأس"[2].

٦) أن المؤرخ اليهودي يوسف قرر أن كبير اليهود كان يقدم لملوك البطالمة جزية سنوية باسم الشعب اليهودي قدرها عشرين تالنت فضة، وعندما تأخير في تقديمها هدده الملك بمصادرة أراضي اليهود وتقسيمها اقطاعات بين الجنود[3].

٧) إن اليهود كانوا جماعة قليلة العدد، إعتادوا علي العيش في جيتو مستقل بهم، منغلقين علي أنفسهم، لم يمتزجوا بالسكندريين بالشكل الذي يجعلهم يندمجون في نسيج مواطني المدينة[4].

انتهي هذا الرأي إلي أن يهود الاسكندرية لم يصحبوا جزءاً من جماعة مواطني الاسكندرية، وبالتالي لم يحصلوا علي اعفاء من ضريبة الرأس، فيهود مصر جميعاً كانوا في نظر الإدارة الرومانية جزء من المصريين، ملزمين بدفع

(١) يشترط لإنتماء الشخص إلي احدي المدن الإغريقية أن يكون اسمه مقيداً منذ طفولته في احدي الأندية الرياضية ومعاهد الثقافة التي أسسها الإغريق في المدن والقري. د/ مصطفي سيد احمد صقر، فلسفة وتطور النظم القانونية في مصر، مرجع سابق، ص ٣١٣؛ وكان أهم مايدرسه الشاب في هذه الأندية العلوم التي تؤهله لأن يكون جندياً صالحاً . ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، مرجع سابق، ص٧٣.

(٢) د/ مصطفي كمال عبدالعليم، مصر الرومانية، مرجع سابق، ص ٧٢.

(٣) د/ ابراهيم نصحي، تاريخ مصر في عصر البطالمة، ج٣، مرجع سابق، ص٣٩٠.

(٤) يقول رنسيمان:"كان الجنس البشري الوحيد المستقر بالإمبراطورية الذي لم يستطيع أن يمتزج بمن حوله بسبب ديانته هو اليهود". ستيفن رنسيمان، الحضارة البيزنطية، ترجمة عبدالعزيز توفيق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٢، ١٩٩٧، ص٢١٧.

ضريبة الرأس سنوياً .

المطلب الثاني: الاتجاه المؤيد لاعفاء اليهود من الضريبة

ذهب فريق آخر علي رأسه فيلو اليهودي(١) إلي تأييد تمتع اليهود بحقوق مواطنة الاسكندرية، وبالتالي حصلوا علي جميع المزايا، قائلاً :"أن اليهود نالوا جميع المزايا التي نالها الموطنون الآخرون"(٢)، وبالتالي استوفوا جميع شروط الإعفاء من ضريبة الرأس، وأيد رأيه بالعديد من الحجج منها:

١) أن اليهود كان يجب عليهم أن يثبتوا إلي جانب أسمائهم في الوثائق الرسمية ومنها الإحصاء الدوري عبارة "يهود من الاسكندرية"، فإن جود هذه العبارة في الأوراق الرسمية من شأنها أن تُعلم المسئولين بالوضع الخاص للشخص المثبت في اسمه في الوثيقة، وبالتالي حصوله علي كافة المزايا المقررة لغيرهم من السكندريين.

٢) أن أغسطس قرر استمرار وضع يهود مصر علي ما كان عليه، حتي لايخسر تأيدهم لسياسة الإمبراطورية الرومانية في الشرق، وهذا ما أدي لإستمرار ولاء يهود مصر لروما، بالرغم من الثورات التي قام بها اليهود في اقليم يهوذا بعد تدمير الرومان للمعبد اليهودي سنة٧٠م(٣).

٣) أن أغسطس عندما غزا مصر وجد بالاسكندرية مجموعة كبيرة من اليهود في خدمة الإغريق(٤)، لذلك رأي أغسطس أن أكبر ضمان لإخضاع مصر،

---

(١) فيلون السكندري أو فيلو اليهودي فيلسوف يهودي ولد في الاسكندرية لأسرة كهنوتية، عاصر الفترة الأولي من الحكم الروماني لمصر، وباعتباره ذروة الفكر اليهودي في عصره، أرسل سنة ٤٠ م علي رأس الوفد اليهودي إلي الإمبراطور كاليجولا لطرح وجهة نظر اليهود والتماس المعاملة الحسنة لبني قومه بعد الأحداث التي نشبت بينهم وبين اغريق الاسكندرية.

(٢) د/ رشاد الشامي، اليهود واليهودية في العصور القديمة، مرجع سابق، ص ١٧٧.

(٣) د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص ١٦٠.

(٤) خدم يهود الاسكندرية البطالمة قرابة ثلثمائة عام، فعمل كثيراً منهم في جباية الضرائب حتي كان بعضهم واسع الثراء. د/ رشاد الشامي، اليهود واليهودية في العصور القديمة، مرجع سابق، ص ٢٥.

وتحقيق أهدافه هو اتباع مبدأ الروماني المعروف "فرق تسد"(١)، في الأماكن التي يسكنها يهود تطبيقاً لنصيحة سلفه شيشرون(٢)، فعمد إلي محاباة اليهود لكي يضرب بها الفئات الأخري، فعلي حين رفض السماح لإغريق الاسكندرية باستمرار مجلسهم التشريعي، الذي عرفوه منذ تأسيس المدينة، منح اليهود كافة الحقوق والامتيازات التي كانوا يتمتعون بها في ظل الحكم البطلمي، ومنها مجلس الشيوخ الخاص بهم، فما أهمية اتباع أغسطس لهذه السياسة الرومانية إذا كان هناك سبب قائم موجب للاختلاف بين الفريقين يمنع التصاقهم وتسبيب المتاعب لروما، وقد أتت هذه السياسة ثمارها سريعاً، فمنذ عهد الإمبراطور تيبريوس خليفة أغسطس نشبت القلاقل بين إغريق ويهود والاسكندرية(٣)، واستمر تطبيق هذه السياسة في الاسكندرية لدرجة أن الإمبراطور هادريان عندما أراد اعطاء صورة دقيقة عن سكان الاسكندرية في القرن الثاني الميلادي قال:"أن سكان المدينة ينقسمون إلي شيع وأحزاب عديدة"(٤).

٤) أنه في أعقاب ثورات اليهود في القرنين الأول والثاني وتدمير بيت المقدس

---

(١) المؤرخون مجمعون علي أن سياسة التفريق بين سكان المدن برفع فئة دنيا إلي مصاف الفئة العليا، سياسية رومانية أصيلة بدأها الرومان منذ العهد الملكي، ويرجع الفضل في إرساء دعائمها إلي الملك سرفيوس تليوس، إذ أنه عندما دبر له الأشراف المؤامرات لخلعه - بسبب أنه تولي الملك دون اختيارهم له - تحالف مع أثرياء العامة، وأعاد تنظيم السكان لا علي أساس مولدهم وما بينهم من قرابة، وإنما علي أساس ثروتهم، بحيث ترك الأشراف علي مكانهم ورفع تجاههم الفرسان، وبذلك أوجد طبقتين متصارعتين متسابقتين في الحصول علي الحقوق أو الاحتفاظ بها، الأمر الذي أدي لاضعاف قوة الأشراف وتماسكهم السياسي. ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، مرجع سابق، ص٣٢؛ ولما أثبتت نجاحها اعتادوا تطبيقها، فكلما دخول مدينة قاموا بتقسيم سكانها إلي حزبين، أحدهما متشبث بحريات البلد وتقاليده العريقه، والآخر مقتنع أن لاقانون يعلوا علي ماتقرره روماوكان هذا الأخير هو الأوفر حظاً في كل حال. مونتسكيو، تأملات في تاريخ الرومان، مرجع سابق، ص٦٨.

(٢) في عام ٥٩ قبل الميلاد قال شيشرون في روما:" انكم تعرفون كم يشكل اليهود مجموعة ضخمة، وكيف أنهم عند اجتماعهم يلتصقون ببعضهم، ويكون نفوذهم جد عظيم في الشئون السياسية". د/ رشاد الشامي، اليهود واليهودية في العصور القديمة، مرجع سابق، ص ١٦٣.

(٣) س . دنادوني، تاريخ إفريقيا العام، ج٢، اليونسكو، ب . ت، ص ٢١٣-٢١٤.

(٤) د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص ٢١١.

والمعبد اليهودي وتسوية أورشليم بالأرض، قرر الرومان فرض ضريبة علي ذكور اليهود البالغين، قدرها نصف شيكل(١)، ثم أصبحت تفرض علي كل أعضاء الأسر اليهودية وحتي عبيدهم، من سن الثالثة، هذه الضريبة شملت جميع اليهود في كل أرجاء الإمبراطورية الرومانية كنوع من الإذلال لهم، وخصصت حصيلة هذه الضريبة لمعبد جوبيتر كابتولينوس بأورشليم الذي أحرقة اليهود خلال ثوراتهم(٢)، بل أن الإمبراطور دوميتانوس اشتط في تحصيل هذه الضريبة من اليهود، وتعقب بالاضطهاد كل من كان يحاول الافلات من دفعها(٣)، ففرض هذه الضريبة علي الرؤوس كعقوبة لهم، وهذا يفيد أن اليهود كانوا قبل ذلك غير خاضعين لهذه الضريبة.

ونحن نميل إلي الرأي الأول الذي ذهب إلي خضوع اليهود لضريبة الرأس باعتبارهم من فئة المصريين، غير أن يهود الاسكندرية كان لهم وضع أفضل من باقي اليهود حيال هذه الضريبة، تمشياً مع سياسة في استخدام ضريبة الرأس لتمييز بعض السكان عن البعض الأخر، ونضيف إلي الحجج التي ساقها الرأي الأول أسانيد أخري اقتصادية وسياسية واجتماعية هي:

١) أن وجود اليهود في مصر من قبل مجئ الرومان بأكثر من ألف عام والتصاقهم بخدمة السلطة واستيطانهم الأقاليم الخصبة وعملهم بالتجارة والأعمال المالية وتمكينهم فيها، سمح لهم بتكوين ثروات طائلة(٤)، ومن

---

(١) د/ نازك عبدالفتاح وآخرين، الآخر في الفكر اليهودي، ج١، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، ط٢، ٢٠١٧، ص ١٥٣.

(٢) د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص ١٦١.

(٣) د/ مصطفي كمال عبدالعليم، مصر الرومانية، مرجع سابق، ص ٧٩.

(٤) يذهب جانب المؤرخين إلي أن اليهود أثناء وجودهم في مصر تمكنوا من تحقق أموال طائلة حتي تميزوا بالثراء الفاحش قائلاً :"عرف كثير من يهود الاسكندرية بالثراء الكبير، وكان بعضهم من أصحاب الملايين، وأشهرهم شقيق الكاتب المشهور(فيلون) والذي كان (روتشلد) عصره، وبفضل أمثال هؤلاء الرجال اكتسبت الجالية اليهودية سمعة الثراء بوجه عام، وبعض اليهود كان يقوم بأعمال جباية الضرائب، وكثيرون خدموا في الجندية وفي الحاميات، أما يهود الاسكندرية فيغلب عليهم الاشتغال بالتجارة وأعمال

مبادئ النظام أن وفرة المال هي المُحدد الأول للمشرع الضريبي قديماً وحديثاً عند فرض أي ضريبة، فملاءة الخاضع للضريبة تضمن وفائه بالعبء الضريبي، وبالتالي حصول الدولة علي الإيرادات المخططة.

٢) أن التكاثر السريع والمستمر في أعداد اليهود المتواجدين في مصر، خاصة في مدينة الاسكندرية جعلهم يشغلون أكثر من حيين من أحياء مدينة الاسكندرية الخمس ـ أي حوالي ٤٠% من مساحة المدينة ـ يمثل المُحدد الثاني عند فرض الضريبة بصفة عامة، ويعتبر المُحدد الأول عند فرض ضريبة الرأس بصفة خاصة، واعفاء هذا العدد الضخم يتعارض مع أهداف الرومان وفلسفتهم المالية التي تقوم علي اعتبار مصر بقرة حلوب يجب حلبها إلي أخر قطرة، ويضيع علي الخزانة الرومانية مبالغ ضخمة، هي في أشد الحاجة إليها وقت احتلال مصر إذا جعلت الحروب الأهلية روما في فقر وعوز شديد(١).

الصناعة، واشتهرت الجالية اليهودية بجدها وغني أفرادها ". د/ زكي علي، الإسكندرية في عهد البطالمة والرومان، مرجع سابق، ص ٤٠-٤١.

(١) جاء في التوراة:"سبعين نفساً نزل آباؤك إلي مصر، والآن قد جعلك الرب إلهك كنجوم السماء في الكثرة ". سفر التثنية ، الإصحاح العاشر، الآية(٢٢). وقد عبر عن كثرة تاسل اليهود قائلاً :"لقد دخل مصر أولئك لذين سيصبحون يهوداً، وكان عددهم سبعين راعياً، جهلة جزعين، طردتهم المجاعة من فلسطين واجتذبتهم تلك الجنة الدنيوية المتكثلة في وادي النيل، ومع أن المصريين كانوا يبغضون الحياة البدوية والرعاة، إلا أنهم أحسنوا استقبالهم في أول الأمر، وذلك بفضل يوسف، وقد استقرا في أرض جاسان وأصبحوا رعاة قطعان فرعون .. وبعد موت يوسف والفرعون الذي حماهم، وإزاء تزايد أعدادهم نشأ لدي المصريين ردود فعل سلبية ضدهم، واصبحت أحوالهم قاسية أكثر فأكثر، وقد سخرهم المصريون للقيام بالأعمال الشاقة واستخدموهم كأيد عاملة في بناء مدينة رمسيس. والسبعين الذين دخلوا مصر كانوا منتظمين في اثنتي عشرة أسرة ابوية، وخرجوا من مصر بعد أربعمائة سنة وقد بلغ تعدادهم ستمائة ألف نسمة". شيخ أنتا ديوب، الأصول الزنجية للحضارة المصرية، ترجمة حليم طوسون، دار العالم الثالث، القاهرة، ط ١، ١٩٩٥، ص ٢٣ وما بعدها. وقد هاجر كثير من اليهود مرة أخري إلي مصر، حيث فتح لهم أبريس صدره ومكنهم من الاشتغال بالتجارة والالتحاق بالجندية. د/ ابراهيم نصحي، تاريخ مصر في عصر البطالمة، ج٣، مرجع سابق، ص٣٩٠. وعند سيطرة الاسكندر الأكبر علي مصر سمح لهم بالسكن في مدينته الجديدة الواعدة، وجلب بطليموس الأول أعداد كبيرة منهم وخصص لهم الحي الرابع (حي الدلتا في الاسكندرية، وقد بلغ عدد اليهود في مصر عند بداية العصر الرومان مليون نسمة. د/ مصطفي العبادي، الامبراطورية الرومانية، مرجع سابق، ص١٧١.

٣) أن الثروة من أهم مصادر القوة، وكثيراً ما استخدم اليهود هذا المصدر كوسيلة ضغط ضد الحكام، وقد فطن أغسطس لهذا منذ سيطرته علي مصر، لذلك قرر وضع أموال وممتلكات المعابد ـ باعتبارها مصدر قوة الكهنة ورجال الدين ـ تحت إدارة أحد موظفيه المقربين الخاضعين له مباشرة[١]، وفي سياق هذه السياسة لم يكن يستطيع أكتافيوس المعروف بالحنكة والدهاء السياسي أن يغض البصر عن ثروة اليهود.

(١) د/ محمود سلام زناتي، تاريخ القانون المصري، مرجع سابق، ص٣٦٨؛ د/ عبدالمجيد الحفناوي، تاريخ القانون المصري، ب . ن، ب . ت، ص ٥٩.

الفصل الخامس: الجنود المسرحون من الخدمة

اهتم الفراعنة منذ عهد الدولة القديمة بتكوين جيش قوي يسيطر علي ناصية الأمور في البلاد ويردع من تسول له نفسه الاعتداء علي دولتهم، ويشارك في الأنشطة الاقتصادية وقت السلم، غير أن سيطرة الأمراء علي مقاليد الأمور استتبعه انقسام الجيش وتعرض مناطق من البلاد لإغارات الأجانب، مما جعل الملوك يستعينوا بجنود أجانب، ومنذ القرن السابع قبل الميلاد اعتمد الجيش علي الجنود المرتزقة، وأصبح يضم فرق كاملة من الأجانب، خاصة من البدو النوبيين والإغريق[١].

وقد تمتع الجند بالعديد من المزايا، إذ كان ما يحظي به الجيش يوزع علي مؤسسات الدولة وقوات الجيش، فقد خصص الملوك لجنودهم نصيب من الماشية والعبيد، بالإضافة إلي منحهم ضياع وحقول ومساحات شاسعة من الأراضي التي تم الاستيلاء عليها بعد طرد الغزاة، يتملكوها ملكية تامة يتوارثها ابنائهم جيلاً بعد جيل[٢].

كان الجيش في مصر البطلمية يتكون من جنود مزارعين، يعيشون مع أسرهم في اقطاعات من الأراضي كان يمنحها الملك البطلمي لهم نظير

(١) د/ ناصر الأنصاري، المجمل في تاريخ مصر ، دار الشروق، القاهرة، ط ١، ١٩٩٣، ص ٩٥، د/ سليم حسن، مصر القديمة، ج٩، مطبعة جامعة فؤاد الأول، ١٩٥٢، ص ٤٨٥.

(٢) عندما قرر احمس الأول طرد الهكسوس جمع جيش كبير من الفرسان والمشاة، ووعدهم بعطايا عند طرد الرعاة الأسيويين خارج البلاد، وبعد تحقيق النصر أوفي بعهده لجنوده، ومن بينهم "نيشي" الذي كوفئ بضيعة من الأراضي الزراعية الجيدة، تقع علي بعد ٥٠ كيلو شمال منف، توارثها أبناؤه وأحفاده جيلاً بعد جيل. Alan.H. Gardiner, The Wilbour Papyrus, II, Oxford, 1948, p 32. ؛ ت . ج . جيميز، ت . ج . جيميز ، الحياة أيام الفراعنة "مشاهد من الحياة في مصر القديمة"، ترجمة د/ احمد زهير أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠، ص ٧٨ ؛ كنت . أ . كتشن، فرعون المجد والانتصارات رمسيس الثاني ملك مصر، ترجمة د/ احمد زهير أمين، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧، ص ١٨٢.

استدعائهم للقتال وقت الحاجة[1]، وفي اطار سياسة البطالمة التي تقوم علي توسيع ملكية الدولة[2]، كان الجند يحصلون علي اقطاعات الأراضي نظام حق الانتفاع، وتظل لهم ما داموا صالحين للخدمة العسكرية، ومنذ النصف الثاني من القرن الثالث قبل الميلاد ، تم السماح بنقل المنحة إلي أبناء المُقطع بنفس الشروط[3].

ونظراً لاعتقاد الرومان أنهم خلقوا ليكونوا محاربين قبل أي شئ آخر، وقد ساعد في ترسيخ هذه العقيدة عوامل بيئة واجتماعية ودينية، فانصرفوا عن الصناعة والتجارة، الأمر الذي كان له أبلغ الأثر علي نظمهم الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، وانخرطوا في ممارسة الأنشطة والفنون المتصلة بالحرب وداوموا علي التدريب الشاق وقدسوا التنظيمات العسكرية وقدموا الممارسات الحربية، وقد قرر الرومان العديد من الامتيازات للأفراد لتشجيعهم علي ولوج سلك الجندية وسلوكهم فيها مسلك حسن، أهم هذه الامتيازات التي كانت تجعل الجنود المسرحين في مرتبة اجتماعية أعلي من غيرهم.

وعلي ذلك نقسم هذا الفصل إلي مبحثين، المبحث الأول: تفوق الرومان عسكرياً ، المبحث الثاني: المزايا المترتبة علي الانخراط في سلك الجندية.

المبحث الأول: تفوق الرومان عسكرياً

في العصر الروماني أصبحت وحدات الجيش علي النمط الروماني،

---

(١) في القرن الثالث قبل الميلاد منح البطالمة اقطاعات صغيرة في حدود خمس أو سبع أرورات . أ/ هارولد آدرس بل، مصر من الإسكندر الأكبر حتي الفتح العربي، مرجع سابق، ص ٩٥.

(٢) اعتبر البطالمة مصر ملكاً للملك البطلمي وأرضها ضيعة له، فقد سجل نقش هيروغليفي علي جدار معبد أدفو أن الاله حورس أهدي ابنه الملك حورس الحي بطليموس كل الأراضي في كافة أرجاء مصر من الفنتين إلي البحر. د/ زبيدة محمد عطا، الحياة الاقتصادية في مصر البيزنطية، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٩٩٤، ص٢٠.

(٣) كان السماح بنقل اقطاع الأرض من المتوفي إلي ابنه يحقق ميزة للدولة تتمثل في ايجاد جندي جديد في الجيش يحل محل المتوفي، كما يحقق ميزة المقطع تتمثل في بقاء الأرض في حيازة أسرته. د/ ابراهيم نصحي، تاريخ مصر في عصر البطالمة، ج١، مرجع سابق، ص٤١٠.

جيش دائم من المحترفين يمتهن العمل العسكري، ينقسم إلي كتائب بريتورية وأخري مدنية، يقيم في معسكرات محصنة متمركزة في الأماكن الرئيسية والمناطق الحدودية والنقاط الاستراتيجية، مما مكنهم من السيطرة علي كافة انحاء البلاد(١).

وكان الجيش الروماني في أغلب العصر الإمبراطوري يتألف من ٣٠ فرقة يتراوح قوامها مابين١٦٠٠٠٠ و١٧٠٠٠٠جندي(٢)، لكل فرقة رقمها الخاص وشعارها وشارتها وأوسمتها، وكان صفوتها كتائب الحرس البريتوري التي كانت تمثل حرس الشرف الملازم للقائد الأعلي(٣)، وكانت مدة الجندية للرومان في فرق الجيش ست عشر سنة زيدت باستمرار إلي وصلت خمسة وعشرين سنة في لأواخر القرن الأول الميلادي(٤)، ثم إلي سبعة وعشرين عاماً (٥)، ولم يكن يجند في الجيش سوي المواطنين الرومان، الذين كانوا يجلبون من ايطاليا وحدها في بادئ الأمر(٦)، لثقة الرومان في ولاء الإيطاليين لهم وفي

---

(١) د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص ٧٣.

(٢) كان عدد الفرق الرومانية في العصر الإمبراطوري ثمانية وعشرين فرقة، إذ كان أغسطس يكتفي بالقدر الذي لايعرض سلامة الدولة للخطر، زيدت في عهد هادريان إلي اثنين وثلاثين فرقة، واتساع رقعة الإمبراطورية جعل سيفيروس يزيد عدد فرق الجيش إلي خمسة وثلاثين فرقة، علي أنه لم يتجاوز المجموع الكلي لقوات الجيش في أي وقت عن نصف مليون جندي . أ/ أ. ب. تشارلز ورث، الإمراطورية الرومانية، ترجمة رمزي عبده جرجس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩، ص٤٥،٤٢.

(٣) أ/ أ. ب. تشارلز ورث، الإمراطورية الرومانية، ترجمة رمزي عبده جرجس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩، ص ٤٢.

(٤) أ/ هارولد آدرس بل، مصر من الإسكندر الأكبر حتي الفتح العربي، مرجع سابق، هامش (١) ص ٩٢.

(٥) د/ عبداللطيف احمد علي، مصادر التاريخ الروماني، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٤، ص ١١٨.

(٦) أ/ الكساندر بتري، مدخل إلي تاريخ الرومان وآدابهم وآثارهم، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، ١٩٧٧، ص٦٩؛ د/ سلمي محمد بكر، التنظيمات العسكرية في الولاية العربية الرومانية، مرجع سابق، ص ٣٨؛ وقد برر البعض اعتماد روما علي الايطاليين في الحرب بأنهم كانوا شغوفين بالقتال، ويحاربون بمثل أسلحتهم وعلي شاكلتهم في التعبئة والاصطفاف، شرسين في القتال. مونتسكيو، تأملات في تاريخ الرومان، مرجع سابق، ص٢٩؛ وبرر البعض الأخر ذلك بأن روما بدأت منذ سنة ٥٠٥ ق. م في منح حق مواطنتها للعشائر الايطالية لتشجيعهم علي الانضمام إليها مبتدأة بعشيرة الكوريين، وما لبث أن أصبحت ايطاليا دولة موحدة ولكل الايطاليين ما لأهل روما من الحقوق وعليهم واجباتها، و ذلك نتيجة الحرب التي بدأتها روما عام ٢٣٠ ق.م لتوحيد ايطاليا والتي لم تتوقف إلا

صلاحيتهم للخدمة العسكرية وفقاً للأساليب الرومانية[١]، إذ لايحق لغير المواطن الروماني الإنخراط في الخدمة العسكرية[٢].

ولأن شعب مصر اشتهر لدي حكام الرومان بالميل إلي الشغب، لذا رأي الأباطرة أنها بحاجة إلي حامية كبيرة قوية، للحفاظ علي النظم السياسية والقانونية التي وضعها أغسطس، وحتي لايسمح لمجد ما أن يطغي علي مجد الإمبراطور وأسرته[٣]؛ وتمشياً مع هذه النظرة، وتوافقاً مع التنظيم العسكري الروماني الذي يقرر تكوين الجيش من مجموعتين(فرق رومانية . قوات مساعدة)، وضع أكتافيوس في مصر ثلاث فرق رومانية[٤]. كانت الفرقة الواحدة تشتمل علي حوالي٦٠٠٠ جندي[٥]. تراوح اجمالي عددها حوالي ثمانية عشر ألف جندي[٦]، وقد زاد هذه العدد في عهد الإمبراطور هادريان إلي اثنين

بعد أن أصبحت ايطاليا دولة موحدة تمتد من جبال الألب في الشمال إلي صقلية في الجنوب. ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، مرجع سابق، ص١٠٢،٧٦.

(١) د/ ابراهيم رزق الله أيوب، التاريخ الروماني، الشركة العالمية للكتب، بيروت، ط١، ١٩٩٦، ص ١٩٢.

(٢) أ/ هارولد آدرس بل، مصر من الإسكندر الأكبر حتي الفتح العربي، مرجع سابق، ص٩٢.

(٣) أ/ أ. ب. تشارلز ورث، الإمراطورية الرومانية، مرجع سابق، ص ٣٩؛ غير أن هناك من المؤرخين من يري أن وضع اكتافيوس قوات كبيرة في مصر جاء في اطار سياسة اغسطس بجعل معظم الجيش الروماني يعسكر في الولايات التابعة له لتصبح تحت سيطرته وتصرفه. د/ سيدأحمد علي الناصري، تاريخ الامبراطورية الرومانية السياسي والحضاري، مرجع سابق، ص ٢٨؛ غير أننا نري أنه بالإضافة لكل ما سبق أن اكتافيوس كان مقتنعاً بأن الجيش لأبد أن يكون دائماً في مهام تشغله عن شئون الحكم، و بع دأن قرر أن المرحلة القادمة ستكون حياة سلم وبناء، رأي أنه من ضرورة ابعاد الجيش عن روما مسرح مسرح الحياة السياسية، وشغله بمهام بعيدة عن السياسة، بادخاله في الحياة الاقتصادية والادارية للولايات، بالإضافة إلي تدريب الجيش في مسارح عمليات مختلفة عن البيئة الرومانية مما يثقل مهارات الجيش للظروف المستقبلية.

(٤) إذا كان أغسطس قد ترك في مصر ثلاث فرق رومانية، فأن الإمبراطور تيبريوس قرر تقليص هذه القوة إلي فرقتين فقط وسحب الفرقة الثالثة اعتباراً من عام ٢٣م، وظل قوام الحامية الرومانية فرقتين حتي عام ١١٩م ومنذ ذلك الوقت لم يعد بمصر سوي فرقة رومانية واحدة بالإضافة إلي بقاء القوات المساعدة كما هي. د/ مصطفي كمال عبدالعليم، مصر الرومانية، مرجع سابق، ص ٢٨؛ د/ مصطفي سيد احمد صقر، فلسفة وتطور النظم القانونية في مصر، مرجع سابق، ص ٢٩١.

(٥) أ/ هارولد آدرس بل، مصر من الإسكندر الأكبر حتي الفتح العربي، مرجع سابق، ص٩٢.

(٦) نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص٢٢.

وثلاثين ألف جندي(١)، بالإضافة إلي القوات المساعدة الملحقة بها(٢)، والتي لم ينتقص عددها بالرغم من الانتقاص المتكرر لعدد الفرق الرومانية الموجودة في مصر (٣).

وإذا كان الإغريق مواطني المدن الحرة مؤهلين للخدمة في الجيش الروماني وفي الفرق الرومانية بمجرد تسجيلهم ضمن مواطني المدينة، وبذلك يمكنهم أن يصبحوا مواطنين رومان بعد تسريحهم، فإنه منذ أواخر القرن الثاني تم السماح للسكان الذين ينتمون إلي عواصم الأقاليم بالتسجيل في القوات المساعدة فقط(٤)، لتكوين كتائب من المشاة والفرسان والبحرية(٥)، من بين سكان سكان الولايات غير المتمتعين بالمواطنة الرومانية، تحت قيادة ضباط رومان، وظلت هذه القوات أيضاً مغلقة في وجه جموع المصريين سكان البلاد الأصليين، فالتسجيل في القوات المساعدة قاصر علي سكان عواصم الأقاليم، وأغلبهم ينحدر من الإغريق الذين استقروا بمصر تحت حكم البطالمة(٦).

---

(١) أ/ مانفريد كلاوس، الإسكندرية أعظم عواصم العالم القديم، مرجع سابق، ص١٤٨.
(٢) يرجع فكرة إضافة قوات مساعدة من سكان الولايات إلي الجيش الروماني إلي تنظيم الجيش البطلمي الذي كان يتألف من فئتين رئيسيتين، إحداهما هي الحرس الملكي التي كانت جيش دائم، يتألف من المقدونيين، مهمتهم الأولي الدفاع عن الملك وبلاطه، والثانية هي الحاميات التي كانت تتألف من المرتزقة الذين كانوا يمنحون اقطاعات من الأراضي، في مقابل التواجد في الميادين الخارجية البعيدة من أجل أعمال الحراسة، والبقاء في خدمة البطالمة أثناء السلم. د/ إبراهيم نصحي، تاريخ مصر في عصر البطالمة، ج١، مرجع سابق، ص٣٨٥ ومابعدها. وقد بلغت نسبة القوات المساعدة في الجيس الاقليم ما بين ٥٠% إلي ٥٩%. أ/ أ. ب. تشارلز ورث، الإمراطورية الرومانية، مرجع سابق، ص٤٩.
(٣) د/ مصطفي كمال عبدالعليم، مصر الرومانية، مرجع سابق، ص٢٨.
(٤) نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص٢٣.
(٥) نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، المرجع السابق، ص٢٢.
(٦) د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص ١٤٨-١٤٩. وقد برر البعض استعانة الرومان بالإغريق دون المصريين في الجيش باعتقادهم أن أقوام اوربا أصلح للحرب من غيرهم، وفي ذلك يقول مونتسكيو:"كان دائماً المرتزقة المستقدمون من اليونان، وهؤلاء المرتزقة، علاوة علي ما اتصفوا به من استقلال فكري وتطلع إلي العزة والمجد، كانوا يعتنون عناية خاصة بالرياضة البدنية .. ولاشك أن هؤلاء اليونانيين، وهم علي هذا المستوي من التدريب، كانوا يضمنون لأنفسهم تفوقاً واضحاً علي جمع البرابرة المجندين رغماً عنهم وبدون أدني انتقاء". مونتسكيو، تأملات في تاريخ الرومان، مرجع سابق، ص٦٣.

وقد وضع الأباطرة قواعد صارمة للضبط والربط والتدريب العسكري ـ باعتبارها الفكرة الأساسية للجندية ـ للوصول لأقصي تأهيل وتنظيم للجيش(١)، لتحقيق العزة والتفوق والسيادة لروما(٢)، فحظر علي جنود الفرق الرومانية أو القوات المساعدة وبحارة الأساطيل الزواج بصورة رسمية طوال مدة تواجدهم بالخدمة العسكرية، ويعتبر زواجهم أثناء الخدمة غير شرعي وباطل(٣)، وأبنائهم الذين يولدون أثناء الخدمة غير شرعيين(٤)، واستمرت هذه القواعد سارية حتي عهد الإمبراطور سبتيميوس سيفيروس(٥). كما حظر عليهم أداء الخدمة في مواطنهم الأصلية، فيلزم قضاء فترة التجنيد في ولاية غير التي يحملون جنسيتها(٦).

المبحث الثاني: مزايا الإنخراط في سلك الجندية

قرر الرومان العديد من المزايا للتشجيع علي الانضمام للقوات المساعدة، فاثناء الخدمة يتقاضي الجنود علي مرتب كبير(٧)، بالإضافة إلي

---

(١) أدي هذا إلي توسع الرومان بشكل مذهل فقد استطاعوا السيطرة علي شرق البحر الأبيض في وقت قصير لايعدو الخمسين عاماً . أ/ رالف لنتون، شجرة الحضارة، ج٢، ترجمة د/احمد فخري، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٣١٨.

(٢)أوضح مونتسكيو التدريب الصارم الذي كان يتلقاه الجندي الروماني قائلاً :"تأهيل الجندي الروماني أن يمشي عادة مهرولاً من عشرين ميلاً حتي أربعة وعشرين ميلاً في خمس ساعات، وهو يحمل علي ظهره وزن ستين رطلاً .. وأثناء التدريب يحمل سيف وحربة أو سهم، مايزن في الغالب ضعب وزنه العادي، والتدريب علي هذه الطريقة متواصل لاينقطع .. كان القنصل الروماني يعشر الجيش المنكسر ـ أي يعدم عُشر عدد الجنود ـ وبالباقي يعيد الكرة علي العدو". مونتسكيو، تأملات في تاريخ الرومان، مرجع سابق، ص٣٢،٤٣،٤٦.

(٣) حيث لم يكن للأجانب أو زوجاتهم أو أولادهم صفة المواطنة . أ/ تشارلز تيللي، الديمقراطية، ترجمة محمد فاضل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط١، ٢٠١٠، ص٥٣.

(٤) د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص ١٤٨-١٤٩.

(٥)لم يُسمح للجنود بالزواج أثناء الخدمة العسكرية إلا في القرن الثالث الميلادي. أ/ مانفريد كلاوس، الإسكندرية أعظم عواصم العالم القديم، مرجع سابق، ص١٥٠.

(٦) أ/ أ. ب. تشارلز ورث، الإمراطورية الرومانية، ترجمة رمزي عبده جرجس، مرجع سابق، ص٤٤؛ نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص٢٣.

(٧) ظل الجنود حتي عام ٤٠٥ ق.م لايتناولون اجوراً أو مرتبات، وما تناونه بعد ذلك لم يكن بالشئ الكثير، لكن كان كل جندي يحصل علي نصيب من الغنائم حسب مرتبه . فمنذ القرن الرابع قبل الميلاد

الحصول علي رعاية صحية، ووجبات غذائية، والإقامة في ثكنات عسكرية محصنة قلما كانوا يغادرونها، وكذلك نصيب من الغنائم بعد القيام بحملة موفقة، وكذلك معاشات من الخزانة العامة[١]، بالإضافة إلي الترقي لأعلي المناصب[٢].

وبعد انتهاء مدة الخدمة العسكرية في القوات المساعدة، كان الجنود المسرحين بشرف(أي قدوة حسنة في الإصطلاح المعاصر)، يحصلون بمقتضي المراسيم الإمبراطورية علي مكافأت المادية كبيرة، تجعلهم ذو شأن رفيع وثروة عظيمة مما يمكنهم من الدخول في عالم المال والأعمال[٣]، من ذلك أن الجندي المسرح بشرف يحصل علي مبلغ كبير كمكافأة نهاية الخدمة بلغت

قرر مجلس الشيوخ تخصيص مرتبات للمقاتلين . سواء كانت هذه الغنائم سبائك معدنية أو نقود أو أرض أو أسري أو بضائع . ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، مرجع سابق، ص٧٣؛ مونتسكيو، تأملات في تاريخ الرومان، مرجع سابق، ص٢٩؛ وقد اختلفت مرتبات جنود الفرق الرومانية عن مرتبات جنود القوات المساعدة، وعمل الأباطرة علي زيادة مرتبات الجيش بصفة عامة باستمرار للحصول علي ولائهم لهم. د/ مصطفي كمال عبدالعليم، مصر الرومانية، مرجع سابق، ص ٢٧؛ فكان مرتب الجندي في القرن الأول يقل بعض الشئ عن دينار في اليوم للجندي العامل، بالإضافة إلي ما يقرره الإمبراطور من منح بين آن وآخر. أ/ أ. ب. تشارلز ورث، الإمراطورية الرومانية، مرجع سابق، ص٥١؛ وقد وصل المرتب الشهري للجندي في الفرق الرومانية بعد الزيادة التي منحها الإمبراطور كراكلا والتي بلغت ٥٠% إلي ستين دراخمة. نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ١٦٦؛ وفي عهد الإمبراطور دوميتان كان الجندي في الفرق الرومانية في العالم الروماني يتقاضي ٢٢٥ دينار ثم زيدت إلي ٣٠٠ دينار، أما راتب الجندي في الفرق المساعدة فكان خمس أسداس مرتب الجندي في الفرق الرومانية. أما في مصر فكان مرتب الجندي ١٨٦ دينار اي ما يساوي خمس اسداس مرتب الجندي الفرق خارج مصر. د/ مصطفي كمال عبدالعليم، مصر الرومانية، مرجع سابق، ص٢٧.

(١) أ/ أ. ب. تشارلز ورث، الإمراطورية الرومانية، مرجع سابق، ص٤٥ وما بعدها.

(٢) من هؤلاء ابن شقيقٍ المؤرخ اليهودي فيليون الذي التحق بالجيش الروماني برتبة ضابط وترقي في المناصب حتي نصب والياً علي مصر من سنة ٦٦ إلي ٦٩م. أ/ هارولد آدرس بل، مصر من الإسكندر الأكبر حتي الفتح العربي، مرجع سابق، ص ١١١.

(٣) المزايا المالية التي حصل عليها الجنود مكنتهم من التواجد بقوة في مختلف مجالات الأعمال بعد تسريحهم، فقد استطاع قائد مائة تملك ناقلة نهرية حمولتها ٥٠٠ أردب، وذكر قائد مائة أخر في وصيته قوائم باملاكه العديدة منها مبلغ نقدي يقدر بثمان قطع من العملة الذهبية ومائة وتسعة وتسعون ونصف تالنت من الفضة وهذا المبلغ يساوي أكثر من مليون دراخمة. نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ٢٤.

حوالي ١٢٠٠٠ دراخمة للمسرحين من الفرق الرومانية[١]، وأقل من ذلك بقليل بالنسبة لجنود القوات المساعدة، وحصل بعضهم علي مساحات من الأرض الزراعية لربطهم بالأرض ومصالح الأمبراطور[٢].

ونظراً لانتماء الجنود المسرحين بشرف من القوات المساعدة إلي الطبقة العليا من السكان[٣]، لذلك علي العديد من الحقوق والمزايا الأدبية، أهمها شهادة إنهاء الخدمة العسكرية، التي أطلق عليها(براءة عسكرية diplomata militaria)، والتي تضمن لهم الحق في الزواج الشرعي الذي يعترف به القانون الروماني، والحصول علي الجنسية الرومانية[٤]، وما يترتب علي ذلك من آثار أخصها اكتساب الأبناء جنسية الأب حتي لو كان متزوجاً من امرأة غير رومانية[٥].

كما كان الجندي المسرح يحصل علي شهادة تؤكد اعفاءه من دفع ضريبة الرأس[٦]، وكان الجنود حريصين علي الحصول علي هذه الوثائق كاملة فور التسريح من الخدمة، لأنها تساعدهم في التخطيط لمستقبلهم عند التقاعد

---

(١) نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، المرجع السابق، ص ٢٤.

(٢) د/ زبيدة محمد عطا، الحياة الاقتصادية في مصر البيزنطية، مرجع سابق، ص٢١.

(٣) Bernard Legras, Les Romains en Égypte, de Ptolémée XII à Vespasien, Pallas Revue des anciennes,N 96, 2014, p13.

(٤) أ/ هارولد آدرس بل، مصر من الإسكندر الأكبر حتي الفتح العربي، مرجع سابق، هامش (١) ص ٩٢؛ نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٥) في البداية كانت كان يترتب علي الحصول علي المواطنة الرومانية نتيجة التسريح من الجندية بشرف، الاعتراف لأبنائهم السابقين واللاحقين بالجنسية الرومانية، لكن منذ عام ١٤٤م صدر مرسوم بالاعتراف ومنح الجنسية الرومانية للأبناء اللاحقين فقط. د/عبداللطيف احمد علي، مصادر التاريخ الروماني، مرجع سابق، ص ١١٨.

(٦) جاء في وثيقة خاصة بامتيازات الجند، صادرة من كبير موظفي الادارة المركزية الرومان ومؤرخة العاشر من ديسمبر لعام مائة تسعة وأربعون، أمر موجه لكتاب الإقليم بأن يعطي لجندي أتم خدمته العسكرية شهادة تؤكد إعفاءه من دفع ضريبة الرأس. نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ٢٥.

وبداية حياة جديدة[1].

ولما كان بعض الأباطرة قد تسببوا في مشاكل جسمانية ونفسية لجنودهم، كالإمبراطور دوميتيان الذي تسبب بإهماله في هزيمة جيشه من الداشيين، وإلحاق اصابات بالغة بجنوده، وتذمر الشعب الروماني بسبب قيامه بعقد صلح مع الداشيين نظير أن يدفع لهم جزية سنوية[2]، لذلك حاول امتصاص غضب العسكريين المسرحين[3]- كفئة هامة ومؤثرة من الشعب الروماني - بأن أصدر مرسوم سنة ٨٧م، يؤكد فيه علي استمرار كافة امتيازات الجنود المسرحين من الخدمة العسكرية وأن ما قام به لن يؤثر علي امتيازاتهم، فنص المرسوم علي:"أنه لمن دواعي سروري أن أعلن من خلال مرسومي هذا أن المحاربين القدماء الذين سرحوا من الخدمة بشرف لابد أن يعفوا من كافة الضرائب، وأنهم وأولادهم ووالديهم وزوجاتهم يمكن أن يصبحوا مواطنين رومان بكامل وضعهم القانوني، وأن يعفوا تماماً من كافة الأعباء العامة"[4].

ولم يكن توطين الجنود المسرحين وإعفاءهم من الأعباء العامة وضريبة الرأس يثير أي مشكلة مالية بالنسبة لإيرادات الخزانة الرومانية، فليس لهذا

---

(١) استدل المؤرخين علي ذلك بخطاب أرسله جندي سنة ١٣٦م لأخيه، إذ كان يتوقع تسريحه من الخدمة العسكرية بعد عام من الذي كتب فيه الخطاب، حيث جاء في الخطاب:" استقبل تيرنتيانوس حامل هذا الخطاب وعرفه علي دروب القرية وأساليب القرويين.. وقد اقترحت عليه أن يستأجر منزلي عن هذا العام والعام القادم نظير ستين دراخمة وأن يستأجر حقلي نظير ستين دراخمة". د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص ١٥٠.

(٢) ميخائيل شاروبيم، الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث، ج١، المطبعة الاميرية ببولاق، القاهرة، ١٨٩٨، ص٢٦٦.

(٣) اثار الجنود المسرحون من الخدمة مشاكل في روما أثناء غياب اكتافيوس عنها لخوض معركة اكتيوم، مما جعله لا يواصل الزحف علي مصر بعد انتصاره في المعركة بل عاد إلي روما للاطمئنان علي سلامة ايطاليا، وهو الأمر الذي أدي إلي اقتناع الإمبراطور التام بأن الضعف في جهاز الدولة هو الجيوش الخاصة التي يجندها الجنرالات لحسابهم ويملون بواسطتها ارادتهم علي الدولة، لذلك قرر أن السلطة العسكرية يجب أن تكون في يد واحدة فق . د/ سيدأحمد علي الناصري، تاريخ الامبراطورية الرومانية السياسي والحضاري، مرجع سابق، ص٢٥،٢٠.

(٤) د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص ٣٣١.

الإعفاء أي أثر سلبي علي الحصيلة الضريبية، حيث كان الإمبراطور أغسطس قد قرر توطين أعداد كبيرة من قدامي المحاربين في أفريقيا، وقام بالفعل بتوطين أكثر من مائة ألف من قدامي المحاربين في الولايات الإمبراطورية في الشمال الأفريقي[١]، وكانت الأعباء والضرائب المقررة علي الجنود المسرحين يتحملها أهل القرية أو المدينة التي يقيم بها هؤلاء الجنود، ولما كان كثير من الجنود المسرحين من القوات المساعدة الموجودة في مصر قد فضلوا البقاء فيها والاستقرار فيها، بعد أن قضوا بها فترة شبابهم ـ مدة الخدمة العسكرية ـ وشعروا بأنها موطنهم[٢] وارتبطوا بالبيئة المصرية اجتماعياً واقتصادياً [٣]، تحملت مصر نفقاتهم ونفقات الجنود الذين استوطنوا الشمال الإفريقي كله[٤]، ومع ذلك كان هؤلاء المسرحين بمجرد جمعهم الثروة التي يرغبون فيها ينزعون إلي العودة إلي أوطانهم[٥].

الأمر الذي كان يثير استياء المصريين من إقامة أصحاب هذه الامتيازات بينهم، لأن هذه الإقامة ستزيد من الأعباء الملقاه علي جيرانهم المصريين الذين لم يتمتعون بأية امتيازات[٦]، لذلك لم يكن المصريين يستقبلون الجنود العائدون بعد اتمام الخدمة العسكرية بأذرع مفتوحة، بل بضيق وضجر شديد، وزاد من استياء المصريين أن الجنود المسرحين الذين استقروا في مصر كانوا من أصول أجنبية، ذلك أن الأباطرة اعتادوا علي تجنيد جنود الولايات في

(١) د/ إسحق عبيد، الحضارة المصرية بين الهيلينية والرومانية، مرجع سابق، ص٣٠.
(٢) نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ٢٣.
(٣) ارتبط جنود القوات الرومانية بالبيئة المصرية اجتماعياً عن طريق الزواج واقتصادياً عن طريق تملكهم الأراضي واشتغالهم بالمعاملات المالية الأخري. د/ مصطفي العبادي، الامبراطورية الرومانية، مرجع سابق، ص١٦٣.
(٤) د/ إسحق عبيد، الحضارة المصرية بين الهيلينية والرومانية، مرجع سابق، ص٣٠.
(٥) ستيفن رنسيمان، الحضارة البيزنطية، مرجع سابق، ص٢١٦.
(٦) د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص ١٥١.

وحدات عسكرية متمركزة في ولايات غير موطنهم الأصلي[١]، كما كانت أعداد الجنود المسرحين الذي فضلوا البقاء في مصر كبيرة زاحمة المصريين في أرزاقهم وحملتهم بالأعباء المالية الطائلة[٢].

وبالرغم من إقرار الرومان إعفاء سكان الولايات من ضريبة الرأس، نظير الالتحاق بالخدمة العسكرية في القوات المساعدة الرومانية، إلا أن جميع المصريين لم يتمتعوا بهذه الميزة، وبالتالي لم يستفدوا من هذا الإعفاء، إذ ظلت جميع الطرق المؤدية إلي الحصول علي الوضع المتميز بما في ذلك طريق الخدمة العسكرية الطويل، موصدة أمام جماهير الشعب المصري[٣].

---

(١) في البداية سمح بتجنيد أفراد القوات المساعدة في وطنهم الأصلي، وتحت قيادة ضباط من بني جلدتهم، غير أن هذا قد جر بطبيعة الحال إلي ألوان من المتاعب، فأصبحت القاعدة ألا يقضي هؤلاء خدمتهم العسكرية في موطنهم الأصلي، كما تولي قيادتهم ضباط من المواطنين الرومان. أ/ أ. ب. تشارلز ورث، الإمراطورية الرومانية، مرجع سابق، ص ٤٤.

(٢) يري برنارد أن نسبة الجنود المسرحيين المقيمين في قرية كارانيس في الفيوم بلغ ١٤% من عدد السكان . Bernard Legras, Les Romains en Égypte, de Ptolémée XII à Vespasien, Pallas Revue des anciennes,N 96, 2014, p13.

(٣) نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ٢٣.

الفصل السادس: أبطال الرياضــة

النقوش والخطوط الهيروغليفية التي تزين مقابر الفراعنة تشهد بممارستهم للألعاب الرياضية، ورعاية الملوك للمهرجانات الرياضية، فقدماء المصريون هم أول من نظموا مسابقات للملاكمة والسباحة والرماية والعدو والفروسية، وكانت جولات المبارزة والمصارعة تقام بين المتعادلان في السن والقوة وطول القامة(١).

ومنذ قيام الدولة البطلمية عمل ملوكها علي تهيئة المناخ الجاذب للإغريق، تشجيعاً لهم علي الاستقرار في مصر، لاعتماد البطالمة علي العنصر الإغريقي في إدارة البلاد والدفاع عنها واستغلالها من الناحية الاقتصادية(٢)، فأقموا لهم مدن حرة علي النمط الإغريقي، يحكمها نظم وقوانين شبيهة بما هو مطبق المدن الإغريقية، ولما كان الجمنازيوم من أبرز معالم الحضارة الإغريقية، تم انشاء معاهد للتربية في الأماكن التي يوجد بها عدد كاف من اليونانيين ـ سواء في المدن الحرة أو خارجها ـ لتكون مستقر الفنون ومنارة للنشاط الثقافي ومعقل للنشاط الرياضي الخادم للتأهيل العسكري(٣).

وقد اتبع الرومان الكثر من الأفكار الإغريقية التي تدفقت إليهم واندفعوا إلي الاغتراف منها والاعتماد علي والتسلح بها، وبصفة خاصة كل مايدعم

---

(١) أ/ وليم نظير، العادات المصرية بين الأمس واليوم، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧، ص٥٨.

(٢) د/ صوفي أبو طالب، مبادئ تاريخ القانون، مرجع سابق، ص٥٢٣.

(٣) يقول مونتسكيو :"كان دائما المرتزقة المستقدمون من اليونان عماد الجيش المصري، وهؤلاء المرتزقة، علاوة علي ما اتصفوا به من استقلال فكري وتطلع إلي العزة والمجد، كانوا يعتنون عناية خاصة بالرياضة البدنية، ينظمون في كل مدينة يقيمون فيها العاب ومباريات يتوج الفائز فيها ويكسب سمعة في سائر أنحاء اليونان، بهذه الوسيلة شاعت روح المنافسة بينهم، وفي وقت كان نفع أي سلاح في ساحة القتال بمقدار شدة المقاتل ولياقته البدنية، لاشك أن هؤلاء اليونانيين وهم علي هذا المستوي من التدريب، كانوا يضمنون لأنفسهم تفوقاً واضحاً علي جموع البرابرة المجندين". مونتسكيو، تأملات في تاريخ الرومان، مرجع سابق، ص٦٣.

عقيدتهم العسكرية وميولهم الحربية، وطبقوا أفكارهم في مصر لإيمانهم بقدرة الجالية الإغريقية الكبيرة علي المساهم في انجاحها بما لديها من خبرات سابقة وطوق لإعادة دورهم البارز حتي لو كان في المجال الرياضين، وهذا لايتعارض مع الغاية الرومانية بل يصب في النهاية في مصلحة الإمبراطورية الرومانية، فجميع السكان رعايا يدينون لها بالخضوع والولاء(١).

وعلي ذلك سنقسم هذا الفصل إلي مبحثين، المبحث الأول: فلسفة الفكر الرياضي الروماني، المبحث الثاني: تشجيع الرومان للرياضة في مصر.

المبحث الأول: فلسفة الفكر الرياضي الروماني

الطبيعة العسكرية التي جُبل الرومان عليها وميلهم إلي الخشونة، وشغوفهم بالحرب منذ عهدهم الأولي(٢). مصدره فلسفتهم العسكرية التي تقوم علي أن الحرب تحقق السلم والارتكان إلي السلم يؤدي للتعرض لأشد أنواع الأذي(٣)، لذلك كان الرومان في سعي دائم لخوض الحروب والانتصار فيها، إذ أن الظفر بالمجد الحربي من بين التقاليد الرومانية الثابتة(٤). فمنذ العهد الملكي والرومان يجدون في إيقاد نار الحرب وإشعال سعيرها بهدف الغزو والسلب(٥)،

---

(١) يري جانب من المؤرخين أن الألعاب الرياضية متأصلة في روما منذ إنشائها مستدلاً بأن روملس مؤسس المدينة الأول بعد أن أسكنها ثلاثة آلاف من المنفيين رأوا أنهم في حاجة إلي النساء لحفظ نوعهم، فدعا روملس الصابنين ونسائهم لمشاهدة ألعاب التي يجريها الرومانيون حتي يتمكن من الحصول علي زوجات لرجاله من الصابنين الذين كانوا لايسمحون بزواج بناتهم للرومانيين. أ/ جرجي زيدان، خلاصة تاريخ اليونان والرومان، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ب. ت، ص٣٥.

(٢) أ/ محمد عادل زكي، نقد الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص١٤.

(٣) يري المؤرخ القنصل الروماني ديو كاسيوس أنه كلما اشتدت رغبة الإنسان في السلم اشتد تعرضه للأذي، والذي يحمي الإنسان من الأذي هو الاستعداد الدائم لخوض الحرب. ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، مرجع سابق، ص٣٠.

(٤) يقول ممفورد:"لقد بلغ الأمر من تغلغل الرياضة في النفوس أن صارت الحروب بين المدن تتخذ أحياناً هيئة مباراة رياضية غايتها إحراز شرف الفوز". أ/ لويس ممفورد، المدينة علي مر العصور، ج١، مرجع سابق، ص ٢٤٩.

(٥) الملك الثاني لروما تلس هستليوس عندما رأي أن حياة الرومان آخذة في الانحلال لطول الخمول، أعاد الرومان إلي حياتهم العادية التي ألفوها من قبل، فأخذ يطلع إلي حجة يتذرع بها لإيقاد نار الحرب،

وفي العصر الجمهوري امتهنوا الحرب واحترفوها، حتي أصبحت الحرب هي العقيدة التي يوصي السلف الخلف بالإستمرار فيها والمواظبة عليها(١)، فلم يكد الرومان ينتهون من قهر قرطاج حتي سارعوا إلي مهاجمة الأمم الأخري الواحدة تلوي الأخري، بل إلي إعلان الحرب علي الدنيا كلها بغية استعباد العالم بأسره(٢).

كل ذلك جعل الرومان يضعون الألعاب الرياضة ضمن أولي اهتماماتهم ومقدمة عاداتهم وطقوسهم(٣)، يقيمون لها الدورات السنوية وينظمون لها المهرجانات الدورية والاحتفالات العالمية(٤)، بمناسبة الأعياد الوطنية والدينية(١)،

ولم يعود عن ذلك حتي غزا مدينة ألبا لنجا وسلبها دمرها عن آخرها . ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، مرجع سابق، ص٣٠.

(١)يصف ديورانت الحرب بالنسبة للرومان وصفاً موجزاً بليغاً قائلاً :"الحرب كانت المحور الذي يجور حوله تاريخ رومه من جميع جوانبه". ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، مرجع سابق، ص١١٥.

(٢)يبرر مونتسكيو اتساع النشاط الحربي لروما منذ العصر الجمهوري قائلاً :"أما القنصل الذي ينتخب لسنة واحدة، فإنه يطمح لمنصب ثان، فيجتهد أثناء ولايته القصيرة لكي ينجز ما يذكر عنه ويقربه مما يتمنه، ويظل طموحه طافحاً باستمرار، لذا كان كل قنصل يبحث دائماً عن عدو جديد، يلفت إليه نظر مجلس الشيوخ، وندب هذا الأخير إلي تحريض الشعب علي محاربته". مونتسكيو، تأملات في تاريخ الرومان، مرجع سابق، ص٢٥، ٥٥ ؛ وأضاف ديوانت سبب آخر لقيام القناصل بشن الحرب باستمرار هو أن وجود حالة الحرب تجعل القناصل اصحاب الكلمة العليا حتي علي ترابنة العامة أصحاب القداسة والحصانة ويمكن لهم اتخاذ ما يشاؤون من قرارات دون اعتراض الترابنة، غير أن القناصل لم يكن في استطاعتهم تحقيق طموحاتهم الحربية إلا بمباركة وموافقة مجلس الشيوخ الذي يضم رؤساء العشائر والمختص بإدارة السياسة الخارجية من عقد محالفات ومعاهدات وإعلان الحرب، ويبرر ديورانت سيطرة هذا المجلس علي القناصل قائلاً :"لم يكن كبار الحكام يبقون في مناصبهم أكثر من عام واحد في حين أن الشيوخ كانوا يحتفظون بعضوية المجلس مدي الحياة، ولم يكن ثمة مفر من أن يكون صاحب هذا السلطان الخالد المسيطر علي صاحب السلطان القصير الأجل". ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، مرجع سابق، ص٦٥،٦٠.

(٣) يبرر البعض اهتمام الرومان بالرياضة بأن عادة الرومان جرت علي تعليم الأفراد كليفة اتقان وظائفهم منذ نعومة أظفارهم. د/ مصطفي محمد قنديل، التربية والتعليم في الحضارة اليونانية والرومانية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، ط١، ٢٠٠٦، ص٥٧.

(٤) الاهتمام بالألعاب تقليد نقلها ملوك الرومان التسكانيون عن الحضارة الاغريقية التي أنشئت مهرجان الألعاب الأولمبية في مدينة أولمبيا موطن الآلهة الأولمبية منذ سنة ٧٧٦ ق.م، وظلت تقيمها ألف عام تقريباً ، وكانت تقام كل أربع سنوات، بمناسبة الاحتفال بحياة أو موت زعيم أو بطل، ففي ساحة السوق كان يلتقي الشباب والشيوخ لممارسة المصارعة والملاكمة والعدو وقذف القرص أو الرمح، والفائز فيها

وقبل الحملات الحربية(٢)، وبعد الانتصارات العسكرية(٣)، يمنح خلالها مجلس الشيوخ المنتصرين أوسمة الشرف(٤)، اعترافاً بفضلهم في تحقيق أهداف روما(٥)، وخصص لهذه المناسبات في اوائل العصر الجمهوري ٦٧يوماً زادها مجلس الشيوخ باستمرار حتي وصلت ٧٥يوماً في العصر الإمبراطوري(٦)، كما زاد عدد الأيام المخصصة لكل حفل(٧)، حتي بلغ مجموعها حوالي مائتي يوم(١)، إذ

يمنح جوائز تتمثل في تيجان من العشب المقدس، والالعاب الاغريقية كانت شكل متطور من الالعاب التي مارسها قدماء المصريين منذ زمن بعيد، فكانوا يقيمون كل عام عند مدخل أحد المعابد مبارزة بالهراوات، وهي صدي لطقوس أقدم منها عهداً ، كانت علي هيئة نزال بين ممثلي اله الخير أوزريس واله الشر ست. أ/ لويس ممفورد، المدينة علي مر العصور، ج١، مرجع سابق، ص ٢٤٧-٢٤٨.

(١) خصصت بعض الأعياد لتقديس الموتي وأرواح العالم السفلي، وبهدف استرضاء الموتي وإقصاء غضبهم، فكانت الأسر الرومانية تحتفل في الأيام من ١١-١٣ من شهر مايو بعيد الأرواح الميتة، وكانت أعياد البارنتاليا والفراليا التي تقام في شهر فبراير محاولة لاسترضاء ألموات المخيفين، وخصص البعض الأخر لأعياد الآلهة كعيد لوبركاليا المخصص للإله فونس، وعيد السنة الجديدة المخصصة للإلهة أنا برنا، وعيد باللبراليا المخصص لآلهة العنب ليبر وليبرا. ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، مرجع سابق، ص١٣٥-١٣٦.

(٢) اعتاد الرومان إقامة حفلات قبل كل حملة حربية لرفع الروح المعنوية للجنود، وتحملهم علي الاعتقاد بأن القوي الروحية تجارب إلي جانبهم. ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، المرجع السابق، ص١٣٩.

(٣)برر مونتسكيو اهتمام الرومان بالرياضة قائلاً :"لكي يستطيع المقاتل الروماني أن يحمل سلاح أثقل مما يحمله العدو، كان لزاما عليه أن يكون أقوي جسما من عامة الناس، لهذا الغرض كان يكثر من الرياضة والتمرين حتي تفتل عضلاتة وتنمو مهارته". مونتسكيو، تأملات في تاريخ الرومان، مرجع سابق، ص٣٢.

(٤) أ/ أ. ب. تشارلز ورث، الإمراطورية الرومانية، مرجع سابق، ص ٣٩؛ غير أن روما لم تبذل المنح إلا للقائد المنتصر في حرب قتل فيها خمسة الآلف أو يزيد من الأعداء، أما القائد الذي انتصر لكنه لم يقتل هذا العدد فلم يتلقي هذا النوع من الترحيب. ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، مرجع سابق، ص١٧٣.

(٥) يصف مونتسكيو الفضل الذي حققه المنتصريين واستحقوا عليه أن تقيم لهم روما احتفالات وتمنحهم أوسمة قائلاً :" يعود المحاربون بعد المعركة إلي المدينة مثقلين بالمغانم والأسلاب، أي الحبوب والكراع، فيستقبلهم السكان مبتهجين، لهذا أقاموا حفلات النصر التي شكلت فيما بعد الوازع الأهم لما حققته المدينة من غلبة وتفوق". مونتسكيو، تأملات في تاريخ الرومان، مرجع سابق، ص٢١.

(٦) لم يكن من الجائز لأي انسان أن يباشر أي نشاط وقتما شاء، فالأمور العامة والأنشطة القانونية أو الدينية أو السياسية أو إقامة أي اجتماعات إلا في الأيام المخصصة لذلك Gomices، وهيئة العراف هي التي كانت تحدد هذه الأيام ، وأعضائها جميعاً من ألأباء.

(٧) في أوائل العصر الجمهوري كان حفل الألعاب الشعبية لايستمر إلا يوماً واحداً ، لكن مجلس الشيوخ قرر زيادة مطردة في عدد الأيام المخصصة لكل حفل، فقد زيد عدد الأيام اولاً إلي خمسة ثم إلي سبعة

وكانت اللياقة البدنية هي الدعامة المادية والمعنوية الأساسية التي تضمن التفوق للجيوش الرومانية[٢]، لذلك لم يقتصر دور المهرجانات الرياضية علي الترفيه والأغراض العسكرية، بل استغلها الرومان في المسائل السياسية أيضاً [٣].

وتظهر فلسفة الرومان من اهتمام بالرياضة والرياضيين جلياً واضحة في تكفل الدولة بالانفاق علي الألعاب الرياضية، وإنشاء منصب ضمن مناصب الحكم الجمهوري هو منصب الايديلية Aediles ليكون مسئول عن الدعوة الي للألعاب الرومانيةLudi Romani، وتنظيم المهرجانات العامة الرسمية لها[٤]، كما أعتبروا ألإله هرقل رب القوة والبطولة هو الرب الحامي للرياضة والرياضيين واقاموا له التماثيل في الأندية والساحات[٥].

وفي العصر الإمبراطوري تغيرت مراكز القوي، فانحصر نشاط مناصب الجمهوري، وضعفت سلطات المجالس سواء الشعبية أو الشيوخ، وقويت شوكت الأباطرة وحصلوا منذ عهد أغسطس علي حق رعاية المهرجانات الرياضية ومنح الأعطيات للأبطال المتوجين[٦]، ومنح نقابتهم العديد من الامتيازات حتي

وفي بعض الأحيان إلي أربعة عشر يوماً . د/ ابراهيم نصحي، تاريخ الرومان من أقدم العصور حتي عام ١٣٣ ق. م، جـ ١، مرجع سابق، ص ٣٨٥-٣٨٦.

(١) Raymond Monier. Manuel elemntaire de droit romain, tome 1, 1947, p.26.

(٢) أشار مونتسكيو إلي دور الرياضة في رفع الروح المعنوية للجنود قائلاً :" قبل أن يغادر الجندي روما لميدان القتال كان يدعي لمشاهدة مبارة مجالدة". مونتسكيو، تأملات في تاريخ الرومان، مرجع سابق، هامش(٢) ص٣٥.

(٣) ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، مرجع سابق، ص١٧٩.

(٤) لاعجب في خضوع الألعاب والاحتفالات لأحد الحكام إذ أن تكاليف هذه المهرجانات قد بلغت في أحد الأعوام أربعة الاف رطل من الذهب، فإذا تجاوزت النفقات الباهظة قدرة الحكام ُدفع المبلغ من الخزانة العامة. إدوارد جيبون، اضمحلال الإمبراطورية الرومانية وسقوطها، جـ ١، ترجمة محمد علي أبو درة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٩٧، ص ٣٥٩.

(٥) د/ سيدأحمد علي الناصري، الناس والحياة في مصر زمن الرومان في ضوء الوثائق والآثار، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٥، ص٣٠٣.

(٦) شجع الأباطرة الألعاب الرياضية خاصة المتعلقة بالحرب والقتال، وسمح أغسطس إقامة المصارعة أكثر من مرتين في السنة، وقد قاتل أكثر من ١٠ آلاف شخص في الألعاب التي رتبها، كما تم افتتاح

أضحت مهنة احتراف الرياضة ترفع صاحبها إلي مكانة تفوق مكانة نجوم المسارح والفنون(١).

وقد اعتد الرومان منذ البداية علي تلقين الشبان تدريبات رياضية منذ طفولتهم علي أيدي أبائهم، لاكتسابهم مهارات الرجولة الضرورية للحياة العسكرية(٢)، كالركض والقفز ورمي السهام والحراب والمصارعة والملاكمة والسباحة والمجالدة، وفي مرحلة تالية تقوم الدولة بإتقال هذه المهارات من خلال برامج إعداد بدني لتنمية المهارات التي تخدم الجانب العسكري، وإقامة مهرجانات رياضية عامة متعددة ومتلاحقة بصورة منتظمة في الميادين والساحات العامة مثل ساحة ماريقوس والفورم وساحة معبد الإلهة فلورا ومعبد الإلهة يوفنا، احتفالاً بالمناسبات العامة(٣)، كما جعلوا في كل ولاية ميادين مخصصة لهذا الغرض(٤).

فكان الشبان يتدربون علي الجري والقفز والسباحة والملاكمة وركوب

مدارس إمبراطورية للمصارعة، وهو ما مكن من عرض ٧٠٠ مصارعة في يوم واحدعند افتتاح المدرج في قيصرية، وهو ما جعل بعض المؤرخين يقول:" كان الرومان حريصين أشد الحرص علي كل نوع من أنواع اللهو واللعب، والطرب والترف، فقد كانت هناك ميادين رياضية واسعة، تتسع لجلوس ثمانين ألف شخصٍ، يتفرجون فيها علي مصادرات بين الرجال والرجال أحياناً ، وبين الرجال والسباع أحياناً أخري، وكانوا يُ قسمون الجماهير في لونين: لون أزرق ولو أخضر، لقد كانوا يحبون الجمال، ويعشقون العنف والهمجية، وكانت ألعابهم دموية ضارية أكثر الأحيان". د/ علي محمد الصلابي، السيرة النبوية عرض وقائع وتحليل أحداث، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط ٧، ٢٠٠٨، ص ١٤.

(١) د/ سيدأحمد علي الناصري، الناس والحياة في مصر زمن الرومان في ضوء الوثائق والآثار، مرجع سابق، ص٣٠٣.

(٢) مرجع ذلك أن التعليم في روما كان من أخص شئون الأسرة، فالأم تربي صغارها وتعلم بناتها الغزل والنسج وإدارة شئون البيت، والأب يتولي تعليم اولاده مبادئ القراءة والكتابة والحساب والألعاب الرياضية، ويعتبر الجبن جريمة لاتغتفر يعاقب عليها بالجلد حتي الموت. . د/ ابراهيم نصحي، تاريخ الرومان من أقدم العصور حتي عام ١٣٣ ق. م، جـ ١، مرجع سابق، ص٢٢٢؛ ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، مرجع سابق، ص٧٣.

(٣) هوارد فاست، سبارتاكوس(ثورة العبيد)، ج ١، ترجمة أنور المشري، دار الكرنك للنشر والطبع والتوزيع، القاهرة، ب . ت، ص ١٠٨وما بعدها.

(٤) مونتسكيو، تأملات في تاريخ الرومان، مرجع سابق، ص٣٢.

الخيل واستخدام الأسلحة المختلفة في الهجوم والدفاع[١]، كما كانت المصارعة القتالية الدموية المميتة سواء التي بين الأفراد وبعضهم البعض أو بين الأفراد وبين الحيوانات المفترسة[٢]- التي كان يخوضها أسري الحرب والعبيد في شكل عقوبة لهم - تتلقي كل تشجيع من الجماهير[٣]، فكل روما تهرع إلي المجتلد للتسلية بمشاهدة الكائنات البشرية بالعشرات بل وبالمئات يقتل كل منهم الآخر[٤]، وتعمل الدولة باستمرار علي زيادة عدد المذبوحين لإرضاء نهم المشاهدين[٥].

المبحث الثاني: تشجيع الرومان للرياضة في مصر

عندما خضعت مصر للحكم الروماني، أولي الأباطرة الرومان وعلي رأسهم أغسطس هادريان وكلاوديوس وفسبسيان وسبتميوس سيفروس، النشاط

(١) أ/ أ. ب. تشارلز ورث، الإمراطورية الرومانية، مرجع سابق، ص ٤٦.

(٢) يرجع ادخال الألعاب الرياضية والمصارعات الوحشية إلي الملك تاركوينيوس برسكس. ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، مرجع سابق، ص٣٧؛ ويري مونتسكيو أن سبب اهتمام الرومان بالألعاب الدموية والمميتة في خدمة الأغراض العسكرية وتنمية الروح القتالية قائلاً :"جنود الرومان كانوا دائماً الأكثر انتظاماً والتحاماً .. همهم الأول البحث عن موطن القوة فيعاجلونه بما يلزم، إذ تعودوا منذ الشباب علي رؤية الدم يتدفق من الجراح بمشاهدة المصارعين في الملاعب". مونتسكيو، تأملات في تاريخ الرومان، مرجع سابق، ص٣٥.

(٣) كان الرومان حريصين أشد الحرص علي كل نوع من أنواع اللهو واللعب، والطرب والترف، فقد كانت هناك ميادين رياضية واسعة، تتسع لجلوس ثمانين ألف شخص، يتفرجون فيها علي مصارعات بين الرجال والرجال أحياناً ، وبين الرجال والسباع أحياناً أخري وكانوا يقسمون الجماهير في لونين: لون أزرق ولو أخضر، لقد كانوا يحبون الجمال، ويعشقون العنف والهمجية، وكانت ألعابهم دموية ضارية أكثر الأحيان. د/ علي محمد الصلابي، السيرة النبوية عرض وقائع وتحليل أحداث، مرجع سابق، ص١٤.

(٤) يقول فاست:"أصبح فجأة محور اهتمام روما وأقيمت له الساحات في كل مكان حتي أصغر المدن أصبحت لها ساحاتها الخشبية لنزال المجالدين وبعد أن كان القتال مقصوراً علي خمسين من الرجال بدأ مئات يتقاتلون معا وقد يستمر برنامج القتال شهراً كاملاً، ولم يكن نهم الجماهير ليشبع أو يرتوي بل يزداد باطراد وبلا نهاية". هوارد فاست، سبارتاكوس(ثورة العبيد)، ج ١، مرجع سابق، ص١٠٨.

(٥) أديث هاملتون، الأسلوب الروماني في الأدب والفن والحياة، ترجمة حنا عبود، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٧، ص١٧٤،١٧٢.

الرياضي في مصر الاهتمام والتشجيع(١)، فقد أبدي أغسطس اهتمامه بالرياضة في مصر من خلال إلغاء معاهد التربية الموجودة بالقري، وتوجيه الدعم لمعاهد عواصم الأقاليم ومنحها الصفة الرسمية، باعتبار أن سكانها من الإغريق المسموح لهم الالتحاق بالقوات المساعدة، وقرر لهذه المعاهد دعم مالي في موازنة الدولة(٢)، كما جعل الأباطرة منصب مدير معهد التربية أهم المناصب البلدية وعلي رأسها جميعاً، بل ومساوياً لمنصب حاكم الإقليم إذ كان له أربعة حراس مثل مدير الإقليم تماماً، بل أن جانباً من المؤرخين يري أنه كان يأتي في المرتبة التالية مباشرة للوالي الروماني(٣)، كما كانت المسابقات الرياضية تقام بصفة منتظمة تحت رعاية الأباطرة وعلي شرفهم، خاصة وقت زيارتهم لمصر.

غير أن الاهتمام بالرياضة وتشجيعها لم يخلوا من أهداف سياسية استراتيجية، فهذه المسابقات كانت تساعد علي الإندماج والترابط بين السكان في جميع أنحاء الإمبراطورية، بجانب الهدف الأساسي من الدورات الرياضة الرسمية وهو كونها المصانع التي تنتج القوات البشرية المؤهلة واللازمة لتحقيق الحلم الروماني المتمثل في حفظ أمن الإمبراطورية وتوسيع حدودها الجغرافية وإبقاء الولايات في حظيرتها، والذي كان غاية جميع الأباطرة منذ ظهور الدولة القيصرية، لذلك لم تكن الألعاب الرياضة لهو أو ترفيه بقدر ما كانت عمل يحتاج لجد واجتهاد وتدريب بالغ القسوة، وتشجيعاً علي تحمل التدريبات القاسية كان يلقي بمن يقصر من اللاعبين إلي السباع فتمزقه تحت نظر المتفرجين،

(١) أصحاب المواهب الخاصة كانوا يحظون بالاهتمام والتشجيع والمساعدة علي تنمية مواهبهم منذ العصر الفرعوني، فالفنانون والنحاتون كانوا يتلقون حصة منتظمة من الحنطة تستقطع أحياناً من ريع أحد المعابد، كما كانت توزع عليهم جرايات من السمك والخضروات وألوان أخري من الطعام، وكان وضعهم الاجتماعي من السمو ووضعهم الأدبي من القوة في نظر المجتمع بحيث كان بإمكانهم أن يقوموا بالإضراب في حالة تاخير توزيع جراياتهم. جين أفريك، حضارات افريقيا القديمة، ج٢، اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ افريقيا العام (اليونسكو)، ب . ت، ص ١١٠.

(٢) د/ آمال محمد الروبي، مظاهر الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ٤٩-٥٠.

(٣) أ/ مانفريد كلاوس، الإسكندرية أعظم عواصم العالم القديم، مرجع سابق، ص١٣٧.

وكان يقطع لسانه قبل أن يـُفعل به ذلك كي لايصيح ولايشوش علي الحاضرين[١].

وقد استدل جانب من المؤرخين علي أن هدف الألعاب الرياضية في المقام الأول هدف عسكري، بأن الحياة من سماتها الرئيسية في كل العصور والأماكن الانضباط والنظام وهو ما كانت الرياضة تغرسه في نفوذ اللاعبين[٢]، أن الخطاب الذي بعث به الإمبراطور كلوديوس عام ٤١ م إلي السكندريين، جاء فيه:"إننا قيصر كلوديوس نقر لكل الذين تلقوا التعليم العسكري الأولي بحقهم في المواطنة بالإسكندرية، وكذلك بأن لهم جميع حقوق سكان الإسكندرية، وأيضاً لهم كل مزايا سكان المدينة"[٣].

ولما كان لأصحاب كل حرفة أو مهنه أو نشاط في مصر جمعية أو نقابة تضمهم[٤]، تخضع لشخصية مرموقة عليها مراقبة أعضائها والتنسيق بينهم وتحصيل اشتراكاتهم والتزاماتهم الضريبية[٥]، كان للرياضيين في الاسكندرية تنظيم ينضون تحت لوائه، يعمل علي تنظيم نشاطهم وتحقيق مصالحهم، ينضمون إليه مقابل دفع رسم تسجيل قدره مائة دينار روماني[٦] ، سُمي هذا التنظيم رابطة الرياضيين أو الجمعية الهادريانية الانطونينية السبتيمية المقدسة

(١) ميخائيل شاروبيم، الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث، ج١، مرجع سابق، ص٢٤٠، ٢٤٩.

(٢) هوارد فاست، سبارتاكوس(ثورة العبيد)، ج ١، مرجع سابق، ص١٠١.

(٣) أ/ مانفريد كلاوس، الإسكندرية أعظم عواصم العالم القديم، مرجع سابق، ص١٤٣.

(٤) وجد العديد من النقابات في مصر في العصر الروماني كنقابة النساجين، وصانعي الفخار، وتجار الملح، وتجار الزيت، غير أن نقابات مصر في هذا العصر تم إنشاؤها لخدمة مصلحة إدارة الولاية في التعامل مع الأفراد الذين يعملون في مختلف المهن والأعمال، فإنشاء النقابات كان يسهل مهمة إدارة الولاية لكي تحمل أفراد النقابة المسئولية المشتركة لتنفيذ أوامرها، كما أنهم يكونون متضامنين في حالة وقوع أي تقصير . نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ١٦١.

(٥) أ/ مراد كامل، حضارة مصر في العصر القبطي، دار العالم العربي، القاهرة ، ب . ت، ص٢٣.

(٦) الدينار يساوي عشرة آس والآس كان الوحدة المستخدمة في تقويم الأشياء، وكان وزن الآس الواحد رطل من النحاس. د/ مصطفي محمد قنديل، التربية والتعليم في الحضارة اليونانية والرومانية، مرجع سابق ، ص٤٩.

لأبطال الرياضة المرتحلين لاتباع هيراكليس[١].

وقد عمل هذا التنظيم علي اشراك كثير من سكان مصر في المسابقات العالمية والمحلية، بما في ذلك بطولة الألعاب الأولمبية التي أقيمت في البرزخ اليوناني، ومدينة صيدا بلبنان، وكذلك التي أقيمت في مدينة صور، وفي مسابقة المصارعة التي أقيمت بمدينة أزمير، وفي البطولة التي أقيمت في مدينة غزة، والبطولة التي أقيمت في مدينة انتينوبوليس سنة٣١ من حكم الإمبراطور كومودوس، كما شارك الكثير من اللاعبيين في سباقات الخيل أقيمت في الاسكندرية، ونيكوبوليس[٢]، وعواصم الأقاليم، والتي كانت تحظي بشعبية كبيرة[٣].

وكان الأبطال الفائزين في المسابقات العالمية أو الأولمبية أو المحلية، يحصلوا علي العديد من الامتيازات القيمة المالية والأدبية، كمكافأة لهم علي تفوقهم، وتشجيع لهم علي بذل المزيد من الجهد والتدريب.

وقد تمثلت الامتيازات المادية في منحهم مرتبات شهرية ممتازة تراوحت قيمتها ما بين ١٨٠-٢٠٠ دراخمة[٤]، وحصل بعضهم في بطولة الملاكمة التي التي أقيمت في انتينوبوليس علي جوائز قيمة وصلت إلي١٠٠٠دراخمة فضية[٥]، وحصل البعض الأخر علي ثروات طائلة[٦]، ووصل المكافأة التي

---

(١) د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص ٢٧٥.

(٢) مدينة نيكوبوليس أسسها الإمبراطور أوكتافيوس بعد انتصاره علي غريمه انطونيوس، علي شاطئ البحر علي بعد ٥.٥ كيلو متر من الاسكندرية، ولم تكن هذه المدينة علي غرار المدن اليونانية، وإنما كانت معسكراً للجيوش الرومانية أكثر منها مدينة سكنية، كما أنها ميدان للندوات والاجتماعات و مركزاً للدورات الرياضية، أ/ مانفريد كلاوس، الإسكندرية أعظم عواصم العالم القديم، مرجع سابق، ص١٤٧.

(٣) د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص ٢٢٢.

(٤) د/ آمال محمد الروبي، مظاهر الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ٥٣.

(٥) نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ١٦٦.

(٦) في مصر حصل أحد أبطال سباق المركبات وكان يبلغ من العمر أربعة وعشرين عاماً، علي جائزة نقدية بلغت مليون ونصف دراخمة. نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ١٦٥-١٦٦.

حصل عليها أحد أبطال سباق العربات من المسابقات التي فاز فيها علي مدي أربعة وعشرين عاماً مليون ونصف دراخمة(١)، وحصل آخرين علي دخل مرتب لمدي الحياة(٢)، وحصل بعض الفائزين علي مزايا عينية لمدي الحياة(٣)، وأحياناً كان يمتد الدخل أو الميزة إلي ورثة اللاعب(٤).

وتدل الوثائق علي أن الأبطال حصولوا بجانب المزايا المادية علي مزايا أدبية متعددة، أهمها الصيت والشهرة الذائعة، والأوسمة والنياشين(٥)، وحصل بعضهم علي حقوق مواطنة الاسكندرية تقديراً لبطولاتهم الرياضية، وحصل البعض علي العضوية الشرفية لكثير من المدن الداخلية والخارجية(٦)، إذا كان لنجوم الرياضة الفائزين بالجوائز حق التجول في أكبر مدن العالم الروماني(٧)، وكانت المزايا تصل إلي رعاية أطفال الرياضين بعد موت ذويهم الرياضيين(٨).

(١) د/ سيدأحمد علي الناصري، الناس والحياة في مصر زمن الرومان في ضوء الوثائق والآثار، مرجع سابق، ص٣٠٣.

(٢) د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص ٢٧٥.

(٣) حصل بعض الأبطال الفائزين علي حق تناول وجبة مجانية علي حساب المدينة مدي الحياة. د/ سيدأحمد علي الناصري، الناس والحياة في مصر زمن الرومان في ضوء الوثائق والآثار، مرجع سابق، ص٣٠٥.

(٤) نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ١٦٦.

(٥) وفي مصر صدر القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٢بشأن الأوسمة والأنواط المدنية، والذي أجاز في مادتية الثانية والثالثة عشر لرئيس الجمهورية منح وسام الرياضة ونوط الامتياز لمن يؤدون خدمات ممتازة للرساضة، وللمبرزين فيها الذين يفوزون بانتصارات دولية، وظل هذا التقليد مرعياً حتي الأن، فقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٤٦٩) لسنة ٢٠١٩ بمنح الأوسمة لعدد كبير من اللاعبين واللاعبات المحققين لميداليات بدورة الألعاب الإفريقية المغرب ٢٠١٩م. الجريدة الرسمية، العدد(٣٩) في ٢٦ سبتمبر ٢٠١٩.

(٦) في مصر أيضاً حصل بطل ملاكمة لم يهزم خلال أكثر من مائة مباراة اشتراك فيها علي مواطنة مايزيد علي أربعة عشرة مدينة مختلفة في شتي أرجاء العالم من بينها مدينتي الاسكندرية وأنطينوبوليس. د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص ٢٧٦.

(٧) نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ١٦٤.

(٨) سجلت الوثائق قرار أصدره الإمبراطور جاللينوس (٢٥٣-٢٦٠) جاء فيه:" من الإمبراطور قيصر بوبليوس ليكينيوس جاللينوس التقي السعيد الأغسطس إلي أوريليوس بلوتيون. لقد فعلت حسنا وطيبا بخصوص تدبير الوصاية علي الصبي اليتيم، أكتب لي حول حول هذا الموضوع أن حق العدالة علي طفل ينتمي لأبوين من أمثال اسكلبياديس وأمه إبنة البطل الرياضي نيلوس الذين كانا يوما ما رياضيين

وحصل رياضيين آخرين علي عضوية مجلس شوري الاسكندرية وغيرها من المدن الحرة، كما فتحت البطولات الباب أمام الفائزين لتولي المناصب الإمبراطورية، بالإضافة إلي الإشتراك في عضوية الجمعية الهادريانية المقدسة للسفر حول العالم، التي اتخذت من روما مقراً لها(١). وهو شيئ جديد لم يكن معمول به من قبل، إذا كانت عضوية هذه الجمعية قاصرة علي رجال الجيش والسياسة(٢) . والمشمولة برعاية الأباطرة والتي منحتهم امتيازات هائلة، أهمها الإعفاء من الخدمة العسكرية، والاستثناء من القيام بالأعباء العامة والتكاليف الالزامية(٣).

بالإضافة إلي الامتيازات المالية والأدبية المتعددة، مُنح الحاصلين علي بطولات الحق في الحصول علي حقوق أعلي مدينة في مصر وهي حقوق مواطنة الاسكندرية(٤)، بالإضافة إلي إعفائهم وأولادهم من الالتزامات المالية والأعباء العامة(٥)، وكذلك الإعفاء من دفع الضرائب ومن أداء الخدمات الإجبارية، وفي مقدمتها دفع ضريبة الرأس، التي مثلت عبئاً ثقيلاً علي

ذائعي الصيت". د/ سيدأحمد علي الناصري، الناس والحياة في مصر زمن الرومان في ضوء الوثائق والآثار، مرجع سابق، ص٣٠٥.

(١) حصل بعض سكان مصر من أعضاء الجمعية الهادريانية علي بطولات، وحصل أحدهم من بلدة هرموبوليس علي بطولة الملاكمة في مصر عام ١٩٤م. أ/ هارولد آدرس بل، مصر من الإسكندر الأكبر حتي الفتح العربي، مرجع سابق، هامش(٢) ص ١٢٥.

(٢) أ/ مانفريد كلاوس، الإسكندرية أعظم عواصم العالم القديم، مرجع سابق، ص١٣٩.

(٣) أصدر الإمبراطور هادريان مرسوم أكد فيه علي امتيازات أعضاء الجمعية جاء فيه:"لا ينبغي علي أي فرد أن يمس الامتيازات التي منحت للجمعية وتتمصل في حصانة أعضائها،والجلوس في المقاعد الأمامية في المسارح وغيرها، والإعفاء من الخدمة العسكرية، والاستثناء من الخدمات الالزامية، وعدم تحصيل ضرائب عن كل دخل يحصلون عليه من الالعاب، كما أنهم في حل من تقديم الضمانات لإعفائهم من ضرائب الأضاحي العامة، ولهم الحق في ألايرغموا علي إيواء العرباء أو أن يتم حبسهم والضغط عليهم تحت أي ظرف، وألا يتعرض من يخالف ذلك لعقوبة الموت". نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ١٦٤.

(٤) يرجع أهمية مواطنة الاسكندرية إلي أنها فترة انتظار للتأهيل للحصول علي المواطنة الرومانية. Bernard Legras, Les Romains en Égypte, de Ptolémée XII à Vespasien, Pallas Revue des anciennes,N 96, 2014, p13.

(٥) د/ آمال محمد الروبي، مظاهر الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ٥٣.

الخاضعين لها[1].

غير أن هذه المزايا وهذا الإعفاء لم يستفيد منه الغالبية العظمي من المصريين، حيث ألغي الإمبراطور أكتافيوس معاهد التربية من جميع القري المصرية، اليت هي أماكن تمركز وإقامة المصريين، فمنذ بداية الحكم الروماني والمصريين محرومين تماماً من جميع المنشأت والخدمات الرياضية، إذ استقر رأي الأباطرة علي ضرورة تفرغ المصريين للعمل بالزراعة باعتبارها صلب الاقتصاد المصري ـ خاصة وأن الزراعة كان قد أصابها شلل نصفي في أواخر العصر البطلمي ـ وذلك لتوفير الأمن الغذائي والضرائب اللازمة لروما[2].

---

(١) نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ١٦٥-١٦٦.

(٢) وصف جانب من المؤرخين الوضع السئ للمصريين سكان القري قائلاً :"بإلقاء نظرة عامة علي سكان القرية لوجدنا أن أغلبهم كانوا يحصلون علي ضروريات الحياة بصعوبة، لقد عاش الرجال والنساء والأطفال والحيوانات المنزلية متراكمين ومزدحمين جميعاً ، لقد وجدنا سبعة عشر شخصاً من البالغين وسبع أطفال يعيشون معاً في عشر منزل". نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص٧٣.

الباب الثاني: جباية الضريبة

اعتاد الرومان علي تطوير نظمهم، فبمرور الزمن تحرروا من التقاليد القديمة وتحولوا من الجمود إلي المرونة، بما يلبي حاجاتهم ويحقق غايتهم، وقد بلغ ذلك قمته في العصر الإمبراطوري الذي في مستهله سقطت مصر في قبضهم، وظهر هذا التطور جلياً في النظام المالي، وبصفة خاصة نظام جباية الضرائب، ففي البداية أبقي الرومان علي النظام الجبائي الذي تبناه أسلافهم البطالمة، بهدف الحصول علي عوائد دورية ثابتة ومنتظمة، لمواجهة طموحات الشعب التي وعدهم بها الإمبراطور وتعهد بتحقيقها لهم، لكن عندما بدأ هذا النظام في الضعف المالي وتراجعت موارده وبدأ القائمين عليه المطالبة بتقليل الزاماتهم.

لم يكن أمام الرومان الذي يهمه في المقام الأول الإبقاء علي مصالحهم إلا استبدال هذا النظام بنظام أكثر طواعية واستجابة لرغباتهم، فاتجهوا إلي الموظفين لكونهم من الرومان الأدني طبقة من أو الإغريق التاليين في المرتبة للرومان، والذين منّ عليهم الرومان وأبقوهم في مناصبهم متمتعين بعوائدهم وامتيازاتهم، لكن نظام الموظفين لم يكن أفضل من سابقه، إذ سرعان ما عمل الموظفين علي تفريغ النظام من مضمونه لتحقيق صولحهم الخاصة، مستعينين في ذلك بسلطان أعضاء مجلس الشيوخ وميل الحكام إلي جانبهم.

غير أن تولي حكام فلاسفة عرش الإمبراطورية لديهم خبرات إدارية وقانونية كافية، استخدموا ملكاتهم العقلية وقدراتهم العلمية في تغيير نظام الموظفين، بهدف تحقيق صوالح الدولة الرومانية، بتخفيض تكاليف عملية الجباية، وضمان الوصول كامل الحصيلة غير منقوصة لروما، من خلال الموازنة بين تحقيق رغبة الأقلية الثرية في أن يكون لهم دور في القياد ومكانة الريادة، وبين الحفاظ علي الحد الأقصي المستهدف تحقيقه من الضرائب بإسناد

المهمة الجباية إلي مجالس الشوري تقرر إنشائها في كافة الأقاليم المصرية.

ولما كانت الإمبراطورية الرومانية قد استحوذات علي كل أملاك أسلافها وأصبحت القوة العالمية الوحيدة، لذلك لم ترضي أن تكون مواردها أقل من أسلافهم، ففي ضوء التقارير الدورية فرض الأباطرة أعباء مالية علي مصر والمصريين، بموجبها حصلت روما علي أضعاف ما حصل عليه البطالمة، بإجبار المصريين علي دفع الحد الأقصي للضريبة ودون السماح بأي تخفيض، فالحصيلة مقدسة أكثر من الديانة ذاتها، فيمكن للرومان أن يركوا للأفراد اعتقاد ما يشاؤون إلا أنهم لايسمحون بالانتقاص من مقدار الضريبة أو التهاون في مصالحة الخزانة.

وإذا كانت النظم الحديثة تقوم بتحصيل الضريبة للإنفاق علي متطلبات الجماعة من دفاع وأمن وعدله وغير ذلك من يرفع مستوي معيشة السكان، فهذا لم يكن له وجود أبداً في مخيلة الحاكم الروماني، فكل مايهمه ويدخل في مقدمة أولوياته إرضاء نفسه وإشباع شهواته والإنغماس في ملذاته، وتطوير دولته وتحديث مدينته، والتودد إلي مواطنيه، وعلي مصر والمصريين تلبية مطلبه دون شكوي أو تأفف ودون انتظار الحصول شكر في صورة مادية أو معنوية.

وعلي ذلك سنقسم هذا الباب إلي ثلاث فصول كالتالي:

الفصل الأول: تطور جباية الضريبة.

الفصل الثاني: حصيلة الضريبة.

الفصل الثالث: استخدامات الحصيلة الضريبية.

الفصل الأول: تطور جباية الضريبة

اتسم نظام الضرائب الذي فرضة الرومان علي المصريين، بأنه لم يستقر علي نظام واحد ثابت في الجباية، بل أتبعت أساليب مختلفة لتحصيل

الضريبة، هذه الأساليب نابعة من السياسة المالية الرومانية، ففي البداية استخدم الرومان أسلوب الالتزام الذي طبقه سلفهم والذي استمر مطبق حتي عصر الإمبراطور تيبريوس، ثم تولي مسئولية تحصيل الضريبة محصلون موظفين بالإدارة المالية أختصوا بجباية الضرائب، وطبق ذلك في جباية ضريبة الرأس[١]، وبإقرار نطام مجالس شوري الأقاليم أنيط بها مسئولية الجباية ومنذ القرن الثالث أصبح مجلس الشوري هو المختص بشئون الجباية بمساعدة مجالس القري[٢].

غير أن المرونة التي أبداها الرومان والتي تمثلت في تطوير النظام الجبائي، لم تكن تهدف في المقام الأول إلي حماية جموع المصريين بقدر ما كانت تهدف إلي المحافظة علي تنفيذ السياسة المالية الرومانية في مصر، فالغاية الأولي والدائمة من جميع التنظيمات الرومانية هي تعظيم استفادة للخزانة الرومانية من الموارد المصرية، فانتقال من جباية الأفراد الملتزمين إلي جباية مؤسسات الدولة، ثم إلي تفعيل المشاركة الشعبية، غايته تعزيز الموارد المالية الرومانية.

وعلي أي حال فإن كل نظام من نظم الجباية لم يكن قاصر علي أشخاص محددين، بل كان يساهم فيه أشخاص عديدة مداخلة[٣]، كما يوجد

---

(١) د/ مصطفي كمال عبدالعليم، مصر الرومانية، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٥.

(٢) التطور هو سمة جميع النظم الاجتماعية، خاصة المالية منها وفي مقدمته النظم الضريبة، وفي مصر المعاصرة يلقي النظام الضريبي تطوير مستمر من المشرع الضريبي، ففي عام ١٩٣٩ صدر القانون رقم(١٤) الخاص بالضرائب النوعية علي الدخل، وفي سنة ١٩٤٩ صدر القانون رقم (٩٩) الخاص بالضريبة العامة علي الايراد، وفي عام ١٩٨١ صدر القانون رقم (١٥٧) الخاص بالضريبة الموحدة علي دخل الأشخاص الطبيعيين، وفي سنة ١٩٩٣ صدر القانون رقم (١٨٧) بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة الموحدة، وفي عام ٢٠٠٥ صدر القانون رقم (٩١) بشأن ضريبة الدخل، والذي تم تعديله بالقانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٥ والقانون رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٨.

(٣) تعقد الجهاز الجبائي جعل جانب من المؤرخين يقول:"لم يكن لدي أي حكومة من حكومات العصر القديم، وقليل من حكومات العصر الحديث جهاز ضرائبي يناظر في تعقيده ذلك الذي كان لدي مصر في العصر الروماني". نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ١٧٨.

قاسم مشترك بين جميع أنظمة الجباية، يتمثل في أن جميعها تتوخي أربعة أهداف هي: جمع أكبر قدر ممكن من الثروة، وانفاق أقل قدر ممكن من الأموال، وادخال أقل قدر من التغييرات علي الأوضاع القائمة، وتحمل أقل قدر من الخسارة الحتمية(١).

وأيا ما كان نظام الجباية المُطبق، فإن الوالي هو الذي يشرف على عملية الجباية بأكملها، باعتبار أنه رئيس السلطة التنفيذية ومن أولي مهامه الإشراف الشخصي علي جميع النواحي المالية وبصفة خاصة الجباية، وأصبحت هذه المهمة لها المرتبة الأولي بين واجبات الوالي بعد تجريده من معظم سلطاته العسكرية(٢)، وقد أدي كثرة اهتمام الوالي بالمسائل المالية والضريبية، بالمؤرخ فيليون اليهودي إلي القول:"أن والي مصر كان يقضي الجانب الأكبر من وقته كل عام في تفقد موارد الدخل في مختلف أقاليم مصر ومراجعة حساباتها بدقة"(٣).

فالوالي أثناء تواجده بعاصمة البلاد أو أثناء قيامه بجولته السنوية التفتيشية بانحاء الولاية بصحبة مجلسه الخاص"الكونسيليوم"(٤)، ينفق جُل وقته

(١) د/ ابراهيم نصحي، تاريخ مصر في عصر البطالمة، ج٣، مرجع سابق، ص٤٠٦.

(٢)في مصر الفرعونية كان يرأس بيت الضرائب موظف كبير يُختار دائماً من بين أعضاء مجلس العشرة العظيم، لأن هذا المجلس كان هو المختص بشئون الإدارة، ومتابعة سير العمل في مصالح الدولة المختلفة، فالمجلس كان يعهد لكل عضو من أعضائه بالإشراف علي إدارة مرفق معين من مرافق الدولة، وكان بيت الضرائب تحت إشراف الوزير شخصياً، باعتباره رئيس الإدارة المركزية، وحلقة الإتصال بين الملك وموظفيه، ويتولي الإشراف علي الخزائن وشئون الغلال، كما كان يشرف علي الضرائب وكميتها وموعد جبايتها. د/ سليم حسن، موسوعة مصر القديمة، ج٢، مرجع سابق، ص ١٩؛ د/ صوفي أبو طالب، مبادئ تاريخ القانون، مرجع سابق، ص ٤٨٥-٤٨٦.

(٣) مُشار لرأي فيلون لدي. د/ فاروق القاضي، موسوعة تاريخ مصر عبر العصور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧، ص٤٦٩.

(٤) تقليداً واقتداء بالأباطرة الرومان الذين كانوا يقومون بجولات تفقدية لولايات الإمبراطورية، كان يتعين علي والي مصر أن يقوم بجولة دورية تفتيشية، بصحبة مجلسه الخاص " الكونسيليوم "، المكون من المساعد القضائي، ومساعديه للشئون المالية الديويكيتس(المتصرف المالي) والايديولوجوس (مدير الحساب الخاص)، والقادة العسكريين، والحكام المحليين، لتفقد أحوال البلاد، والنظر في قضايا وشكاوي والتماسات المديريات التي يتوقف فيها والمجاورة لها، وكانت هذه الجولة فرصة ثمينة للوالي لتفقد سائر

في المراجعة الدقيقة لكل ما يتعلق بالتطبيق السليم للنظام الضريبي، بداية من عملية احصاء السكان والأموال وما يطرأ عليها من تعديلات سنوية، مروراً بعملية توزيع الضرائب العينية والنقدية علي الأقاليم والمدن والقري، ثم اجراءات العملية الجبائية، وبحث ما ينتج عنها من شكاوي، وفحص التقارير الدورية التي يقدمها له مسئولي المديريات عن النشاط النشاط المالي والضريبي، وتدقيق حسابات الوارد والمنصرف، والتأكد من التخزين الجيد لإيرادات العينية والنقدية[1]، وانتهاء بالإشراف علي عملية نقل المتحصلات إلي عاصمة الإمبراطورية في الوقت المحدد، وتزويد مدينة الاسكندرية بالقمح[2].

وقد برر المؤرخين انفاق الوالي جُل وقته علي أعمال الإدارة المالية، بالحفاظ علي نفسه وعدم تعريضها للزجر والعقاب من الإمبراطور ومحو تاريخه

الشئون المالية والادارية علي أرض الطبيعة، خاصة ما يتعلق بجباية الضرائب وتحصيل حصص القمح المقررة، وكانت هذه الجولة مرتبطة بمواعيد فيضان النيل، لتسهيل الانتقال بين أقاليم مصر عبر النهر، وقد جرت عادة الولاة الرومان عقد جلساتهم في مدن معينة هي بلوزيوم أو بيلوزيون وذلك لتفقد أقاليم شرق الدلتا وذلك في شهر يناير، ومنف لتفقد أقاليم مصر الوسطي والوجه القبلي وذلك في أشهر فبراير ومارس وابريل، وفي نهاية جولته يعود للإسكندرية ليعقد جلساته بها ومراجعة أقاليم غرب الدلتا وذلك في شهري يونيو ويوليو، ولم يكن هناك ما يمنع الوالي من عقد جلساته بشكل استثنائي في أماكن أخري، فكان أحياناً يتم اختيار مدن أخري أقل أهمية وبشكل غير منتظم حسبما تقضي الظروف، لعقد مجلسه مثل أرسينوي، أوكبتوس (قفط)، بل حتي في بلدة صغيرة مثل كسويس (سخا)، فالأحياء الصغيرة والمدن النائية كان الوالي يزورها مرة كل عامين. أ/ مانفريد كلاوس، الإسكندرية أعظم عواصم العالم القديم، مرجع سابق، ص١٣٨.

(١) كان يعين في كل عام بالتناوب في كل مخزن مجموعة من خازني الحبوب يعرفون بالسيتولوجوي Sitologoi وهم من السكان المحليين ما عدا الفقراء، وكانوا يقومون بهذا العمل دون مقابل كخدمة إجبارية، وكانوا مسئولين عن كمية ونوعية الحبوب منذ تسليمها لهم وحتي شحنها إلي مخازن الغلال في نيابوليس بالقرب من الإسكندرية، حيث يشرف عليها المدير المالي علي شحنها إلي العاصمة، ذلك أن الخزانة العامة في العاصمة لم تكن ترسل إلا مندوباً واحد لكل القطر المصري، إذ أن كل الضرائب المتحصلة في سائر الدوقيات لابد من ارسالها أول الأمر إلي الاسكندرية ومنها إلي عاصمة الإمبراطورية روما والقسطنطينية فيما بعد. د/ صبري ابو الخير، تاريخ مصر في العصر البيزنطي، مرجع سابق، ص ١٠٥؛ د/ السيد الباز العريني، مصر البيزنطية، مرجع سابق، ص١٩٦.

(٢) Jouguet,op,cit, p.110-119.

نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ١٧٨؛ د/ مصطفي كمال عبدالعليم، مصر الرومانية، مرجع سابق، ص ٢٥.

السياسي[١]، ويبدو لنا أنهم تأثروا بواقعة مخالفة والي مصر الأول كورنيليوس جاللوس لأوامر الإمبراطور أغسطس[٢]، وهذا التبرير لانميل إليه كثيراً .

بينما برر علماء تاريخ القانون مسلك الوالي بأنه تحقيق لهدف الرومان من احتلال مصر، المتمثل في الحصول علي أكبر قدر من المال[٣]، وهو مانؤيده فنحن لانجد أي غرابة في سلوك الوالي بقضائه معظم وقته في الأعمال الاحسابية والمالية، فالمسألة محسومة منذ البداية لصالح الاعتبار المالي بلا أدني شك، وحقيقتها مجرد تنسيق كامل بين الإجراءات والغايات، فالوالي يتم اختياره من طبقة الفرسان التي سيطرة علي المال والأعمال في روما[٤]، بالإضافة إلي خبرتها الكبيرة في الأعمال الادارية والشئون التجارية، واختيار الوالي من هذه الطبقة يضمن تحقيق مآرب الرومان الاقتصادية في مصر[٥].

(١) لم يكون الأباطرة يكتفون بتوقيع الجزاء الملائم علي الموظف التي يخالف تعليماتهم، بل كانوا أيضاً يمحون اسمه المنقوشة علي الأعمال التي تم انجازها في عهده أو توثق هذه الانجازات، ومن الحكام الذين لحقهم هذا الجزاء الوالي فيبيوس ماكسيموس(من١٠٣-١٠٧م) الذي كشط ومحي اسمه من علي ثلاثة نقوش. د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص ١٠٦.

(٢) أول والي روماني عينه الامبراطور أغسطس لحكم مصر هو صديقه الحميم كورنيليوس جاللوس Cornelius Gallus ، ونتيجة لتمكن هذا الوالي من القضاء علي الثورة التي قامت في طيبة في بداية العصر الروماني بسبب الضرائب الجديدة التي فرضها أغسطس علي المصريين، تملكه الزهو والغرور فأقام نصباً فيمعبد جزيرة فيله مسجلاً عليه انتصاراته وأعماله متجاهلاً في ذلك ذكر اسم الامبراطور، ولم يكن من عادة ولاة الرومان تسجيل انجازاتهم في النقوش، وكانت التقاليد السياسية والأخلاقية الرومانية - التي يتمسك بها المواطن والحاكم الروماني علي السواء - تقضي الحصول علي إذن وذكر اسم الوالي مرتبطاً باسم الامبراطور في أي إجراء يقوم به الوالي باعتبار أن الوالي نائب عن الإمبراطور، مما أدي إلي غضب الامبراطور أغسطس منه فعزله واستدعاه لمحاسبته ومحاكمته، فما كان من هذا الوالي إلا أن فضل الانتحار علي الخضوع للمحاكمة وتلقي عقاب قاصي في روما جزاء أعماله.

(٣) د/ محمود سلام زناتي، تاريخ القانون المصري، مرجع سابق، ص ٣٦٤.

(٤) يقول تشارلز :"كانت مصر أولي الأقاليم الإمبراطورية وقد فتحها الأمير بالذات، وأولي الحكم فيها إلي فارس برتبة وال، مما يعني التوجه نحو مهمات مالية ونقدية". أ/ أ. ب. تشارلز ورث، الإمراطورية الرومانية، مرجع سابق، ص ٥٢.

(٥) استخدم أغسطس في إدارة مصر الاسلوب الإغريقي القديم المعروف باسم الحكومة التكنوقراطية Technocracy والذي يعني الحكومة الفنية، أي التي تتكون من مجموعة أشخاص من المتخصصين في المجالات المختلفة الصناعية والمالية والتجارية والاقتصادية، مرتبين بحسب أولويات القيادة السياسية،

وبجانب الوالي يضطلع بالمهام المالية في الإدارة المركزية فئة صغيرة من كبار موظفي الادارة المركزية، يختارهم ويعينهم الإمبراطور شخصياً من أصفيائه من الرومان ـ إذ كانت هيئة الحكومة المركزية الرومانية تتألف كلها من مواطنين رومان(١)ـ ويمنحهم مرتبات مجزية(٢)، نظير قيامهم بأعمالهم وتفانيهم في تحصيل الضرائب، وتعاونهم مع الوالي في الشئون المالية وفي نفس الوقت مراقبته(٣)، وعلي رأس الإدارة المركزية مساعدان أساسيان للوالي في الشئون المالية، هما الديويكيتس dioiketes (المشرف المالي)، والايديولوجوسidiologos(مدير الحساب الخاص) (٤).

فقد أخذ الرومان بمبدأ المسئولية المزدوجة عن حصول روما علي كامل الحصة المالية المقررة علي مصر، فالوالي والمساعدان مسئولين مسئولية كاملة

فالتكنوقراطية مذهب سياسي يمنح أهل الاختصاص الأولي بالإهتمام نفوذاً سائداً علي باقي الاختصاصات بل وعلي الحياة السياسية نفسها، فهذا الأسلوب يجعل سدة الحكم وصانعي القرار في يد الخبرة الفنية والخلفية العملية، تحت مسمي الشرعية العقلية، باعتبارها العقلية التي تملك العلم وبالتالي تملك الخبرة والقدرة علي التحليل واتخاذ القرارات الملائمة.

(١) س . دنادوني، تاريخ إفريقيا العام، ج٢، اليونسكو، ب . ت، ص ٢١٢.

(٢) كان مرتب الايديولوجوس وكبار الموظفين ومنهم الديويكيتس ٢٠٠٠٠٠ سيستيرتيوم. د/ مصطفي كمال عبدالعليم، مصر الرومانية، مرجع سابق، ص ٢٨.

(٣) جاء في كتاب الحضارات القديمة:" كانت أعمال حكام الأقاليم خاضعة لمراقبة في غاية الحزم والحسم". أ/ ف. دياكوف وأ/ س. كوفاليف، الحضارات القديمة، ج٢، ترجمة نسيم واكيم، دار علاء الدين، دمشق، ط ١، ٢٠٠٠، ص ٦٥٢.

(٤) وظيفتي الديويكتيس والايديو لوجوس ورثهما الرومان من العصر البطلمي، لكن طرأ علي اختصاصاتهما في العصر الروماني تغيير أساسي ، فالديويكتيس في العصر البطلمي كان رأس الإدارة المالية وكان الاديوس لوجوس أحد مرؤوسيه، أما في العصر الروماني ومع اعتبار الوالي الرئيس الأعلي للإدارة المالية، فقد تراجعت وظيفة الديويكتيس وأصبحت مساوية لوظيفة الاديوس لوجوس، واختص الديويكتيس بالاشراف علي الشئون المالية الاعتيادية المنظمة، أما الاديوس لوجوس الذي اكتسب في العصر الروماني أهمية زائدة فاختص بالاشراف علي كافة الموارد غير الاعتيادية، مثل المتحصلة من مصادرة الأملاك وتوقيع الغرامات وأيلولة الأملاك التي لامالك لها إلي ملكية الحكومة الرومانية متمثلة في الإمبراطور، ولاتسند هاتين الوظيفتين إلا للمواطنين الرومان دون غيرهم. ولما كانت وظيفة الايديو لوجوس هي أخطر الوظائف المالية الرومانية في مصر، فإن مضمونها الحقيقي العمل الخاص بالخزانة الملكية الامبراطورية لحساب الإمبراطور نفسه مما جعل هذه الوظيفة اسم علي مسمي. د/ محمود السعدني، تاريخ مصر في عصري البطالمة والرومان، مرجع سابق، ص ١٧١.

مباشرة أمام الإمبراطور، عن الحصيلة وصول الحصة للخزانة الرومانية، وبعد ذلك الوالي ومجالس الشوري، وهذه تدل علي مدي الأهمية التي أولها الرومان للموارد الإقتصادية المصرية، وحرصهم وتصميمهم علي عدم ضياع أي جزء من مواردها ولو صغير منها.

ودليل ذلك أن الهيكل التنظيمي للإدارة الرومانية يحتوي علي مساعد قضائي واحد روماني للولي، بينما يتضمن مساعدان ماليان رومانيان للوالي أحدهما للشئون المالية المعتادة، والآخر للشئون المالية غير المعتادة، فمن المعروف أن الرومان ذو طبيعة عملية بحتة، يعطون أولويات أكبر للأمور التي تدر عليهم عوائد أكثر، وهذا الطرح يؤيده غالبية المؤرخين وشراح تاريخ القانون عندما جعلوا الأسباب المالية في مقدمة الأسباب التي دفعت أغسطس إلي تقرير وضع خاص لمصر[1].

وعلي ذلك سنقسم هذا الفصل إلي ثلاث مباحث، المبحث الأول: نظام الإلتزام، المبحث الثاني: نظام جباية الموظفين، المبحث الثالث: نظام مجالس الشوري وشيوخ القري.

المبحث الأول: نظام الإلتزام

الغاية النهائية من كل أنظمة الرومان في مصر هي الحصول علي أكبر عائد من موارها، ولما كانت نظم الإدارة البطلمية في الواقع هي أداة السيطرة المحكمة علي كافة أدوات ووسائل الانتاج، فقد تقبل الإمبراطور أغسطس الأدوات والنظم المالية البطلمية، حيث أوجد البطالمة أداة حكم منظمة

(١) أ/ هارولد آدرس بل، مصر من الإسكندر الأكبر حتي الفتح العربي، مرجع سابق، ص ٩١؛ د/ فاروق القاضي، موسوعة تاريخ مصر عبر العصور، مرجع سابق، ص ٤٤٣؛ د/ ابراهيم نصحي، تاريخ الحضارة المصرية(مصر في عصر الرومان)، ج٢، مرجع سابق، ص١١١؛ د/ محمود سلام زناتي، تاريخ القانون المصري، مرجع سابق، ص ٣٣١؛ د/ عبدالمجيد الحفناوي، تاريخ القانون المصري، مرجع سابق، ص ٣٢٥؛ د/ مصطفي سيد احمد صقر، فلسفة وتطور النظم القانونية في مصر، مرجع سابق، ص ٢٨٢.

تنظيماً علمياً دقيقاً، أثبتت نجاحها في أداء مهامها علي نحو محكم حقق أهداف الحاكم الاقتصادية، كما أن الرومان أنفسهم لم يكونوا يميلون إلي تغيير النظم الإدارية والمالية التي وجدوها في البلاد التي تسلطوا عليها طالما أن هذه النظم توافق سياستهم وتحقيق مأربهم[١].

فالمشاكل الكثيرة التي ولدتها الحروب الأهلية الرومانية التي استمرت حوالي قرن من الزمان، والوعود التي قطعها أغسطس علي نفسه في مواجهة مجلس الشيوخ بأنه سيكون محافظاً علي الأمن مدافعاً عن السلام حامياً للدستور محققاً لآمال شعبه وطموحاته، جعلته في مواجهة حتمية مع مشكلة عسكرية ومدنية، وأي فشل في كلاهما سيؤدي إلي الإطاحة بهدف ويقضي علي أماني سلفه.

فالجيش الكبير الذي جيشه لوضع نهاية للحرب الأهلية، بالإضافة إلي جيش انطونيوس الذي إنضم إليه بعد انتصاره عليه[٢]، والذي لم تعد الدولة في حاجة إليه بعد إنتهاء الحرب، كان يستلزم نفقات كبيرة لتسريح العدد الزائد بدون تمكين أي مغامر عسكري آخر من استخدامه لتعكير صفو الأمن[٣]، كما أن

(١) د/ فاروق القاضي، موسوعة تاريخ مصر عبر العصور، مرجع سابق، ص ٤٦٨.

(٢) بعد انتصار أوكتافيوس علي أنطونيوس ـ آخر منافس للنظام الإمبراطوري الروماني ـ وجد في حوزته جميع فرق أنطونيوس التي وعدها بالأمن وانضمت إليه في آخر الحرب بالإضافة إلي فرقه هو، مما كان يشكل في في مجموعه سبعون فرقة لم تعد الإمبراطورية بعد خطة السلام في حاجة إلا إلي سبعة وعشرين منها فقط، وبالتالي كان علي أغسطس أن يسرح ثلاثة وأربعين فرقة من مجموع الجنود البالغ عددهم مائة اثنين وسبعون ألف، وهذا التسريح كان يقتضي صرف التعويضات اللازمة لهم حتي لايتم ضمهم إلي مغامر عسكري آخر يسخرهم ضد اكتافيوس نفسه، وقد استطاع الإمبراطور حل المشكلة العسكرية بفضل الموارد المصرية وبفضل ما استولي عليه من ذهب البطالمة الذي أتي في الأساس من مقابر الفراعنة، وبهما استطاع أغسطس أيضاً اعادة بناء الدولة الرومانية.

(٣) اثار الجنود المسرحون من الخدمة مشاكل في روما أثناء غياب اكتافيوس عنها لخوض معركة اكتيوم، مما جعله لا يواصل الزحف علي مصر بعد انتصاره في المعركة بل عاد إلي روما للاطمئنان علي سلامة ايطاليا، وهو الأمر الذي أدي إلي اقتناع الإمبراطور التام بأن الضعف في جهاز الدولة هو الجيوش الخاصة التي يجندها الجنرالات لحسابهم ويملون بواسطتها ارادتهم علي الدولة، لذلك قرر أن السلطة العسكرية يجب أن تكون في يد واحدة فقط . د/ سيدأحمد علي الناصري، تاريخ الامبراطورية الرومانية السياسي والحضاري، مرجع سابق، ص ٢٠،٢٥.

الشعب الروماني الذي قاس ويلات هذه الحروب ما يقرن من قرن ونصف من الزمان، عقد آمال كبيرة علي الإمبراطور في إعادة بناء الدولة الرومانية واعادتها إلي مجدها وازدهارها، بعد أن عانت وشعبها واقتصادها سكرات الموت[١]، وملئ جزائنها التي نفدت من جراء الحروب، وتحقيق حياة أفضل للمواطن[٢].

لذلك اعتمد اكتافيوس نظام الالتزام كإسلوب لجباية الضرأئب، وهو ما يعد أستمراراً للنظام الذي كان معمولاً به في عصر البطالمة، فلكي يضمن أغسطس الحصول علي دخل مستمر وفي نفس الوقت منتظم من ضرائب مصر، كان يتم طرح جباية كل ضريبة على حدة سنوياً في مزاد علني، عن منطقة في الأغلب لم تكن تزيد عن مديرية واحدة، ويرسو المزاد على مقدم العطاء الذي يضمن للدولة الحصول على أكبر قدر من الإيراد.

وتبدأ إجراءات المزاد بالإعلان عنه في عاصمة الإقليم قبل انعقاده بمدة كافية، بحيث تسمح لجميع الراغبين في دخول المزايدة بالاطلاع علي الإحصاءات والبيانات والتقارير الرسمية الخاصة بموضوع المزاد، ويتولي حاكم كل اقليم عقد المزاد الخاص بإقليمه[٣]، ويحل محل حاكم الاقليم في حالة غيابه مراقب الحسابات، ودائماً ما كان الكاتب الملكي للاقليم يقوم بالمعاونة في

---

(١) أدت حروب الجمهورية الرومانية إلي تخريب مزارع ايطاليا، وتهديم أربعمائمة من مدنها، وأهلكت الحرب البونية الثانية حوالي ثلثمائة ألف من رجالها، مما اضطر النساء إلي مخالفة القوانين ومعاشرة الأجانب والرقيق خشية انقطاع نسلهن. ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، مرجع سابق، ص١١٤،١٠٩.

(٢) يقول الاستاذ هارولد:"كان علي أغسطس لكي يحتفظ برضاء الجماهير أن يحقق شرطين وهما: صيانة الأمن الداخلي، وضمان وصول المؤونة بانتظام إلي ايطاليا والعاصمة". أ/ هارولد آدرس بل، مصر من الإسكندر الأكبر حتي الفتح العربي، مرجع سابقٍ، ص ٩١.

(٣) أبقي أغسطس علي التقسيم الإداري الذي كان سائداً في مصر البطلمية وهو تقسيمها ثلاثون اقليم (نوموس). د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص ٧٢.

عملية ترسية المزاد[١].

ويشترط في الشخص الراغب في الحصول علي المزاد، مجموعة من الشروط تضمن للدولة الحصول علي كامل حقها في جميع حالات الحصيلة، فلايجوز اشتراك الرقيق أو موظفي الحكومة وبوجه خاص من لهم سلطة قضائية في مزاد الجباية، ويشترط أن يكون لدي المتقدم الحد الأدني من رأس المال اللازم لدخول العملية، وهو ما ظل عقبة منيعة أمام دخول المصريين هذه المزادات، ويجب علي الملتزم تقديم الضمانات الكافية والكفالات المتنوعة[٢]، بالإضافة إلي تعهدات كتابية مصحوبة بأيمان تتضمن الوفاء بالالتزامات المالية[٣].

وقد مكن نظام الالتزام الرومان من الاستفادة من طاقات وخبرات سكان مصر من الإغريق واليهود، دون حاجة لإقحام أثرياء روما في شئون مصر، الأمر الذي كان يتعارض مع سياسة أغسطس في إدارة مصر والتي احتذي بها خلفائه ولم يخرجوا عنها فترة طويلة من الزمن[٤]، والتي شجعت أن يكون إرساء

---

(١) د/ ابراهيم نصحي، تاريخ مصر في عصر البطالمة، ج٣، مرجع سابق، ص٣٩٧.

(٢) اشترط أن يمتلك الملتزم والكفلاء عقارات ثابته، تضمن اضطلاعهم بالمسئوليات، كما تضمن تحصيل التعويض منهم في حالة حدوث عجز أو تقصير. أ/ هارولد آدرس بل، مصر من الإسكندر الأكبر حتي الفتح العربي، مرجع سابق، ص ١٠٦.

(٣) اعتاد الفراعنة توثيق تصرفاتهم التي علي قدر من الأهمية بأيمان بحياة الفرعون بالصيغة التالية " بحق دوام الحاكم له الحياة الخالدة "، أو " بحق دوام كا الملك " من ـ خبر ـ رع "ليعش موفقاً معافاً ، كما كانوا يجمعون في القسم بين الاله والملك ، فعندما كانت عبادة أمون هي السائدة كانوا يقسمون فيقولون " بحق دوام آمون ، وبحق دوام الحاكم ليعيش موفقاً معافاً "، لما كان ملوك البطالمة قد حملوا الصفة الالهية كالفراعنة، وحملها من بعدهم الأباطرة الرومان، فقد كان لذلك انعكاس علي الصيغة القانونية للقسم، ففي العصر البطلمي كانت الأيمان بحياة الملك، لكن منذ منذ بداية العصر الروماني كانت الأيمان بحياة الإمبراطور.

(٤) استن أغسطس قاعدة حرم بمقتضاها علي أعضاء السناتو والفرسان اللامعين الذين يملكون نصاب مالي مساو لأعضاء مجلس الشيوخ دخول مصر إلا بعد الحصول علي إذن إسمي خاص من الإمبراطور نفسه، خشية أن يحتل أحد تلك الولاية ومفتاحي البر والبحر (بيلوزيون وفاروس) ولو بحامية بسيطة ضد جيوش ضخمة فيصيب ايطاليا بمجاعة، وقد اعتبرت هذه القاعدة بمثابة سر من أسرار توطيد السيادة الرومانية في مصر، لذلك لم يخرج عنها خلفه إلا بعد أن تدهور أحوال مصر الاقتصادية وفقدت مركزها

الجهاز المالي والاداري علي عاتق السكان المحليين بما يكفل اضطلاعهم بمسئولياتهم بعيداً عن تدخل من أصحاب القوي والنفوذ من الرومان[1]، لذلك غالباً ما أسندت عملية الجباية إلي ملتزمين من الاغريق أو اليهود، كما ضمن للرومان الحصول علي أفضل العروض التي توفر أكبر قدر من الأموال، من خلال التنافس بين مقدمي العطاءات، كذلك تجنب الرومان نفقات تحصيل الضريبة، إذ تولي الملتزم تحصيل الضريبة بمعرفته وعلي نفقته الخاصة، مع تحمله بجميع تكاليف موظفي الدولة والجنود المساهمين في عملية التحصيل[2].

وبالإضافة لما كان يقدمه الملتزم من تأمينات كافية عينية وشخصية، كضمانة لتوريد كامل قيمة الالتزم وإلا استوفت الحكومة مستحقاتها من هذه التأمينات وفقاً للعقد المنظم للمزايدة، كما كان كل ما يجمعه الملتزم من غلال ونقود وقيم مالية مختلفة، يودع لحسابه في المخازن والخزانة العامة الرومانية، وليس في خزائن الملتزم، إلي أن يتم إعداد الحساب الختامي آخر العام، الذي يكشف عن أحد أمرين، الأمر الأول وجود عجز في الحصيلة، وفي هذه الحالة يتعين علي الملتزم وشركائه وضامنية سداد العجز، وكان هذا الأمر يفضي إلي استيلاء الإدارة علي ممتلكاتهم الملزم جميع ضامنية لسداد العجز، وفي بعض الأحيان كان الأمر يصل إلي سجن الملتزم، الأمر الثاني وجود زياده في الحصيلة علي مقدار التزام الملتزم، ففي هذه الحالة يكون القدر الزائد من نصيب الملتزم[3].

الفريد في الإمبراطورية الرومانية، ومن خالف هذه القاعدة كان يرفع أمره إلي مجلس الشيوخ لمحاكمته حتي ولو كان من البيت الإمبراطوري نفسه مثل ما حدث مع ولي عهد الإمبراطورية جرمانيكوس سنة ١٩م.

(١) أ/ هارولد آدرس بل، مصر من الإسكندر الأكبر حتي الفتح العربي، مرجع سابق، ص ١٠٦.

(٢) كان يعاون الملتزم في تحصيل الضريبة عدد كاف من الموظفين من مختلف الدرجات الادارية، يحدد بياناتهم وأجورهم بشكل واضح اتفاق رسو المزاد. د/ ابراهيم نصحي، تاريخ مصر في عصر البطالمة، ج٣، مرجع سابق، ص٣٩٩.

(٣) د/ ابراهيم نصحي، تاريخ مصر في عصر البطالمة، ج٣، مرجع سابق، ص٤٠٠-٤٠٢.

اتباع نظام الالتزام في جباية الضريبة جعل الملتزمين لايدخرون أي جهد، ويتآزرون مع معاونيهم من أجل زيادة الحصيلة الضريبية وامتصاص دماء المصريين، فاستعانوا باعداد كبيرة من الموظفين والمحاسبين المتخصصين في المحاسبة الضريبية، بالإضافة إلي القوات اللازمة من الجيش(١)، واتبعوا شتي الإجراءات المشروعة وغير المشروعة(٢)، لاعتصار جميع موارد الدخل حتي آخر دراخمة أو صاع من القمح في حوزة الأهالي(٣).

والشخص الذي يسدد الضريبة يحصل علي إيصال عن القيمة التي قام بتوريدها، ولما كان هذا الايصال هو سنده الوحيد علي قيام الخاضع للضريبة بسداد الضريبة المربوطة عليه أو جزء منها، كان عليه أن يحضر المادة التي

---

(١) الأعداد الكبيرة التي استعان بها الملتزمين من الموظفين وقوات الجيش، شكلت عبئاً إضافياً علي دافعي الضريبة، إذ كان الملتزم يحملهم بكامل مرتبات هؤلاء الأشخاص. د/ ابراهيم نصحي، تاريخ مصر في عصر البطالمة، ج٣، مرجع سابق، ص٤٠٤. ويرجع أصل استعانة مسئول الجباية بعدد من الموظفين إلي العصر الفرعوني، حيث كان يعاون رئيس بيت الضرائب، عدد من الموظفين الذين ينتمون إلي طائفة الكتبة الملكيين المتخصصين في المحاسبة، ذلك أن معرفة الكتابة كانت نقطة البدء في كل المهارات العليا، كما أن وضعهم الاجتماعي من السمو ووضعهم الأدبي من القوة في نظر المجتمع كان يمكنهم من القيام بإنجاز أعمالهم وأداء مهامهم بمهنية وسهولة وإتقان. برر المؤرخين هذا اتقان العمل بقولهم:" كانوا يتلقون العلم بمنتهي الصرامة (أي الكتبة)، ومن ثم يأتي التزامهم بقانون أخلاقي بالغ السمو ، يفيض بالمقاصد والخيرة وباحترام النظام الاجتماعي ... حتي في حالة تجنبهم القيام بالأعمال المحظورة، وهو ما كانت المبادئ التي تحكم عملهم تحذرهم منه بصفة مستمرة ". جين أفريك، حضارات افريقيا القديمة، المجلد الثاني، اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ افريقيا العام (اليونسكو) ، ب . ت، ص ١١١؛ استخدام الجيش في أعمال الشرطة والجباية والمساعدة ف النشاط الاقتصادي، جعل بعض المؤرخين يطلق علي الخدمة العسكرية مصطلح موسع هو " الخدمة العسكرية والبوليسية والأعمال المرتبطة بها". نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ٢٤.

(٢) في هذا يختلف نظام الموظفين التابعين للمحتل الروماني عن نظام الموظفين الفرعوني الذي يعمل فيه موظفي الإدارة الضريبية ملتزمين بالتنفيذ الحرفي لأوامر وتعليمات الملك، والنظم الضريبة المقررة، وتجنب القيام بالأعمال المحظورة، فلم يكن مسموح لهم باستخدام مواهبهم الشخصية الطبيعية أو المكتسبة، وانما الالتزام بالضوابط والقواعد الموضوعة، فللموظف المُقصر والذي يُخل بواجباته الوظيفية أو يحيد عن النظم الموضوعة، كان مصيره العزل من منصبه، وربما أقسي من العزل، فضلاً عن خضوعه للنقل من إقليم إلي آخر، ومن وظيفة إلي أخري . محمد شفيق غبريال، تكوين مصر عبر العصور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٤٠؛ د/ محمد بيومي مهران، الحضارة المصرية القديمة، ج٢، ط٤، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص١٦٤.

(٣) د/ فاروق القاضي، موسوعة تاريخ مصر عبر العصور، مرجع سابق، ص٤٩١.

يدون عليها الملتزم السند، وأن يحافظ عليه بحالة جيدة لتقديمه عند الطلب، لذلك تم العثور علي الاف من قط الأوستراكا التي حرر عليها جباة الضريبة ايصالات استلام ضريبة الرأس، مكتوبة علي أوراق بردي أو قطع من الفخار، وفي حالة عدم إحضار المادة التي سيدون عليها الإيصال كان دافع الضريبة يتحمل ثمن المادة التي يسجل عليها الإيصال(١).

وقد ساهم تعدد الضرائب وتنوعها، وعدم مرعاة الإدارة الرومانية للأوضاع الاقتصادية السيئة التي قد تمر بها البلاد في إنهاك المصريين وزيادة شقائهم(٢)، فالضريبة واجبة الأداء أيا كان الوضع الاقتصادي القائم وأيا كانت الظروف التي تمر بها البلاد، فالمجاعات وانتشار الأوبئة والعوز وانخفاض الفيضان ليست من الأسباب التي تؤدي للاعفاء من الضريبة، الأمر الذي أدي إلي عجز الأهالي عن الوفاء بالالتزامات التي يطالبهم بها الملتزمين، فما كان من الملتزمين إلا أن استخدموا مع الأهالي أحط الوسائل وأبشع الأساليب لجباية الضريبة(٣).

فقد استخدم جباة الضرائب وبصفة خاصة اليهود منهم(٤)، كل أساليب

(١) نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ١٨٦.
(٢) مراد كامل، حضارة مصر في العصر القبطي، دار العالم العربي، القاهرة ، ب . ت، ص ٢٥.
(٣) س. دنادوني، تاريخ إفريقيا العام، ج٢، مرجع سابق، ص ٢١٨.
(٤) في العصر الروماني عمل اليهود بالتجارة والصناعة والحرف وخدم بعضهم في الجندية والحاميات وقام بعضهم بجباية الضرائب، وكانت العلاقة بينهم وبين جيرانهم من الإغريق والمصريين مشوبة بالعداء والغيرة والبغضاء. د/ زكي علي، الأسكندرية في عهد البطالمة والرومان، مرجع سابق، ص ٤٠-٤١. ويري اليهود أن هناك تفرقة بين الأفراد منذ أبو البشر الثاني نوح عليه السلام، فقد اختار الله سام ويافث إبني نوح، ولعن حام (أبو الكنعانيون)، وأن المزايا والعطايا الإلهية إنحصرت في اسحاق ويعقوب والأولاده، وحرم منها اسماعيل وأولاده، فالشعب اليهودي مشمول بالرضاء والمنح الإلهية، والشعوب أخري مطرودة ومحرومة منها، لذلك كرس اليهود في معاملاتهم مع غيرهم ـ خاصة المصريين بالنظر إلي طرد فرعون لهم من مصر ـ مبدأي الاستعلاء والغاية تبرر الوسيلة، فالمبدأ الأول يرتب اثبات الحماية القانونية لليهود وحدهم أما غير اليهود فليس له أي حماية قانونية، فلليهودي اقراض غير اليهودي بالربا، وإذا عثر يهودي أو انتزع مال أو حق من غير يهودي لايعتبر سلوك غير مشروع، كما أن الاعتداء أيا كانت صورته الذي يقع من يهودي علي غير يهودي لايعتبر جريمة ولاعقاب علي ذلك، وقد أعطت المؤرخة جاكلين بيرين صورة واضحة لعداء اليهود للمصريين في مجال العقوبات، قائلة:"عندما يتمكنون من إلقاء

القسوة والسعف لقهر الأهالي وانتزاع مستحقاتهم المالية، وشياعهم في ذلك باقي الجباة، وقد أشار المؤرخ اليهودي فيلون إلي بعض الأساليب التي كان يلجأ إليها الجباة في القرن الأول الميلادي والتي شاهدها بنفسه، منها أن جابي الضريبة في منطقته، حين وجد أن بعض الفقراء دافعي الضرائب تعسروا ولم يدفعوا ما عليهم، اتجه الجابي إليهم وآباءهم وزوجاتهم وأطفالهم وأقاربهم فسامهم سوء العذاب ومارس ضدهم كل أنواع العنف والإساءة، فطرح بعضهم أرضاً وأخذ يضربهم ضرباً مبرحاً ويطأهم ومعاونيه بأقدامهم، بل لم يتورع عن قتل بعضهم[١]، وبعد القتل يقوم بمصادرة ما يجده من أموال[٢]، والذي يبقي من أزواجهم وأولادهم وأهليهم يتم الزج بهم في غيابات السجون دون محاكمة إلي أجل غير معلوم[٣]؛ تاركينهم يموتوا موتاً بطئياً من أثر الجوع، فإذا لم يجد الجابي أقارب للعاجز عن سداد الضريبة، فإن الأذي كان ينتقل إلي الجيران، وأحياناً يمتد التنكيل والتعذيب ليشمل سكان القرية جميعاً [٤].

القبض علي أحد، يسلخون جلده حياً". جاكلين بيرين، إكتشاف جزيرة العرب، ترجمة قدري قلعجي، دار اكتاب العربي، ب . ت، ص ٤٢. أما المبدأ الثاني فيرتب أنه لايجب أن تقف القيم والمبادئ والمُثل العليا ـ العدل، الأمانة، الشرف، الكرامة، الصدق ـ في طريق تحقيق الأهداف، فاستخدام كل السبل والوسائل مباح طالما أنه يمكن من تحقيق الغايات التي ينشودها اليهود، زاعمين بأن هذا المبدأ استخلص من مسلك الأنبياء والمرسلين ابراهيم ويعقوب وموسي وداود، فتوارتهم، خاصة سفر التكوين، يأمرهم بالالتزام بذلك. سفر التكوين، الإصحاح ١٢الآيات من ١٠-١٦، الإصحاح ٢٠ الآيات من ١-١٤، الإصحاح ٢٧ الآيات من ١-٤٠؛ ولم يكن الملتزمين الإغريق أرحم بالمصريين من أمثالهم اليهود، ويبرر ديورانت قسوة الإغريق بأنهم اعتادوا قتل أطفالهم وهم هادئين مطمئنين، وبرر غلظة الرومان بأنهم اعتادوا منذ عهودهم الأولي علي التضحية للآلهة بالأميين بدفنهم أحياء في الساحة العامة. ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، مرجع سابق، ص٩٠، ١٠٩، ١٣٣.

(١) د/ أبو اليسر فرج، تاريخ مصر في عصري البطالمة والرومان، مرجع سابق، ص ٢٠٥.

(٢) مراد كامل، حضارة مصر في العصر القبطي، مرجع سابق، ص ١٦٧.

(٣) د/ إبراهيم نصحي، تاريخ الحضارة المصرية(مصر في عصر الرومان)، ج٢، مرجع سابق، ص ١٤٤.

(٤) مُشار لقول فيلون لدي د/ صبري ابو الخير، تاريخ مصر في العصر البيزنطي، عين للدراسات والبحوث الانسانية والإجتماعية، القاهرة، ط٢، ٢٠٠١، ص ١٠٩؛ د/ أبو اليسر فرج، تاريخ مصر في عصري البطالمة والرومان، عين للدراسات والبحوث الانسانية والإجتماعية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢، ص ٢٠٥.

ما فعله الملتزمين جباة الضرائب بالفقراء والبسطاء المصريين وبصفة خاصة القرويين منهم، لم يكن قاصر علي الذين لم يسددوا الضرائب وحدهم، بل لحق القريين الذين سددوا ما عليهم من ضرائب وأدوا ما عليهم من خدمات إجبارية، العسف والتنكيل أيضاً، وتعرضوا لابتزاز الملتزمين ومعاونهيم(١)، فالجميع كان في وضع لايحسد عليه، مما جعل المؤرخون يصفون هذه المعاملة قائلين:"لقد لاقي المصريين منذ عهد اكتافيوس أكثر من غيرهم معاملة استثنائية انتقامية خشنة وقاسية تنطوي علي كثيراً من الضغط والقهر والعسف والتشريد"(٢).

ولما كان مقدار الحصيلة هو الهدف الوحيد للجباة، كان كل تركيز الملتزمين عليه، يضعون الخطط الطموحة للحصول علي أكبر قدر من الأموال ولايقبلون الانتقاص منه أو النزول عما خططوا له تحت أي ظروف، فالمال مقدم علي حياة الأشخاص، لذلك لم يكن موت المدين بالضريبة أو هلاكه من التعذيب من أسباب الإعفاء من الضريبة، بل يتحمل أقربائه الضريبة بعد موته(٣)، لذلك قرر فيلون أن أساليب التعذيب والتنكيل التي استخدمها جباة الضرائب لم تقتصر علي الأفراد الأحياء فقط، بل أمتدت هذه الأساليب لتشمل الأموات أيضاً، فإذا لم تجدي وسائل القهر السابقة، بل وإذا أفضت إلي موت المدين بالضريبة، كان الجباة يخرجون جثث الموتي التي دفنت وعليها ضريبة رأس ويمثلون بها، وإذا كانت الجثة لم تدفن بعد كانوا يأمرون ذويها بعدم دفنها

---

(١) جاء في شكوي ترجع إلي أوائل القرن الأول:"سوتيرخوس سكرتير كاتب القرية أرسل البراكتور ورجل الشرطة إلي الحقول الخاصة بي وقبضوا علّي علي الرغم من أنني لست مديناً بأي شئ مطلقاً ولم يُطلق سراحي حتي أعطية كفالة".

(٢) د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص ١٧٢.

(٣) يري دومنيك راسبون أنه إذا حدثت وفاة الخاضع للضريبة قبل انقضاء الشهر السادس من السنة دفع أقاربه نصف الضريبة، وإذا توفي بعد هذا التاريخ مبلغ الضريبة كاملاً.

Dominik Rathbon, Egypt, Augustus and Roman Taxation. Cahiers du Centre Gustave Glotz, Vol.4, No.1, 1993 ,p.87.

وتركها مهملة(١)، ولا يتورعون عن الاستيلاء علي الجثث والحجز عليها، حتي يجبروا أقاربهم علي دفع ما هو مستحق عليها من ضرائب(٢).

ولم يكن استخدام الملتزمين وجنودهم للقسوة والوحشية قاصر علي ملاحقة المتهربين من دفع الضريبة بالكلية وحدهم دون سواهم، بل امتد هذا الأسلوب ليشمل كل من يقوم بسداد الجزء الأكبر من الضريبة المربوطة عليه، ولم يتبقي في ذمة إلا النذر اليسير منها، فهؤلاء الأشخاص كانت تطوله ذات القسوة والمعاملة السيئة والعدوان، فلا فرق بينهم وبين المدينين بكامل الضريبة(٣)، بالرغم من أن الحكومة الرومانية كانت تسمح بتقسط الضريبة في بعض الأحيان(٤).

فقد استمات الملتزمين وجباتهم في المحافظة علي مستوي الحصيلة الضريبية، فلايجوز أن يتم شئ أو يرخص بأي امتياز يؤدي إلي عجز في الايراد، وبصفة خاصة إيراد ضريبة الرأس، فلم يكن هناك أي علاقة بين الدخل وسداد الضريبة، فالعلاقة بين الالتزام الضريبي والمقدرة التكليفية منقطعة تماماً ، فالمقدرة علي الوفاء بالضريبة أو عدم المقدرة لم يكن الملتزم يُ دخله في حسبانه

(١) إ. س. سفينسيسكايا، المسيحيون الأوائل والإمبراطورية الرومانية، مرجع سابق، ص ٢٧. وقد برر ديورانت وحشية وقسوة الرومان بأنهم نشأوا في ظل نظام تحكمه قواعد صارمة، فتطبعت به نفوسهم، واعتادوا علي رؤية الموت وألفوه حتي أصبح من الأمور التي لاقيمة لها في نظرهم.. فقد غيرت الحروب اخلاق الرومان وجعلتهم غلاظ قساه إلي حد بعيد، لايأنفون أن يقتلوا دون أن يؤنبهم ضميرهم علي القتل. ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، مرجع سابق، ص٧٤، ١٧٤.

(٢) أ/ هارولد آدرس بل، مصر من الإسكندر الأكبر حتي الفتح العربي، مرجع سابق، ص ١٠٩.

(٣) جاء في الشكوي المقدمة من سيروس بن سيريون إلي قائد المائة فاقليم الفيوم ما يلي:" لقد قمت وأخي بتسليم تسعة أرادب من الغلال من عشر أرادب مستحقة علّي كضرائب مفروضة علينا في قرية كرانيس، وعلي ذلك تبقي من حسابنا أردب غلال واحد يتعين علينا دفعه كضرائب، وبالرغم من ذلك قام محصلوا الضرائب وهم بيتيسيوس بن تكيلو وسيرابيون بن مارون ومعهم كاتبهم بطليموس ومساعدهم أمونيوس بمهاجمة منزلي ومزقوا عباءة والدتي وطرحوها أرضاً ونتيجة لذلك العدوان أصبحت طريحة الفراش غير قادرة علي الحركة". نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ١٨١.

(٤) د/ سيد احمد الناصري، الناس والحياة في مصر زمن الرومان، مرجع سابق، ص ٣٣٩.

إطلاقاً، الأمر مما جعل هارولد بِل يصف ذلك قائلاً :"ضريبة الرأس في الفترة الرومانية المسماه "لاوجرافيا laographia" والتي لدينا عنها معلومات وفيرة، هذه الضريبة كانت تجبي من جميع الخاضعين لها بمعدل ثابت بغض النظر عن الدخل الفردي"(١).

وقد أسفر نظام الإلتزام إلي قتل جانب عظيم من المصريين وهجر بعضهم قراهم، وقد اعترف احد الجباة بما أسفر عنه ممارسة العنف القسوة ضد المصريين قائلاً :"إن سكان القري بعد أن كانوا كثيرين، قل عددهم حتي غدوا حفنة من الأفراد، لأن البعض لاذوا بالفرار، لانقطاع مواردهم، والبعض الآخر ماتوا دون أن يتركوا أقارب"(٢).

لذلك أصبح ملتزمي الضرائب نموذجاً للجشع وسوء المعاملة، وقد صاحبتهم هذه السمعة السيئة طوال مدة توليهم عملية الجباية(٣)، حتي أن المسيح عليه السلام أمرهم بحسن المعاملة وعدم أكل أموال الناس بالباطل، لكنهم لم يرتدعوا عن مسلكهم، مما جعل الأناجيل تساوي بين ملتزمي الضرائب والمجرمين(٤)، وجعل رجال الكنيسة يصفوهم باللصوص، يقول يوحنا لورنس:"شراهة الجباة الذين ضمنوا مداخيل المملكة جلبت شراً عظيماً علي الشعب فمن الجهة الواحدة كان الحكام والجباة يسلبون الشعب أملاكهم"(٥).

ولما كانت هذه السياسة الجبائية الوحشية لاتخدم المصالح الرومانية،

---

(١) أ/ هارولد آدرس بل، مصر من الإسكندر الأكبر حتي الفتح العربي، مرجع سابق، ص ١٠٠، ١١٠.

(٢) د/ صبري ابو الخير، تاريخ مصر في العصر البيزنطي، مرجع سابق، ص ١٠٩.

(٣) أ/ جان جاك شوفالييه، تاريخ الفكر السياسي من المدينة الدولة إلي الدولة القومية، مرجع سابق، ص١٤٣.

(٤) جاء في انجيل لوقا:" وَجَاءَ عَشَّارُونَ أَيْضًا لِيَعْتَمِدُوا فَقَالُوا لَهُ: «يَا مُعَلِّمُ، مَاذَا نَفْعَلُ؟» فَقَالَ لَهُمْ: «لاَ تَسْتَوْفُوا أَكْثَرَ مِمَّا فُرِضَ لَكُمْ». وَسَأَلَهُ جُنْدِيُّونَ أَيْضًا قَائِلِينَ: «وَمَاذَا نَفْعَلُ نَحْنُ؟» فَقَالَ لَهُمْ: «لاَ تَظْلِمُوا أَحَدًا، وَلاَ تَشُوا بِأَحَدٍ، وَاكْتَفُوا بِعَلاَئِفِكُمْ". الاصحاح٣ من ١٢-١٤.

(٥) يوحنا لورنسً فان، تاريخ الكنيسة المسيحية القديمة والحديثة، مرجع سابق، ص٢.

بل تضر روما أكثر مما تحققه لها من فائدة(١)، بحيث أنها كانت تصيب الحياة الاقتصادية بضرر شديد، بل وصلت إلي التوقف في بعض الأحيان، فالأراضي الزراعية أصبحت لاتجد من يقوم بزراعتها، واضطرت الحكومة إلي بيعها للناس بأسعار زهيدة، وجباة ضريبة الرأس لايجدون من يأخذون من الضريبة، والحياة في المدن الكبري فسد بسبب اكتظاظها بأعداد غفيرة من المتعطلين(٢)، مما أثر بالسلب علي مقدار الحصيلة الضريبية، لذلك لجأ الرومان إلي استحداث اسلوب جديد لجباية الضرائب، ليس شفقة بالمصريين، فالرومان شعب عنيف بطبيعته مندفع بشهواته وقوته الغاشمة(٣)، اعتاد أن يلحق بغيره أضراراً تفوق كل تصور في سبيل الاستيلاء علي كل شئ لديهم(٤)، وإنما لإعادة الحصيلة الضريبية إلي مجدها الغابر.

المبحث الثاني: نظام جباية الموظفين

أدت الأساليب الوحشية والمعاملة القاسية التي استخدمها الملتزمين في جباية الضريبة إلي سخط المصريين، وجعلتهم دائمي التمرد ضد النظم الرومانية، وشقوا عصا الطاعة في وجه الغزاة، ونكلوا ببعض الجباة الذين جاءوا لتحصيل الضريبة باسم الرومان، وقاموا بالثورات المتكررة ضد الحكم الروماني(٥)، وقد بدأت ردود فعل المصريين ضد نظام الجباية منذ عهد أغسطس نفسه، بل ومنذ السنة الأولي من خضوع مصر لروما، فقد أشار المؤرخون إلي حدوث ثورة في طيبة منذ بداية العهد الروماني، اضطر علي

---

(١) ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، مرجع سابق، ص١٨٤.

(٢) د/ مصطفي العبادي، الامبراطورية الرومانية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٩، ص ١٧٠.

(٣) أديث هاملتون، الأسلوب الروماني في الأدب والفن والحياة، ترجمة حنا عبود، مرجع سابق، ص١٧٥.

(٤) مونتسكيو، تأملات في تاريخ الرومان، مرجع سابق، ص٦٣.

(٥) د/ مصطفي كمال عبدالعليم، مصر الرومانية، مرجع سابق، ص ٢٣.

إثرها الوالي كورنيليوس جاللوس[١]- أول والي لمصر - إلي التوجه إليها بنفسه لإجهاضها وقمعها[٢].

ولما كانت الحكومة الرومانية لم تستهدف في البداية زيادة قيمة الضرائب، لكنها استهدفت في المقام الأول زيادة كفاءة تحصيلها[٣]، والحفاظ علي المكاسب السياسية والاقتصادية والعسكرية الهائلة التي حققتها من السيطرة علي هذه المملكة[٤]، لذلك اتجهت إلي النظام الإداري المطبق في مصر والذي يقوم علي حكومة مركزية قوية، ذات جهاز إداري عريق واضح المعالم - إذ كان الجهاز الإداري الذي يدير شئون مصر أكبر جهاز إداري في الإمبراطورية كلها - أسسه الفراعنة وعدله البطالمة وطوره أغسطس، علي نهاية ما توصل إليه الاستثمار التحكمي والاستغلال الأمثل للولايات لخدمة مصالحه الخاصة، من جباية العائدات المنتظمة من (ضرائب، جزية رأس، انتاج، مناجم، مهن)، وغير المنتظمة والأموال التي لامالك لها.

فالتنظم الإداري في العهد الروماني قام علي جيش من الموظفين سواء الرومان أو الإغريق أو اليهود، فالوظائف العامة والهامة كانت حكراً علي هؤلاء

---

(١) جايوس كورنيليوس جاللوس كان صديق شخصي للإمبراطور أغسطس وقائداً مفضل لديه، لمشاركته معه في معركة اكتيوم البحرية والقضاء علي انطونيوس وكليوباترا والسيطرة علي حكم مصر، عينه الإمبراطور والياً علي مصر وكلفه اكتافيوس باخماد الثورة القائمة في طيبة ضد الضرائب الرومانية، فنجح في مهمته ووثق ذلك بثلاث لغات علي نقش في جزيرة فيلة، ووضع لنفسه صور وتماثيل في أرجاء مصر، وسعي لسك عملة باسمه، ويبدو أن ذلك كان تمهيد للإستقلال بمصر، لذلك قدم للمحاكمة أمام مجلس الشيوخ الذي حكم عليه بالعزل من المنصب وجرده من رتبه العسكرية وصادر جميع ثرواته وممتلكاته بالإضافة إلي معاقبته بالنفي، مما جعله يفضل الانتحار علي تنفيذ الأحكام . Bernard Legras, Les Romains en Égypte, de Ptolémée XII à Vespasien, Pallas Revue des anciennes,N 96, 2014, p17.

(٢) د/عبداللطيف احمد علي، مصر والإمبراطورية الرومانية في ضوء الأوراق البردية، مرجع سابق، ص ٥٨، ٦١.

(٣) نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ١٧٨.

(٤) أ/ محمد عادل زكي، نقد الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص١٤.

الأجانب مغلقة دائماً في وجه أصحاب البلاد(١)، هذا الهيكل الإداري الذي يقوم عليه عدد كبير من الموظفين مؤسس علي بيروقراطية محكمة، حافل بالوثائق والسجلات والرقابات المتصاعدة(٢)، يسانده في الاطلاع بمهامه والقيام بأنشطته قوات عسكرية كافية من الجيش الروماني، سواء من الوحدات الرومانية أو القوات المساعدة(٣).

ونظراً لغياب شرطة مستقلة متخصصة في مجال الأموال العامة أو التهرب الضريبي، كان لقوات الجيش وضع غير محمود داخل التنظيم الاداري في مصر(٤)، فلم تقتصر مهمة الجيش الروماني علي الأعمال العسكرية والحربية، بل هو يحمي حدود الدولة من الاعتداء الخارجي، ويمارس مهام الشرطة المختلفة والأمن الداخلي لحساب الإمبراطور أو السلطة الإقليمية، وبصفة خاصة إقرار النظام، وتأمين الرومان والحفاظ علي مصالحهم، والعمل علي استمرار الأعمال بشكل جيد، بالإضافة إلي مساعدة وحماية الذين يناط بهم مهام مالية وجبائية(٥)، فيساعد في جمع الضرائب وتأمينها ومتابعة نقلها،

(١) د/ إسحق عبيد، الحضارة المصرية بين الهيلينية والرومانية، مرجع سابق، ص٣٠.
(٢) يقول مانفريد:"أدارت الإدارة المركزية شئون بشكل في غاية البروقراطية". أ/ مانفريد كلاوس، الإسكندرية أعظم عواصم العالم القديم، مرجع سابق، ص١٣٩.
(٣) أ/ هارولد آدرس بل، مصر من الإسكندر الأكبر حتي الفتح العربي، مرجع سابق، ص١٠٧؛ د/ زبيدة عطا، الفلاح المصري بين العصر القبطي والعصر الإسلامي، مرجع سابق، ص١١.
(٤) منذ العصر الفرعوني والشرطة مندمجة مع وظائف أخري، لذلك كان لقب رئيس الشرطة كثيراً ما ينضم إلي ألقاب أخري لكبار الموظفين في الدولة، فلم تعرف مصر كيان مستقل للشرطة عن الجيش إلا في مصر الحديثة، حيث بدأت وزارة الداخلية المصرية عام ١٨٠٥ عندما أنشأ محمد علي باشا ديوان الوالي لضبط الأمن في القاهرة، وفي ٢٥ فبراير ١٨٥٧ أصدر الوالي محمد سعيد باشا أمر برفع ثلاثة دواوين إلي مستوي النظارة وهي (الداخلية، والجهادية، والمالية)، وبعد قيام الحرب العالمية الأولي وإعلان بريطانيا حمايتها علي مصر وقيامها بإجراء بعض التغيير في المناصب السياسية والمسميات كان منها تحويل لقب ناظر إلي وزير.
(٥) أ/ أ. ب. تشارلز ورث، الإمراطورية الرومانية، مرجع سابق، ص ٥٤.

وفي تنفيذ أعمال السخرة والخدمة العامة(١).

والتعليمات المستديمة الصادرة أنه علي قادة الجند ومؤوسيهم أن يبادروا إلي استخدام الشدة والقسوة وقمع المعارضين للنظم والقوانين، فإذا لم ينهض قادة الجند للمساعدة في كبح الإضرابات والإعتراضات التي تنجم عن دفع الضرائب، فإنه يتم معاقبتهم بحرمانهم من جراياتهم، ويتعرضون لمصادرة أموالهم الخاصة، وقد تصل العقوبة إلي التعذيب حتي الموت، أو يتم نقلهم وأسراتهم إلي جهات نائية مشهور عنها إثارة للقلاقل والتعرض الحروب(٢).

ونظراً للدور الكبير الذي لعبه الجيش الروماني في عملية جباية الضرائب، حصر المؤرخين مهمة هذا الجيش ـ كبير العدد ـ في مهمتين رئيسيتين هما المحافظة علي كفالة الأمن وتحقيق النظام، وتأمين جباية الضرائب بشتي أنواعها وتذليل كل مايعوق الحصول عليها، وحمايتها أثناء تخزينها ونقلها إلي المخازن العامة الرومانية(٣).

ولما كان الإمبراطور تيبريوس المتميز والمتشبع بالمعارف السياسة وتدبير الأمور العامة بحنكة(٤)، قد أراد الحفاظ علي ما تحقق من منجزات وحصد ثمار التوسعات الرومانية وتوجيهها لاستكمال سياسة سلفه، والاستمتاع بملذات الحياة والاستفادة القصوي من الرخاء الاقتصادي، فإنه قرر العيش في

(١) قام الجيش الروماني بدور كبير في الخدمة العامة خاصة النشاط الاقتصادي سواء في بناء المرافق أو شق الترع أو تنظيف القنوات. د/ صبري ابو الخير، تاريخ مصر في العصر البيزنطي، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٢) د/ السيد الباز العريني، مصر البيزنطية، مرجع سابق، ص١٩٩-٢٠٠.

(٣) يقول العريني:" فما حل بمصر من جيش كبير العدد لم يمارس الحرب والقتال كثيراً، إنما كان يقوم بالمحافظة علي الأمن الداخلي، ويكفل جباية الضرائب". د/ السيد الباز العريني، مصر البيزنطية، مرجع سابق، ص١٩٥، ٢٣٥.

(٤) السبب في حنكة تيبريوس أن أغسطس كان قد زوجه إبنته جوليا بعد وفاة زوجها أجريبا وأشركه معه في الحكم منذ السنة ١١ ق.م. د/ ابراهيم رزق الله أيوب، التاريخ الروماني، مرجع سابق، ص ٢٥٦.

سلام مع الأجانب والصلح مع الرعية وسكان الإمبراطورية(١)، لذلك فرض رقابة صارمة علي ولاته وعماله وبصفة خاصة فيما يتصل بمصالح سكان الولايات، من خلال ضبط التجاوزات الحكام والحد من أوجه التعسف وجور مسئولي الضرائب، إذ ينجم عنها الكثير من القلاقل التي تتعارض مع رغبة الإمبراطور، وفي إطار تنفيذ هذه السياسة أسند لأول مرة في تاريخ الإمبراطورية نظام الجباية في كثير من الحالات إلي الحكومة والجهاز الإداري بشكل مباشر، عن طريق قيام موظفين معينن بجباية الضرائب، بجانب النظام القديم الذي كانت فيه جباية الضرائب تعتمد كلياً علي المتزامين.

ولما كانت الحكومة الرومانية قد أبقت علي النظام الإداري البطلمي، المدجج بجيش من الموظفين، فإنها اعتمدت عليه في إدارة شئون البلاد تحت اشراف الإدارة المركزية الرومانية، كما اعتمدت اللغة الإغريقية لغة رسمية للإدارة في هذا العصر(٢)، وكان غالبية موظفي الجهاز الإداري من الإغريق، بالإضافة إلي اليهود الذين اتقنوا اللغة الإغريقية وتملقوا لأصحاب السلطان من أجل الالتحاق بالجهاز الإداري وخدمة الحكومة، وخاصة الأعمال المتعلقة بالأنشطة التجارية والموارد الاقتصادية والمالية، الأمر الذي جعلهم يستمرون في خدمة الإدارة الرومانية أيضاً (٣).

---

(١) يقول شارو بيم:فكانت ايامه كلها صلحاً وسلاماً مع الأجانب ولم يحصل في مملكته أدني احتلال وكان بأسه وجبروته وادعاً لتعدي الولاة علي الرعية فكانت المساواة والعدالة عامة في جميع الأقاليم والحالات". ميخائيل شاروبيم، الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث، ج١، مرجع سابق، ص ٢٤٨؛ وقد برر جانب من المؤرخين جنوح الإمبراطور تيبريوس إلي حياة الصلح والسلام بأنه عندما تولي السلطة خلفاً لأغسطس كان وقتئذ شيخاً كبيراً كهلاً، فقد كان في السادسة والخمسين من عمره. د/ سيدأحمد علي الناصري، تاريخ الامبراطورية الرومانية السياسي والحضاري، مرجع سابق، ص ٣٧.

(٢) بالرغم من أن لغة الرومان هي اللغة اللاتينية إلا أنهم لم يفرضوا هذه اللغة رسمياً علي الشعوب التي خضعت للحكم الروماني، ذلك أن النخبة من الرومان درسوا اللغة اليونانية، بل أن معظم رجال الطبقة الحاكم والمسيطرين علي الجهاز الاداري كانوا يجيدوا اللغة اليونانية، كما أن القوانين واللوائح والتعليمات والوثائق الرسمية كان يتم ترجمتها بانتظام من اللاتينية إلي اليونانية.

(٣) د/ زكي علي، الأسكندرية في عهد البطالمة والرومان، مرجع سابق، ص ٤٠-٤١.

وبالرغم من النويا الحسنة والاصلاحية لبعض الأباطرة، في اسناد مهمة جباية ضريبة الرأس إلي موظفي الحكومة وابعادها تدريجياً عن أيدي الملتزمين[١]، إلا أنها كانت عديمة الجدوي، إذ كان من الصعب عل المصريين الوصول للحكام الرومان لرفع شكاوي ضد الجباة[٢]، كما أن السياسة المالية الرومانية تجاه مصر التي قررت أن صالح الخزانة الرومانية تتقدم دائماً وأبداً علي غيره من الصوالح، اصطبغت بصبغة الدوام والثبات، بالإضافة إلي أن الأوامر والمراسيم التي أصدرها الأباطرة كانت تحض علي المحافظة علي دخل مصر وجبايتها، وبصفة خاصة القمح الذي يمثل المصدر الأساسي لطعام الإمبراطورية[٣]، الأمر الذي جعل الوثائق تصف الخزانة الرومانية علي أنها بالغة القداسة، وصوالحها فوق كل اعتبار[٤].

كما قام كثيراً من المسئولين علي اختلاف مناصبهم ودرجاتهم بابتزاز أموال الأهالي[٥]، إذا ظلت السلطات الرومانية علي كافة مستوياتها متمسكة

(١) د/عمر ممدوح مصطفي، أصول تاريخ القانون، مطابع البصير، الاسكندرية، ط٣، ١٩٥٤، ص٢١٩.

(٢) يقول مانفريد:أن الجهاز الإداري في عصر الحكم الروماني قد بدأ كبيراً وضخماً لدرجة أنه أصبح حلماً لأي شخص أن يأتي إلي مدينة الاسكندرية كي يصل لأحد الموظفين الرومان". أ/ مانفريد كلاوس، الإسكندرية أعظم عواصم العالم القديم، مرجع سابق، ص١٣٩.

(٣) د/ زبيدة عطا، الفلاح المصري بين العصر القبطي والعصر الإسلامي، مرجع سابق، ص١١.

(٤) د/ فاروق القاضي، موسوعة تاريخ مصر عبر العصور، مرجع سابق، ص٤٩١.

(٥) اعتاد المسئولين الرومان ابتزاز سكان الولايات منذ العصر الجمهوري، لذلك عندما عرفت روما نظام المحاكم الجنائية الدائمة، لأول مرة في عام ١٤٩ ق.م، بدأت أول الأمر بإنشاء محكمة باسم محكمة استرداد الأموال المبتزة، بموجب قانون قالبورنيوس (Lex Calpurnia)، يسيطر عليها مجلس الشيوخ بما له من نفوذ وخبرة علي زمام الأمور بهذه المحاكم، فكان أعضاؤه بمثابة هيئات المحلفين بهذه المحاكم، فهذه المحاكم تشكل من أعضاء السناتو، ولم يفقد أعضاء مجلس الشيوخ عضوية هذه المحاكم طيلة العصر الجمهوري، إلا لفترة قصيرة طُبق فيها قانون Lex Acilia repetundarum الذي جعل عضوية هذه المحكمة لهيئة المحلفين من طبقة الفرسان بدلاً من أعضاء السناتو، ومن القضايا التي نظرتها هذه المحكمة، البريتور السابق جايوس فرس، الذي حكم ولاية صقلية لمدة ثلاثة أعوام متتالية، وقدم للمحاكة بتهمة ابتزاز أموال سكان هذه الولاية فسلب أموال المدن والمعابد وممتلكات الأفراد، وبالرغم من تولي مهمة الدفاع عنه صديقه الفيلسوف الخطيب والمحامي الأشهر في العالم الروماني الذي بذل قصاري جهده واستخدم كل مهارته في محاولة افلات صديقه من التهمة إلا أن المحكمة قضت بادانة الوالي وحكمت عليه بغرامة مالية كبيرة أودت بثروته كاملة.

بعقيدتها الأصلية التي تقرر أن مصر بقرة حلوب ينبغي حلبها باستمرار لصالح روما ومواطنيها(١)، وكان الموظفون أشد المتمسكون بتطبيق هذه العقيدة، لأنها تساعدهم علي تحقيق مآربهم واشباع نهمهم وتقديم صوالحهم الشخصية(٢)، كما أنهم تقربهم لرؤسائهم، وانجاز مهامهم يرفع مكانتهم في الهيكل الإداري، أيضاً كان الحكام الرومان المتعددين يعوضون أنفسهم تعويضاً سخياً عن المدة التي يقضونها بعيداً عن موطنهم ومحل إقامتهم(٣).

لذلك اقتفي الموظفين أثر سلفهم الملتزمين في القسوة والشدة في جباية الضرائب، بمباركة ودعم من مجلس الشيوخ، الذي كان يري ضرورة استغلال البلاد المفتوحة أقصي استغلال وإنهاك أهلها بصفة دائمة تجنباً للإضرابات واثارة القلاقل، مما جعل أعضائهم يعملون علي حماية الموظفين المرتشين من التعرض للعقاب، حتي أصبح من المألوف أن يختلس الحكام والموظفين أموال الناس، وأصبح من غير المألوف أن يحاكم هؤلاء علي مايختلسونه أو يستولون عليه، فمنذا الذي يستطيع أن يعاقبهم إذا كان النصف المؤثر من أعضاء مجلس الشيوخ قد ائتمر علي انتهاب الولايات(٤).

الأمر الذي جعل الموظفون يغالون باستمرار في إنهاك الشعب بالضرائب والأعباء المالية، وأهملوا اصلاح المرافق والمنشأت العامة، ليكونوا لأنفسهم وداعميهم ثروات وممتلكات خاصة، فاستغلوا مصر كما لو كانت منجماً من ذهب لاينضب ومعيناً لاينفذ، ولم يهمهم أمر رخاء وادي النيل، كما لم يهمهم أمر الأمن في الريف، ولا الفاقة والقحط والجوع الذي كان يجتاح

(١) أ/ هارولد آدرس بل، مصر من الإسكندر الأكبر حتي الفتح العربي، مرجع سابق، ص١٠٩-١١٠.
(٢) د/ ابراهيم نصحي، تاريخ مصر في عصر البطالمة، ج٣، مرجع سابق، ص٤٠٨.
(٣) ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، مرجع سابق، ص١٨٣.
(٤) ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، المرجع السابق، ص١٨٩،٦٠.

المصريين بين وقت وآخر(١).

واتباع الحكام والموظفين هذا المسلك جعل جانب المؤرخين يشبه العلاقة بين الموظفين والأهالي بالعلاقة بين الدائن والمدين، التي يكون فيها للدائن حق الإلتجاء إلي القوة مباشرة لإستخلاص ما في ذمة مدينة(٢)، ذلك أنه كان للموظفين تسخير الجيش في دعمهم ومساعدتهم، وهو ما كان يزيد من عناء المصريين دون استطاعة الشكوي، فقد جاء في أحد النصوص:"أنت أيها الجندي السعيد لايجرؤ مدني أن يمد يده إليك بسوء، بل العكس أنت الذي تضرب وجهه وتجرح حاجبه، وتجعل هالات زرقاء تحت عينيه، وتحطم أسنانه، إن المدني يخاف من عقابك إذا ذهب بعد ذلك إلي القاضي شاكياً ، إن ما يتبقي للمدني بعد ذلك هو أمل ضعيف في أن يعالج الطيبي ما أصابه"(٣).

ولما كان الاستراتيجوس ـ رئيس الإدارة المحلية ـ هو الحاكم الفعلي للنوموس، وهو حلقة الإتصال بين الحكومة ودفعي الضرائب، فهو يتلقي الأوامر والتعليمات المتصلة بالشئون المالية من الادارة المالية المركزية الموجودة بالاسكندرية، ويبذل قصاري جهده ويتخذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذها(٤)، إذ أنه المسئول الأول عن تقدير الضرائب وجمعها من سكان

(١) عدم اهتمام الموظفين برخاء المصريين نابع من عدم اهتمام الأباطرة أنفسهم بحالة السكان المالية، قد ألقي هيرودس أغريباس خطاباً أمام مناصريه وهو يرتدي الحلة الملكية المصنوعة بالكامل من خيوط فضية خالصة.

(٢) د/ ابراهيم نصحي، تاريخ مصر في عصر البطالمة، ج٣، مرجع سابق، ص٤٠٧؛ د/ السيد الباز العريني، مصر البيزنطية، مرجع سابق، ص١٩٩.

(٣) أ/ مانفريد كلاوس، الإسكندرية أعظم عواصم العالم القديم، مرجع سابق، ص١٤٨.

(٤) في مصر الفرعونية كان حكام الأقاليم كل في حدود إقليمه، باعتباره ممثل السلطة والمشرف علي النشاط الحكومي والإداري في الإقليم، والرئيس الإداري لكل فروع الإدارة المركزية، ومنها فرع الإدارة الضريبية، يتولي الإشراف علي قيام الموظفين بتنفيذ هذه الأوامر وجباية الضرائب، وله في سبيل تطبيق هذه الأوامر، الإستعانة بمجلس الأعيان وحكام المراكز والقري، وله أن يستعين برجال البوليس بما له من سلطة رئاسة علي رجال الضبطية القضائية، وله أيضاً وضع رجال الجيش تحت تصرف الإدارة الضريبية، لإستعانة بالقوة العسكرية إذا أقتضي تحصيل الضريبة ذلك، بما له من سلطة تقديرية في الإستعانة بالوسائل المناسبة للحصول علي أحسن غلة ممكنة لإثراء الخزانة الملكية. د/ محمد بيومي مهران،

النوموس وتغطية كامل مستحقات الخزانة العامة، بمساعدة موظفيه(١)، ومعاونة شرطة الأقليم(٢)، وتحت رقابته واشرافه ومسئوليته(٣)، وقد أظهر هذا الموظف كفاءة في تحصيل الضريبة، إذ أن قدره عند الحكومة الرومانية يوزن بما يقدمه لها من خدمات وأموال(٤)، لذلك كان الاستراتيجوس يقوم بالتنسيق المباشر مع الوالي بخصوص الشئون المالية(٥)، لأن الوالي هو الرئيس كل الادارات بما في ذلك الخزانة والجيش والمحاكم(٦).

إلا أن سياسات وتصرفات الرومان وموظفيهم جرت علي المصريين الخراب والشقاء، فخربت البلاد اقتصاديا واجتماعيا وأضحت حياة المصريين كداً ضنكا(٧)، الأمر الذي أدي إلي أن عملية الجباية لم تكن تتم بسلام وفي هدوء(٨)، بل سادها القسوة والعسف والرشوة وابتزاز الناس أشيائهم وأموالهم(١)،

الحضارة المصرية القديمة، ج٢، مرجع سابق، ص ١٦٣؛ د/ سليم حسن، موسوعة مصر القديمة، ج٢، مرجع سابق، ص ٢٠.

(١) يلي قائد المديرية في المرتبة الكاتب الملكي فقد احتفظ الرومان بهذا المنصب فكان لكل أقليم كاتب ملكي، ينوب عن الاستراتيجوس اثناء غيابه أو خلو منصبه، وكانت أهم اختصاصاته تتعلق بالشئون المالية في النوموس، مما جعل البعض يعتقد أنه كان بمثابة مراقب علي تصرفات قائد المديرية في الشئون المالية، فيمثل السلطة المركزية الاستراتيجوس قائد النوموس، وكذا الكاتب الملكي الذي كان مسئول عن امداد السلطة المركزية بكافة المعلومات التي تحتاج إليها لفرض الضرائب، حيث ترد إليه الاحصاءات والتقديرات والاقرارات من كتاب القري والمشرفون علي الخزائن ومخازن الحبوب، كما وجد النومارخس موظف مالي كانت أهم اختصاصاته الاشراف علي تقدير وجمع الضرائب المختلفة، وكان يعين في كل مديرية اثنان أو أكثر. د/ عبدالمجيد الحفناوي، تاريخ القانون المصري، مرجع سابق، ص ٣٤٨-٣٥٠؛ د/ إبراهيم نصحي، تاريخ الحضارة المصرية(مصر في عصر الرومان)، ج٢، مرجع سابق، ص ١٢٥-١٢٧.

(٢) كان الاستراتيجوس هو المسئول عن شرطة الأقليم. د/ مصطفي العبادي، مصر من الاسكندر الأكبر إلي الفتح العربي، مرجع سابق، ص٢٢٩.

(٣) د/ السيد الباز العريني، مصر البيزنطية، مرجع سابق، ص ١٢٣.

(٤) ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، مرجع سابق، ص١٤٨.

(٥) د/ مصطفي سيد احمد صقر، فلسفة وتطور النظم القانونية في مصر، مرجع سابق، ص ٣٠١.

(٦) س . دنادوني، تاريخ إفريقيا العام، ج٢، مرجع سابق، ص ٢١٢.

(٧) أ/ عبدالعزيز جمال الدين، ثورات المصريين حتي عصر المقريزي، مرجع سابق، ص ٣٥.

(٨) مراد كامل، حضارة مصر في العصر القبطي، مرجع سابق، ص ٢٦.

مما أضطرهم إلي ترك قراهم والفرار منها خشية أن يقبض عليهم موظفي الإدارة، فقد سجلت بردية يرجع تاريخها إلي القرن الثاني الميلادي طلب صبي من أحد أقاربه أن يحصل له من والده المختفي من ملاحقة الموظفين، علي مال يمكنه هو أيضاً من الفرار من القرية إلي يتواري فيه عن أعين السلطة[٢].

وقد وصفت إحدي البرديات وصفاً دقيقاً الإسلوب الذي اتبعه الموظفين والجنود الرومان مع أهالي القري في جباية الضريبة، إذ جاء فيها:"فقد غزوا القرية بعصابة من الجنود يسلكوا مسلك قطاع الطرق، فعاملوا النساء بعنف، وغزوا دير الراهبات واغتصبت بعضهن، وسدوا قناة الري التي تأتي بماء النيل حتي أن الأرض بقيت قاحلة وضاع ما كان يؤمل من محصول، وقبض علي سكان القرية واقتيدوا من سجن إلي آخر، حيث نُكل بهم وأسيئت معاملتهم وابتزت أموالهم، وانتزعت ماشيتهم بل وثيابهم أيضاً "[٣].

القسوة واتباع الأساليب غير المشروعة التي اتبعها الموظفين في عملية التحصيل، غير عابئين بنتيجة هذه التصرفات، أكدته أيضاً الشكاوي والالتماسات التي قدمت لجميع المستويات، منها شكوي تقدم بها أحد المزاعين في عام ١٩٣م ضد جباة الضرائب، جاء فيها:"إلي أمونيوس باترينوس قائد المائة، من سيروس بن سريون وأخيه بيتيكاس من عاصمة أقليم الفيوم: لقد قمت وأخي بتسليم تسعة أرادب من الغلال من عشرة أرادب مستحقة علّي وذلك في شهر بؤونة، ولم يتبقي إلا أردب واحد يتعين تسليمه، وبالرغم من ذلك قام محصلوا الضرائب وهم بيتميسيوس بن تكيلو وسيرابيون بن مارون وآخرين

---

(١) سجل أحد الخاضعين للضريبة المبالغ التي دفعها للموظفين كالتالي: لرجال البوليس العسكريين (٢) دراخمة، الحارس(٢٤) دراخمة، اثنين من وكلاء البوليس (١٠٠) دراخمة، وكيل البوليس (١٠٠) دراخمة، هدايا للموظفين (٢٤٠) دراخمة، اثنين من الجنود بناء علي طلبهم (٩٠٠) دراخمة. نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص١٨١.

(٢) د/ مصطفي العبادي، الامبراطورية الرومانية، مرجع سابق، ص ١٦٩.

(٣) أ/ هارولد آدرس بل، مصر من الإسكندر الأكبر حتي الفتح العربي، مرجع سابق، ص ١٨٥.

بمهاجمة منزلي أثناء وجودي في الحقل ومزقوا عباءة والدتي وطرحوها أرضاً، ونتيجة لذلك العدوان أصبحت طريحة الفراش غير قادرة علي الحركة"[١].

فقد وصل الموظفين المدججين بالجنود إلي درجة عظيمة في التوحش والعنف واستخدام القوة في معاملة المصريين، ولم يستجيبوا لملتمساتهم وتضرعاتهم وظلاماتهم، حتي أن شكاوي الأهالي ضد جباة الضرائب بدأت تنهال علي الحكومة منذ منتصف القرن الأول الميلادي[٢]، بسبب جشع الحكام وموظفي الضرائب وتقديم مصالحهم الشخصية علي كل شئ[٣]، ويري البعض أن سبب قسوة الموظفين يرجع إلي أن الأباطرة ألقوا علي عاتقهم مسئولية جباية الضرائب، دون التهاون في أي جزء منها ولو كان يسير، فإذا تهاونوا أو تقاعسوا في أداء واجبهم تعرضوا للعزل من مناصبهم ومصادرة ممتلكاتهم، والمهملين منهم يتعرضوا إلي العزل وغرامة مالية كبيرة، ويظلون مدينين للحكومة حتي بعد وفاتهم، فيتكفل ورثتهم بسدادها من أملاكهم[٤].

لذلك كان نظام الموظفين الجبائي موضوعاً لشكوي مزمنة من قبل المصريين[٥]؛ إذ غالباً لم تكن التظلمات والشكاوي تلقي أذان صاغية أو حلولاً جذرية من الحكام أو القيادات المركزية أو المحلية[٦]، لذلك اعتبر بعض

(١) نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ١٨٠.
(٢) أ/ هارولد آدرس بل، مصر من الإسكندر الأكبر حتي الفتح العربي، مرجع سابق، ص١١١.
(٣) د/ زبيدة عطا، الفلاح المصري بين العصر القبطي والعصر الإسلامي، مرجع سابق، ص١١.
(٤) د/ السيد الباز العريني، مصر البيزنطية، مرجع سابق، ص٢٠٠.
(٥)وصل فساد جباة الضرائب لدرجة عظيمة حتي وصفهم بعض المؤرخين قائلاً :"إن أحداً لايستطيع أن يمنع اليوناني من الاختلاس مهما كان عدد الكتبة الذين يعيشون لمراقبته". ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، مرجع سابق، ص١٤٧.
(٦) يري ديورانت أن غلظة وقساوة الرومان جعلتهم يحصارون الشعوب حتي لايجدوا ما يأكلوه فيأكلوا جثث موتاهم، فليس من المستغرب علي مثل هذه القلوب ألا تلقي بالاً لشكاوي الأفراد ضد موظفيهم وتابعيهم. ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، مرجع سابق، ص١٨٤.

المؤرخين استمرار نظام جباية الموظفين لأكثر من مائة عام دون تعديل(١)، بالرغم من استمرار الشكوي وتقديم الالتماسات، بمثابة دعوة مفتوحة للفساد الإداري والمالي(٢).

ولما كانت آفة هذا النظام صارخة، بسبب ما ارتكبه الموظفون من صنوف العسف والإرهاق، مما ألهب بذور الحقد والكراهية في نفوس الناس ضد السلطات الرومانية، مما أضر بمصالح الحكومة السياسية والاقتصادية والعسكرية، وهو ما ملاحظة الأباطرة وعملوا علي الحد من الآثار السبلية لهذا النظام ووقف نزيف الحصة المالية المقررة لروما.

فأصدر الإمبراطور قسطنطين تعليمات إدارية بخصوص النشاط الاقتصادي تقرر جعل الحرف والمهن وراثية بهدف منع أبناء الصناع والفلاحين من تغيير مهن آبائهم أو ترك أرضهم للتخلص من أعبائهم وضرائبهم أو هروباً من ديونهم أو من ارتفاع الأسعار وقسوة المعيشة(٣)، كما أصدر الإمبراطور جستنيان تعليمات تقرر أن أموال مصر تستنزف عند الجباية وأنه يجب العمل علي منع ذلك(٤).

واعترف الوالي سمبرونيوس ليبراليس صراحة باجحاف الموظفين بالمصريين في مرسومه مقرراً أن الموظفين تسببوا في نزوح المزارعين وفرارهم وهجرهم لأراضيهم(٥)، وأكد ذلك التماس رفعه السكندريون أنفسهم إلي الإمبراطور جاء فيه:"إذا زاد عدد الفارين من ضريبة الرأس إلي الاسكندرية، فإن

---

(١) برر البعض إبقاء روما علي نظام نخر الفساد في كل جوانبه، بأن الجباة الفاسدين استطاعوا أن يحققوا مصلحة الخزانة الرومانية، فجمعوا أموال كثيرة أضعاف ما كان يحلم به أكثر اعضاء مجلس الشيوخ تفاؤلاً، بالإضافة إلي ترهل الدولة وهيكلها الوظيفي بسبب توسعها الجغرافي الشديد.

(٢) نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ١٧٩.

(٣) د/ عبدالرضا حسين الطعان وآخرين، موسوعة الفكر السياسي عبر العصور، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط ١، ٢٠١٥ ، ص٢٩١.

(٤) د/ زبيدة عطا، الفلاح المصري بين العصر القبطي والعصر الإسلامي، مرجع سابق، ص١١.

(٥) د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص ٢٣٤.

دخل الإمبراطور من الضرائب سوف يقل"[١].

ولم يكتفي الولاة التاليين بالاعتراف بفساد نظام الموظفين الجبائي، بل حاول بعضهم اتخاذ اجراءات ايجابية والعمل علي اصلاح ما أفسده هذا النظام، فأصدر أحد الولاة منشوراً يندد فيه بالوسائل القمعية التي اتخذها الموظفون، بغية الحد من القلاقل وإخماد روح الثورة، وحاول والي آخر أن يمتص غضب الأهالي ويعالج الشقاء والبؤس الذي سببه الموظفون للمصريين فقام بصرف مقدار من القمح لهم[٢]، الأمر الذي جعل النصف الثاني من القرن الأول ينقضي دون وقوع اضطرابات خطيرة أو حوادث أليمة علي روما.

فالتدابير التي اتخذتها الحكومة أو وعدت باتخاذها لاتدع مجال للشك في استمرار ارتكاب الحكام والموظفين مخالفات خطيرة ضد المصريين تحت سمع وبصر السلطات العليا[٣]، فالإمبراطور جستنيان كان يعلم أن الموظفين لايغفلون مصلحتهم الخاصة أبداً، لذلك قرر عقوبة تتراوح مابين عشرة دينانير وثلاثين ديناراً رومانيا ذهبياً توقع علي الموظفين المفسدين المذنبين ليس في حق المصريين وإنما في الدولة والخزانة الرومانية[٤].

كل تلك التدابير إنما كانت ترضية ظاهرية غير فعالة، وطرق احتيالية هدفها تسبيط عزيمة الشعب عن التمرد والتذمر وإثارة القلاقل، لذلك لم توفر أي نوع من الحماية الحقيقية للمصريين أو تمنع استمرار العسف معهم، فقد جاء في شكوي أرسلها أحد سكان قرية أفروديتو إلي الإمبراطور جستنيان مفادها أن أوامر الإمبراطور الصادرة لصالح الشاكي بخصوص جباية الضرائب لم يقم حاكم المقاطعة(الباجارك) بتنفيذها، الأمر الذي جعل هؤلاء الموظفين يشكلون

---

(١) أ/ مانفريد كلاوس، الإسكندرية أعظم عواصم العالم القديم، مرجع سابق، ص١٤٢.
(٢) د/ مراد كامل، حضارة مصر في العصر القبطي، مرجع سابق، ص ٢٦.
(٣) أ/ هارولد آدرس بل، مصر من الإسكندر الأكبر حتي الفتح العربي، مرجع سابق، ص١١٢.
(٤) د/ السيد الباز العريني، مصر البيزنطية، مرجع سابق، ص١٩٩.

مشكلة حقيقية وأزمة دائمة للحكومة الرومانية [1].

وإذا كانت الحلول الوقتية التي اتخذها بعض حكام الرومان قد مكنتهم من العبور بسلام إلي القرن الثاني الميلادي، فإن النصف الثاني من هذا الأخير شهد ثورة عارمة من المصريين، الذين انتهزوا فرصة سحب بعض القوات الرومانية من مصر، وثاروا ثورة بلغت من عنفوانها أن عجزت القوات الرومانية عن مواجهتها، وكادت علي إثرها مدينة الاسكندرية (عاصمة الولاية) أن تسقط في يد الثوار لولا وصول قوات الإغاثة والدعم من سوريا، واستعمال الخديعة في الايقاع بين الثوار وبذر الفرقة والاختلاف في صفوفهم[2]، الأمر الذي جعل الأباطرة يبحثون عن نظم جباية بديلة تمنع المواجهة المباشرة بين الحكومة وموظفيها وبين المصريين، حيث تتابع استعباد الأهالي بإيقاع متسارع دون توان أو تهاون[3]، من مسئولين أقل نزاهة من كبار اللصوص، يرتكبون في حقهم أبشع الجرائم[4].

المبحث الثالث: نظام مجالس الشوري وشيوخ القري

الإمبراطور الليبي الأصل والمولد لوسيوس سيبتيموس سيفيروس، شغف منذ صباه بمحاكات القضاة والحكام، لذلك درس العلوم المتصلة بهذا المجال كالقانون والفلسفة والأدب، وتزوج بزوجة سورية الأصل، واشتغل بالمحاماة في روما، وتدرج في سلك مناصب الدولة الرومانية، وحصل علي عضوية مجلس شيوخها، ثم تولي عرش الإمبراطورية عام١٩٣م.

(١) د/ زبيدة عطا، الفلاح المصري بين العصر القبطي والعصر الإسلامي، مرجع سابق، ص١١.
(٢) في سنة ١٧٢م في عهد الإمبراطور ماركوس أوريليوس قام المصريون في أحراش الدلتا بزعامة الكاهن ايزيدوروس بثورة حاشدة، وقد استطاعوا هزيمة القوات الرومانية في ميدان القتال، وأوشكت مدينة الاسكندرية معقل القوات الرومانية علي السقوط في أيدهم لولا وصول قوات الامداد من سوريا، علي رأسها أفيديوس كاسيوس حاكم سوريا الذي تمكن من ايقاع الفرقة بين الثوار وخديعتهم والقضاء علي ثورتهم سنة ١٧٥م. د/ فاروق القاضي، موسوعة تاريخ مصر عبر العصور، مرجع سابق، ص٤٦٢.
(٣) أ/ ف. دياكوف وأ/ س. كوفاليف، الحضارات القديمة، ج٢، مرجع سابق، ص ٦٦٩.
(٤) مونتسكيو، تأملات في تاريخ الرومان، مرجع سابق، ص٧٤.

وقد عُرف الإمبراطور سيبتيموس بصورته ونزعته الأفريقيتين، مما جعل أول عمل قام به بعد جلوسه علي عرش الإمبراطورية استبداله الحرس البريتوري الإيطالي بحرس من الشمال الإفريقي(١)، بالإضافة إلي تعظيم شأن الولايات الشرقية، ومحاولة المساواة بين ايطاليا والولايات الرومانية في الحقوق والواجبات(٢).

لذلك قام هذا الإمبراطور باصلاح النظم القانونية التي وضعها أغسطس لمصر واتبعها خلفه، فعين لمصر والياً من بين أعضاء مجلس الشيوخ بالرغم من أن القانون الذي وضعه أغسطس لها لايبيح ذلك، بل ويحرم علي هذه الطبقة دخول مصر(٣)، وعند زيارته لمصر في عام ٢٠٠م أصدار أمراً بالسماح بانشاء مجالس للشوري (boulai) في جميع الأقاليم(٤)، بما في ذلك الاسكندرية التي صار لها مجلس شوري بعد أن حرمها أغسطس منه، بهذا الإجراء تمتعت الأقاليم المصرية بصورة معدلة من الحكم الذاتي(٥).

(١) قبل عهد الإمبراطور سيفيروس كانت قوات الحرس الإمبراطوري تتألف من الرومان والطليان. أ/ ف. دياكوف وأ/ س. كوفاليف، الحضارات القديمة، ج٢، مرجع سابق، ص ٦٤٧؛ وكان لها اليد الطولي في وصول الأباطرة إلي العرش وإنهاء ولايتهم أيضاً، كما فعلوا مع نيرون وجالبا وفيتليوس وبرتيناكس وكراكلا وإيل جبل وسيفيرو الكسندر وماكسيمينوس وبابينوس، وأوريليان، وغيرهم. ميخائيل شاروبيم، الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث، ج١، مرجع سابق،١٨١.

(٢) أ/ علي فهمي خشيم، هؤلاء الأباطرة وألقابهم العربية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط١،٢٠٠٢، ص ٤٩.

(٣) ميخائيل شاروبيم، الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث، ج١، مرجع سابق، ص ٢٨١.

(٤) تكون الوفد الذي استطاع اقناع الإمبراطور سيبتيموس سيفيروس بإعادة المجلس من أثني عشر عضواً من الشخصيات البارزة المتمتعة بالمواطنة الرومانية وهم: تيبيريوس كلوديوس باريبليوس، أبولونيس ابن أرتيميدوس، رئيس ابن ليونيداس، ماركوس يوليوس أسكليبيديس، جايوس يوليوس ديونيسيوس، تيبيريوس كلوديوس فانياس، ابن بوتامون ، ديونيسيوس ابن صبيون، تيبيريوس كلوديوس أرشيبيوس، أبولونيوس ابن أريستون، جايوس يوليوس أبولونيوس وهيرمايسكوس ابن أبولونيوس. Bernard Legras, Les Romains en Égypte, de Ptolémée XII à Vespasien, Vespasien, Pallas Revue des anciennes,N 96, 2014, p12.

(٥) عواصم الأقاليم لم تكن مدناً حرة بالمعني السياسي للفظ مدينة، ولم تكن متمتعة بالحكم الذاتي كما هو الشأن في نظام البلديات بالمعني المعروف عند الرومان في إيطاليا، لأن النظام الذي طبق في مصر كان صورة مشوهة لهذا النظام الأخير، فيشترط لإمكان انتماء الشخص إلي هذه العواصم أن يكون إسمه

ونري أن هذا الإجراء الناتج عن قريحة فلسفية قانونية عملية فذة، لم يكن إلا تطبيق لمبدأ الشكلية العماد الأساسي للقانون الروماني، والذي ظل مطبق ولم يتخلي عنه الرومان حتي شاخ وهرم لديهم(1)، إذ أن هذه المجالس ما هي إلا انعكاس تطبيقي لهذا المبدأ في النظم القانونية المالية المطبقة في مصر، حيث سمح الإمبراطور سيبتيموس بانشاء مجالس الشوري لتكون مناصب شرفية رفيعة غير مأجورة لأعضائها(2)، ودون أن يكون لها أي سلطة

مقيداً منذ طفولته في أحد معاهد التربية، والتي كانت عضويتها تضم الإغريق والمصريين ذوي اليسار فيها خاصة المتأغرقين منهم، كما أن قائد أو مدير الإقليم (الاستراتيجوس) صاحب السلطة العليا والمسيطر علي مجلس الشوري يعينه الوالي لمدة ثلاث سنوات من الإغريق أو المصريين المتأعرقين من سكان الإقليم. د/ صوفي أبوطالب، مبادئ تاريخ القانون، مرجع سابق، ص٥٦٢؛ وقد استكمل الاصلاح الاداري في بداية القرن الرابع الميلادي بحيث أصبحت عواصم الأقاليم تتمتع باستقلال ذاتي كامل. د/ مصطفي سيد احمد صقر، فلسفة وتطور النظم القانونية في مصر، مرجع سابق، ص٣٠٥.

(١) د/عبد السلام ذهني، مذكرات في القانون الروماني، مطبعة السعادة، القاهرة، ب. ت، ص ٢١.

(٢) في المدن اليونانية، كان الأفراد يقومون ببعض الخدمات أو يشغلون بعض الوظائف لصالح المدينة، ودون أن يتقاضوا عنها أجر، كما لا يستطيعون التنحي عنها، لأنها من الأعباء العامة التي تفرض علي الشخص بحكم انتمائه لمدينة معينة، وبحسب قدرته المالية، وهو ما يسمي بنظام الخدمات الإجبارية. د/ احمد ابراهيم حسن، أصول تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٤، ص ١٣٦. وقد نقل الرومان الكثير من معالم الحضارة اليونانية خاصة التي تحقق مصالحهم، فمن المبادئ المستقرة لدي الرومان أن شغل مناصب الحكم لا يقابله الحصول علي أجر، لأنها من قبيل المناصب الشرفية التي يحظى بها المواطنين الرومان الذين يمتلكون قدراً من الثروة، وإذا كان هذا المبدأ قد ساد جميع مناصب الحكم الجمهوري، فإن ذلك لا يجيز لهم التنازل عن المنصب أو التنحي عنه، إذ كان يُ نظر إلي وظيفة الحكام علي أنها من قبيل التكاليف الضرورية والأعباء العامة التي تؤدي لصالح روما المقدسة، وبالتالي لم تكن وسيلة للارتزاق أو التعيش، وطالما أن الحكام لا يتقاضون أجراً علي وظائفهم فإن سعيهم إلي تحقيق المكاسب والمفاسد المالية تصبح حالات نادرة، وبهذا المبدأ بلغت روما صورة مثالية ليس لها مثيل في الأنظمة الدستورية الحديثة. د/ محمد احمد عبد الوهاب خفاجه، رسالة دكتوراه بعنوان الأساس التاريخي والفلسفي لمبدأ الفصل بين السلطات، كلية الحقوق جامعة الاسكندرية، ١٩٩٧، ص ٤٢٧. وقد طبق الرومان هذا الأسلوب في مصر، إذ اعتبروا أن التزام الواجبات والأعباء العامة يمثل قانوناً غير مكتوب خاصاً بالسلوك والمشاعر التي يجب أن تسود في المجتمع، وهذا ما أجمله الكاتب بارو بقوله:"المطالب موجودة لأن العلاقات أمور مقدسة، وقد كانت مطالب الواجب والخدمات في حد ذاتها تكون قانوناً ضخماً غير مكتوب خاصاً بالسلوك... وهو آخر ماكان يلجأ الإنسان إليه". ر. هـ. بارو، الرومان، ترجمة عبدالرازق يسري، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٦٨، ص ١٥. جدير بالذكر أن نظام الوظائف الشرفية غير الماجورة مازال له تطبيقات في مصر حتي الأن مثل قرار وزارة السياحة رقم(٥٤٠) لسنة ٢٠١٩ بتعيين السيد/احمد ابراهيم سيداحمد ـ مستشاراً تنفيذياً لشئون بوابة العمرة المصرية(بدون أجر)، الوقائع المصرية، العدد ٢٢٨ (تابع) في ١٣ أكتوبر ٢٠١٩.

تشريعية حقيقية، فما كادت هذه المجالس تستكمل تشكيلها وتمارس اختصاصاتها حتي أصدر الإمبراطور كاركلا سيبتيموس دستوره الشهير عام٢١٢م بمنح حقوق المواطنة الرومانية لكافة سكان الإمبراطورية الأحرار[١]، ولم يمسح لهذه المجالس بممارسة أي سلطة تشريعية[٢].

غير أن صدور دستور كاركلا لم يحدث تغييرات جوهرية في نظام الضرائب القائم، سوي تطبيق ضريبة التركات التي كانت تفرض علي الرومان وحدهم بنسبة ١: ٢٠ من التركة أي ٥% من إجمالي التركة، علي سكان مصر لاستيفائهم الشروط القانونية للخضوع لهذه الضريبة[٣]، دون أن يحدث أي تغيير في الضرائب النوعية[٤]، فلم يترتب علي هذا الدستور إعفاء الخاضعين لضريبة الرأس منها[٥]، لأن منح الجنسية لم يلغ الالتزامات المحلية، فلم يكن لدي الإمبراطور استعداد للتنازل عن جزء مصدر وفير ودائم من الدخل، بل أن الإمبراطور كراكلا استهدف من اصدار مرسومه زيادة دخل الخزانة الرومانية بفرض ضريبة التركات علي جميع رعايا الإمبراطورية

(١) قبل صدور دستور كراكلا كان السكان رومانيين دون أن يكونوا مواطنين. مونتسكيو، تأملات في تاريخ الرومان، مرجع سابق، ص٧٥؛ وبعد أن انتشر بين السكان ثقافة واحدة، سارت روما بحئ وئيدة في طريق الوحدة الدولية، فكانت الوحدة السياسية الخطوة الأولي في سبيل تحقيق هذه الوحدة، توجه دستور كراكلا بالوحدة الاجتماعية والقانونية، فبهذا الدستور بدأ مفهوم المجتمع العالمي الذي يتخطي الحدود القومية الضيقة، وهي فكرة يونانية الأصل، وصلت إلي روما عن طريق الفلسفة اليونانية والأسكندر الأكبر، لكن الرومان وحدهم وضعوها علي الأرض وجعلوها تعمل، فالاغريق نظّروا والرومان ترجموا نظرياتهم إلي فعل. أديث هاملتون، الأسلوب الروماني في الأدب والفن والحياة، مرجع سابق، ص١٧٦،١٧٧.

(٢) د/ مصطفي كمال عبدالعليم، مصر الرومانية، مرجع سابق، ص ٥٦.

(٣) يري المؤرخين أن التركات في مصر الفرعونية كانت تخضع لضريبة ذات سعر تدريجي تصاعدي يتراوح بين ١٠% و ١٥%، وأن الوارث في مصر البطلمية كان لايحق له التمتع بارثه إلا بعد اعلان نبأ الميراث ودفع ضريبة الايلولة Aparche ، وأنه إذا لم يفعل ذلك فانه كان يفرض عليه غرامة ويحرم من حقه في الميراث. د/ ابراهيم نصحي، تاريخ مصر في عصر البطالمة، ج٣، مرجع سابق، ص٣٧٢.

(٤) د/ السيد الباز العريني، مصر البيزنطية، مرجع سابق، ص ١٢٠.

(٥) أ/ هارولد آدرس بل، مصر من الإسكندر الأكبر حتي الفتح العربي، مرجع سابق، ص١٤١.

لتعويض العجز في الخزانة الإمبراطورية[1].

يؤكد استمرار خضوع المصريين لضريبة الرأس بعد حصولهم علي المواطنة الرومانية، إصدار الإمبراطور دقلديانوس دستور في سنة ٢٩٦م أعلن إلي والي مصر آنذاك أرستوي أيوتاتاتوس الذي قام بنشره في أرجاء مصر، أكد علي استمرار التزام المصريين بدفع ضريبة الرأس، فقد جاء في منشور هذا الوالي:"إن سادتنا الأباطرة دقلديانوس وماكسيميانوس الأغسطسان وماكسيمان السادة القياصرة يعلمون كيف أن التقدير العام للضريبة أصبح غير مُجدي، لذا وضع أساس جديد تقدر عليه الضريبة، لكل أرورة وفقاً لنوعية الأرض، وضريبة علي كل عامل أو رأس من المزارعين مع مراعاة الحد الأدني والأعلي من السن"[2].

كما أن الإمبراطور سيبتيموس عندما سمح بإنشاء مجالس شوري للأقاليم، أراد الجمع بين محاسن مختلفة، تمثلت في المحافظة علي إجمالي الحصيلة الضريبة[3]، وفي نفس الوقت تخفيف حدة العداء بين الموظفين المحسوبين علي الحكومة الرومانية والسكان، وذلك باشراك بعض السكان - أعضاء مجلس الشوري باعتبارهم الجمعية العمومية للإقليم[4]- في جباية الضريبة، وهو ما عرف باصطلاح "الجباية الذاتية"، فمجلس شوري الإقليم المكون من مائة عضو من أثرياء الإقليم، يتولي أعضائه المناصب العامة في الإقليم، فكل عضو في المجلس مُلزم بقضاء فترة محددة في الأعمال الادارية والنهوض بأعباء المنصب الموكل إليه، بما يتطلبه ذلك من المساهمة في

(١) د/ مصطفي كمال عبدالعليم، مصر الرومانية، مرجع سابق، ص١٣٤.
(٢) د/ زبيدة محمد عطا، الحياة الاقتصادية في مصر البيزنطية، مرجع سابق، ص٤٧.
(٣) الإمبراطور سبتميوس سيفيروس خرج علي سياسة أسلافه وأعاد للاسكندرية مجلسها التشريعي من أجل تحسين جباية الضرائب. د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص١٣٠.
(٤) د/ محمود السعدني، تاريخ مصر في عصري البطالمة والرومان، مرجع سابق، ص١٧٤.

نفقات المنصب من ماله الخاص[١].

إضافة إلي ما تقدم فإن في تحميل مجالس الشوري مسئولية جميع الأمور الإدارية والمالية في الاقليم، وإشراكها في جباية الضرائب في كل أنحاء الإقليم ومراقبة دخل الحكومة الرومانية[٢]، فيه توسيع لنطاق تطبيق مبدأ المسئولية التضامنية في الجباية سواء بين الموظفين وأعضاء مجلس الشوري أو بين أعضاء مجالس الشوري وبعضهم البعض، إذا كانت مجالس الشوري مسئولة مسئولية جماعية[٣]، من أموالهم وأملاكهم الفردية وجيوبهم الخاصة عن كافة حصيلة الإقليم، وكل عضو ليس مسئولاً عن تقصيره الشخصي فحسب بل عن تقصير زملائه الموجودين معه في المجلس أيضاً بوصفه ضامناً لهم وهم ضامنين له[٤].

المسئولية الجماعية لأعضاء مجالس الأقاليم مكنت الحكومة من الحفاظ علي وفرة الحصيلة وعدم انتقاص أي جزء منها[٥]، إذ كان العضو ينفق علي وظيفته من جيبه الخاص ويتحمل مسئولية أي عجز في الإيرادات من أمواله الخاصة، كما كانت السلطة تستولي علي ممتلكاتهم حتي يتم تسديد الضرائب

---

(١) عن تفاصيل المبالغ التي تحملها بعض أصحاب المناصب الادارية للقيام بمهام المنصب. يرجع إلي د/ إبراهيم نصحي، تاريخ الحضارة المصرية(مصر في عصر الرومان)، ج٢، مرجع سابق، ص١٣٠، ١٤٦.

(٢) د/ إبراهيم نصحي، تاريخ الحضارة المصرية(مصر في عصر الرومان)، ج٢، المرجع السابق، ص١٣١.

(٣) يري مونتسكيو أن الرومان فضلوا المسئولية الجماعية لينتزعوا من الشعب فوائد سياسية إضافة إلي المزيا الاقتصادية. مونتسكيو، تأملات في تاريخ الرومان، مرجع سابق، ص٦٦.

(٤) كان مجلس الشوري - باعتباره المشرف علي الادارة في عاصمة الاقليم - يقسم إلي لجان متخصصة كل لجنة تضم في عضويتها عدد من أعضاء المجلس من أصحاب المناصب البلدية - فلا يختار لشغل المناصب إلا من كان أصلاً عضوا بمجلس الشوري - وموظف، وجميعهم يتحمل المسئولية عن الوفاء بمستحقات الدولة المالية. أ/ هارولد آدرس بل، مصر من الإسكندر الأكبر حتي الفتح العربي، مرجع سابق، ص١٣٨-١٣٩.

(٥) د/السيد عبدالحميد فوده، فلسفة نظم القانون المصري العصرين البطلمي والروماني، مرجع سابق، ص٣٦٢.

جميعها[١]، ففي كل الأحوال تتحصل الخزانة الرومانية علي كامل الضرائب المفروضة، وقد ساعد هذا النظام الحكومة علي تقليص تجاوزات جباة الضرائب من الموظفين وتعسفهم واستغلالهم لسلطاتهم[٢].

بالإضافة إلي ماسبق فإننا نؤيد ما ذهب بعض المؤرخين من أن الهدف من إنشاء مجالس الشوري وجعل مهمته الأساسية القيام بالشئون الإدارية والمالية، هو تطبيق صورة مستحدثة من السياسة التي اتبعها أغسطس في مصر"فرق تسد"، والتي تؤدي لإذلال نفوس الرعايا وبذر الريبة والشك بين الفئات المحكومة، من أجل تجنب المفاجأت والمؤامرات التي تفترض وجود ثقة متبادلة بين المآمرين، وبقائهم في حالة عجز دائم عن التصرف[٣].

ذلك أن قيام بعض السكان بمطالبة البعض الأخر بأداء الألتزامات المقررة لصالح المحتل الغاصب، وقيام الجانب الأول بهذه الالتزامات عند عدم وفاء الجانب الثاني بها، لعدم قدرته علي تحملها وعجزه عن الوفاء بها أو لاعتقاده بعدم أحقية المحتل لها، سيترتب عليه حتماً الإيقاع بين السكان وبعضهم البعض وتمزيق النسيج الاجتماعي، وشغل السكان ببعضهم عن عدوهم المحتل لبلادهم والمستحوذ علي ثرواتهم ومقدراتهم، إذ كان مجلس الشوري هو المسئول عن الضرائب التي كانت عبء ثقيل علي ينوء به كاهل المصريين، وهو ما كان يضمن للحكومة الرومانية دوام شوكتها وبقاء قبضتها علي سياسة البلاد[٤].

(١) د/ إبراهيم نصحي، تاريخ الحضارة المصرية، ج٢، مرجع سابق، ص ١٤٨.

(٢) د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص ٢٣٣.

(٣) أ/ جان جاك شوفالييه، تاريخ الفكر السياسي من المدينة الدولة إلي الدولة القومية، ترجمة د/ محمد عرب صاصيلا، مرجع سابق، ص ١٠٨-١٠٩.

(٤) وصف شاروبيم سياسة الرومان في مصر في هذا التوقيت قائلاً :"كانت الحكومة الرومانية بديار مصر تُسر جداً باستمر الشقاق بين صفوف الأهالي بمصر وتأكيد العداوة بين أهل الاديان لتدوم شوكتها وتتأيد دولتها فتقبض علي سياسة البلاد بيد من حديد وكان هذا دأبها في كل بلد ومملكة دوختها". ميخائيل شاروبيم، الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث، ج١، مرجع سابق، ص ٢٩٦.

ونظراً لكثرة تكاليف المناصب الملقاة علي عاتق مجلس الشوري، عاني شاغلوها كثيراً من جرائها، فأصبحت هذه المناصب مرهقة بصورة غير محتملة(١)، مما اضطر كثيراً منهم إلي التهرب منها عن طريق الإجراء المعروف باسم المبادلة cession bonorum بمعني أن يتنازل المرشح للمنصب عن ثلثي أملاكه لمن رشحه ليتولي مهام المنصب مكانه، فيتولي الأخير مهام أعباء المنصب بدلاً من المتنازل(٢)، حتي أصبح من المتعذر منذ أوائل القرن الثالث العثور علي عدد كاف من الأفراد ممن تتوافر فيهم الشروط اللازمة لشغل جميع المناصب حتي أوشك النظام الإداري علي الإنهيار(٣)، إذ ظلت بعض المناصب شاغرة لاتجد من يشغلها أو يقوم بمهامها، وهو ما أدي بجانب من المؤرخين إلي القول أنه:"ليس من المبالغة في شئ أن نقول إن إنشاء مجالس الشوري كان هو الخطوة الحاسمة التي انتهت بالقضاء علي طبقة المتأغرقين المتوسطة"(٤).

لذلك عمد الأباطرة إلي توسع نطاق المسئولية التضامنية عن الجباية إلي أقصي مدي، بتحميل عناصر جديدة هذه المسئولية، فمنذ آواخر القرن الثالث الميلادي(٥)، أو أوائل القرن الرابع الميلادي تم مد نظام الحكم الذاتي إلي كل مدن وقري مصر(٦)، وتحولت المسئولية عن حقوق الدولة لدي المزارعين إلي شيوخ القرية، وهو ما أدي إلي توسيع وتعدد نظم الرقابة، فبجانب الحكام

(١) س . دنادوني، تاريخ إفريقيا العام، ج٢، مرجع سابق، ص ٢١٨.

(٢) لم يكن هناك سبيل إلي التخلص من المنصب البلدي أو عضوية مجلس الشوري إلا عن طريق الإجراء المعروف باسم المبادلة cession bonorum ومعناها أن يتنازل المرشح للمنصب عن ثلثي أملاكه لمن رشحه فيتولي الأخير المنصب بدلاً منه. أ/ هارولد آدرس بل، مصر من الإسكندر الأكبر حتي الفتح العربي، مرجع سابق، ص١٣٩.

(٣) د/ عبدالمجيد الحفناوي تاريخ القانون المصري مع دراسات في القانون الروماني، مرجع سابق، ص٣٥٤.

(٤) أ/ هارولد آدرس بل، مصر من الإسكندر الأكبر حتي الفتح العربي، مرجع سابق، ص١٣٩.

(٥) د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص ٢٠٨.

(٦) د/ صوفي أبوطالب، مبادئ تاريخ القانون، مرجع سابق، ص٥٦٢.

الرومان وجدت رقابة لصيقة من المحليات علي جباية الضريبة[١].

ومسئولية المجالس عن سداد مستحقات الدولة مسئولية جماعية، بغرض تعويض النقص الذي ينشأ بسبب اختفاء الممولين من محل اقامتهم الضريبي وإعسار البعض الآخر وعدم أداء المبالغ المستحقة عليهم[٢]، بحيث إذا تهرب شخص من أدائها يتم جبايتها من أقرانه المتواجدين بالقرية[٣]، لتسهيل عملية التحصيل علي الموظفين[٤]، أذ صممت الحكومة الرومانية ـ كما هو شأنها طوال سيطرتها علي مصر ـ علي استعباد المصريين في خدمتها وابتزاز أموالهم لمصلحتها[٥]، واقتضاء كامل الضريبة من مختلف نواحي البلاد دون أن أن تعبأ بأي ظروف تمر بها البلاد أو مخاطر يتعرض لها السكان، من خلال توسيع نطاق المسئولية عن الجباية، وفي نفس الوقت إيجاد عيون لصيقة بالمصريين تقوم بالإبلاغ عن المتهربين في مختلف أنحاء البلاد من الوفاء بالتزاماتهم الذين أرهقتهم الضرائب[٦].

ونري أن المسئولية الجماعية للأعيان التي أقرها وطبقها ووضع أسسها الإمبراطور الفيلسوف لوسيوس سيبتيموس، تتناسق مع الفلسفة الرومانية التي سادت نظام الملكية العقارية في هذا العصر، وبصفة خاصة نظام ملكية الأراضي، فلم يتبني الرومان الفلسفة التي طبقها أسلافهم البطالمة والتي بموجبها حصروا الملكية الفردية للأراضي في دائرة صغيرة، وجعلوا بقية

(١) د/ طه عوض غازي، مركز الاجانب في العصر العلمي، ب . ن، ٢٠٠٣، ص ٧٥.

(٢) جونيفييف هوسون ودومينيك فالبيل، الدولة والمؤسسات في مصر من الفراعنة الاوائل إلي الأباطرة الرومان، مرجع سابق، ص٢٨٧.

(٣) أ/ هارولد آدرس بل، مصر من الإسكندر الأكبر حتي الفتح العربي، مرجع سابق، ص ١٤٥.

(٤) د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص ٢٠٨.

(٥) د/ إبراهيم نصحي، تاريخ الحضارة المصرية، ج٢، مرجع سابق، ص ١٤٤.

(٦) برر جانب من المؤرخين تمسك الحكومة الرومانية باقتضاء كامل الضريبة دون أي نقصان، بأن الحكومة كان يراودها الأمل في أن يؤدي هذا الإجراء إلي اشفاق الهاربين من ازدياد التبعات والأعباء علي ذويهم الذين بقوا في قراهم إلي وقف فرار المزارعين وتركهم قراهم. د/ إبراهيم نصحي، تاريخ الحضارة المصرية(مصر في عصر الرومان)، ج٢، مرجع سابق، ص ١٤٩.

الأراضي مملوكة للملوك، معتمدين في ذلك علي أنهم خلفاء وامتداد للفراعنة الذين كانوا مالكين لأرض مصر، باعتبارهم أبناء للإله حورس، بل أن الأباطرة الرومان سعوا إلي تشجيع الملكيات الخاصة، علي حساب تقليص الملكية العامة، اعتقاداَ منهم أن ملكية الأفراد للأراضي تؤدي لزيادة الانتاجية الأمر الذي يؤدي في النهاية إلي زيادة موارد الدولة.

فقد سمح الرومان لأصحاب الاقطاعات بتملكها ملكية خاصة، كما باعوا أراضي الدولة بأسعار زهيد للأفراد، وهو ما أدي إلي اختفاء الكثير من الملكيات الصغيرة لصالح نشوء ملكيات كبيرة، نتيجة استثمار بعض الأثرياء أموالهم في شراء مساحات واسعة الأراضي وصلت بعد فترة من الحكم الروماني إلي نظام شبيه بالاقطاع، هذه السياسات المتعلقة بالملكية أدت وجود أشخاص لديهم أملاك وآخرين لايملكون، وأصحاب الأموال يرغبون في تدعيم ملكياتهم، من توليهم في مناصب سياسية أو إدارية أو مالية، فهذه المناصب تزيد من تميزه وتؤكد علوهم وارتفاع شأنهم وانتمائهم إلي الفئات العليا وتزيد - في كثير من الأحيان - في ثرواتهم وأملاكهم.

فلم يشاء الإمبراطور الفيلسوف القانوني المحنك أن ينتهج نهج أسلافه ويرد مطلب مُلح ورغبة جامحة لرعاياه وتابعيه وأبناء جلدته الأصليين، فسخر قدراته العقلية وملكاته القانونية وخبراته العملية، في تلبية ما اسماتوا عليه وتحقيق أمنيتهم التي طالما سعوا إليها مع كل جالس علي العرش، وفي نفس الوقت إيجاد حل لمشكلة الجباية التي طالما أرقته وهددت عرش سابقيه، مع ضمان لكامل مكتسبات مواطنيه دون أدني نقصان أو تقطير أو إعسار، فلجأ إلي القاعدة الرومانية الأصولية التي تقضي بضرورة "التناسب بين الغنم والغرم"، فأصحاب الجاه والثراء والأملاك استفادوا من قيام الرومان ببيع أراضي الدولة بأسعار زهيدة وأصبح لديهم ملكيات كبيره، وحصلوا كذلك علي مناصب

رفيعة ومكانة مرموقة نتيجة اشتراكهم في عضوية مجالس شوري الأقاليم، وبالتالي عليهم في المقابل أن يتحملوا ببعض المغارم المتمثلة في القيام بالأعباء الإدارية والمالية وجباية الضرائب والتضامن في المسئولية عما يلحقها من نقص أو تراجع[1].

وإزاء عجز المصريون عن الوفاء بالخدمات الإجبارية والأعباء الضريبية والالتزامات المالية والتكاليف الأخري، لجأوا إلي الأساليب التي أصبحوا يتقنونها ومحترفين فيها مثل كتابتهم للشكاوي والالتماسات الكثيرة إلي الإدارة العليا، والتي لم تجد قبولاً او أذان صاغية، في ظل تمسك الرومان بالوفاء بكامل الالتزمات، وتقديم صالح الخزانة الرومانية علي كل اعتبار أخر، وأن القائم بالجباية من بين السكان، ويرتبطون معهم بعلاقات قديمة عديدة.

لذلك لجاء المصريون إلي الإختفاء عن رجال السلطة وأعين ممثليها من أصحاب المناصب، بالفرار وهجرة المكان كله بعيداً عن ديارهم[2]. بالرغم من أن أن أهل الريف لم يتجاوز أفقهم حدود قراهم الضيقة، ولم يتعد تفكيرهم تلك الحدود الجغرافية الضيقة، فالقرية هي مستقر المصري من المهد إلي اللحد وابطته بأرضه هي رابطة الجزء بالكل[3]. إذ ظل الأبناء يتوارثون حرفة الزراعة من الآباء منذ قديم الأزمان وسابق الدهور[4]. إلي عواصم الأقاليم والمدن الكبيرة الكبيرة الغنية والمزدحمة بالسكان ضعيفة الروابط الإجتماعية ذات النشاطات المختلفة والأعمال المتنوعة[5]، وبصفة خاصة الاسكندرية التي اجتذبت الفارين

---

(١) من الأصول الرومانية أن من أصاب النفع حمل بالضرر أو العنم بالغرم أو النعمة بالنقمة أو الخراج بالضمان. جوستنيان، مدونة جوستنيان في الفقه الروماني، مرجع سابق، ص٣٧٢.

(٢)منذ فجر العصر الروماني وتحديداً من عام ٢٠م بدأ سماع فرار المصريين من قراهم بسبب الضريبة، لكن ذلك لم يصل إلي حد الظاهرة. أ/ هارولد آدرس بل، مصر من الإسكندر الأكبر حتي الفتح العربي، مرجع سابق، ص ١١١.

(٣) د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص ١٦٤.

(٤) د/ محمد مرسي الشيخ، معالم تاريخ مصر البيزنطية، مرجع سابق، ص ٨٧.

(٥) نورمان ف. كانتور، قصة حضارة البداية والنهاية، ج١، مرجع سابق، ص٢٣.

باعتبارها عروس البحر المتوسط وثاني مدن الإمبراطورية بعد روما[1]، ومركز التجارة العالمية مع الغرب والشرق والشمال والجنوب[2]، وهي المدينة التي لها الصدارة علي كل مصر[3] أملاً في أن يجدوا حياة أفضل أو عملاً مجزياً أو ملاذاً أمناً من بطش السلطات، فمن لم يعثر علي بغيته لاذ إلي الاختفاء بأحراش الدلتا ومستنقعاتها[4]، ومن وجد بغيته ترك أهله وقريته واستقر في المدينة غير راغب في العودة مرة أخري إلي الريف[5].

وبعد أن استنفذت الإدارة الرومانية الحاكمة كل الوسائل المتاحة في تعديل ادارة جباية الضريبة، قامت بالتوجه إلي الطرف الأخر في العلاقة الضريبية وهو الممول أو الخاضع للضريبة، وبدأت في تطوير الإجراءات القانونية، بحيث تضمن قيامه بسداد الضريبة المفروضة عليه ومنع تملصه منها تحت أي ظرف[6].

---

(١) د/ السيد عبدالحميد فوده، فلسفة نظم القانون المصري العصرين البطلمي والروماني، مرجع سابق، ص٣٥٧.

(٢) أ/ هارولد آدرس بل، مصر من الإسكندر الأكبر حتي الفتح العربي، مرجع سابق، ص١٣٢. يصف مونتسكيو رواج النشاط التجارة المصرية قائلاً :"استحوذت مصر علي تجارة الدنيا". مونتسكيو، تأملات في تاريخ الرومان، مرجع سابق، ص٤٦.

(٣) جاء في خطاب يرجع تاريخه إلي القرن الثاني الميلادي منسوب للإمبراطور هادريان وصف للإسكندرية أهلها والأنشطة المتنوعة بها:"ان سكان المدينة ينقسمون إلي شيع وأحزاب عديدة ويتسمون بالغرور والاستعلاء والعناد الجامح، أما المدينة فهي غنية ثرية مرفهة، والبعض فيها يعملون في نفخ الزجاج، والبعض يصنعون الورق، وآخرون ينسجون ويغزلون الكتان، ولكل امرئ فيها له حرفته التي يشتغل بها، وحتي المرضي منهم بداء النقرس والخصيان والعميان يزاولون حرفاً، وحتي العجزة والمشلولين لايبقون عاطلين بلا عمل". د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص ٢١١.

(٤) د/ فاروق القاضي، موسوعة تاريخ مصر عبر العصور، مرجع سابق، ص٤٦٢.

(٥) جاء في خطاب أرسله شخص يدعي تروفيمس إلي والده أنه وصل ومدينة الاسكندرية ووجد بها العمل والأجر وأنه سوف يبقي بها ولن يعود إلي منزله. أ/ مانفريد كلاوس، الإسكندرية أعظم عواصم العالم القديم، مرجع سابق، ص١٣٨.

(٦) انتهج المشرع الضريبي المصري اسلوب توجيه الخطاب إلي الممول وتكليفهم بالقيام ببعض الالتزامات، وعلي سبيل المثال جاء الباب الأول من الكتاب السادس من قانون الضريبة علي الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ بعنوان "الاخطار وإمساك الدفاتر" يتضمن العديد من الواجبات التي يتعين علي

فبدأت السلطات الرومانية بعلاج ظاهرة فرار الأهالي من القري إلي المدن الكبري[1]؛ فأصدر الولاة والأباطرة العديد من القرارات والمراسيم التي تُحد من ظاهرة انتقال الأفراد من قراهم دون الحصول علي ترخيص بذلك، وابتدأ هذه الإجراءات الوالي الروماني أيتيرينوس فرونتو الذي أصدر أمراً يلزم أهل الريف بتقديم اقرارات مكتوبة عن أقاربهم الخاضعين لضريبة الرأس المتواجدين خارج قراهم، وتحديد أماكن تواجدهم علي وجه الدقة، حتي يمكن جباية الضريبة منهم في أماكن تواجدهم، فإن لم تتمكن الجهات المختصة من جباية الضريبة من الخاضع لها في مكان تواجده، أخذتها من أهاليهم أو أقاربهم المتواجدين الريف[2].

ولم يكتفي الرومان بتوجيه الأوامر إلي أهالي الفارين، فقد لايوجد للهاربين أقارب في موطنهم، إذ قد ترتحل جميع الأسرة بكامل أعضائها خارج محل إقامتها، لذلك أصدر الوالي فيبيوس مكسيموس منشوراً تم تعميمه علي جميع الأقاليم، يأمر كل الأشخاص المتغيبين عن مواطنهم الأصلية بالعودة إليها دون إبطاء لإستيفاء اقرارات الحصر والتعداد اللازمة لربط الضريبة، وألا يتواجد شخص خارج موطنه إلا إذا كان لديه أسباب مقنعة وكافية أو لضرورة مُلحة[3]، وبشرط أن يكون قد حصل علي تصريح إقامة موقع ومعتمد من

الممولين الالتزام بها، كما الزم القانون رقم ١٥٨ لسنة ٢٠١٨ المتصرف بسداد ضريبة التصرفات العقارية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التصرف.

(١) برر البعض فرار القرويين إلي المدن الكبري بأن الذي وجههم هذه الوجهة أن الحكومة الرومانية كانت تجلبهم من قراهم لأداء أعمال سخرة سنوية في هذه المدن لمدة ثلاث شهور سنوياً مما مكنهم من التعرف والإلمام بتفاصيل الحياة في هذه المدن. أ/ مانفريد كلاوس، الإسكندرية أعظم عواصم العالم القديم، مرجع سابق، ص١٤٥.

(٢) أ/ مانفريد كلاوس، الإسكندرية أعظم عواصم العالم القديم، المرجع السابق، ص١٤١.

(٣) كان الموطن في مصر في أوائل العصر الروماني وراثياً، لذلك كان تحديد مسئولية الفرد وحقوقه وواجباته رهينة بموطنه. أ/ هارولد آدرس بل، مصر من الإسكندر الأكبر حتي الفتح العربي، مرجع سابق، هامش(٢) ص١٣٩.

الموظف المختص[1].

لكن هذه الأوامر لم تكن تلقي أذان صاغية من القرويين، خاصة المكبلين بأعباء ضريبية جسيمة، وهو ماجعل الولي سوبا تيانوس أكويلا يلجأ إلي ترغيب الفارين في تحسين أوضاعهم المالية بدلاً من التهديد ـ فاسلوب العصا والجزرة لم يكن خافي علي الإدارة الرومانية ـ فعرض الوالي علي القرويين الإعفاء من بعض التزاماتهم إذا عادوا إلي أقاليمهم وقاموا بواجباتهم الأصلية في موسم الحصاد وسددوا التزاماتهم المالية[2].

ولما تولي الإمبراطور بسيانوس كراكلا العرش، ألح في تقليد الاسكندر الأكبر، فأخذ يتقلد بأخلاق الاسكندر وقتل أخيه جيتا ونزل البلاد وأهلك فيها الحرث والنسل[3]، ولم تكن مصر بعيدة عن بطش هذا الإمبراطور العنصري الدموي، فقد أعمل في أهل الاسكندرية السيف وأباح المدينة لجنوده يعملون في سكانها الذبح والقتل دون أن يرحموا طفلاً أو امرأة أو عاجزاً أو شيخاً، لمجرد أنه وصموه بالهوس ووصفوه بالخفة والطيش، وفي اطار السياسة المتشددة ضد سكان مصر، عالج الإمبراطور كاركلا ظاهرة فرار المصريين من قراهم بإصدر دستور في سنة ٢١٥م ينص علي إعادة القرويين الفارين إلي مواطنهم بكافة السبل، وعدم السماح بالإقامة في الاسكندرية بشكل منتظم لأي شخص من

(١) جاء في منشور الوالي فيبيوس مكسيموس أن القرويين الذين يعتقدون أن لديهم أسباب كافية ومقنعة للبقاء في الاسكندرية عليهم أن يسجلوا أسماءهم لدي الموظف المعين خصيصاً لهذا الغرض، ومن يثبت منهم ضرورة بقائه بالاسكندرية سوف يحصل علي تصريح إقامة موقع ومعتمد يفيد ذلك. د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص٢٩٣.

(٢) د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص٢٩٤.

(٣) أشار بعض المؤرخين إلي الإمبراطور كراكلا قتل من الرومان الذين اتهموه بقتل أخيه جيتا حوالي نيف وعشرين ألف نفس من الأكابر والأعيان في مقدمتهم وزيره باينياس. ميخائيل شاروبيم، الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث، ج١، مرجع سابق، ص ٢٨٣.

القرويين[١].

وقد دفعت المسئولية الجماعية شيوخ القري . فباعتبارهم مسئولين مسئولية شخصية عن سداد ضرائب قراهم كانوا يتضامنون في سد العجز الذي يلحق الحصيلة الضريبية نتيجة عدم سداد البعض المستحقات التي عليهم[٢]. إلي أن يمدوا الحكومة الرومانية والأجهزة المختصة بالمعلومات الكافية عن الفاريين من دفع الضرائب والمتعسرين في أدائها، والإرشاد عن الأماكن التي آوي إليها الهاربون[٣]، وقد أدت الوشايات والتبليغات إلي خلو القري والمدن من سكانها، وهذا ما اعترف به والي مصر تيبريوس يوليوس الاسكندر في منشوره[٤]، الذي جاء فيه:"والآن المدن تكاد تكون خالية تماماً من السكان بسبب كثرة الوشاة والمبلغين، وتمزقت كل البيوت"[٥].

لذلك لم يكن الفرار هذه المرة إلي المدن العامرة الأهلة بالسكان للزوبان في بوتقتها واختفاء أمرهم علي الناس، إذ أن هذه الأماكن كانت تحت يد

(١) استثني من هذا الدستور فئتين سُمح لهم بالتواجد في الاسكندرية هما الأشخاص الذين تحتاج المدينة لخدماتهم مثل مربي الخنازير والذين يجلبون الوقود لتدفئة الحمامات، والزوار الذين يأتون لحضور الاحتفالات الدينية والطقوس وتقديم الاضحيات للمعابد وأولئك الذين يأتون للترفية ومشاهدة عظمة المدينة أو لانجاز لأعمال طارئة. د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص١٢٢، ٣٩٤.

(٢) د/ أبو اليسر فرج، تاريخ مصر في عصري البطالمة والرومان، مرجع سابق، ص ٢٠٤.

(٣) د/ إبراهيم نصحي، تاريخ الحضارة المصرية، ج٢، مرجع سابق، ص١٢٧، ١٤٤.

(٤) تيبريوس يوليوس الاسكندر ابن جابي الاسكندرية وابن شقيق المؤرخ السكندري فيلون لكنه إرتد عن اليهودية والتحق بالجيش الروماني وترقي في المناصب حتي نصب والياً علي مصر الفترة من ٦٦-٧٠م. أ/ هارولد آدرس بل، مصر من الإسكندر الأكبر حتي الفتح العربي، مرجع سابق، ص ١١١؛ Bernard Legras, Les Romains en Égypte, de Ptolémée XII à Vespasien, Pallas Revue des anciennes,N 96, 2014, p15.

(٥) د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص٣١٣. ومن جانبنا لانستبعد حدوث ذلك، ففي القرن الحادي والعشرين وبالرغم من التقدم العلمي والتكنولوجي في شتي مجالات الحياة، إلا فيروس كورونا استطاع أن يجعل الكثير من الأهالي يفرون من مدنهم، بل أنه جعل من دول اقتصادية وعسكرية ونووية ذات صخب وضجيج لا تنام ولايغيب عنها الشمس خاوية من المارة لايظهر فيها فرد واحد، بل أن المدن العظمي التي دعا لها الأنبياء لتكون ملاذاً أماناً مطمئناً للناس تبدون وكأنها خالية من العباد والنساك بل ومن جميع البشر.

السلطات العامة والمجالس الشعبية وشيوخ القري، فبعد حزمة الإجراءات التي اتخذها الولاة والأباطرة، لم يكن بإمكان الريفيين البقاء في قراهم ولا الذهاب إلي المدن الكبري للعمل واكتساب الرزق، فالضرائب المستحقة والديون المتراكمة عليهم جعلتهم محل ملاحقة مستمرة من الجباة والادارة معاً، طوال الوقت وفي أي مكان.

كما أصبحت المعابد التي كانت الملجأ الأخير للمصريين في العصر البطلمي[١]، غير أمنه بل في مرمي بصر الحكومة وتحت سيطرتها المباشرة، إذ كانت خاضعة لأحد أكبر رجال الإدارة المالية والضريبية الرومانية وهو مراقب الحساب الخاص[٢]، بل أن الإمبراطور جستنيان عاقب البطريرك وموظفي الكنيسة الذين يظهرون ضعف أو رحمة نحو المدينين للخزانة العامة، أو يمنحون حق الالتجاء للكنيسة لبعض دافعي الضرائب دون موافقة، بالعزل من وظائفهم وحرمانهم من الكنيسة، بالإضافة إلي دفع تعويض من مالهم الخاص عن الضرر الذي أصاب أموال الحكومة، فإن لم يتوافر لديهم من المال ما يكفي لسد العجز، يتم سداد الباقي من خزانة الكنيسة[٣].

---

(١) في العصر البطلمي كانت الوسيلة الشائعة لدي المزارعين للخلاص من العجز عن دفع الايجار أو الضرائب هي الاخفاء عن أعين موظفي الملك بالاحتماء بأحد المعابد. د/ محمود سلام زناتي، تاريخ القانون المصري، مرجع سابق، ص ٣٠٢. أما الفرار في العصر الروماني فكان إلي الصحراء بعيداً عن يد وأعين السلطة الحاكمة. نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ١٨٢.

(٢) أخذ الرومان من الحضارة الإغريقية فكرة وجود مكان مقدس يلجأ إلية المظلومين من الطغاة، فعند اختطاط روميلوس مدينة روما وتعميرها جعل فيها ملجأ علي رابية الكابيتول المقدسة يأوي إليه النزلاء والرقيق والمدينون المعسرون الفاريين، لكن هذا النظام لم يطبق في مصر إذ جعلت الإدارة الرومانية مراقب الحسابات الخاصة(الايديولوجوس) صاحب السلطة العليا علي كافة المعابد، والمشرف العام علي العبادة والهيئة الكهنوتية، وذلك للسيطرة التامة علي هذه الهيئة التي كانت تنبعث دائماً الحركات القومية. أ/ هارولد آدرس بل، مصر من الإسكندر الأكبر حتي الفتح العربي، مرجع سابق، ص ٩٧؛ ويرجع رالف اسناد مهمة الإشراف علي المعابد إلي مراقب الحساب الخاص إلي أن النظام الروماني كان يقضي بأن الكهنة الذين يشغلون المناصب العليا يعتبرون موظفين مدنيين وينتخبون لأسباب دينيوية أكثر منها دينية. أ/ رالف لنتون، شجرة الحضارة، مرجع سابق، ص ٣٢٥.

(٣) د/ السيد الباز العريني، مصر البيزنطية، مرجع سابق، ص٢٠٠.

فلم يكن أمام المصريين في هذه الظروف القاسية إلا أن هاموا علي وجوهم في الصحاري والقفار، بحيث كان الهروب إليها الوسيلة الأخيرة لمحاولة النجاة بأجسادهم(١)، فكانوا يتهربون من وطأة الضريبة بترك أرضهم وصناعتهم، وجلب الخراب علي أنفسهم وذويهم، والعيش في الصحراء علي النباتات والثمار الطبيعية(٢)، لدرجة أن بعض المؤرخين شبه معيشتهم في الصحراء بمعيشة الحيوان غير الناطق(٣)، الأمر الذي جعل بعض الفارين يكونوا عصابات للسطو المسلح تقوم بمهاجمة القري وقطع الطرق ونهب المسافرين للحصول علي مصدر الرزق(٤).

زاد من حنق المصريين علي جباة الضرائب، الإجحاف النفسي الذي ألحقه الإمبراطور قلديانوس بهم، حيث قام بتعديل نظام جباية ضريبة الرأس، بحيث اندمجت ضريبة الرأس مع الضريبة المقررة علي الحيوانات(٥)، ففي النظام الجديد يعتبر الشخص الخاضع للضريبة والحيوان واحد من وجهة النظر الضريبية، وبرر البعض سياسة دقلديانوس وتشدده مع المصريين والعمل علي النيل منهم وإذلالهم، بتأبي المصريين عليه ورفضهم تقديس صور الأباطرة وتقديم القرابين لآلهته وترفعهم عن ممارسة شعائر الديانة الرسمية، فما كان منه إلا أن مثل بهم وارتكب في حقهم أفظع الجرائم وطبق عليهم نظم ظالمة تحقر من شأنهم(٦).

كما شجع المصريين علي الفرار إلي الصحراء اعتناقهم الديانة المسيحية، التي اعتبر الرومان معتنقيها من الأشرار فناصبهم الأباطرة

(١) أما في العصر الروماني فكان إلي الصحراء بعيد عن يد السلطة. نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ١٨٢.
(٢) مراد كامل، حضارة مصر في العصر القبطي، مرجع سابق، ص ٢٦.
(٣) يوحنا لورنس فان، تاريخ الكنيسة المسيحية القديمة والحديثة، مرجع سابق، ص١٠٤.
(٤) د/ فاروق القاضي، موسوعة تاريخ مصر عبر العصور، مرجع سابق، ص٤٦٩.
(٥) د/ السيد الباز العريني، مصر البيزنطية، مرجع سابق، ص ١٢٢.
(٦) أ/ عبدالعزيز جمال الدين، ثورات المصريين حتي عصر المقريزي، مرجع سابق، ص ٣٧.

العداء(١)، فبالرغم من أن المعروف عن الحكومة الرومانية التسامح الديني تجاه الديانات القديمة(٢)، إلا أن المسيحيون كانوا في نظرهم مواطنين أشرار يمثلون خطراً سياسياً ودينياً واجتماعياً(٣)، إذ وقت ميلاد المسيح كانت الحكومة الرومانية في راحة تامة وصلح وسلام بعد أن عانت زمناً طويلاً من الصراعات الطائفية والحروب أهلية(٤)، وكان في اعتناق جانب من السكان للمسيحية إنذار بإنقسام اجتماعي جديد من الممكن أن يُعيد شبح الحرب الأهلية مرة أخري، كما مثل المسيحيين خطراً سياسياً، إذ أنهم ترفعون عن ممارسة شعائر الديانة الرسمية الوثنية(٥)، ولم يقدسون صور وتماثيل الأباطرة(٦)، وكان الأباطرة قد

---

(١) يؤكد هذه النظرة أن أن جمهرة من السكان الذين ربطت ضرائب خاصة بالأرض في العصر الفرعوني لم يقوموا بالفرار في حالة العجز عن دفع الضرائب. جين أفريك، حضارات افريقيا القديمة، المجلد الثاني، اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ افريقيا العام، مرجع سابق، ص ١١٠.

(٢) برر المؤرخين وفقهاء تاريخ القانون تسامح الرومان ومن قبلهم البطالمة مع الديانة المصرية بأنهم أدركوا أنه لاسبيل لهم في حكم مصر والسيطرة علي المصريين، أحترام تقاليدهم وتقديس آلهتهم، لاسيما وان عدم مراعاة هذه الأمور كان من أهم الأسباب التي أثارت قلوب المصريين ضد الفرس. د/ ابراهيم نصحي، تاريخ مصر في عصر البطالمة، ج ١، مرجع سابق، ص ٢٠؛ د/ مصطفي سيد احمد صقر، فلسفة وتطور النظم القانونية في مصر، دار النيل للطباعة، المنصورة، ب. ت، ص ٢٣١؛ د/ السيد عبدالحميد فوده، فلسفة نظم القانون المصري العصرين البطلمي والروماني، مرجع سابق، ص١١. بينما برر لورانس تسامح الرومان مع انصار الديانات القديمة قائلاً :"ان في كل الديانة الوثنية لم يكن أدني فاعلية في تأثير حاسيات التقوي ونموها في النفس لأنه أولاً الآلهة والإلهات التي كانوا يقدمون لها العبادة الجمهورية عوضاً عن أن تكون قدوة للفضيلة كانت قدوة للرذائل والمعاصي، نعم كانت تحسب بانها تفوق البشر بالقدرة وعديمة الموت ولكنها فيما عدا ذلك علي درجة واحدة مع البشر". يوحنا لورنس فان، تاريخ الكنيسة المسيحية القديمة والحديثة، مرجع سابق، ص٤.

(٣) يقول الشماس منسي:" كان في بدء ظهور النصرانية ينظر إليها كشيعة يهودية خطرة ولما اشتعلت ثورات اليهود علي المملكة الرومانية اضطهدت الحكومة المسيحيين مع اليهود لظنها أنهم قسم منهم فنال المؤمنين في الاسكندرية شدائد عظيمة". الشماس منسي القمص، تاريخ الكنيسة القبطية، مرجع سابق، ص ١٧.

(٤) جزم الرومانيين أن المسيحيين ليسوا مدعين فوق الحد ومعجبين فقط لكنهم كذلك غير محبين سلام العموم وطمانينتهم وعازمون علي اثارة حروب. يوحنا لورنس فان، تاريخ الكنيسة المسيحية القديمة والحديثة، مرجع سابق، ص٣، ٢١.

(٥) يعتبر أنيانوس أول من تمرد علي عبادة الأوثان' فرفض عبادة سرابيس، مما أدي إلي مقتله علي يد رجال السلطة سنة ٦٢م . أ. م. فورستر، الإسكندرية تاريخ ودليل، مرجع سابق، ص ٩٠.

(٦) د/ مصطفي العبادي، الامبراطورية الرومانية، مرجع سابق، ص ٢٧٩.

فرضوا علي كل شخص أن يؤلههم ويعبد إليهم(١).

وانتظم معتنقي المسيحية تحت رعاية عاهلهم الذي سرعان ما اتخذ لنفسه لقب بطريرك وعين أساقفة تابعين له في جميع أنحاء مصر، لذلك نظر الرومان إلي المسيحية علي أنها تيار سياسي مناوئ أو متمردة يجب قمعه واقتلاعه من الجذور، فالجانب الثوري في دعوة يسوع ضد القهر الروماني كان تهديداً مباشراً لوحدة إمبراطورية تقوم علي التنظيم العسكري الصارم(٢)، بالإضافة إلي أن المسيحية بدعوتها إلي التوحيد كانت تسلب ألأباطرة صفتهم وهيبتهم المقدسة التي هي أساس جميع سلطاتهم(٣).

ومند القرن الثاني الميلادي أصبح للمسيحية مريدين في تزايد مطرد ولهم تنظيمات تجمعهم(٤)، وقيادات يذعنون لها(٥)، مما جعل الأباطرة يتعرضون يتعرضون لهم بالخويف والقمع والقتل ومصادرة أملاكهم والطعن في شرفهم والإيذاء والاضطهاد المنظم، ومنهم علي سبيل المثال الإمبراطور مرقس انطونينوس(٦)، وسيفيروس(٧)، مروراً بابنه كراكلا(١)، ثم الإمبراطور ديكيوس

(١) أ. م. فورستر، الإسكندرية تاريخ ودليل، مرجع سابق، ص ٩٠.

(٢) أ/ محمد عادل زكي، نقد الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص١٢.

(٣) د/ آمال محمد الروبي، مظاهر الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص٦٠.

(٤) يقول لورانس:"كان للكنسة خدام عامة أو شماسة منذ أول تأسيسها لأنه لايمكن أن يقوم اجتماع بدون خدامه ولاسيما كتلك الاجتماعات التي كانت في الكنائس المسيحية الأولي.. وقبل مرور أواسط القرن الثاني كانت أكثر كتب العهد الجديد في كل كنيسة مسيحية في كل العالم المعروف وكانت تقرأ وتعتبر كدستور الهي". يوحنا لورنس فان، تاريخ الكنيسة المسيحية القديمة والحديثة، مرجع سابق، ص٣١، ٣٣.

(٥) يقول شاروبيم:"اتفق رأي بطاركة جميع الأمصار علي حساب عيد الفصح للنصاري وصومهم ورتبوا كيف يستخرج ووضعوا حساب به يستخرجون معرفة وقت الصوم والفصح". ميخائيل شاروبيم، الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث، ج١، مرجع سابق، ص٢٨٢.

(٦) يقول لورانس:لم يكن ملك بعد نيرون أوقع شروراً عظيمة ومصائب جسيمة علي المسيحيين مثل هذا السامي الحكمة مرقس انطونينوس". يوحنا لورنس فان، تاريخ الكنيسة المسيحية القديمة والحديثة، مرجع سابق، ص٥٥.

(٧) يقول لورانس:"غير أن مصائبهم ازدادت سنة ٢٠٢ مسيحية لما سن الملك سفيروس الذي لم يضطهدهم في غير هذا الأمر شريعة أنه لايسمح لأحد بترك ديانة ابائه ويصير مسيحياً فمع أن هذه

جين(٢٦٣-٢٦٥) الذي أمر بإبادة جميع مسيحي الإمبراطورية[٢]، وبلغ الاضهاد ذروته في عهد الإمبراطور دقلديانوس الذي أعاد تثبيت دعائم الوثنية في مصر بإراقة دماء معتنقي الديانة المسيحية وإغلاق كنائسهم، وأجبارهم علي التخلي عنها أو الهرب بدينهم إلي الصحراء[٣]، ومن بقي أعمل فيهم القتل حتي أفني خلقاً كثير[٤]؛ واتخذ معظم الأباطرة بعد قسطنطين الأول موقفاً عدائياً من معتقدات القبط في مصر[٥]، حتي أصبحت المدن العامرة خربة مهجورة، بل أن مدينة الإسكندرية عاصمة الولاية نفسها أوشكت أن تكون خلت من السكان تقريباً [٦].

الشريعة اقتصرت علي منع امتداد ديانتهم كانت وسيلة عظيمة للحكام ليزعجوا المسيحيين ويقتلوا كثيرين". يوحنا لورنس فان، تاريخ الكنيسة المسيحية القديمة والحديثة، مرجع سابق، ص٨٨.

(١) قام الإمبراطور كراكلا بقتل زعماء السكندريين الذين خرجوا لاستقباله عند ضواحي المدينة وأطلق قواته علي المدينة فاجتاحوها وأعملوا القتل بين سكانها في مذبحة استمرت بضعة أيام وقتل فيها عدد كبير. د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص١٣٢.

(٢)وصف شاروبيم معاملة ديكيوس للمسيحيين قائلاً :" اشتد علي النصرانية شدة عظيمة جداً فأعمل في جميع النصاري القتل والصلب وتقطيع الأعضاء والسلب.. فلم يذق النصاري شدة أعظم مما ذاقوه في أيامه ولاضيقاً أشد مما عانوه في سلطانه حتي كادوا يفنون، وكان المصريون في هذا الحين شديدي التمسك بعقائدهم القديمة وعوائدهم الدينية لايبغون عنها بديلا.. وقامت قائمة الفتنة فخرج الوثنيون علي النصاري ونهبوا بيوتهم وكثر النهب بمدينة الاسكندرية فعظمت الفتنة إلي أن صار أمر اراقة دماء المسيحيين من الواجبات الدينية وتتبعوا أمرهم وكثر الغمص عنهم فخرجوا علي وجوههم في صحاري الصعيد الأعلي وانزووا في أقطارها.. وفي خلال هذه الشدائد والمحن ظهر الراهب انطاسيوس المصري وهو أول من ابتدأ بلبس الصوف وعمارة الديارات بالبراري وابتدع زي الرهبنة وأنزل بدياراته الفرق الهاربة من أهالي مصر ولم تكن الرهبانية إذ ذاك مشروعة ولا معروفة". ميخائيل شاروبيم، الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث، ج١، مرجع سابق، ص ٢٩٥-٢٩٦.

(٣) يقول شاروبيم عن معاملة دقلديانوس لمسيحي مصر:"حكي أحبار مسيحي مصر أن دقلطيانوس ركب ظهر فرسه وأمر جنده أن لايتركوا القتل حتي تسيل الدماء علي الأرض وتعلو حتي تصل إلي ركبة فرسه". ميخائيل شاروبيم، الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث، ج١، المرجع السابق، ص ٣١٠.

(٤) لم يكن الخلاف العقائدي خلاف بسيط يمكن التغاضي عنه، بل كان من شأن استمرار هذا الخلاف التأثير علي بقاء الإمبراطورية واستمرار سيطرتها، فهو مبعث الفرقة ومكمن الشقاق والانحلال وسبب التشرذم، لذلك عمل الأباطرة علي حسم هذا الخلاف، بالقوة أو الحوار أو السياسة، وفي ذلك يقول بتلر:"لم تكن أمو الحكم هي التي قامت عليها الأحزاب واختلف بعضها عن بعض فيها، بل كان الخلاف علي أمور العقائد والديانة". د/الفرد ج. بتلر، فتح العرب لمصر، مرجع سابق، ص٨٥.

(٥) أ/ عبدالعزيز جمال الدين، ثورات المصريين حتي عصر المقريزي، مرجع سابق، ص ٣٩.

(٦) إ. س. سفينسيسكايا، المسيحيون الأوائل والإمبراطورية الرومانية، مرجع سابق، ص ٢٤.

وقد أستمر اضطهاد المسيحيين ردحلاً طويلاً من الزمن، استطاعت المسيحية خلاله أن تصمد أمام الاضطهاد، حتي تحولت الدولة نفسها إلي المسيحية، فأخذ الامبراطور قسطنطين بسياسة الأمر الواقع، وأصدر مرسوم ميلان سنة٣١٣م اعترف فيه بالديانة بالمسيحية(١)، وتعهد بحماية أرواح المسيحيين وممتلكاتهم مثل بقية رعايا الامبراطورية(٢)، غير أن هذا المرسوم لم يفيد المصريين بسبب النزاع الدائرة بين كنيسة القسطنطينية وكنسية الاسكندرية، مما أدي إلي كره واحتقار الكاثوليك للارثوذكس، فأصبح الارثوذكس في نظر البيزنطيين هراطقة ملحدين خارجين علي الدين الصحيح، لايدينون لهم بأي نوع من التسامح، وبصفة خاصة بعد أن أقر مجمع خلقدونية عام٤٥١م قانون الايمان بطبيعتين لايمكن تجزئتهما للسيد المسيح، وجعل الصدارة لكنيسة روما(٣)، وأقرت الكنيسة المصرية مذهب مضاد هو الطبيعة الواحدة الإلهية للسيد المسيح(٤).

كما شجع المصريين علي اللحاق بالصحراء والإقامة بها بصفة دائمة،

(١) بموجب الوثيقة الصادرة عام ٣١٣م أصبح الدين المسيحي ديناً شرعياً ومباحاً وفاز أخيراً بحق الوجود في بوتقة الديانة بعد معركة قاسية وطويلة، وأصبح هناك حرية في ممارسة طقوس المسيحية، كما هو الحال بالنسبة للديانات السابقة عليها.

(٢) تم تبرير ذلك بأن قسطنطين رأي في نفسه أنه الشخص الذي اختاره الله وميزه علي العالمين حين آمن بالمسيحية وتخلي عن معتقدات الرومان الوثنية، لذلك أتاح الفرصة أمام المسيحية للانتشار لتصبح ديانة الأغلبية. د/ عبدالرضا حسين الطعان وآخرين، موسوعة الفكر السياسي عبر العصور، مرجع سابق، ص٢٩١. الأمر الذي دفع الكنيسة إلي أن تعتبره كاهنها الأعلي علي اعتبار أنها الآمر الناهي لكل الأديان في مملكته، بل وخلعت عليه لقب الحبر الأعظم (pontefice) كزعيم لرأس الكنيسة. أ/ احمد تركي الشريدة، نشأة البابوية وتطورها، بحث منشور بالجامعة الاردنية، مجلة "دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية"، المجلد٤٥، العدد٤، ملحق١، ٢٠١٨، ص٣٩٢.

(٣) إذا كان الامبراطور قسطنطين استطاع حل مسألة الديانة المسيحية، إلا أنه لم يفلح في حل النزاع المذهبي المشتد بين الكنيسة الكاثوليكية والكنسية الارثوذوكسية. د/ جمال الدين فالح الكيلاني، في التاريخ الأروبي الوسيط، مكتبة المصطفي، القاهرة، ٢٠١١، ص١٦،٩، ٢٠.

(٤) يري البعض أن النزاع بين كنيسة القسطنطينية وكنيسة الاسكندرية، ليس إلا تعبيراً عما بمصر وبلاد الشام من ميول انفصالية أفرعت في قالب ديني، كان شأنه أن ألغت كنسية الاسكندرية استخدام اللغة اليونانية التي اعتمدها الرومان كلغة للبلاد، واستخدموا بدلاً منها اللغة المصرية القبطية في الطقوس والشعائر. أ/ عبدالعزيز جمال الدين، ثورات المصريين حتي عصر المقريزي، مرجع سابق، ص ٤١.

إقرار المسيحية لحياة الزهد والتبتل والإنعزل في الأديرة ـ باعتبارها نوع من المقاومة السلبية والإعتراض الجماعي علي القهر والظلم الروماني(١) ـ والتي بدأت في مصر منذ منتصف القرن الثاني الميلادي(٢)، ثم انتشرت وأزدهرت حياة الصحراء في القرن الثالث، بسبب تغليب الرومان الاعتبارات المالية علي الاعتبارات الدينية(٣)، مما أدي إلي التوسع في بناء الأديرة لاستيعاب الأعداد الغفيرة التي تفد إليها من جميع الأقاليم، حتي بلغ عدد الأديرة في القرن الرابع خمسون ديراً(٤)، ومن كثرة وفود المصريين إلي الصحراء والتوسع في اقامة الأديرة والصوامع لاستعاب الأعداد المزايدة باستمرار، سُميت صحراء وادي النطرون بصحراء القلايات(٥).

وقد عبر بعض المؤرخين حسابياً عن كثرة حالات الفرار الجماعي من القري، بالتطبيق علي قرية فيلادلفيا بالفيوم، بأن سجلات الفاريين من القرية

---

(١) يصف أ/ عبدالعزيز جمال الدين الرهبنة التي مارسها المصريون قائلاً :"الرهبنة والديرية ابتداع مصري خالص... تحولت هذه الرهبنة إلي حركة تشبه العصيان المدني ضد سلطة الاحتلال الروماني البيزنطي". أ/ عبدالعزيز جمال الدين، ثورات المصريين حتي عصر المقريزي، المرجع السابق، ص ٣٩.

(٢) يري البعض أن أول دير مسيحي تأسس سنة ١٥١م، حيث قرر فرونتون هو أحد رهبان صحراء نيتريا، اعتنق الرهبانية في مصر قبل انتشارها، وهو أول من فكر في معيشة العزلة بصحراء نيتريا بوادي النطرون في أواسط القرن الثاني الميلادي، فترك العلم وزهد في الدنيا وجمع إليه جماعة وسار بهم إلي الصحراء حيث عاشوا في كهوف الصحراء . الشماس منسي القمص، تاريخ الكنيسة القبطية، مرجع سابق، ص ٨٧؛ أ/ الأمير عمر طوسون، وادي النطرون، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ب. ت، ص٢٣. بينما يري المقريزي أن الأنبا أنطونيوس الذي عاش في النصف الثاني من القرن الثالث الميلادي هو أول من احدث الرهبانية للنصاري، وهو الذي بني دير الجميزة بقرية الميمون بصعيد مصر لهذا الغرض. تقي الدين المقريزي، تاريخ الأقباط، تحقيق د/ عبدالمجيد دياب، دار الفضيلة، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٤٩. وعلي أي حال فإن مصر كانت منشأ هذه الطريقة في المعيشة، فمصر الأولي في حياة الرهبنة، ثم انتقلت حياة الرهبنة إلي سوريا والبلدان المجاورة . يوحنا لورنس فان، تاريخ الكنيسة المسيحية القديمة والحديثة، مرجع سابق، ص٧٠.

(٣) د/ عبدالرضا حسين الطعان وآخرين، موسوعة الفكر السياسي عبر العصور، مرجع سابق، ص٢٩٢.

(٤) يرجع التوسع السريع في بناء الأديرة إلي اعتماد في بنائها علي مواد بسيطة أغلبها من البيئة كالقصب أو فروع الشجر أو جريد النخل. تقي الدين المقريزي، تاريخ الأقباط، مرجع سابق، هامش(٣) ص ١٤٧.

(٥) أ/ الأمير عمر طوسون، وادي النطرون، مرجع سابق، ص٢٤.

أوضحت أن عددهم كان ٤٣ رجلاً، لكن هذا العدد زاد إلي ١٥٢ رجلاً بعد مضي اثني عشر شهراً فقط، ومع تكرار عمليات الهروب حدث نقص حاد في عدد سكان القرية، كما جاء بتقرير كتبة إحدي القري بأن أحد الكفور كان به ٢٧ رجلاً خاضعاً للضريبة، لكن العدد انخفض إلي ثلاثة فقط، وفي أحيان أخري خلوها تماماً، فأحد الكفور كان به٥٤ رجلاً خاضعاً للضريبة، لكن العدد انخفض إلي أربعة فقط، فعدد الفارين في تزايد مستمر حتي أنه بعد مدة لم يبقي في هذه الكفر أي رجل[1]، والسبب الأساسي لفرار الأهالي وهجرهم قراهم هو التهرب من قسوة الجباة وعبء ضريبة الرأس[2].

ونظراً للأثر السلبي لفرار الأهالي علي مقدار حصيلة الضريبة، تقدم المسؤلين عن جباية ضريبة الرأس بشكاوي كثيرة مفادها عدم تمكنهم من تحصيل القدر المقرر من هذه الضريبة بسبب النقص الحاد في أعداد المكلفين بها، وبالتالي الهبوط الحاد مصادر التمويل، لذلك قامت الحكومة الرومانية ـ التي أبت إلا أن يتم الوفاء بما هو مقرر علي مصر كاملاً دون أي تخفيض ـ بفرض ضرائب جديدة علي عناصر مختلفة، لتعويض النقص في ضريبة الرأس، بل وحولت العديد من الرسوم والمساهمات الإضافية إلي ضرائب دورية، لإضافة مزيد من الدخل إلي خزانة الإمبراطورية[3].

---

(١) كانت القري المصرية في بداية العصر الروماني مزدحمة بالسكان، فكان فبلغ عدد سكان قرية كرانيس بالفيوم ما بين أربعة إلي ستة الآف نفس، وبلغ عدد سكان فيلادلفيا بالفيوم أيضاً من أربعة إلي خمسة الآف نسمة في القرن الأول الميلادي، وبلغ عدد سكان احدي القري حوالي ثلاثة آلاف نسمة، منهم عدد ٦٣٦ رجلاً من الخاضعين لضريبة الرأس الذين يتراوح سنهم بين الرابعة عشر والستين عاماً، غير أن عددهم في تناقص مستمر بسبب الهرب من قسوة جباة الضرائب، ففي احدي السنوات كان عدد الفارين ٤٣ رجل لكن هذا العدد زاد بعد اثني عشر شهر إلي ١٥٢فرداً . نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ١٨٣،٧٤-١٨٤.

(٢) نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، المرجع السابق، ص ١٨٣.

(٣) د/ مصطفي كمال عبدالعليم، مصر الرومانية، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٢٦.

الفصل الثاني: حصيلة الضريبة

الإمبراطور باعتباره المواطن الأول، جمع بين يديه السلطات التي كانت في ظل الجمهورية مقسمة بين سائر الحكام، فأصبح رأس السلطة الإمبراطورية يعلو علي سائر الحكام وولاة الولايات، يشارك مجلس الشيوخ في السياسة العامة الدولة، سواء الخارجية أم الداخلية الادارية والاقتصادية والمالية.

وفي عام ٢٧ ق.م تم إجراء تسوية بين مجلس الشيوخ وبين الإمبراطور أغسطس[١]، بمقتضاها تم تقسيم الولايات الرومانية بين مجلس الشيوخ وبين الإمبراطور، حصل مجلس الشيوخ علي حق إدارة الولايات الهادئة، وحصل الإمبراطور أغسطس علي الولايات التي فتحت حديثاً والتي تجنح للثورة وتحتاج للدفاع عنها أو مازال ولائها لروما محل شك وتحتاج إلي بقاء قوة عسكرية دائمة فيها، وبموجب هذه التسوية كان للإمبراطور السلطة الكاملة علي الولايات التي أختص بها، وكل هذا كان يتوافر في شأن مصر لذلك دخلت ضمن اختصاص الإمبراطور.

وترتب علي اقتسام إدارة الولايات بين الإمبراطور ومجلس الشيوخ، اقتسام الموارد المالية أيضاً ،فالموارد المالية التي تُجبي من ولايات مجلس الشيوخ تذهب إلي الخزانة العامة aerarium saturni[٢]، بينما الموارد المالية المحصلة من الولايات الإمبراطورية تدخل الخزانة المستقلة للإمبراطور fiscus

(١) تمت هذه التسوية في نفس اليوم الذي حصل فيه أكتافيوس علي لقب أغسطس، وهو نفس اليوم الذي بدأ به ميلاد الحكم الإمبراطوري، وهو يوم الثالث عشر من يناير عام ٢٧ ق. م. د/ عبد اللطيف احمد علي، مصر والأمبراطورية الرومانية في ضوء الأوراق البردية، مرجع سابق، ص٤٧.

(٢) فرضت روما علي البلاد المفتوحة عنوة واستغلت مواردها، فكانت تساهم هذه الولايات بأكبر نصيب في تغذية الخزانة العامة بالموارد التي تكفل حسن قيام الإدارة الرومانية باختصاصها الإداري والمالي في الولايات، وقد عملت روما علي تخفيف كاهل الرومان الأحرار بإعفائهم من الضرائب مكتفية بما كانت تجبيه من هذه الولايات، وفي عام ١٦٧ ق.م حدث تحول خطير في سياسة روما المالية إزاء هذه الولايات إذ أقرت نظاماً ماليا مؤسساً علي روح الغزو وشتي وسائل الاستغلال وبذا ألقت روما عبها المالي علي كاهل هذه الولايات. د/ عبدالفتاح ساير داير، تاريخ القانون العام، مرجع سابق، ص ٢٩٠-٢٩١.

caesaris، وتكون ملكاً خاصاً له، وبالتالي صاحب السلطان المُطلق في التصرف فيها.

وعلي ذلك سنقسم هذا الفصل إلي مبحثين، المبحث الأول: فرض الضريبة في مصر، المبحث الثاني: مقدار الحصيلة الضريبة.

المبحث الأول: فرض الضريبة

منذ بداية الحكم الروماني لمصر، وبالرغم من إعلان أغسطس بأنه قد ضم مصر إلي ممتلكات الشعب الروماني، إلا أنها في الحقيقة كانت إحدي ممتلكات الإمبراطور الخاصة[1]، ترتبط بشخصه ارتباطاً وثيقاً وتخضع له

---

(١) ثار جدال واسع بين المؤرخين وشراح تاريخ القانون حول ملكية مصر هل كانت داخلة في الملكية الخاصة للإمبراطور أغسطس أم كانت ضمن ممتلكات الشعب الروماني، فأيد المؤرخون الشق الثاني، فذهب بل إلي أن مصر كانت ملكية خاصة لأغسطس قائلاً :"وقد جادل بعض العلماء المحدثين في صحة هذه العبارة لأن مصر في زعمهم لم تكن أبدا ولاية رومانية بالمعني الصحيح وإنما كانت ملكاً خاصا للإمبراطور، والحق أن هذا الرأي ليس من الميسور الدفاع عنه لأن مصر كانت في الواقع ولاية وإنما من طراز فريد". أ/ هارولد آدرس بل، مصر من الإسكندر الأكبر حتي الفتح العربي، مرجع سابق، ص ٨٩. ويقول الدكتور ابراهيم نصحي:"والواقع أن مصر لم تكن ملكا خاصا للإمبراطور كما أنها لم تكن ولاية عادية كسائر الولايات الرمانية". د/ إبراهيم نصحي، تاريخ الحضارة المصرية،ج٢، مرجع سابق، ص١١١. وشياعهما في ذلك الدكتور/فاروق القاضي قائلاً :"مصر كانت ولاية امبراطورية عادية يتولي الامبراطور ادارتها لصالح الشعب الروماني ويذهب دخلها الوفير إلي الخزانة العامة في روما". د/ فاروق القاضي، موسوعة تاريخ مصر عبر العصور، مرجع سابق، ص٤٦٩. M.Rostovtzeff: . Social and economic history of the Roman Empire, Oxford,1926,T1, p.265.
بينما أيد معظم شراح تاريخ القانون الشق الأول ذهب الدكتور/ صوفي إلي أن أرض مصر كانت مملوكة للإمبراطور قائلاً :"ترتب علي اعتبار الإمبراطور الروماني خليفة للفراعنة والبطالمة حصر السادة في شخصه واعتبار أرض مصر ملكا له". د/ صوفي أبوطالب، مبادئ تاريخ القانون، مرجع سابق، ص ٥٥٨.وذهب الدكتور الحفناوي إلي أن أغسطس ورث مصر عن ملوكها السابقين قائلاً :"اكتافيوس أعلن أنه ضمن مصر إلي امبراطورية الشعب الروماني، إلا أن هذا القول لايتفق مع الادلة المستقاة من الوثائق الاغريقية والمصرية التي تقدمه كوريث مباشر لملوك مصر وله صفات مقدسة". د/ عبدالمجيد الحفناوي، تاريخ القانون المصري، مرجع سابق، ص٣٢٢.وشايعهم الدكتور السقا قائلاً :"وفي المجال الاقتصادي، نبعاً من اعتبار الإمبراطور الروماني خليفة للفراعنة، تمتع من ثم بكافة السلطات وأعتبرت أرض مصر ملكا خالصا له". د/ محمود السقا، تاريخ القانون المصري، مرجع سابق، ص ٢٢٠. وأجمل الدكتور صقر ما ذهب إليه شراح تاريخ القانون قائلاً :"وفي رأينا أن مصر لم تكن من ولايات مجلس الشيوخ ولا من الولايات الامبراطورية وإنما كانت تدخل ضمن طائفة الأقاليم المملوكة ملكية خاصة للإمبراطور". د/ مصطفي سيد احمد صقر، فلسفة وتطور النظم القانونية في مصر، مرجع سابق، ص ٢٨٢.

خضوعاً مباشراً[1]، يحكمها حكماً مطلقاً باعتباره خليفة للبطالمة والفراعنة، وقد ترتب علي اعتبار الإمبراطور الروماني خليفة للفراعنة والبطالمة حصر السيادة في شخصه باعتبارها ملكاً له[2]، يرسم سياساتها المختلفة، وينظم جميع شئونها بدساتير إمبراطورية، ويضع يده عليها وتصب مواردها في خزانته، لذلك كان يتولي رسم السياسة العامة لها، ووضع السياسات الاقتصادية وتقرير النظم المالية التي تطبق فيها، بناءً علي التقارير الدورية التي يرفعها إليه والي مصر[3].

ولما كانت موارد مصر تصب مباشرة في الخزانة الإمبراطورية، كان الإمبراطور يصدر كل عام أمر إلي الوالي بمقدار الضريبة التي يتعين عليه تحصيلها من مصر، إذ لم يكن مقدار الضريبة المقرر ثابتاً بصفة مستمرة، بل يقدر الإمبراطور الضريبة سنوياً في ضوء احتياجات الإمبراطورية وليس وفقاً للحالة الاقتصادية في مصر[4].

ذلك أن الإمبراطور كان ينيب عنه في حكم مصر وممارسة السلطة الرئاسية علي أرض الواقع، والياً يختاره بنفسه من طبقة الفرسان[5]، ويخضع له

---

(١) د/ عبد اللطيف احمد علي، مصر والأمبراطورية الرومانية في ضوء الأوراق البردية، مرجع سابق، ص٤٧.

(٢) برر العلماء حصر السيادة في شخص الإمبراطور بأن الدولة في نظر المصريين عقيدة دينية، وهي ممثلة في شخص الملك، كما أنهم لم يلقوا بالاً إلي أن الدولة كانت ممثلة في عصر البطالة بحكام مقدونيين أجانب، لذلك قبلوا بسهولة أن تحل طبقة أخري من الأجانب هم أباطرة روما محل طبقة الحكام المقدونيين، طالما احترم الحكام آلهة مصر واعترف بهم الآلهة علي أفواه الكهنة حكاماً شرعيين لمصر. د/ صوفي أبوطالب، مبادئ تاريخ القانون، مرجع سابق، ص ٥٥٩.

M.Rostovtzeff: Social and economic history of the roman Empire, Oxford, 1926, T4, p 265.

(٣) د/ أبو اليسر فرج، تاريخ مصر في عصري البطالمة والرومان، مرجع سابق، ص ١٩٩.

(٤) د/ السيد الباز العريني، تاريخ القانون المصري ، مرجع سابق، ص ١٢٣.

(٥) منصب والي مصر لم يكن موجود في العصر البطلمي، بل استحدث الامبراطور أغسطس هذا المنصب واشترط فيمن يتولاه ان يكون من الرومان الأصلاء من طبقة الفرسان، ليكون ممثل له في حكم مصر، وليمارس السلطات التي كان يمارسها الملك البطلمي فيما سبق، ولقب الحاكم الروماني لمصر بلقب " واليPRAEFECTUS " وليس بلقب "بروقنصل Proconsul"، كما كان يلقب باقي حكام الولايات الرومانية، بهدف تأكيد تمييز مصر عن غيرها من ولايات الامبراطورية الرومانية.

خضوعاً مطلقاً، وينفذ تعليماته وأوامره بكل دقه(١)، دون تحديد مدة معينة يستمر فيها الوالي في منصبه، فالإمبراطور بمحض إرادته ومطلق مشيئه يقرر بقاء أو عزل الوالي عن منصبه(٢).

فالوالي هو الحاكم الفعلي بالنسبة للمصريين، وتمتع في مواجهتهم بسلطات مطلقة، مفوض بها من الإمبراطور نفسه، لذلك كان الوالي يفعل ما يشاء دون أدني تقييد لإرادته سوي خضوعه لرقابة الإمبراطور، مما جعل المصريون يخلعون عليه الكثير من مظاهر التبجيل والتعظيم التي كانت من حظ ملوك الفراعنة والبطالمة من بعدهم(٣).

وكون الوالي ممثل الإمبراطور في مصر، كانت كافة السلطات تتركز في يده، فتحت هيمنته الشئون الدينية والدنيوية سواء العسكرية أو القضائية أو الإدارية، فهو الرئيس الديني الأعلي، وقائد الجيش، والقاضي الأول، ورئيس السلطة الإدارية، يشرف علي جميع الإدارات ويسيطر علي كافة أوجه النشاط الاداري ويراقب أداء الموظفين، فيكافئهم ويرقيهم أو يجازيهم وينقلهم أو يعزلهم من وظائفهم.

ولما كانت الغاية الأساسية من إخضاع الرومان مصر لسيطرتهم، هو

---

(١) وصف جانب من شراح تاريخ القانون مدي التزام والي مصر بتطبيق القواعد التي يقررها الإمبراطور قائلا:"الوالي لم يكن له أن يتخذ قرارا لايتفق وسياسة الإمبراطور، مع التسليم بأن هذا الاخير كان يمارس سلطته في مصر عن طريق الوالي، فهو في نظر الإمبراطور خادما عليه تنفيذ رغبات سيده وتطبيق القواعد التي يقررها، ويتطلب منه الإمبراطور الطاعة الكاملة وسهولة الانقياد له". د/ عبدالمجيد الحفناوي، تاريخ القانون المصري، مرجع سابق، ص ٣٣٤.

(٢) د/ محمود سلام زناتي، مبادئ تاريخ القانون، مرجع سابق، ص ٢٦٤.
Rostovtzeff: Social and economic history of the roman Empire, Oxford, 1926, T4, p 265.

(٣) استدل العلماء علي السلطة المطلقة لوالي مصر من أقوال المؤرخين القدماء كاسترابون الذي قال:"مصر الأن ولاية ... يحكمها رجال راشدون هم الولاة الذين يبعثون إليها باستمرار، ومن يبعث إليها يتمتع بمركز الملك"، أيضاً قول تاكيتوس:" تولي مصر ... فرسان رومان من منزلة الملوك"، وقول اميانوس ماركيللينوس:" مصر نفسها أصبحت تحكم بواسطة ولاة لهم مقام الملوك". د/ عبد اللطيف احمد علي، مصر والأمبراطورية الرومانية في ضوء الأوراق البردية، مرجع سابق، ص١٧٢.

الحصول علي الموارد المالية اللازمة لملء خزائن روما الخاوية، واعادة اعمار الدولة التي خربتها الحروب الأهلية، وتحقيق الطموحات الإمبراطورية المتطلعة باستمرار، لذلك كان يتعين علي الوالي الذي يريد الاستمرار في حكم هذه الولاية الغنية، أن يضع الإدارة المالية تحت رقابته واشرافه المباشر، وبل يراجع أعمال هذه الإدارة بنفسه(١).

وبالرغم من أن الإمبراطور هو الذي يحدد إجمالي مقدار الضريبة الواجب علي مصر توريدها سنوياً لعاصمة الإمبراطورية الرومانية، إلا أن ذلك لاينفي الدور الأساسي الوالي في النشاط المالي، فهو الذي يباشر تفاصيل العمل الإداري والمالي، فيراجع عملية الإحصاء الدوري للسكان، ويراجع كشوف الخاضعين ضريبة الرأس والمعفين منها، ويتوقع مقدار الحصيلة التي يمكن جبايتها، في ضوء ما تلاحظ له أثناء جولاته بالأقاليم، ويضع السياسات الضريبية في ضوء التقارير التي ترد إليه من حكام الأقاليم، مما جعل المؤرخ اليهودي فيليون يقول:"أن الوالي كان ينفق معظم وقته في مراجعة التقارير الضريبية التي تأتيه من مديري الأقاليم كل عام"(٢).

وإذا كان الإمبراطور هو الذي يحدد المقدار الكلي للضريبة، فإن الوالي هو السلطة المالية المختصة بتوزيع المقدار الكلي للضريبة علي الأقاليم المختلفة، وجبايتها منها بكل ما له من صلاحيات وسلطات، مراعياً في ذلك طبيعة الأرض ومساحتها وطرق ريها وزراعتها، وعدد السكان وأنواعهم واعمارهم وموقفهم من الضريبة، لكي يقوم حكام الأقاليم باتخاذ الإجراءات

---

(١) السياسة الرومانية منذ العصر الجمهوري كانت تقوم علي تعيين الحكام المطيعين للأوامر في الولايات الغنية، ومنحهم مكافأة سخية تغطي نفقاتهم ونفقات حاشيتهم، فضلاً عن السماح لهم بجزء من المتحصلات التي يستحوذون عليها، مما جعل الرومان ينظرون إلي تولي الحكم في الولايات مصدراً لاغني عنه لتعويض نفقاتهم والاستعداد لما سوغ ينفق. د/ ابراهيم نصحي، تاريخ الرومان من أقدم العصور حتي عام ١٣٣ ق. م، جـ١، مرجع سابق، ص٣٥٨-٣٥٩.

(٢) د/ محمود السعدني، تاريخ مصر في عصري البطالمة والرومان، مرجع سابق، ص ١٧١؛ د/ أبو اليسر فرج، تاريخ مصر في عصري البطالمة والرومان، مرجع سابق، ص ١٩٩.

اللازمة لجمع الضرائب المقررة علي إقليمه[١]، وهو ما جعل جانب من المؤرخين يقول:"كان الوالي يتمتع بسلطة مطلقة في تقدير الضرائب داخل مصر"[٢]، بل أن والي مصر نفسه عبر صراحة وبشكل رسمي عن سلطته في فرض الضرائب في منشور أصدره سنة ٢٩٧م جاء فيه:"إني لأقرر صراحة ما يخص كل فدان من الضريبة وفقاً لطبيعة أرضه، وكذا ما يخص كل رأس من الفلاحين من الضريبة"[٣].

ففي ضوء التقارير الدورية الواردة من الأقاليم، كان الولاة يستطيعون زيادة أو انتقاص من مقدار الضريبة[٤]، غير أن انتمائهم الروماني ورغبتهم في أن يحوزوا ثقة الإمبراطور ورضاه علي الدوام، مما يضمن استمرار حصولهم علي المرتبات المجزية التي خصصها لهم[٥]، جعلهم يعملون جاهدين علي زيادة مقدار الحصيلة الموردة لروما، فهذا الأمر قد اعتاده الولاة تقرباً للإباطرة، وتفاخروا به فأثبتوا في الوثائق أنهم صدروا لروما من القمح المصري أكثر مما صدره أسلافهم[٦].

ومن هؤلاء الولاة الوالي تيبريوس يوليوس لوبوس الذي تولي في عهد الإمبراطور فسبسيان(من٦٩-٧٩)، والوالي فيبيوس ماكسيموس (من١٠٣-١٠٧م) في عهد الإمبراطور تراجان[٧]، والوالي آيميليوس ركتوس الذي أرسل

---

(١) د/ السيد الباز العريني، مصر البيزنطية، مرجع سابق، ص ١٢٣.
(٢) د/ أبو اليسر فرج، تاريخ مصر في عصري البطالمة والرومان، مرجع سابق، ص ١٩٩.
(٣) د/ محمد مرسي الشيخ، معالم تاريخ مصر البيزنطية، مرجع سابق، ص ٩١.
(٤) د/ محمود سلام زناتي، مبادئ تاريخ القانون، مرجع سابق، ص ٢٦٤؛ د/ مصطفي سيد احمد صقر، فلسفة وتطور النظم القانونية في مصر، مرجع سابق، ص ٢٨٩.
(٥) كان مرتب الوالي الروماني ٣٠٠٠٠٠ سيستيرتيوم . د/ مصطفي كمال عبدالعليم، مصر الرومانية، مرجع سابق، ص ٢٨؛ وكان مرتب لوخياس جيليوس ماكسيموس الطبيب الشخصي للإمبراطور أنطونيوس بيوس(١٣٨-١٦١م) ٢٠٠ ألف سيستروسن. أ/ مانفريد كلاوس، الإسكندرية أعظم عواصم العالم القديم، مرجع سابق، ص١٣٩.
(٦) د/ مصطفي كمال عبدالعليم، مصر الرومانية، مرجع سابق، ص ٢٢.
(٧) د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص ١٠٦.

جزية زائدة عن القيمة المقدرة علي مصر، إلي الإمبرطور تبريوس كلوديوس، فلفت الإمبراطور نظره لذلك قائلاً :"أريدك أن تقص وبر أغنامي لا أن تسلخها سلخاً "[1]، وبالطبع لم يكن غرض الأباطرة صالح مصر وشعبها، وإنما صالح روما ومن أجل تعظيم الاستفادة من خيرات مصر واستنزاف مواردها بشكل منظم[2]، وهو ما أكده المؤرخ شاروبيم قائلاً :"كان طباريوس الملك جباراً عنيداً ماكراً مخادعاً يظهر خلاف مايبطن"[3].

وبناء علي السلطة الواسعة للوالي في تحديد مقدار الضريبة المستحقة علي كل إقليم، كان مقدار ضريبة الرأس يتفاوت من اقليم لآخر، بل يتفاوات داخل الإقليم الواحد، وفي عاصمة الإقليم ذاتها كان هناك تفاوت في مقدار الضريبة، حيث تمتع سكان عواصم الأقاليم بامتياز دفع ضريبة الرأس بمعدل أقل من القرويين[4].

فالمصريون لم يتمتعوا بأي تخفيض في قيمة الضريبة ـ وهم الغالبية العظمي من السكان ـ فكانوا يدفعون ضريبة الرأس كاملة بأعلي معدل لها[5]، فالمصريون أجبروا علي دفع الحد الأقصي السنوي للضريبة ومقداره ٤٠ دراخمة[6]، أي حوالي ١٠ دينار روماني سنويا[1]، أما الذين كانوا يستمتعون

---

(١) Jouguet, La Domination romaine en Egypte aui deui premiers stecles après Jesus-Christ, Alexandrie, 1947, p.33.

نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ١٧٨؛ د/ مصطفي كمال عبدالعليم، مصر الرومانية، مرجع سابق، ص ٢٥.

(٢) د/ السيد جابر محمد، نهر النيل والمجاعات في مصر خلال العصرين اليوناني والروماني، دورية كان التاريخية، العدد السادس والعشرون، ديسمبر ٢٠١٤، ص ١١٩.

(٣) ميخائيل شاروبيم، الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث، ج١، مرجع سابق، ص ٢٤٧.

(٤) د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص ٢٢٨.

(٥) د/ مصطفي العبادي، الامبراطورية الرومانية، مرجع سابق، ص ١٦٧؛ Dominik Rathbon, Op, Cit, p.87.

(٦) الدراخمة هي الوحدة الأساسية للعملة الإغريقية، وظلت مستخدمة في مصر طول العصر الروماني، الروماني، وهي وزن يساوي ثلاثة جرامات ونصف من الفضية، وتنقسم الدراخمة إلي ست أوبولات. د/

ببعض الامتيازات كسكان عواصم الأقاليم[٢]، فكانوا يدفعون ضريبة رأس مخفضة، تراوح قيمتها في بعض الأقاليم ما بين ٢٠ دراخمة و٨ دراخمات[٣]، وفي أقاليم اخري ما بين ١٨ و١٢ دراخمة[٤].

وهذا يجعلنا نقرر أن السياسة الضريبية الرومانية اتجهت إلي فرض ضريبة الرأس بطريقة جعلت العلاقة عكسية بين المستوي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وبين مقدار الضريبة المفروضة[٥]، فكما تدني الوضع الاجتماعي والمركز المالي كلما ارتفعت قيمة الضريبة، والعكس صحيح فكلما كان الفرد في وضع اجتماعي ومالي متميز كلما خف عبء ضريبة الرأس، ففي قمة التنظيم الاجتماعي المصري يوجد الرومان وهم غير خاضعين

صبري ابو الخير، تاريخ مصر في العصر البيزنطي، عين للدراسات والبحوث الانسانية والإجتماعية، القاهرة، ط٢، ٢٠٠١، هامش(٤) ص ٩٦.

(١) في عام ٢٦٩ ق.م بدأت روما في سك الدينار، وكان يساوي عشرة آسات. ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، ترجمة محمد بدران، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٢، ص١٦٥. مبلغ الـ ١٠٠ دينار روماني = ٤٠٠ دراخمة رومانية . نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ١٦٦.

(٢) إذا كانٍ غالبية المصريين في العصر الروماني يعيشون علي حد الكفاف، إلا أنه كان هناك عدد محدود جداً لديه القدرة المالية، ومثل هؤلاء كانوا يفضلون الحياة الحضرية في عواصم الأقليم بجانب الإغريق لتحسين الأوضاع الاجتماعية والثقافية والإستفادة من امتياز تخفيض الضريبة الذي كان يتمتع به سكان مواصم الأقاليم. د/ صبري ابو الخير، تاريخ مصر في العصر البيزنطي، مرجع سابق، ص ١٠١.

(٣) دفعها مواطني الفيوم ٢٠ دراخمة، ودفعها مواطني البهنسا ١٢ دراخمة، ودفعها مواطني هيراكليوبوليس وهرموبوليس ٨ درخمات، نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ٤٦.

(٤) د/ مصطفي العبادي، الامبراطورية الرومانية، مرجع سابق، ص ١٦٧.

(٥) الأسلوب الذي اتخذه الرومان لفرض ضريبة الرأس يخالف تماماً النظم الضريبية المعاصر التي تفرض الضريبة بسعر مرتفع كلما كان دخل الممول مرتفع، وتفرضها بسعر منخفض كلما قل دخل الممول، بل تعفي من دخله يكفي فقط لتغطية تكاليفه أو يقل عنها، ومن ذلك مثلاً قانون الضريبة علي الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والذي نص علي إعفاء كل من لايتجاوز دخله ٥٠٠٠ جنية خلال السنة، وقسم الدخول التي تزيد علي ذلك إلي ثلاث شرائح، تفرض الضريبة عليها بأسعار تصاعدية كالتالي: الشريحة الأولي من ٥٠٠٠حتي ٢٠٠٠٠ جنية ١٠%، الشريحة الثانية من ٢٠٠٠٠ حتي ٤٠٠٠٠ جنية ١٥%، الشريحة الثالثة أكثر من ٤٠٠٠٠ جنية ٢٠%.

للضريبة من حيث الأصل، وفي أدني السلم الاجتماعي يوجد المصريين وهم خاضعين للضريبة بكل قيمتها(١).

هذه السياسية نابعة من الفلسفة الرومانية ذاتها، التي قسمت المجتمع الروماني نفسهم إلي طبقات، في أعلاه طبقة الأشراف التي تمتع أفرادها بجميع الحقوق العامة والخاصة، ثم طبقة العامة التي كانت في البداية محرومة من مباشرة معظم الحقوق الرومانية، بينما الرقيق لم يكنوا ضمن عداد الأشخاص، بل هم من الأشياء النفيسة، يعامل معاملتها فهم رؤوس مثلهم مثل الحيوانات، ويتم معاملتهم وفقاً لهذا الوضع، إلا أنه في مصر وفي نطاق فرض الضرائب وأعمال السخرة كان العبد يعامل معاملة صاحبه(٢).

أما الأجانب فكانت النظرة الرومانية القديمة لهم، أنهم أعداء ليس لهم أي حقوق في روما، بل يتعين قتلهم أو أسرهم والاستيلاء علي أموالهم، ومنذ العصر العلمي تم التمييز بين نوعين من الأجانب، الأجانب العاديون peregrines وهم سكان البلاد المجاورة لروما والتي ارتبطت معها بمعاهدات، والأجانب المستسلمين peregrines deditices وهم الذين قاوموا الشعب الروماني بحد السيف ثم غُلبوا علي أمرهم ووضعوا أنفسهم تحت رحمته.

ويذهب غالبية المؤرخين وشراح القانون الروماني إلي أن الرومان اعتبروا المصريين الذين لاينتمون إلي مدن إغريقية من الأجانب المغلوبين المستسلمين المقهورين، وفي ذلك يقول الأستاذ بيل:"كانت الحكومة الرومانية تميز تميزا دقيقاً بين الإغريق بما فيهم المتأغرقين وبين المصريين الذين كانوا علي حد تعبير الرومان بمثابة مستسلمين"(٣)، فقد تحسن وضع السكان المتأغرقين.. وازداد هذا التحسن بمرسوم أصدره الامبراطور كاراكللا بمنح

(١) د/ صبري ابو الخير، تاريخ مصر في العصر البيزنطي، مرجع سابق، ص ١٠١.
(٢) د/ إبراهيم نصحي، تاريخ الحضارة المصرية، ج٢، مرجع سابق، ص ١٤٩.
(٣) أ/ هارولد آدرس بل، مصر من الإسكندر الأكبر حتي الفتح العربي، مرجع سابق، ص ٩٩.

المواطنة الرومانية لكل سكان الامبراطورية باستثناء المستسلمين وكان المصريون من بين هذه الفئة فلم يستفيدوا من مرسوم كاراكللا(١)، فالمصريين سواء كانوا من سكان الحضر أم من أهل الريف فقد اعتبرهم الرومان من فئة الأجانب المستسلمين وليسوا من الأجانب العاديين(٢).

وقد نظر الرومان إلي الأجانب المستسلمين نظرة دونية، لذلك لم يكونوا يتمتعون بأية حقوق سياسية أو خاصة في روما، ولاحتي في مدنهم، كما أن عادات مدنهم المحلية لاتسري عليهم إلا في الحدود التي يسمح بها منشورات الحاكم(٣)، والتي كانت تتسم بوجه عام، وخاصة من الناحية المالية والادارية، بروح استغلالية تفوق كل تصور، إذ كانت كل القواعد والنظم التي وضعها الرومان تنبثق من نظرة الرومان لمصر علي أنها بقرة حلوب ينبغي حلبها واستدرار كل لبنها لصالح روما(٤)، وللمصريين علي أنهم أذلة خاضعين،

---

(١) د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص ١٣١؛ وشايعه في ذلك كل من: د/ عمر ممدوح مصطفي، القانون الروماني، ج١، مرجع سابق، ص١٤٤؛ د/ صبحي مسكوني، القانون الروماني، مطبعة شفيق، بغداد، ط٢، ١٩٧١، هامش (١) ص ٨٣؛ د/ إبراهيم نصحي، تاريخ الحضارة المصرية(مصر في عصر الرومان)، ج٢، مرجع سابق، ص ١٢٩، غير أنه جاء في كتاب مصر من الإسكندر الأكبر حتي الفتح العربي وجهة نظر رفضت نظر هذا الفريق، بل خالفته في الرأي قائلة:"لايبدو أن المصريين كانوا مستسلمين أو بمثابة مستسلمين". أ/ هارولد آدرس بل، مصر من الإسكندر الأكبر حتي الفتح العربي، مرجع سابق، هامش(١) ص ٩٩.

(٢) الأجانب العاديين هم الذين كانوا يتمتعون بصفة المواطنين في مدنهم الأصلية قبل خضوعهم لروما، وقد أبقي الرومان علي نظهم وقوانينهم المحلية، ويخضعون في علاقاتهم مع الرومان والأجانب من مدن أخري لقانون الشعوب، ويدخل ضمن هذه الفئة مواطنو المدن الإغريقية الحرة في مصر، أما الأجانب المستسلمون فقد عرفهم الفقيه الروماني جايوس بأنهم الذينحاربوا الشعب الروماني بحد السيوف ثم غلبوا علي أمرهم ووضعوا أنفسهم تحت رحمته، وكذلك الأجانب الذين لايتمتعون بصفة المواطنة لعدم انتمائهم إلي مدينة من المدن الحرة قبل خضوعهم للرومان، وكان المصريون من فئة الأجانب المستسلمين، ولم يسمح لهم الرومان بأي حق من الحقوق السياسية أو بتطبيق نظمهم وعاداتهم المحلية إلا بالقدر الذي يسمح به الوالي، كما حرموا من التعامل طبقاً لنظم القانون الروماني. د/ مصطفي سيد احمد صقر، فلسفة وتطور النظم القانونية في مصر، مرجع سابق، ص ٣١٦-٣١٧.

(٣) د/ محمد عبدالمنعم بدر، القانون الروماني، دار النشر الحديث، القاهرة، ١٩٣٧، ص٣١؛ د/ محمود سلام زناتي، القانون الروماني، مرجع سابق، ص٨٧.

(٤) أ/ هارولد آدرس بل، مصر من الإسكندر الأكبر حتي الفتح العربي، مرجع سابق، ص ١٠٩.

منزلتهم في الدرك الأسفل، فرضت عليهم ضريبة رأس قاسية كتعبير وعنوان لهذه المنزلة الدنيا، فهذه الضريبة تؤدي دور مزدوج يتمثل في استغلال وإذلال الأهالي، وفي نفس الوقت مصدر دخل وفير للإمبراطورية(١).

ويمكننا استبيان مدي قسوة ضريبة الرأس علي الغالبية العظمي من المصريين، من المعلومات المتاحة لدينا عن القواعد التي طبقها الرومان في مصر، والمتمثلة في أن الوحدة التي حددها الرومان لأغراض فرض الضريبة علي الأرض الزراعية هي فدان واحد يقوم بالعمل فيها رجل واحد(٢)، مقررين أن الطاقة الانتاجية للفرد تتمثل في زراعة مساحة من الأرض قدرها واحد فدان.

وضريبة الأرض الزراعية كانت تحسب علي أساس الفدان، وقد أشار إلي ذلك صراحة منشور أصدره والي مصر سنة ٢٩٧م، جاء فيه:"إني لأقرر صراحة ما يخص كل فدان من الضريبة"(٣)، والفدان وفقاً لأصول المساحة الرومانية تبلغ مساحته ٢٧٥٦متر مربع(٤)، وبالتالي الفدان وفقاً للمساحة المصرية يعادل أرورة وخمس(٥)، والأرورة من الأرض كانت تحتاج إلي واحد

---

(١)عبر دومنيك راسبون عن الدور المزدوج لضريبة الرأس قائلاً :
"This Poll- tax was more than a fiscal innovation . It was, as elswhere, a potent symbol of subjection to roman rule". Dominik Rathbon, Egypt, Augustus and Roman Taxation. Cahiers du Centre Gustave Glotz, Vol.4, No.1, 1993 ,p.86.

(٢) د/ السيد الباز العريني، مصر البيزنطية، مرجع سابق، ص ١٢١.

(٣) د/ محمد مرسي الشيخ، معالم تاريخ مصر البيزنطية، مرجع سابق، ص ٩١.

(٤) د/ صبري ابو الخير، تاريخ مصر في العصر البيزنطي، مرجع سابق، هامش(٢) ص ٩٦؛ د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص ٣٣٧. بينما ذهب الدكتور شفيق شحاتة إلي أن الأروة أحد مقاييس قدماء المصريين وهي تساوي ٢١٢٥متر مربع. د/ شفيق شحاتة، تاريخ القانون المصري، المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٥٥، ص٢١.

(٥) الأرورة كلمة يونانية تعني أصلاً الأرض المحروثة، واستخدمت في مصر في العصرين البطلمي والروماني كوحدة قياس للأرض. د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص ٢٠٩. والأرورة تعادل أربعة أخماس الفدان. د/ أبو اليسر فرج، تاريخ مصر في عصري البطالمة والرومان، مرجع سابق، هامش (٤) ص ٢٠١.

أردب من البذور الجيدة[١]، وبالتالي يحتاج الفدان إلي واحد وخمس أردب من البذور الخالية من الشوائب.

ولما كان الرومان قد أبدوا اندهاشهم من خصوبة الأراضي المصرية، إذ كانت انتاجيتها تفوق انتاجية أراضي ايطاليا وصقلية، حيث كان متوسط محصول الأرورة يتراوح ما بين تسعة أضعاف وسبعة وعشرين ضعف كمية البذور التي زُرعت[٢]، فتكون انتاجية الفدان من الأراضي الجيدة اثنين وثلاثون أردب، يتم توزيع هذا المحصول كالتالي حوالي سبعة عشر أردباً ضريبة علي الفدان[٣]، وبناء علي هذه النظرة كان مستأجري الأرض يدفعون ايجارات مرتفعة[٤]، فقد كان ايجار الفدان حوالي عشرة أرادب قمح[٥]، بالإضافة إلي رد ماحصل عليه من بذور محملاً بالفوائد والتي كانت تتراوح من واحد ونصف إلي اثنين أردب[٦]، فلم يتبقي للمزارع ـ الذي كانت زراعة فدان واحد تستغرق كل طاقته الإنتاجية ـ إلا مايتراوح بين ثلاثة إلي ثلاثة ونصف أرادب علي أكثر تقدير[٧]، وهذه الكمية كانت تستنفذ في التكاليف الأخري المرتبطة بالأرض وضريبتها من صيانة القنوات والجسور الرئيسية[٨]، وتعبئة ونقل الانتاج، إذ كان

(١) نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ١٣٦.

(٢) نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، المرجع السابق، ص ١٣٥-١٣٦.

(٣) كانت ضريبة الأرض الزراعية تبلغ قيمتها من ثمانية إلي أربعة عشر أردباً علي الأوررة. نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، المرجع السابق، ص ١٣٦.

(٤) د/ مصطفي كمال عبدالعليم، مصر الرومانية، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٥) كانت الأراضي ممتازة النوعية ذات الانتاجية العالية يصل ايجارها إلي سبع أو ثمان أرادب عن الأرورة الواحدة. د/ محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، مرجع سابق، ص ٢٠٩.

(٦) نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ١٣٥-١٣٦.

(٧)وقد أكد ذلك أحدالباحثين قائلاً :"كان نتيجة تصدير الانتاج الزراعي لروما الشقاء لسكان المحليين والبؤس والحرمان وعسر العيش علي الأهالي، فلم يبق للسكان المحليين إلا كمية قليلة لاتسد حاجتهم الأساسية من الغذاء". د/ احمد انديشه، الإمبراطورية الرومانية والقمح الإفريقي، مجلة البحوث الأكاديمية، ليبيا، العدد الثالث، ص ٤٤٧.

(٨) كان المستأجرون يكلفون بصيانة القنوات واصلاح الجسور علي نفقتهم الخاصة. د/ مصطفي كمال عبدالعليم، مصر الرومانية، مرجع سابق، ص٣١.

كان علي المزارع أن يقوم بتسليم ما عليه من مستحقات الدولة إلي مخازن الغلال، بالإضافة إلي التزام المزارعين بدفع أردب أو أكثر عن كل أرورة، لتوفير الحبوب اللازمة لطعام الجيش الروماني المرابط في مصر(١)، وهو ما عبر عنه جانب من المؤرخين قائلاً :"خراج مصر إنما كان يستنفذ عند الجباية"(٢).

ولما كانت ضريبة الرأس التي فرضها الرومان علي جموع المصريين هي مبلغ ٤٠ دراخمة للفرد الواحد، وكان ثمن أردب القمح في عام ٨٧م ١١ دراخمة(٣)، وكان الرومان يفضلون الضرائب العينية، وبصفة خاصة في الولايات التي يمكنها توفير البضائع والحبوب والغلال(٤)، لذلك كان علي كل خاضع للضريبة تدبير حوالي أربعة أرادب من القمح علاوة علي كل انتاجه السنوي، غير أن العجز المالي الذي حدث في القرن الثالث ترتب عليه احتاج الفلاح إلي عشرة أو عشرين أردب من القمح ليسد ما هو مقرر عليه من ضريبة رأس(٥)، وفي القرن السادس بلغ متوسط سعر القمح دينار لكل ستة أرادب، الأمر الذي جعل الفلاح في حاجة إلي ستين أردب(٦)، لسداد ضريبة الرأس المربوطة عليه، والتي اتسمت بالعسف والفداحة(٧).

والتساؤل الذي يطرح نفسه من أين يأتي المزارع المصري بهذا المال بعد أن استولي الرومان علي ثمرة كل طاقته الانتاجية السنوية، وإذا أتي بالمال من أين يأتي بالقمح بعد أن استحوذ الرومان علي كل خراج الأرض، الأمر الذي

---

(١) د/ أبو اليسر فرج، تاريخ مصر في عصري البطالمة والرومان، مرجع سابق، ص ٢٠١.
(٢) د/ السيد الباز العريني، مصر البيزنطية، مرجع سابق، ص١٢٤.
(٣) د/ زبيدة محمد عطا، الحياة الاقتصادية في مصر البيزنطية، مرجع سابق، ص٤٦.
(٤) David Stone Potter: Life, Death and Entertainment in the Roman Empire, university of Michigan Press,1999,p188.
(٥) د/ السيد الباز العريني، مصر البيزنطية، مرجع سابق، ص ١٢١.
(٦) د/ صبري ابو الخير، تاريخ مصر في العصر البيزنطي، مرجع سابق، ص٩٩.
(٧) أ/ عبدالعزيز جمال الدين، ثورات المصريين حتي عصر المقريزي، مرجع سابق، ص ٣٥.

جعل المزارعين يضجون من وطأة العبء الضريبي خاصة ضريبة الرأس التي لم يجدوا مورداً مالياً أو ناتجاً اقتصادياً لسدادها منه، فقد أصبحوا يعيشون علي ما تجريه عليهم جهات البر(١).

أما القرويون الذين لم يبرموا عقود ايجار أراضي وفضلوا العمل بالزراعة والحرف البسيطة المرتبطة بها، فقد تراوحت أجرة العامل المتخصص منهم في فترة الفيضان التي يقل العمل من ٣ إلي ٤ أوبل يومياً (٢)، بينما بلغت أجرته في شهر هاتور أثناء فترة بذر الحبوب من٤ إلي٥ أوبل(٣)، أي أن متوسط أجرة العامل الماهر هي٤ أوبولات يومياً، الأمر الذي يجعله يحتاج إلي أجرة ستين يوم عمل لسداد ضريبة الرأس وحدها(٤)، أما العامل العادي فأنه كان يتعين عليه القيام بكمية أكبر للوفاء بضريبة الرأس، إذ أن أجرة اليومي كان أقل من أجر العامل المحترف، فقد تراوحت أجرة العامل العادي بين٢ إلي٣ أوبل يومياً (٥)، بمتوسط أجر ٢.٥ أوبل يومياً ، الأمر الذي جعل هذا العامل يحتاج إلي إلي أجرة حوالي مائة يوم عمل لسداد ضريبة الرأس وحدها.

المبحث الثاني: مقدار الحصيلة الضريبية

الحصول علي الثروة من أهم الأسباب التي دفعت روما لاحتراف الحرب واحتلال البلدان(٦)، لكن المؤرخون لم يحددوا علي وجه الدقة الأموال

---

(١) د/الفرد ج. بتلر، فتح العرب لمصر، مرجع سابق، ص٨٩.

(٢) الأوبول هو أصغر أجزاء النقد في هذا العصر، وهو مسكوكة من الحديد أو البرنز، والأوبول سدس الدراخمة، فكل ست أوبولات تعادل دراخمة واحدة.

(٣) نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، هامش ص ١٣٥.

(٤) ضريبة الرأس المقررة علي العامل المختصص هي أعلي ضريبة (أي ٤٠ دراخمة)، ولما كانت الدراخمة تساوي ست أوبولات، واجر العامل الماهر يساوي ثلثي دراخمة، فإنه بضرب مقدار الضريبة (٤٠ دراخمة) في مقلوب الثلثين (أي في ثلاثة علي اثنين) يمكن الوصول لحجم العمل الذي يتعين القيام به للحصول علي قيمة ضريبة الرأس.

(٥) نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، المرجع السابق، هامش ص ١٣٥.

(٦) مونتسكيو، تأملات في تاريخ الرومان، مرجع سابق، ص٥٤،٨٠.

والكنوز التي صادرها أكتافيوس من مصر عندما استولي عليها، إلا أنهم متفقون علي أن هذه الأموال كانت كافية لأن ترضي أسرته وتسد مطالبهم، وترضي جنود جيشه وتعوضهم تعويضاً كاملاً، ويثري نفسه وأنصاره وحاشيته، وأبعد عن روما وشعبها شبح المجاعة، بتووزيع الحصص السخية علي أفراد الشعب(١)، بالإضافة إلي الانفاق بسعة علي المنشأت العامة الرومانية(٢).

لكنه لم يقنع بما صادره واستولي عليه، فقبل مغادرته بثروات مصر وكنوزها حاملاً معه مستقبل سياسي واقتصادي واجتماعي أفضل للشعب الروماني، فرض علي سكانها ضريبة جديدة بالغة الإرهاق بالنسبة للقاعدة العريضة من السكان(٣)، فبمجرد استيلاء أكتافيوس علي الإسكندرية، فرض جزية كبيرة علي أهل البلاد تمثلت في ضريبة الرأس(٤)، كما زاد نسب الضرائب السابقة علي عهده(٥).

كما جعل النظام الضريبي المصري يرتكز علي ضريبتين بصفة أساسية هما: ضريبة الأرض وضريبة الرأس(٦)، لذلك اهتم الأباطرة بتحقيق أقصي استفادة من خيرات مصر معتمدين علي هاتين الضريبتين، فتم الاهتمام بالزراعة، من خلال التوسع الأفقي باستصلاح أراضي جديدة، ورفع كفاءة نظم الري والصرف باشراك الجند في عملية تطهير المجاري المائية، وبيع الدولة الأراضي للأفراد باثمان زهيدة، وتشجيع الأفراد علي الشراء بإعفاء هذه الأرض

(١) د/ ابراهيم رزق الله أيوب، التاريخ الروماني، الشركة العالمية للكتب، بيروت، ط١، ١٩٩٦، ص ٢٤٥، ٢٤٩.

(٢) د/ مصطفي كمال عبدالعليم، مصر الرومانية، مرجع سابق، ص ٢١.

(٣) د/ محمود سلام زناتي، تاريخ القانون المصري، مرجع سابق، ص ٣٣٣.

(٤) أ/ محمود مدحت، مصر القبطية، مرجع سابق، ص ١٠٣.

(٥) د/ مصطفي كمال عبدالعليم، مصر الرومانية، مرجع سابق، ص ٢٤.

(٦) د/ السيد الباز العريني، مصر البيزنطية، مرجع سابق، ص ١٢٢؛ د/ محمد مرسي الشيخ، معالم تاريخ مصر البيزنطية، مرجع سابق، ص٩١.

من الضرائب لمدة ثلاث سنوات(١).

كما قامت الحكومة الرومانية باخماد الثورات التي نشبت في البلاد منذ عهد أكتافيوس نفسه(٢)، والقضاء علي القلاقل والفتن والمجاز العرقية، واعتبار أي محاولة للثورة ضد الإمبراطور أو نقده أو نقد موظفيه وتابعيه من قبيل جريمة إهانة عزة الشعب الروماني التي تقتضي توقيع أشد عقوبة(٣)، الأمر الذي أدي إلي هدوء أمني واستقرار نسبي، مما أدي إلي زيادة عدد السكان في الريف زيادة سريعة، وانعكس أثر ذلك بالإيجاب علي زيادة دخل ضريبة الرأس(٤).

وقد اختلف المؤرخون بشأن مقدار الضرائب التي حصل عليها البطالمة من مصر، فذكر المؤرخ الإغريقي هيرونوموس أن بطليموس الثاني(فيلادلفوس) كان يحصل من مصر كل عام علي ١٤٨٠٠ تالنت من الفضة، بالإضافة إلي مليون ونصف أردب من الحبوب(٥)، وذكر مواطنه ديودور أن بطليموس الثاني عشر (أولتيس) كان يحصل من مصر علي دخل قيمته تزيد علي ٦٠٠٠ تالنت سنوياً (٦)، وذكر استرابون أن جزية مصر التي

---

(١) جين رولاندسون، ملاك الأراضي والملتزمون في مصر الرومانية، مرجع سابق، ص ١٠٧ وما بعدها.

(٢) نظراً لتعدد الثورات في مصر ضد الرومان أطلقت عليها الكتابات مصطلح صاحبة المزاج الثوري
Bernard Legras, Les Romains en Égypte, de Ptolémée XII à Vespasien, Vespasien, . Pallas Revue des anciennes,N 96, 2014, p12.

(٣) د/ محمد نور فرحات، تاريخ النظم الإجتماعية والقانونية، ب . ن، ط٢، ١٩٨٥، ص ٢١٠-٢١١.

(٤) د/ مصطفي كمال عبدالعليم، مصر الرومانية، مرجع سابق، ص ٢٤.

(٥) اعتبر المؤرخون المحدثون هذا التقدير قليل جداً ورفضوا قبوله، إذ أن هذا الملك بعد ما أنفق بسعة وبذخ علي نفسه واسرته وحاشيته ومرافق الدولة، ترك لخليفته ٧٤٠٠٠٠ تالنت. د/ ابراهيم نصحي، تاريخ مصر في عصر البطالمة، ج٣، مرجع سابق، ص٣٩٤-٣٩٥.

(٦) التالنت الذهب يساوي ٢٥.٨٠ ك .ج، والتالنت في عهد الإمبراطور نيرون كان يساوي ٦٠٠٠ دينار. مونتسكيو، تأملات في تاريخ الرومان، مرجع سابق، ص٥٤؛ ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، مرجع سابق، ص١٦٥.

كانت تدفع كل سنة للملك البطلمي أولتيس مقدارها ١٢٥٠٠ تالنت[١]، بعد أن منح اعفاءات مختلفة من الضرائب، وبعد أن أصاب مرافق البلاد الاقتصادية تدهور كبير، بسبب انشغاله الدائم بالبحث عن سند قانوني لحكمه، وإذا كان هذا الملك الذي أدار شئون مصر الاقتصادية أسوأ إدارة ومع ذلك حصل علي هذا القدر الكبير من الدخل، فماذا يكون مقدار الدخل المالي الذي حصل عليه الرومان في ضوء إدارة اقتصاد البلاد بدقة بالغة وعناية فائقة؟.

والمؤرخون علي يقين من أن ما جباه الإمبراطور أكتافيوس من مصر من الضرائب النقدية لم يكن أبداً وتحت أي ظرف أقل مما جباه البطالمة، فحصيلة الضرائب في العصر الروماني لم تقل بأي حال من الأحوال عما كان يجبي في العصر البطلمي، بل أن حصيلة الضرائب كانت في ازدياد مستمر نتيجة السياسات الاقتصادية التي وضعها أغسطس، الأمر الذي أدي لتضاعفت الحصيلة عشرات المرات، الأمر الذي جعل جانب من المؤرخين يقدر ما حصلت عليه روما من ضرائب نقدية قائلاً :"روما كانت تحصل من مصر علي ربع مليون من الدنانير الرومانية"[٢].

وكذلك الأمر بالنسبة للضرائب العينية النوعية، زادت عما كانت عليه في عهد البطالمة، إذ بلغت في عهد أغسطس أربعة أمثال ما كان البطالمة الأوائل يجبونه[٣]، مما جعل الاسكندرية تتحول إلي مخزن إمبراطوري هائل للقمح[٤]، الأمر الذي جعل أغسطس يتفاخر أما شعبه ويعلن أمام مجلس الشيوخ أنه تمكن خلال سنة واحدة من توزيع مؤونة القمح علي مليون شخص

---

(١) وهذا مبلغ ضخم جداً بالنظر إذا ما قورن بما تحصلت عليه إمبراطورية قرطاجنة من جميع المدن الخاضعة لها في غضون هذا العهد لم يتجاوز اثني عشر ألف تالنت. ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، المرجع السابق، ص٨٧.

(٢) د/ مصطفي كمال عبدالعليم، مصر الرومانية، المرجع السابق، ص ٢١.

(٣) د/ إبراهيم نصحي، تاريخ الحضارة المصرية، ج٢، مرجع سابق، ص ١٤٣.

(٤) أ. م. فورستر، الإسكندرية تاريخ ودليل، مرجع سابق، ص ٨٩.

من الرومان وحدهم[1].

وقد اختلف المؤرخون بشأن اجمالي الحصيلة الضريبة التي حصلتها روما من مصر، فذهب البعض إلي تقدير الضرائب المالية والعينية التي فرضها أغسطس بثمانمائة ألف أردب قمح[2] وحوالي أربعة ملايين ونصف من الجنيهات[3]، وقدر المؤرخ الروماني اوريليوس فيكتور حصيلة الضرائب التي تم جبايتها في عهد أغسطس بنحو ٢٠ مليون موديوس، أي مابين ٦ مليون أردب و١١ مليون أردب من القمح[4]، وذهب البعض إلي أن ضريبة القمح وحدها (الميرة) التي كان يتم شحنها في شهر أغسطس من ميناء الاسكندرية إلي مواني عاصمة الإمبراطورية ـ روما أولاً ثم القسطنطينية بعد الانقسام[5]ـ جري تقديرها بثمانية مليون أردب[6]، وقدر البعض الآخر دخل روما من مصر بما يساوي ٤٠٠ مليون دراخمة[7]، والراجح أن هذا المقدار يمثل متوسط خراج مصر[8]، وهو بلا شك قدر ضخم لم تحصل عليه أي إدارة سابقة للرومان.

ومهما كانت قيمة الدخل التي حصل عليه أكتافيوس من مصر في بداية عصره، إلا أن هذا الدخل كان في ازدياد مستمر نتيجة السياسة الاقتصادية التي وضع أسسها والتي تهدف إلي إدارة شئون البلاد ادارة سليمة،

---

(١) د/ احمد انديشه، الإمبراطورية الرومانية والقمح الإفريقي، مرجع سابق، ص ٤٤٣.

(٢) الأردب الروماني سدس الأردب المصري. د/ مصطفي كمال عبدالعليم، مصر الرومانية، مرجع سابق، ص ٢١.

(٣) أ/ محمود مدحت، مصر القبطية، مرجع سابق، ص ١٠٥.

(٤) أ/ عبدالحكيم عثمان، مقارنة بين مأساة الغزو الروماني لمصر والغزو العربي لها، مجلة الحوار المتمدن، العدد (٥٥٣٢) بتاريخ٢٦/٥/٢٠١٧.

(٥) أطلق الرومان علي القمح المصري الوارد لبلادهم "الشحنة السعيدة"، وظلت هذه الشحنة ترسل إلي روما إلي أن أمر الإمبراطور قسطنطين في عام ٣٤٢م بإرسالها إلي عاصمته الجديدة القسطنطينية. د/ زبيدة محمد عطا، الحياة الاقتصادية في مصر البيزنطية، مرجع سابق، ص٢١.

(٦) د/ السيد الباز العريني، مصر البيزنطية، مرجع سابق، ص ١٢٤.

(٧) د/ مصطفي كمال عبدالعليم، مصر الرومانية، مرجع سابق، ص ٢٥.

(٨) د/ السيد الباز العريني، مصر البيزنطية، مرجع سابق، ص ١١٩.

بالإضافة إلي أن عدد السكان قد زاد زيادة سريعة، كما تعددت وتنوعت الضرائب وزادت نسبها باستمرار، حتي بلغ مقدار الجزية في عصر جستنيان ستة وعشرين وثلين مليون موديوس[١].

ولما كانت نظرة الأباطرة إلي مصر علي أنهاحقلاً كبيراً ينتج الحبوب، لذلك استغلوها كما لو كانت مواردها لا تنتهي، واستغلوا أهلها كما لو كان منجماً من ذهب لاينضب معينه، ولم يهتم الرومان برخاء وادي النيل، كما لم يهمهم أمر القرويين، ولا الفاقة والقحط والجوع الذي كان يجتاحهم بين حين وآخر[٢]، فليس هناك ثمة دليل علي أن المقدار السنوي للضريبة قد تغير طوال الفترة الممتدة من زمن أغسطس إلي أوريليان(٢١٥-٢٧٥م)[٣]، بالرغم من انخفاض منسوب الفيضان مرات عديدة، وإصابة المصريين بالمجاعة والفاقة، إذ كان القحط بالضرورة يجلب المجاعة في ركابه[٤]، ذلك أن الهدف الأول والثابت دائماً هو اثراء الخزانة الرومانية.

فالفقر والعوز وانخفاض الفيضان وانهيار النشاط الاقتصادي كله، ليس مبرراً للآعفاء من الضريبة، وإنما كان سبب لبحث الرحماء من الأباطرة عن اسلوب جديد مناسب للاقتضاء الضريبة المتجمعة علي السكان عن السنوات التي أصيبت فيها البلاد بالقحط، وذلك بإقرار مبدأ قانون ومحاسبي جديد تمثل في إمكانية ترحيل الضريبة المستحقة عن سنوات القحط للأمام، بحيث تخصم الضريبة علي مدي ثلاث أو أربع أو خمس سنوات تالية، بحسب الخسائر التي

(١) د/ مصطفي كمال عبدالعليم، مصر الرومانية، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٢١. ويمكننا إذا علما أن انتاج مصر من القمح موسم ٢٠١٨/٢٠١٩ بلغ حوالي ٨.٤٥ مليون طن بعد مضاعفة المساحات المزروعة وبعد ادخال تقاوي محسنة وراثياً والستخدام الميكنة والمحسنات الزراعية، تبين مقدار كمية القمح المصر إلي روما سنويا.

(٢) مراد كامل، حضارة مصر في العصر القبطي، مرجع سابق، ص٢٦.

(٣) د/ السيد الباز العريني، مصر البيزنطية، مرجع سابق، ص ١١٩.

(٤)ع . محجوبي، العصر الروماني وما بعده في شمال افريقيا، تاريخ إفريقيا العام، ج٢، مرجع سابق، ص ٤٩٤.

أصيبت بها البلاد[١].

هذه السياسات جعلت حصيلة الضرائب المصرية سبباً رئيسياً في تحقيق مظاهر الأبهة التي حظي بها الأباطرة الرومان . إذا اعتبرت مصر كما لو كانت ملكية شخصية لهم[٢]، ومواردها تصب في خزائنهم[٣]، ولم يكن ذلك سلوك عابر بل من ثوابت تصرفاتهم[٤] . فقد مكنت الموارد المصرية الإمبراطور تبريوس من تحقيق ثروة طائلة، فعند وفاته وجد وفاته وجد في خزانته خمسمائة وخمسون ألف ألف من الفرنكات، ومكنت خليفته كالجولا من انفاق الأموال الجزيلة وصناعة اليخوت الملكية المرصعة بالأحجار الكريمة وصنوف الجواهر، وأنشأ لخيوله اسطبل من المرمر به حوضاَ من العاج مرصع باللؤلؤ والمرجان، وكان سقيها الخمر في أكواب من الذهب الأحمر[٥]، كما أتاحت للإمبراطور نيرون أن يرضي غروره ونزواته، بأن يبني لنفسه ملعب فسيح جدرانه مطلية بالذهب، يركب فيه الابل ويعدو عليها ويسوق العجلات الحربية فيه ويعقد الولائم العامة فيه، وكان إذا سار في هذا الملعب سار فيه بألف عربة تجرها البغال المغطاه بالفضة[٦]، كما سمحت للإمبراطور قلودس الأول عندما نادي به الجند إمبراطوراً بعد مقتل كاليجولا، أن يصرف للجنود مكافأة سخية علي تقديمهم له، فأنعم علي كل واحد ما لايقل عن خمسة وعشرين ديناراً

(١) يرجع نظام ترحيل الضرائب لسنوات تاليه إلي الإمبراطور هادريان، الذي انخفض منسوب الفيضان في عهده، مما أدي لاصابة البلاد بالمجاعة. جين رولاندسون، ملاك الأراضي والملتزمون في مصر الرومانية، مرجع سابق، ص١٥٩.

(٢) د/ طه عوض غازي، قراءة في تاريخ القانون المصري، مرجع سابق، ص ١٢٩.

(٣) د/ السيد الباز العريني، مصر البيزنطية، مرجع سابق، ص ١١٨.

(٤) مونتسكيو، تأملات في تاريخ الرومان، مرجع سابق، ص٧٠.

(٥) ميخائيل شاروبيم، الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث، ج١، مرجع سابق، ص٢٤٩.

(٦) يشار إلي أنه في أثناء حكم الإمبراطور نيرون كانت أفريقيا تمد روما بالقمح لمدة ثمانية أشهر في السنة، حيث قدرت كمية القمح إلي روما بحوالي ثمانية عشر مليون بوشل أو ١٢٦٠٠٠٠ قنطار. د/ احمد انديشه، الإمبراطورية الرومانية والقمح الإفريقي، مرجع سابق، ص ٤٤٣.

رومانياً [١]، بالإضافة إلي أنها أعطت الإمبراطور كراكلا القدرة علي زيادة رواتب جيوشه بمقدار ٥٠%[٢]، وهيئة الفرصة لثمانية عشر إمبراطوراً تعاقبوا علي العرش الفترة من ٢٣٥- ٢٨٥م للإغداق علي الجنود محاولة منهم في الإستقرار علي العرش أطول مدة ممكنة[٣].

كما كانت حصيلة الضرائب المصرية مصدر فخر ودليل مادي علي الإدارة الناجحة للولاة، لذالك عقد والي مصر أجريبا[٤] مقارنة بين الموارد التي ساهمت بها ولاية يهوذا، وبين الموارد التي ساهمت بها ولاية مصر، في دخل الإمبراطورية الرومانية لعام ٦٦ ميلادية، وأنتهي من المقارنة أن مصر صاحبة اليد العليا والفضل الأكبر علي الخزانة الرومانية، فما يصل روما من مصر في شهر واحد يزيد علي ما تؤديه ولاية يهوذا لخزانة الإمبراطورية في عام كامل، إذ كان إجمالي دخل روما من يهوذا في هذا العام ثمانية ملايين دراخمة، بينما حصلت روما من مصر عن نفس العام علي مائة مليون دراخمة بذات العملة، بما يساوي اربعمائة مليون دراخمة مصرية[٥].

---

(١) ميخائيل شاروبيم، الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث، ج١، مرجع سابق، ص٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٦.

(٢) د/ سيدأحمد علي الناصري، الناس والحياة في مصر زمن الرومان في ضوء الوثائق والآثار، مرجع سابق، ص٣٠٥.

(٣) نورمان ف. كانتور، قصة حضارة البداية والنهاية، ج١، مرجع سابق، ص٤٣.

(٤) أجريبا هو حفيد هيردود الأول(٧٣-٣ ق.م) وقد عرفه السكندريون يهودياً مفلساً فر من الاسكندرية هرباً من دائنيه، لكن الإمبراطور جايوس نصبه ملكاً علي مملكة صغيرة باسم الملك اجريبا، تقع علي حدود يهوذا. د/ مصطفي كمال عبدالعليم، مصر الرومانية، مرجع سابق، ص ٥٩.

(٥) د/ مصطفي كمال عبدالعليم، مصر الرومانية، المرجع السابق، ص ٢٤-٢٥.

الفصل الثالث: استخدامات الحصيلة الضريبية

تقوم النظم المالية علي أن الدولة تتولي الوفاء بالحاجات العامة التي تولت اشباعها وفقاً لمقتضيات المذهب الاقتصادي الذي تنتهجه، لذلك كان المبرر الأساسي لتحصيل الايرادات العامة هو تغذية النفقات العامة اللازمة لتسيير المرافق التي تتولي الدولة تنظيمها وادارتها، لذلك تحترم الدولة وتقدس مبدأ توازن الموازنة، بحيث لاتسمح بفرض أو تحصيل أعباء مالية تزيد عن الحدود اللازمة لتمويل النفقات العامة، بل أن النظم الديمقراطية الحديثة تلجأ إلي خفض الضرائب وبصفة خاصة الضرائب التي تصيب المواطن بشكل مباشرة(١).

وهذا المنطق يختلف تماماً مع المنطق الاستعماري فالدول الاستعمارية تفرض سيطرتها بشتي أنواعها، عسكرية، وسياسية، وثقافية، واقتصادية، باقامة قواعد عسكرية، أو عقد اتفاقيات ثنائية غير متكافئة تكبل الدول النامية وتحرمها من ملاحقة التطور المستمر، بهدف اخضاع الدول النامية المستقلة ذات السيادة لتبعية الدول الكبري بصورة منظمة تجنبها الصدام مع هذه الدول والمعارضة الشعبية أو العالمية.

إلا أن الاستعمار القديم لم يكن في حاجة إلي مثل هذه الأساليب الملتوية، إذ سادت ظاهرة القوة تنشئ الحق وتحميه، وحق المنتصر في قتل المنهزم أو الإبقاء عليه والاستفادة به، فالقوة كانت صاحبة الكلمة الأولي واليد

---

(١) مثلاً مصر كانت المادة رقم(٨) من القانون (٩١) لسنة ٢٠٠٥ تقرر ضريبة تصاعدية علي دخل الشخص الطبيعي بسعر ١٠% عن الشريحة التي دخلها السنوي من ٥٠٠٠ حتي ٢٠٠٠٠ جنيه، و١٥% للشريحة التي دخلها من ٢٠٠٠٠حتي ٤٠٠٠٠ جنيه، و٢٠% للدخول الأكثر من ٤٠٠٠٠ جنيه، ثم صدر القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٥ مقرراً استبدال هذه الشرائح بشرائح أكبر تضمن استفادة عدد أكبر بسعر الضريبة الأدني، فقررت المادة(٨) ضريبة ١٠% علي الشريحة أكثر من ٥٠٠٠ وحتي ٣٠٠٠٠جنيه، ١٥% علي الشريحة من ٣٠٠٠٠ حتي ٤٥٠٠٠ جنيه، ٢٠% علي الشريحة من ٤٥٠٠٠ حتي ٢٥٠٠٠٠ جنيه، ٢٥% علي الدخول الأكثر من ٢٥٠٠٠٠ جنيه.

الطولي في تقرير مصير الأفراد والشعوب علي السواء، فالدولة القوية المهيمنة عسكرياً تفرض سيطرتها الكاملة خارج حدودها علي اقليم وشعب دولة أخري بدون موافقة ورضا أهلها، ومن حق الدولة المنتصرة قتل الشعب المهزوم والاستيلاء علي أمواله، ومن باب تحقيق مصالحها كانت تبقي عليه وتعتبره إرثا خالصاً لها وتركة تتصرف فيه كيفما تشاء، فتسخره وإقليمه في اشباع حاجاتها الاقتصادية وشهوتها المالية، بتحميل الأشخاص والثروات فرائض مالية متنوعة، مستند في ذلك إلي حق الغزو أو الفتح(١).

وقد حكمت هذه الأفكار العلاقات الدولية وقواعد القانون الدولي العام التقليدي ردحاً طويلاً من الزمن، ولاقت قبولاً كبيراً من جانب المجتمعات التي تطلعت إلي التوسع الاقليمي وقامت بتأسيس الإمبراطوريات الغربية الشهيرة في التاريخ القديم والتي انطلقت من اليونان وروما(٢)، فبفضلها استطاع الاسكندر المقدوني تكوين الإمبراطورية الإغريقية، وبناء عليها شيدت أركان الإمبراطورية الرومانية، التي اعتبرت مصر وأهلها من ضمن أملاك الرومان، وقد عبر الإمبراطور الروماني اكتافيوس عن هذا المعني صراحة في وثيقة أنقرة التي جاء بها أنه:"أضاف مصر إلي ممتلكات الشعب الروماني"، غير أن تشدد المستعمر في ابتزاز مصر والمصريين اختلف من حقبة إلي أخري وفقاً لفلسفة المستعمر ومصلحته.

وعلي الرغم من كثرة منتجات مصر وخيراتها، وتنوع وسائل السطو علي مقدراتها وثروات أهلها، فإننا لا نكون مبالغين عندما نقول أن مصر كانت تفقد كل إنتاجها لصالح الدولة الرومانية التي تستحوذ علي كامل الطاقة الانتاجية سواء للأرض أو الأفراد، فقد أبقي الرومان علي المصريين من إمتصاص

---

(١) د/ محمد عبدالمنعم بدر و د/ عبد المنعم البدراوي، مبادئ القانون الروماني، مرجع سابق، ص١٧٥.
(٢) د/ حسن سيد سليمان، ظاهرة الاستعمار في افريقيا والعالم العربي، مجلة دراسات أفريقية، الخرطوم، العدد الثاني، ابريل ١٩٨٦، ص٥٦.

دمائهم والإستيلاء علي ثمار جهدهم وكدهم، وهو ما عبر عنه نيرون صراحة بقوله:"أريدك أن تجز صوف غنمي جزاً لا أن تذبحها"، وهو مايعني أن نتاج مصر كان يذهب إلي روما لإعمارها وتحديثها وثراء أهلها وإطعام سكانها، أما مصر باعتبارها شاة الرومان المنتجة بصفة دائمة، فلم يكن لها من انتاجها إلا بقدر ما يمكنها من القيام بالوظيفة التي حددها لها الأباطرة.

وعلي ذلك سنقسم هذا الفصل إلي مبحثين، المبحث الأول: أثر الضريبة في تغيير وجه الحياة في الدولة الرومانية، المبحث الثاني: نصيب مصر من حصيلة الضريبة.

المبحث الأول: أثر الضريبة في تغيير وجه الحياة في الدولة الرومانية

في العصر البطلمي لم تكن كل الضرائب التي تجبي تذهب إلي الخزانة الملكية، بل كان معظم ما يجبيه البطالمة من مصر كان يبقي فيها، لسد احتياجات المستوطنين الجدد إلي جانب احتياجات أهل البلاد، وتنفيذ المشروعات التنموية والاقتصادية والعمرانية التي تمكنهم من تكوين دولتهم القوية وقواتهم المحاربة علي غرار قوات منافسيهم، فقد أدرك بطليموس لاجوس منذ البداية أن مصر الغنية بموقعها الفريد وماضيها التالد وثروتها الحاضرة[١]، تصلح لأن يشيد فيها مملكته التي يحمل صولجانها أحفاده علي تعاقب الأجيال[٢].

أما الرومان فقد نظروا إلي المصريين علي أنهم شعب مغلوب مقهور خاضع ذليل[٣]، لذلك كان معظم ما يستنزفه الرومان من دخل مصر، عيناً كان

(١) الرخاء الاقتصادي الذي نعمت به مصر في كل عصورها جعلها علي الدوام محط أنظار جميع الشعوب، تثور هواجس حكامهم علي الدوام لغزوها. مونتسكيو، تأملات في تاريخ الرومان، مرجع سابق، ص٥٩.
(٢) د/ ابراهيم نصحي، موسوعة تاريخ مصر عبر العصور، مرجع سابق، ص٣٩٢.
(٣) أ/ عبدالعزيز جمال الدين، ثورات المصريين حتي عصر المقريزي، مرجع سابق، ص ٣٥.

أو نقداً ، كان ينقل بصفة دورية منظمة إلي عاصمة الإمبراطورية روما أولا ثم القسطنطينية ثانياً وتخسره مصر كلياً [١]، فلم تسفيد مصر من مواردها البشرية أو الطبيعية، ولا من ثمراتها وخيراتها، فقد كانت كالبقرة الحلوب التي لاتنتفع بحليبها، وإنما كان خيرها وانتاجها يذهب إلي الرومان، فاستغلت جميع مواردها وأهلها لمصلحة الشعب الروماني[٢].

ذلك أن الدور الذي حدده أغسطس لمصر بعد أن ألحقها بالإمبراطورية الرومانية وقام بتنفيذه، هو أنه يقع علي كاهلها إطعام مدينة روما ومواطنيها، ولذلك كان يبحر من مصر سنوياً ثلث احتياجات مدينة روما من الغلال، بمتوسط تراوح ما بين ستة ملايين وثمانية مليون أردب من القمح وحده، وحوالي أربعة ملايين ونصف من الجنيهات[٣]، وكميات من أنواع المنتجات الأخري تشحن في شهر أغسطس إلي عاصمة الإمبراطورية[٤]، هذا بالإضافة إلي كمية أخري إضافية لايعرف علي وجه التحديد مقدارها كانت تظل في الولاية لإطعام جيش الاحتلال الروماني وتابعيه[٥].

فمنذ بداية احتلال الرومان لمصر أدرك أغسطس أهمية مصر الاقتصادية في تدعيم مركزه وتحقيق طموحاته، فمن ناحية كانت شهرة كل قائد عسكري روماني تقاس بما يعرضه من ذهب وفضة أثناء حفل النصر الذي يقام علي شرفه بعد عودته من ساحة القتال، لذلك كان يحرص علي سلب عدوه الصريع كل ما يملك ويحوز، وهو ما قام به اكتافيوس فور انتصاره علي انطونيوس وكليوباترا، فلم يتواني في نهب مصر كمنتصر ثم كحاكم أعلي[٦].

(١) د/ زبيدة محمد عطا، الحياة الاقتصادية في مصر البيزنطية، مرجع سابق، ص٢١.
(٢) د/ عبداللطيف احمد علي، مصر والإمبراطورية الرومانية في ضوء الأوراق البردية، مرجع سابق، ص ٥٠.
(٣) أ/ محمود مدحت، مصر القبطية، مرجع سابق، ص ١٠٥.
(٤) د/ السيد الباز العريني، مصر البيزنطية، مرجع سابق، ص ١٢٤.
(٥) نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ١٨٤.
(٦) مونتسكيو، تأملات في تاريخ الرومان، مرجع سابق، ص٧٣.

ومن ناحية أخري مستودع للقمح لاغناء عنه لغذاء الشعب الروماني(١)، لذلك رفع اكتافيوس عن كاهله عبء البحث عن طعام لشعبه وأناط بمصر القيام بهذا الدور(٢)، دون بقية الولايات الرومانية(٣)، إذ كان من أهم حقوق المواطنة الرومانية حق تناول الطعام علي نفقة الدولة(٤)، بل كان غير

(١) مشكلة توفير القمح لم تكن مشكلة روما وحدها، فقد واجهت أثنيا نفس المشكلة، فمنذ القرن الخامس قبل الميلاد تسعي أثينا جاهدة وراء إيجاد مورد مضمون للغلال من أجل الأفواه العديدة الجائعة . أ/ لويس ممفورد، المدينة علي مر العصور، ج١، مرجع سابق، ص ٢٨٣.

(٢) يقول فورستر :"السبب الحقيقي كان اقتصادياً حيث كان يريد أن يحتفظ بأهراء القمح المصري بين يديه، كي يخدم الجماهير الجائعة في روما" .أ. م.فورستر، الإسكندرية تاريخ ودليل، ترجمة حسن بيومي، المجلس الأعلي للثقافة، ٢٠٠٠، ص ٨٩.

(٣) أ/ مانفريد كلاوس، الإسكندرية أعظم عواصم العالم القديم، مرجع سابق، ص١٤٣.

(٤) نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ١٦٦. ويبرر بعض المؤرخين إقرار حق الطعام بأن كثرة الحروب الأهلية التي خاضتها روما مدة أكثر من مائة وخمسون عاماً متصلة، وطول مدة الخدمة العسكرية، جعلت الفلاحون يخسرون أرضهم، أو يرغبون عنها وينزحون إلي مدينة روما، دون أن يقوموا فيها بعمل من الأعمال، مؤلفين كتلة البروليتاريا التي انتشر بين أفرادها روح التذمر والغضب، لذا كان أفرادها علي استعداد لخدمة أياً من كان، بل والثورة بما يؤدي لاغتصاب السلطة من غير العابئين بالمعايير القانونية أو أجهزة الإدارة التقليدية، وبالرغم مما لاقاه أغسطس من الشعب الروماني من تأييد وتكريم وتأليه، إلا أن جميع محاولاته لتقليص توزيع القمح علي الإيطاليون باءت بالفشل . إ. س. سفينسيسكايا، المسيحيون الأوائل والإمبراطورية الرومانية، مرجع سابق، ص ٨، ٢١. كما أن الدسائس والمؤامرات المستمرة التي كانت تحيكها الطبقة الارستقراطية منعت الدولة من المساس بهذه الميزة. ريتشارد أ. ساليفان، ورثة الإمبراطورية الرومانية الرومانية، مرجع سابق، ص ٥٣. وفي محاولة لتقدير عدد الذين حصلوا علي حق تناول الطعام في عهد أغسطس تقرر أنه كان يتسلم ٢٠٠٠٠٠ روماني جراية شهرية من القمح قدرها ٤٤ لتر، ويبلغ مجموعها مليون بوشل. . ع . محجوبي، العصر الروماني وما بعده في شمال افريقيا، تاريخ إفريقيا العام، ج٢، مرجع سابق، ص ٤٩٤؛ ومنذ عهد الإمبراطور أورليان أصبحت الدولة توزع الخبز علي الأهالي. د/ مصطفي كمال عبدالعليم، مصر الرومانية، مرجع سابق، ص ٢٣. غير أن بعض الباحثين يري أن جذور هذا الحق يرجع للعصر الجمهوري حيث اعتادات روما منذ ذلك القوت توزيع الغلال علي المواطنين علي سبيل المنحة المجانية، ففي نهاية العصر الجمهوري تم استخراج بطاقات غلال Tessera مختلفة الأشكال والألوان لإبرازها للموظف المختص عند الحصول علي الحصة المقررة واستمر العمل بهذا النظام خلال العصر الإمبراطوري، وكانت منحة الغلال الغلال لكل من يتراوح عمره ما بين سن أربعة عشر حتي ثمانين عاماً، وفي مصر حصل مالا يزيد عن أربعة ألاف شخص من السكندريين والرومان المقيمين في مصر ومن يحمل أحد والديهم حق المواطنة علي هذه البطاقة. د/ نجلاء محمود عزت، النقود الزجاجية في مصر خلال العصر الروماني، مرجع سابق، ص ٦١٧ وما بعدها.

المواطنين أيضاً يحصولون علي منح إمبراطورية من القمح[1]، ذلك أن روما كانت تغص بشراذم الغوغاء التواقين للتمرد والإخلال بالأمن، فإضطر الأباطرة إلي استمالتهم بحفلات السيرك الدائمة وعطايا القمح الجزيلة[2].

وكان يعبر عن حق تناول الطعام[3] بكميات من الحبوب تصرف شهرياً لكل فرد يوم السبت[4]، ففي هذا اليوم أول كل شهر يتوجه الكل حاملاً قسيمته أو فيشته الرسمية، وكيساً من القماش، إلي ساحة الاله مارس للحصول علي الحصة المقررة له من الحنطة، والتي قدر متوسطها في البداية بحوالي ٦.٦ كيلوجرام تقريباً [5]، وكان محصول ايطاليا لايكفي لسد حاجتها من القمح، وزاد في عجز انتاجها عن الوفاء باحتياجات الإمبراطورية من القمح، كما أن جزء من أجر موظفي الإمبراطورية كان يصرف عيناً ، في صورة كمية من القمح أو

(١) كان حصول سكان الإمبراطورية غير المتمتعين بالمواطنة الرومانية علي حصة من الحبوب المخزنة في مخازن الدولة الرومانية له مدلول معنوي يتمثل وعد هؤلاء السكان برفعهم إلي درجة المواطنين، بالاضافة إلي مدلول مادي يتمثل في حصولهم الحبوب اللازمة لغذائهم اليومي دون جهد أو مشقة، لذلك حرص الأمير الروماني جرمانيكوس ـ حفيد أغسطس وابن تيبريوس بالتبني وولي عهده ـ عند زيارته لمصر سنة ١م علي فتح صوامع الغلال وتوزيع القمح علي المصريين، فتهافت المصريون عليه ونعتوه بالمنقذ والخير وهي أشبه ما تكون بألقاب الآلهة، بل هي ترفعه إلي مصاف الآلهة. د/ عبداللطيف احمد علي، مصر والإمبراطورية الرومانية في ضوء الأوراق البردية، مرجع سابق، ص ٨٠. وفي محاولة لتقدير عدد الذين حصلوا علي حق تناول الطعام في عهد أغسطس تقرر أنه كان يتسلم ٢٠٠٠٠٠ روماني جراية شهرية من القمح قدرها ٤٤ لتر، ويبلغ مجموعها مليون بوشل. . ع . محجوبي، العصر الروماني وما بعده في شمال افريقيا، تاريخ إفريقيا العام، ج٢، مرجع سابق، ص ٤٩٤؛ ومنذ عهد الإمبراطور أورليان أصبحت الدولة توزع الخبز علي الأهالي. د/ مصطفي كمال عبدالعليم، مصر الرومانية، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٢) نورمان ف. كانتور، قصة حضارة البداية والنهاية، ج١، مرجع سابق، ص٤٢.

(٣) حق تناول الطعام يقصد به الوجبة الأساسية التي يتناولها الأفراد والجماعات في حوالي الساعة الرابعة أو الخامسة مساءً. د/ مصطفي محمد قنديل، التربية والتعليم في الحضارة اليونانية والرومانية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، ط١، ٢٠٠٦، ص٤٣.

(٤) د/ رشاد الشامي، اليهود واليهودية في العصور القديمة، مرجع سابق، ص ١٧٦.

(٥) أ/ أ. ب. تشارلز ورث، الإمراطورية الرومانية، مرجع سابق، ص ٤٦.

الحبوب يحصلون عليها شهرياً [(١)].

لذلك اعتبر الأباطرة مصر المستودع الرئيسي للقمح الذي اعتادوا توزيعه علي دهماء روما ومواطنيها كسباً لودهم وتأييدهم، فوفرة انتاج مصر من الحبوب جعل الأباطرة ينتزعون انتاجها انتزاعاً دون أي تعويض لها[(٢)]، لضمان إمداد الإمبراطورية الرومانية بالقمح الذي يكفيها وجعلها في أمان غذائي لمدة أربعة أشهر علي الأقل في السنة[(٣)]، إذ كانت الكمية المرسلة من شحنة القمح المصري كافية لصناعة حوالي ٨٠٠٠٠رغيف خبز يوماً [(٤)].

ولما كانت الإمبراطورية الرومانية قامت علي أكتاف الجند وطبقة المحاربين، وكانت الإمبراطورية حتي خضوع مصر لها لاتزال في حالة حرب داخلية وخارجية، فكان عليها أن توفر كل متطلبات الجنود وتعمل علي استرضائهم ورفاهيتهم بكل الوسائل[(٥)]، سواء بمنحهم أعلي المناصب أو المزايا المالية المتعددة، لذلك سن الإمبراطور"سبتميوس سيفيروس" المبدأ القائل:"ينبغي أن تجزل العطاء للجند ولاتعبأ بالآخرين"، لذلك أزدادت الضرائب زيادة ضخمة لسد مطالب الجند المتزايدة ومواجهة مطالب الحرب، هذا في الوقت الذي تضخمت فيه العملة تضخماً كبيراً [(٦)].

---

(١) يبدو أن سبب جعل روما جزء من رواتب الموظفين في صورة عينية هو التقلص الحاد في كمية المعروض من المسكوكات المعدنية الذي واجه الإمبراطورية الرومانية في آواخر القرن الثاني الميلادي وجعل الآباطرة يطرحون حلول بديلة عن صرف مبالغ نقدية للمستحقين وتوفير العملة للوفاء بالرواتب العسكرية.

(٢) س . دنادوني، تاريخ إفريقيا العام، ج٢، مرجع سابق، ص ٢١٠.

(٣) د/ عبداللطيف احمد علي، مصر والإمبراطورية الرومانية في ضوء الأوراق البردية، مرجع سابق، هامش (٢) ص ٥٢.

(٤) أ/ عبدالحكيم عثمان، مقارنة بين مأساة العزو الروماني لمصر والغزو العربي لها، مرجع سابق،ص١١.

(٥) بعد القضاء علي الحرب الأهلية الرومانية، رأي مجلس الشيوخ ضرورة مكافأة الجنود، ووجدوا في بطل اكتيوم قيصراً جديداً ومن ثم طالبوه بمضاعفة أجر الجنود. د/ سيدأحمد علي الناصري، تاريخ الامبراطورية الرومانية السياسي والحضاري، مرجع سابق، ص ٢٤.

(٦) د/ صبري ابو الخير، تاريخ مصر في العصر البيزنطي، مرجع سابق، ص ١٠٠.

كما كان الرومان يفرضون علي المصريين دفع كميات إضافية من القمح ـ بخلاف تلك التي تُبحر إلي عاصمة الإمبراطورية ـ تظل في مصر من أجل إطعام جنود جيش الاحتلال(١)ـ حتي لاتتحمل الخزانة جيش كبير لمدة طويلة(٢)ـ الذي تناقصت قواته بمرور الزمن، حتي وصلت في القرن الثاني إلي فرقة واحدة بالإضافة إلي قوات الفرق المساعدة(٣)، فبعد أن كان أغسطس قد ترك في مصر ٢٢٨٠٠ جندي تم تخفيض هذه القوة مراراً حتي انتهت إلي ١١١٠٠جندي أغلبهم من القوات المساعدة(٤)، ذات الرواتب الأقل(٥).

إذ كان يتحتم علي المصريين إطعام جيش الاحتلال المرابط علي أراضيها وتزويدهم بالملابس وغيرها مما يحتاج إليه الجند في معيشتهم، وللوفاء بهذا الالتزام كان علي المزارع أن يدفع أردب قمح عن كل أرورة أرض، وفي بعض الأحيان كان يدفع أكثر من ذلك(٦)، ولايخفي علي أحد ما للتخفيض العددي والنوعي من أثار مباشرة علي تقليص حجم الأموال التي تم انفاقها في مصر، مما أدي إلي انكماش الاقتصاد المصري لصالح اقتصاد روما، وهو ما أدي بمونتسكيو إلي القول بما أن الجيوش كلما كانت قليلة العدد كلما كان تموينها سهلاً (٧).

كل هذه الموارد المنهمرة علي الإمبراطورية كان لها أثار مباشرة وغير مباشرة علي مدينة روما، فمن مدينة الإنسان الفطري، البدائية، الريفية(٨)، ذات

(١) نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ١٨٤.
(٢) مونتسكيو، تأملات في تاريخ الرومان، مرجع سابق ، ص٣٧.
(٣) د/ مصطفي كمال عبدالعليم، مصر الرومانية، مرجع سابق، ص ٢٨.
(٤) د/ مصطفي العبادي، الامبراطورية الرومانية، مرجع سابق، ص ١٥٩.
(٥) د/ مصطفي كمال عبدالعليم، مصر الرومانية، مرجع سابق، ص ٢٧.
(٦) د/ أبو اليسر فرج، تاريخ مصر في عصري البطالمة والرومان، مرجع سابق، ص٢٠١.
(٧) مونتسكيو، تأملات في تاريخ الرومان، مرجع سابق، ص٣٥.
(٨)وصف جانب من المؤرخين روما القديمة وصفاً وجيزاً بليغاً قائلاً :"لم تكن روما أكثر من قرية" . ستانفورد ماك كراوس، العبودية والاقتصاد في روما القديمة، ترجمة محمد عرفات، منشورات ستانفورد، ص ٣٨.

المعيشة المقتصدة المتقشفة(١)، صاحبة الاقتصاد الضعيف المتخلف(٢)، الغير قائمة علي نظام مخطط(٣)، المغلقة والمتأخرة(٤)، الصغيرة محدودة الرقعة والمساحة(٥)، التابعة غير القادرة علي حماية حدودها واقليمها(٦)، والتي يعيش أهلها علي الصيد والرعي والزراعة(٧)، والتي لم تعرف الاقتصاد الصناعي(١) أو

---

(١) استدل بعض المؤرخين علي هذه الخصائص من خلال الغذاء الذي كان يحصل عليه الرومان، فالروماني العادي كان طعامه البقول والخضر الخبر والجبن والفاكهة، أما السمك واللحم فكان يختص بهما الأغنياء وحدهما، وقد أدي هذا التقشف والحياة المقتصدة إلي امتناع الروماني عن تقديم شيئاً ما لأي انسان متي كان في مقدروه الامتناع، كما كان الرومان يفترشون القش، يعملون ونصف جسمهم عار من الملابس. ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، مرجع سابق، ص١٤٧-١٥٨.

(٢) David Stone Potter: Life, Death and Entertainment in the Roman Empire, university of Michigan Press,1999,P283.

(٣) كانت شوارع روما ضيقة وملتوية أشبه بالأذقة، إلي أن قام الرقيب أبيوس كلوديوس كيكس بتشييد أول طريق رئيسي بها عرف بطريق أبيوس. ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، مرجع سابق، ص٦٣،٨٠.

(٤) يقول لنتون:"ومن الناحية الحضارية كانت ايطاليا متأخرة عن البلاد الايجية خلال معظم ايام تاريخها". أ/ رالف لنتون، شجرة الحضارة، مرجع سابق، ص ٣١٩.

(٥) فالرغم من التوسعات التي أضافها الملوك بالحرب والمعاهدات فإن الإقليم الروماني خلال العصر الملكي لم يزد علي خمسمائة كيلو متر مربع. د/ ابراهيم نصحي، تاريخ الرومان، ج١، مرجع سابق، ص ٨٨؛ وحين خرجت روما من عهد الملكية كانت دولة صغيرة تشمل مدينة واحدة ضعيفة لاتزيد رقعتها علي ٣٥٠ ميل مربع. ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، مرجع سابق، ص٧٦؛ لكن روما بفضل قوتها العسكرية تمددت واتسعت المساحة التي تسيطر عليها وبلغت ذروتها في العهد الإمبراطوري، حتي كانت واحدة من أكبر الإمبراطوريات في تاريخ العالم، ففي عهد الإمبراطور تراجان بلغت رقعتها خمسة ملايين كليو متر مربع. Rein Taagepera: Size and Duration of Empires, Growth-Decline Curves, 600 B.C. to 600 A.D". *Social Science History*, Duke University Press,1979, P125.

(٦) د/ محمد عبدالمنعم بدر ود/عبدالمنعم البدراوي، مبادئ القانون الروماني، مرجع سابق، ص ١٥.

(٧) يصف مونتسكيو حال مدينة روما قبل أن تحل بها أسلاب الحروب وثمار الانتصارات وخيرات مصر قائلاً :"نتصور مدينة روما في بداية أمرها .. مجموعة من ملاجئ لربط الحيوان، ومخازن لحفظ الغلال .. لم يكن بها أزقة .. كانت المساكن فيها حقيرة متباعدة، قلما كان الناس يمكثون فيها، يمضون جل أوقاتهم في الحقل". مونتسكيو، تأملات في تاريخ الرومان، مرجع سابق، ص٥٥؛ ذلك أن المدنية لم تكن تمايز كثيراً عن الحقول فهي ذات أكواخ طينية وعشش خشبية، لذلك كان يمكن مشاهدة تمثال الاله جوبتر المنصوب في داخل المدينة من علي بعد عشرين ميلاً، إلا أن روما لم تنعم باحتراف الزراعة طويلاً، إذ انتزعت الحرب الرجال من الريف وعلمتهم العنف ومفاسد حياة المعسكرات، فاستبدلوا الزراعة بالعيش علي ما يتم اغتصابه من قمح البلاد التي احتلوها. ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، مرجع سابق، ص٣٨.

أو التجاري إلا في أواخر عصر الجمهورية[٢]، فلم تتحسن الحالة الاقتصادية والمالية لروما إلا مع بداية العصر الإمبراطوري بعد ضمها لمصر وتوجيه خيراتها لخدمة روما وأهلها[٣].

لذلك كانت الحرب هي الهم الأول للرومان وصناعتهم الوحيدة، بل كانت الحرب هي الوسيلة الوحيدة لديهم للكسب والثراء وتطور النشاط الصناعي، وهي وحدها التي توفر للمواطن المجد وتوصله إلي أعلي المناصب[٤]، وهي التي غيرت الصورة القروية لروما بما فيها من بدائية وكدح وبؤس وشقاء، فلم يكن للصناعة أو التجارة الرومانية دور في البناء الاقتصادي الروماني، وقد أشار نورمان إلي ذلك قائلاً :"لم يكن لدي روما من السلع الجيدة ما تقايض به علي السلع الشرقية الفاخرة"[٥].

لكن بفضل الثروة المنتهبة من مصر والتي نقلها أغسطس فوراً إلي مدينته، أصبحت مدينة روما الأعظم والأبهي والأجمل[٦]، بل والأغني من كل

---

(١) كان سبب تردي الصناعة الرومانية أن أرض ايطاليا لم تكن غنية بالمعادن، فلم يكن في البلاد ذهب قط وكانت الفضة نادرة، كما كانت كميات النحاس والرصاص والقصدير والخارصين قليلة، وعنما بدأت الصناعة سخرت لخدمة الأغراض العسكرية، فكانت أروج الصناعات وأكثرها ازدهار صناعة الأسلحة والعدد، ولم يوضع قط نظام للمصانع باستثناء مصانع الأسلحة . ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، مرجع سابق، ص١٦١.

(٢) Monier; manuel elementaire de droit romain, Paris,1947, t1, P25. وقد أرجع مونتسكيو تراجع النشاط التجاري والصناعي في روما إلي القوانين والأعراف الرومانية العتيقة التي أرساها رومولوس ـ مؤسس المدينة ـ التي قررت أن المواطن الروماني ليس تاجر أو صانع، فهذه المهن خاصة بالعبيد أو الموالي، أما الرجل الحر ـ وهي شرط المواطنة ـ مزارع أو محارب، أما التاجر أوصاحب دار كراء أو مشرب أو مطعم لايعتبر مواطناً . مونتسكيو، تأملات في تاريخ الرومان، مرجع سابق، هامش(٢) ص٩٧.

(٣) أ. م. فورستر، الإسكندرية تاريخ ودليل، مرجع سابق، ص ٨٩.

(٤) مونتسكيو، تأملات في تاريخ الرومان، مرجع سابق، ص٢٦، ٩٧.

(٥) نورمان ف. كانتور، قصة حضارة البداية والنهاية، ج١، مرجع سابق، ص٤١.

(٦) يرجع برنارد جمال وعظمة روما إلي المسلات العملاقة التي نقلها المحتل الروماني من مصر إلي مدينة روما . Bernard Legras, Les Romains en Égypte, de Ptolémée XII à Vespasien, Pallas Revue des anciennes,N 96, 2014, p14.

مدن حوض البحر المتوسط، بل المدينة الأولي في العالم كله، صاحبة المصارف الثرية، وقبلة التجارة العالمية، وازدادت المشروعات والاستثمارية، ونشطت عمليات البيع والشراء بالعاصمة الإيطالية، وتطورت المصارف وانخفض سعر الفائدة(١)، وقضي علي التعطل والبطالة والتزاحم علي موارد الرزق وما ينشأ عنه من نزاع بين الطبقات(٢)، وقد أدري الرخاء إلي تمتتع الامبراطورية بالسلام الروماني، وهو ما أكده المؤرخ ديو كاسيوس قائلاً :" لقد ازدادت روما غني والمعابد امتلأت بالثروة والخيرات وتزينت بأجمل الزينات"(٣).

وكلما صارت روما أقوي وأغني شعرت بالحاجة إلي إظهار قوتها وغناها عن طريق الروعة المرئية، فراحت تبني المعابد الرائعة والقصور الفخمة والمسارح وأقواس النصر(٤)، واستحدثت عمارة المدينة وازدانت بكل الفنون الجميلة، وأقبل عليها المثالون والمهندسون، وبني فيها فورم نيرفا وفروم ترجان ومكتبة ألبيا، وأقيم فيها مسلة ترجان التي علاها نصب ذهبي للإمبراطور ورصفت شوارعها وجُملت ميادينها أحسن تجميل(٥)، وصارت المدينة تغط بالبهجة والسعادة(٦).

وأنشئت عاصمة جديدة للإمبراطورية هي مدينة القسطنطينية، استطاعت أن تفاخر روما بتلالها السبعة، فقد أسست منذ اللحظة الأولي علي أحدث ما

(١) تناقصت الفوائد وأمست ثلث ما وصلت إليه في أثناء الحرب الأهلية، بعد أن وصلت الفائدة إلي ١٢% هبطت في عهد أغسطس إلي ٤%. د/ ابراهيم رزق الله أيوب، التاريخ الروماني، مرجع سابق، ص ٢٥٢.

(٢) وصف بعض المؤرخين التغيرات التي حدثت في روما بأنها أصبحت في عهد نيرون نيويورك الزمن القديم. ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، مرجع سابق، ص١٧٠،٨٢.

(٣) مشار لقول كاسيوس لدي أ/ مانفريد كلاوس، الإسكندرية أعظم عواصم العالم القديم، مرجع سابق، ص١٣٥.

(٤) أديث هاملتون، الأسلوب الروماني في الأدب والفن والحياة، مرجع سابق، ص١٧٩.

(٥) أ/ ف. دياكوف وأ/ س. كوفاليف، الحضارات القديمة، ج٢، مرجع سابق، ص٦٧١.

(٦) يقول فورستر :"فالجمهورية التافهة القاسية ... تحولت إلي الإمبراطورية الرومانية، وهي التي جبلت علي السعادة إلي عالم البحر المتوسط مدي قرنين من الزمان". أ. م. فورستر، الإسكندرية تاريخ ودليل، مرجع سابق، ص٨٩.

وصلت إليه قوانين التخطيط العمراني، إذ أراد الإمبراطور قسطنطين أن يجعل عاصمته أكثر جمالاً وتنظيماً من روما، لذلك ذودها بالقصور الفارهة والكنائس العظيمة والمراكز التجارية العالمية والمتاحف الكبيرة، والميادين الواسعة والملاعب حلبات السباق الرائعة، وضمت مكتبات وجامعات ومستشفيات ودور ضيافة وحمامات عامة، وامتلأت معابدها بالثروات والخيرات، ودشن لها ميناء عظيم إقيمت بجواره الشون الضخمة التي تتسع لتخزين القمح القادم من ميناء الاسكندرية، وأحيطت المدينة بأسوار جديدة حامية ضخمة صارمة الهيئة(١).

وزادت ثروة الرومان، فأغتني جنودهم، وأثري الماكسون، وتحول رجال الطبقة الوسطي إلي أشخاص مترفين يستمتعون بثراء ونعيم لم يعرفه قبلهم إلا الملوك، واتسعت البيوت، وتسابق الناس في تأسيسها بأفخم الأثاث وأغلاه ثمناً، واستبدلوا غذائهم القديم البسيط بوجبات تقيلة من لحوم الحيوانات والطيور وغيرهما من ألوان الطعام الشهي والمشهيات، وأصبحت الموائد لاتخلوا من الأطعمة النادرة المستوردة من الخارج، وتنوع الشراب وزادت مقاديره وصنعت كؤوسه من الذهب، ومن كثرة الثراء وصف المؤرخين الرجل الذي يترك وراءه عند وفاته ثلاثة وثلاثين رطلاً من الفضة ورطلين من الذهب بسيطاً متقشف المعيشة(٢).

وبلغ الأباطرة درجة الثراء الفاحش والترف الطليق، مما جعل الإمبراطور نيرون يقيم لنفسه ملعباً فسيحاً جدرانه مطلية بالذهب، يركب فيه الأبل ويعدو عليها وتسير فيه ألف عربة تجرها البغال، واتخذ لنفسه شراك وشباك صيد مصنوعة من الذهب ومطعم بالفضة(٣).

---

(١) ستيفن رنسيمان، الحضارة البيزنطية، ترجمة عبدالعزيز توفيق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٢، ١٩٩٧، ص٢٢٠ وما بعدها.

(٢) ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، مرجع سابق، ص١٨٥-١٨٦، ٢٠٢.

(٣) ميخائيل شاروبيم، الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث، ج١، مرجع سابق، ص ٢٥٦.

ففي العصر الإمبراطوري أصبحت مدينة روما وأهلها مضرب المثل في الثراء والجاه[1]، وتميزت مبانيها بالعمارة الراقية، ونسائها بالجمال الباهر، ورجالها بالقوة[2]، وصارت الحياة اليومية مثيرة خالية من الملل والرتابة، يجدون فيها ما يكفيهم من الجمال والمتعة ما لايرغبون تجاوزه[3].

واعترافاً بفضل مصر في تطوير روما وانقاذ الشعب الروماني وضمان الخير الوفير لمواطنيها وتحقيق لأحلام سكانها، أصدر مجلس الشيوخ قراراً باعتبار يوم سقوط الاسكندرية في قبضة الرومان عيداً وطنياً رسمياً في روما[4].

المبحث الثاني: نصيب مصر من حصيلة الضريبة

بالرغم من الثروات الوفيرة التي حلت علي روما من مصر، إلا أن الشواهد علي النفقات التي تتحملها الحكومة الرومانية في مصر تدل علي أنها كانت قليلة جداً، بسبب نظرة الرومان إلي مصر علي أنها أداة للحصول علي الموارد والأموال دون التحمل بالتكاليف، فلم تكن مصر في نظرهم سوي غنيمة

(١) يرجع مونتسكيو شمول الترف الثراء المدينة وأهلها لوجود قواعد صارمة لتوزيع فئ الحروب فبمجرد انتهاء المعركة تجمع الغنائم جميعها بدون استثناء قبل أن يشرع في توزيعها علي المقاتلين، والقاعدون في المدينةكانوا ينالون أيضاً حظاً من الغنيمة. مونتسكيو، تأملات في تاريخ الرومان، مرجع سابق، ص٢٦.
(٢) يدلل ديورانت علي تقشف الرومان في عهودهم الأولي بأن سفراء قرطاجة عندما ذهبوا لروما لبحث سبل تسوية المنازعات العالقة بينهم شاهدوا مجموعة بعينها من الصحاف في كل بيت دعوا إليه، فمجموعة الصحاف كانت تنتقل من بين إلي بيت آخر، كما أن أعضاء مجلس كانوا يجلسون علي مقاعد خشبية في مكان لايدفأ أبداً حتي في فصل الشتا، وأن فتيات روما في عهدها الأول لم يبلغن من الجمال ما بلغته في عهودها المتأخرة، ولعل الفتيات في العهدين لم يكن بينهن هذا الفرق، ولكن الكدح والهم في الأيام الأولي أيام العمل في الحقول كان يطغي علي جمال المراهقة..لكن النساء لم يخلدن لهذا وأخذن يتجملن بكل وسائل التجميل التي هيأتها لهن الثروة الجديدة زز ونادين بإلغاء قوانين أبيوس التي حرمت عليهن التحلي بالذهب والملابس الكثيرة الألوان وركوب العربات، أما الرجل فقد قسا وجهه من أثر تربيته الصارمة والحياة العسكرية الطويله، لكنه في العهود الأخيرة نعم واسترخي وانهكم في الملذات واتصف بالمهابة والوسامة. ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، مرجع سابق، ص١٤٥-١٤٦، ١٨٧.
(٣) أديث هاملتون، الأسلوب الروماني في الأدب والفن والحياة، مرجع سابق، ص١٨٣.
(٤) سقطت الاسكندرية في اكتافيوس في يوم الثامن من شهر مسري الموافق أول أغسطس عام ٣٠ ق. م. د/ عبد اللطيف احمد علي، مصر والأمبراطورية الرومانية في ضوء الأوراق البردية، مرجع سابق، ص٤١.

يبتزونها لصالح الحكام، أو بقرة حلوب يستنزفون لبنها بكل الوسائل، أو شاة يجزون صوفها كلما نما، أو ضيعة يقتصر دورها علي مد روما بالمال وتموينها بالغلال(١)، ولم يكن من ضمن أهداف الحكام توفير الرفاهية للرعية، أو ترقية أحوال الناس والنهوض بشئونهم،أو تهذيب نفوسهم وإصلاح أرزاقهم(٢).

وتمثلت النفقات التي كانت تنفقها الإمبراطورية في ثلاثة أنواع، نفقات حربية وهي صاحبة الأولوية الأولي من وجهة النظر السياسية الرومانية، ونفقات مدنية وهي نفقات مساعدة ومكملة للأولي في إحكام السيطرة علي البلاد وتنفيذ السياست الرومانية فيها، ثم النفقات العامة وتأتي في المرتبة الأخيرة بحيث لايتم انفاقها إلا إذا من شأنها تعظيم المصالح الرومانية أو الحفاظ عليها وإبقائها دون انقطاع.

أما النفقات الحربية فتمثلت في مرتبات الجنود الرومان المرابطين في الشمال الأفريقي كله(٣)، جرايتهم وملابسهم، ومعداتهم وأسلحتهم علي اختلاف اشكالها، وما يرتبط بذلك من نفقات، ونفقات السجن ورجاله، فكان يخزن في مصر كمية من المحصول لتموين القوات الرومانية المستقرة بها(٤)، ويحتفظ

(١) د/ عبداللطيف احمد علي، مصر والإمبراطورية الرومانية في ضوء الأوراق البردية، مرجع سابق، ص (أ).
(٢) د/الفرد ج. بتلر، فتح العرب لمصر، مرجع سابق، ص٨٣.
(٣) د/ إسحق عبيد، الحضارة المصرية بين الهيلينية والرومانية، مرجع سابق، ص٣٠.
(٤) كانت الحامية الرومانية التي تركها أغسطس في مصر تتكون من ثلاث فرق، نقصت إلي فرقتين عام ٢٣م، وإلي فرقة واحدة في القرن الثاني مع الفرق المساعدة، وكان مرتب الجندي في القرن الأول يقل بعض الشئ عن دينار في اليوم للجندي العامل، وهذا يساوي علي وجه التقريب أجر العامل المتوسط في اليوم، كما قد يأتيه منح من الإمبراطور بين آن وآخر. أ/ أ. ب. تشارلز ورث، الإمراطورية الرومانية، مرجع سابق، ص ٥١. وكان الجنود يحصلون علي مزايا عينية متمثلة في طعام وملبس وخيول وحيوانات لنقل أمتعتهم، بالإضافة إلي المرتب الشهري للجندي الذي وصل في الفرق الرومانية بعد الزيادة التي منحها الإمبراطور كراكلا والتي بلغت ٥٠% إلي ستين دراخمة. نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ١٦٦. وفي عهد دوميتان كان الجندي في الفرق الرومانية في العالم الروماني يتقاضي ٢٢٥ دينار ثم زيدت إلي ٣٠٠ دينار، أما راتب الجندي في الفرق المساعدة فكان خمس أسداس مرتب الجندي في الفرق الرومانية. أما في مصر فكان مرتب الجندي ١٨٦ دينار في اول عصر دوميتيانوس اي ما يساوي خمس اسداس مرتب الجندي الفرق خارج مصر. د/ مصطفي كمال عبدالعليم، مصر الرومانية، مرجع سابق، ص ٢٧.

فيها ببعض الأموال اللازمة لإجور الجنود، الذين انخفض عددهم في منذ القرن الثاني إلي فرقة واحدة بالإضافة إلي القوات المساعدة بنفس العدد، بالاضافة إلي تكاليف توطين الجنود القدامي في الشمال الإفريقي(١).

والنفقات الحربية كانت تستنزف الغالبية العظمي من الأموال التي استبقتها الحكومة في مصر، والسلطة السياسية العليا هي التي تحدد مقدار الأموال التي تترك في مصر، وذلك بناء السياسة العامة للإمبراطورية توسعية أو انكماشية، إذا كان الإمبراطور ثم دوق الشرق وديوانهما يتولون النظر فيما يخصص للجيش من نفقات، ويتولون التصرف في الأموال المخصصة للإنفاق علي الجند المرابطين(٢).

وتمثلت النفقات المدنية في مرتبات موظفي الحكومة المأجوريين وتكاليفهم، من موظفي الادارة العليا ومعاونيهم(٣)، فالميزانية المخصصة للنفقات المدينية كانت لمن يعملون في خدمة البيروقراطية الرومانية من الإدارة العليا بالإضافة إلي الكتبة والمساعدين، فكانت الحكومة تستبقي في مصر قدر من الأموال لتغطية تكاليف جهازها الإداري، لكن الحكومة كانت تتجاهل دفع التزاماتها قبل معاوني هذا الجهاز وتقوم بتعويضهم من الضرائب المحلية(٤).

أما النفقات العامة فقد انعكست في اهتمام الأباطرة بأوجه النشاط

---

(١) د/ إسحق عبيد، الحضارة المصرية بين الهيلينية والرومانية، مرجع سابق، ص٣٠.

(٢) د/ السيد الباز العريني، مصر البيزنطية، مرجع سابق، ص ١٢٢.

(٣) كان مرتب الوالي الروماني ٣٠٠٠٠٠ سيستيرتيوم، ومرتب الايديولوجوس ٢٠٠٠٠٠ سيستيرتيوم. وكان لكبار الموظفين في المديريات مرتبات، وكان يعمل معهم هيئة كبيرة من الكتبة والمساعدين، كالجباة، والماسحون الحكومين، وغيرهم، فالحشد الضخم من التقارير والحسابات، كان يتطلب جيشاً صغيراً من الكتبة وغيرهم. د/ مصطفي كمال عبدالعليم، مصر الرومانية، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٢٨، ٣١. وقد فرض الإمبراطور جستنيان للموظفين إلي جانب مرتباتهم حوافز إضافية عبارة عن نسبة من الأموال التي جمعوها، لكي يجد الموظف في عمله ولايتهاون فيه. د/ صبري ابو الخير، تاريخ مصر في العصر البيزنطي، مرجع سابق، ص ١٠٥.

(٤) د/ مصطفي كمال عبدالعليم، مصر الرومانية، مرجع سابق، ص ٢٧-٢٨.

الاقتصادي في مصر، فمنذ عهد أغسطس بدأ الاهتمام بازدهار الزراعة، وعهد إلي الجند الروماني بمهمة الاشراف علي حفر وتنظيف القنوات وتدعيم الجسور وتحسين الطرق، وتشييد المباني الحكومية ودار المحفوظات والوثائق، وبصفة خاصة تجديد أرصفة المواني، ومسح الأراضي، واستكشاف مياه أعالي النيل[١]، كما حفر الإمبراطور تراجان سنة ١١٥م القناة المعروفة باسمه للربط بين نهر النيل والبحر الأحمر، مما أدي لإضافة مساحات واسعة من الأرض الزراعية علي جانبي القناة، وحصن بابليون ليكون المقر الرئيسي للحامية الرومانية في داخل البلاد[٢]، وأصدر الوالي برويوس تعليمات إلي حكام المديريات باعادة تطهير القنوات وازالة الطمي المتراكم بها[٣].

غير أن النشاط الذي قام به الرومان في مصر لم يكن من أجل صالحها أو صالح أهلها، فقد أهمل الرومان رعاية مصر والمصريين[٤]، وإنما من أجل تحقيق السياسة الرومانية ذاتها، التي تهدف إلي السيطرة علي كل مصادر ثروة مصر، وابتزاز الطاقة الانتاجية لأرضها وأهلها معاً[٥]، ففي بلد زراعي خصب مثل مصر نجد أن العامل الأهم في الإبقاء عليها كولاية تعطي لروما دخلاً له أهمية، إنما يكمن في أن يكون لها نظام ري يعمل بكفاءة تامة، وقد لاتكون الضرائب الخاصة بهذا الغرض كافية، ففي هذه الحالة كان يتم تخصيص نصيب من الميزانية لسد العجز في نفقات القنوات والجسور العامة وكل ما يتعلق بالزراعة واستصلاح الأراضي[٦].

---

(١) يري بعض المؤرخون أن الأعمال التي كان يكلف بها الجنود كانت شقة ومجهدة، لدرجة أن الجنود كانوا يفضلون الذهاب إلي ساحة القتال علي الاستمرار في هذه الأعمال. ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، مرجع سابق، ص٧٤.

(٢) أ/ عبدالعزيز جمال الدين، ثورات المصريين حتي عصر المقريزي، مرجع سابق، ص ٣٦.

(٣) د/ مصطفي كمال عبدالعليم، مصر الرومانية، مرجع سابق، ص ٢٩-٣٠.

(٤) مراد كامل، حضارة مصر في العصر القبطي، مرجع سابق، ص ٢٦.

(٥) د/ فاروق القاضي، موسوعة تاريخ مصر عبر العصور، مرجع سابق، ص٤٦٢.

(٦) د/ مصطفي كمال عبدالعليم، مصر الرومانية، مرجع سابق، ص ٢٨.

كما أنه من المبادئ الثابتة لدي الأباطرة، أن الجيش له دور مزدوج، فيجب شغل الجنود بصفة دائمة، سواء في وقت الحرب أو السلم، فإذا لم تكن فرق الجيش المرابطة في مصر مشغولة بحروب أو مناورات عسكرية أو طوابير تدريبية أو أعمال تفتيش، كان يتم شغلها بالحياة الاقتصادية التي تزيد من دخل الإمبراطورية، فيناط بها الأعمال العامة الاقتصادية، كبناء سد بحري أو حفر قناة أو قطع الأحجار من المحاجر أو تنظيف المجاري المائية وحفر القنوات(١).

ويمكن تقدير حجم انفاق الحكومة الرومانية في مصر علي وجه التقريب بنفقات قوات الجيش وموظفي الحكومة ونفقات المشروعات التي تزيد من دخل الخزانة الرومانية، فالميزانية المخصصة لمصر كانت لتغطية نفقات عمال الحكومة من رواتب الموظفين ومخصصات جنودها(٢)، ويتولي التصرف في النفقات جباة الضرائب، فيتسلم الموظفون مرتباتهم من الجباة(٣)، أما باقي حصيلة الجباية فكان يصدر جميعه إلي روما(٤).

وإذا كان لايمكن تقدير المبالغ الحقيقية التي كانت تخصصها الحكومة الرومانية للانفاق في مصر، وبصفة خاصة النفقات العامة، ذلك أن الدولة الرومانية لم تكن تنفق من ميزانيتها علي مصر، وإنما كانت تستبقي جانب من الضرائب المحصلة لسد الاحتياجات المحلية، والجابي هو الذي يقوم بالانفاق، إلا أنه يمكن القول بأن روما لم تكن تترك في مصر إلا القليل، فلم تكن تخصص لمصر إلا القدر الذي يسمح باستمرار السلام الروماني(٥)، ولم تترك

(١) أ/ أ. ب. تشارلز ورث، الإمراطورية الرومانية، مرجع سابق، ص ٤٨.
(٢) د/ مصطفي كمال عبدالعليم، مصر الرومانية، المرجع السابق، ص ٢٨، ٣١؛ د/ صبري ابو الخير، تاريخ مصر في العصر البيزنطي، مرجع سابق، ص ١٠٥.
(٣) د/ السيد الباز العريني، مصر البيزنطية، مرجع سابق، ص١٩٧.
(٤) د/ احمد انديشه، الإمبراطورية الرومانية والقمح الإفريقي، مرجع سابق، ص ٤٤٣.
(٥) د/ مصطفي كمال عبدالعليم، مصر الرومانية، مرجع سابق، ص ٢٩.

للسكان المحليين سوي كمية قليلة جداً من القمح لاتكفي حاجة السكان، مما اضطر المزاعين إلي العيش علي القليل من الذرة أو الشعير لمن وجده(١).

فمبدأي حسن النية وتبادل المنفعة وهما أساس كل أنواع العلاقات والمعاملات، لم يمتدا إطلاقاً من نطاق الأعمال إلي مضمار السياسة الرومانية التي طبقت في مصر، بل علي النقيض من ذلك تماماً، تحولت الحكومة الرومانية إلي مستغل لايرحم كل عاجز عديم الحيلة والناصر.

وأي شخص يجرؤ علي القيام بأية محاولة لإهمال هذه السياسة أو الإخلال بها، عليه أن يدرك أنه بهذه المغامرة لايعرض أملاكه فقط للمصادرة والضياع، بل أنه يعرض حياته للهلاك وشخصه للعقاب، حيث سيتم محاكمته بتهمة تعطيل الإجراءات التي اتبعت والنظم التي وضعت والسياسات التي تقررت(٢)، وقد أدت هذه السياسات إلي نتائج سيئة علي جموع المصريين، فقد أصبح الشعب العادي فقيراً، مما أدي تكرار موجات الفرار ونشوب الثورات والقلاقل(٣).

---

(١)ع . محجوبي، تاريخ إفريقيا العام، ج٢، مرجع سابق، ص ٤٩٤.
(٢) نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، مرجع سابق، ص ١٢٣.
(٣) س . دنادوني، تاريخ إفريقيا العام، ج٢، مرجع سابق، ص ٢١٦.

الخلاصة والخاتمة

استغل الرومان كل مقدرات مصر مادية وبشرية، وفي مقدمتها الشعب المصري، باعتباره في ذاته ثرروة عظمية وفي انتاجية طاقة عظيمة، بكل قسوة واحترافية ودون أدني تهاون أو تسامح، وكان النظام الضريبي الذي طبقوه أحد أهم أدوات الاستغلال، فمن خلال هذا النظام تمكنت روما من استنزاف ثروات مصر وطاقاتها الانتاجية واستولت علي مقدراتها وسخرتها لصالحها وتطويرها إنعاش كافة أوجه حياة الشعب الروماني، ونظراً لما تمتعت به مصر من وفرة في عدد السكان، تحملت الثروة البشرية النصيب الأكبر من العبء الضريبي بعد الأرض مباشرة، فاحتلت ضريبة الرأس المرتبة الثانية في النظام الضريبي في مصر الرومانية.

الإسلوب العلمي في فرض الضريبة في جميع العصور يقتضي القيام بإجراء أولي يمثل في حصر المجتمع الضريبي، هذا الإجراء عرفته مصر منذ أقدم العصور، فعملية الإحصاء طبقها الفراعنة واستخدمها اليهود منذ زمن بعيد سابق علي نشوء مدينة روما، إلا أنه حتي لايفلت أي شخص من الضريبة لم يلتزم الرومان بالأطر الفنية التي وضعها سابقيهم لهذا الإجراء الأساسي، وإنما جلبوا نظام إحصائي محكم كان متبع في روما في عصرها الغابر، يلزم المصريين بتقديم الكثير من البيانات التفصيلية الدقيقة، ويحملهم الكثير من الأعباء والتكاليف الدورية، ويعرضهم لتوقيع عقوبات مالية قاسية لأتفه الأسباب، وهو ما هذا الإجراء بشكل كبير وحقيقي في تحقيق أهداف روما الإقتصادية من ضمها لمصر.

ومثلما كانت الإسكندرية هي عاصمة البلاد في العصر البطلمي، ظلت هذه المدينة العريقة تقوم بنفس المهمة طوال العصر الروماني، سواء أثناء تحكم وسيطرة روما أم أثناء سيطرة بيزانطة علي مقاليد الأمور في الشرق، إذ

رأي الرومان قصر الإنفاق في مصر في أضيق الحدود والاستفادة من الإسكندرية وأهلها في خدمة الأهداف الرومانية، وظلت الإسكندرية المدينة الإولي حتي دخول العرب مصر واتخاذهم مدينة الفسطاط عاصمة جديدة للبلاد، فلم يشاء الرومان تشييد مدينة عظيمة تكون مقراً للحكم والادارة المركزية، وإنما اكتفوا بما أنجزه سلفهم، بغية توفير جميع الأموال المحصلة لإرسالها إلي عاصمة الإمبراطورية، لجعلها المدينة العالمية الأولي ومركز الإمبراطورية، ومنارة الشرق والغرب، فلايضاهيها مدينة في العالم.

اعتبر الرومان المصريين عدو مهزوم وشعب مستسلم وعبد ذليل خاضع لديه ميول ثورية ضد سيده، لذا اتخذوا كل ما شأنه أن يؤدي إلي تحجيم هذا الشعب عسكرياً واجتماعياً واقتصادياً، فاسبقوا في مصر قوة عسكرية كبيرة تمركزت في الأماكن الإستراتيجية، وعهدت إليها بمهام الأمن الخارجي والداخلي معاً، كما قسموا السكان طبقات اجتماعية أدناها المصريين، ودعموا هذا التقسيم بكل ما يحقق سياستهم العتيقة فرق تسد، وكلبت كل مقومات الدولة بتكاليف وأعباء عديدة لا تقوي عليها، حتي تغرق في مشاكلها الداخلية وهمومها الذاتية، فتنصرف بكل طاقاتها إلي العمل والإنتاج تاركة المسرح السياسي بكل محاوره وتنظيماته إلي الرومان يدبرونه كيفما شاؤوا، وهو يتيح الفرصة للساسة للتفرغ في ابتكار الأساليب المثلي التي تحقق أهدافهم من السيطرة علي مصر وإلحاقها بالممتلكات الرومانية وتوجيه مواردها للخزانة الإمبراطورية.

لذلك تولي الإمبراطور بنفسه تنظيم شئون مصر بدساتير إمبراطورية، وأحياناً ماكان يحضر بنفسه للإطمئنان علي تنفيذ أوامره وتعليماته، وبصفة خاصة الشئون الإقتصادية والمالية، فهو الذي يرسم سياستها المالية، ويحدد أعبائها الضريبة سواء محلها أو مقدارها أو وسيلة جبايتها، ويعين ممثلين

عديدين له من أصفيائه وأصدقائه لتنفيذ هذه السياسات بكل دقة وحزم، والوالي هو صديقه المقرب وممثله الأول وخادمه المطيع وفي نفس الوقت هو الرئيس الفعلي لكافة السكان، يعملون جميعاً في تناغم وتعاون، من أجل تحقيق غاية روما والإمبراطور في إعتصار مصر والمصريين لصالح روما، يراقبون علي عملية الإحصاء وجميع البيانات، وتحديد مقدار الضريبة المقررة علي كل إقليم، ويشرفون علي تحصيلها وشحنها بكامل قيمتها وبصفة دورية منتظمة إلي عاصمة الإمبراطورية.

والإعفاءات الضريبة هي الوجه الآخر للنظام الضريبي، تقوم بتخفيف كل ما يسببه هذا النظام من عسف أو ظلم أو إرهاق للملكلفين بالضريبة، إلا أنها في نفس الوقت تقتطع جزء حصيلة الضريبة التي تقرر حصول خزانة الدولة عليها، فهي تعارض أهداف الدولة المالية لصالح أهداف اجتماعية أو سياسية أو انتاجية، لكن الهدف الأول للرومان هو اعتصار جميع موارد مصر إلي أخر صاع وأخر دراخمة، لذلك استخدموا مبادئهم العتيقة عند تقرير إعفاءات العديدة، فقامت هذه الإعفاءات علي الشكلية، فظاهرها علي اختلاف أنواعها تحقيق مصلحة المصريين وباطنها عذاب ومشقة للمصريين تحقيق لصوالح الرومان، فجميعها يصيب في مصلحة روما وحكامها وشعبها.

فالإعفاءات من ضريبة الرأس بالرغم من تعددها وتنوعها واختلاف مسمياتها، كان المستفيد الأول منها الأجانب الدخلاء علي البلاد سواء المنتمين إلي العنصر الروماني الحاكم أو العنصر الإغريقي المحتل السابق، أما المصريين أصحاب البلاد والثروة والطاقة الانتاجية فلم تتهئ لهم فرص حقيقية تمكنهم من الاستفادة من الاعفاءات، ونكاد نجزم في ضوء شروط تطبيق الإعفاءات أنه لم يستفيد منها إلا النذر القليل، أما معظم المصريين فقد تحملوا بضريبة الرأس بكامل قيمتها دون أدني تحفيض.

فالنساء والاطفال دون الرابعة عشر وإن كان قد تقرر لهم إعفاء من الضريبة، فذلك ليس تخفيف من أعبائهم وإنما لأنهم ليس لهم ذمة مالية مستقلة، وبالتالي إدراجهم ضمن الخاضعين للضريبة لن يؤدي إلا للإضرار بالحصيلة وانقاصها وفقد جزء منها يتمثل في الوثائق والمراجعة والمطالبة، وهو ما يحتاج إلي ارهاق إداري ليس له أي مردود مالي، لذلك لم يكن يتم ادراجهم في قوائم الاحصاء، وإذا تم إدراجهم بالخطأ كان يكتب بجوار اسم كل منهم عبارة "معفي من الضريبة".

أما بالنسبة لإعفاء الشيخوخة فهو إعفاء شكلي ليس له مضمون حقيقي ولم يحقق استفادة فعلية للمصريين، نظراً لتحديد الرومان سن مقدمة للغاية للإستفادة من هذا الإعفاء، ففي البداية اشترطوا تمام سن الستين وهو ما لم تشير المصادر إلي بلوغ أي من المصريين الخاضعين للضريبة هذه السن، بسبب سوء الخدمة الصحية وتخلف الوسائل العلاجية وعدم قدرة المصريين الحصول عليها، بالإضافة إلي انتشار الأوبئة وتفشي الأمراض وتكرار الجفاف والمجاعات، والتي كانت تضرب مصر لسنوات عديدة متصلة، وإذا تبين أن هناك من المصريين من استفاد من الإعفاء، فإن الأباطرة سرعان توقوا هذه الإستفادة بزيادة سن الإعفاء بصفة دائمة، حتي أضحي سن تطبيق إعفاء الشيخوخة سبعين عاماً وهو من الصعب توافره في المصريين في هذا العصر، الأمر الذي جعل بعض المؤرخين يذهب إلي أن جميع المصريين خضعوا للضريبة.

أما الإعفاء المقرر لمواطني المدن الحرة، فإن الذي استفاد منه ليس المصريين وإنما الدخلاء والمحتلين، فهذه المدن أنشئت منذ البداية لإقامة غير المصريين من الإغريق وإن كان جاورهم فيها اليهود والفرس، أما المصريين فقد استقروا في قراهم ولم يتسع أفقهم إلي غيرها، وعندما كانوا يفرون إلي هذه

المدن أو إلي عواصم الأقاليم بحثاً عن ظروف معيشية أفضل، فلم يتمتعوا بهذا الإعفاء إذ أنهم غير مدرجين ضمن مواطني هذه المدن، بل السلطات كانت تصدر الأوامر والمنشورات التي تلزمهم بالعودة إلي قراهم، فإذا لم يستجبوا كان يتم إعادتهم باستعمال القوة، كما كانت الوشيات والتبليغات التي أوجبها الرومان تمكن من الوصول إليهم وفرض الضريبة عليهم.

وبالنسبة لإعفاء الجنود المسرحون من الخدمة العسكرية بشرف، فالمستفيد منه هم الذين خلوا عن أنفسهم الصفة المصرية تمكنوا من الحصول علي الجنسية الإغريقية وحصلوا علي مواطنة الاسكندرية ثم المواطنة الرومانية، وتمكنوا من الانضمام بالقوات الرومانية، وأدوا فيها المدة المقررة، أو هم سكان عواصم الأقاليم الذين تمكنوا من والالتحاق بالقوات المساعدة، واتموا مدة طويلة بها تصل إلي ست وعشرين عاماً متصلة، دون إرتكاب أي مخالفات وبالتالي حصلوا علي شهادة إتمام أداء الخدمة العسكرية بشرف، أما جموع المصريين فلم يستفيدوا من هذا الإعفاء، إذ ظلت الطرق المؤيدة إلي التحاقهم بالخدمة الجيوش الرومان موصدة أمامهم.

وبالرغم من اهتمام الأباطرة بالرياضة ورعايتهم للرياضيين سواء في روما أو الولايات، وإنشاء المؤسسات التي ترعي الألعاب وتضم تحت لوائها اللاعبين، واستغلال المناسبات العامة والأعياد الرسمية الوطنية والدينية والعسكرية لإقامة مهرجانات الألعاب الرياضية، وإنشاء مناصب عامة مهمتها تنظيم الألعاب الرسمية والإشراف عليها، وتخصيص المبالغ اللازمة لإقامتها، فإن قيام الإمبراطور أغسطس بإلغاء معاهد التربية الموجودة بالقري وقصرها علي عواصم الأقاليم، جعل من الصعب علي المصريين ممارسة الرياضة تحت إشراف مدربين متخصص يعرفون كيفية صناعة البطل، كما أن نظر الرومان إلي الرياضة علي أنها معمل تفريخ للطاقات اللازمة للقوات العسكرية،

وتخصيصهم المصريين للقيام بأعمال الزراعة وإشباع الحاجات الرومانية، أدي لعدم استفادة المصريين من إعفاء الجنود المسرحين بشرف، بل أن هذا الإعفاء كان وبال علي المصريين إذ التزموا بدفع ضرائب الجنود المسرحين بشرف الذين فضلوا الإقامة في القري علي الرجوع لمواطنهم الأصيلية.

ولما كانت الجباية هي خاتمة المراحل التي تمر بها الضريبة ونهاية الإجراءات التي اتخذت، فإن نجاجها كان الغاية النهاية والمحصلة الختامية لكل ما سبقها، ونجاحها هو المؤشر علي نجاح النظام الضريبي كله، مما جعل الرومان أباطرة وحكام وأعضاء مجالس وموظفين يولون هذه المرحلة بالغ الإهتمام، فتم تطور نظام الجباية بشكل دائم لإستمرار إنتزاع موارد مصر وإمتصاص كل طاقات المصريين، مستغلين في ذلك الملتزمين والموظفين ومجالس الشوري والقري، وسمحوا لهم باستخدام الحيل والوسائل المشروعة وغير المشروعة، لإشباع نهم وتحقيق صوالحهم، والعمل علي امتلاء الخزائن واكتظاظ المخازن والشئون الرومانية بالأموال والمنتجات، وبصفة خاصة القمح المصري الذي جعل مدينة الاسكندرية تتحول إلي مخزن للغلال التي يتم تصديرها سنوياً لعاصمة الإمبراطورية بواسطة الإسطول الإفريقي وتحت حراسة مشددة من الإسطول الروماني.

فما حصلت عليه عواصم الإمبراطورية من مصر في شكل ضرائب سنوية، لم يقل بأي حال من الأحوال وتحت أي ظرف من الظروف عما حصل عليه اسلافهم البطالمة منها، علي الرغم من اعتبار البطالمة مصر مملكتهم ونواة إمبراطوريتهم، وقيامهم بتوجيه سياساتهم وجهودهم وجزء من الحصيلة إلي تعظيم مدنها وإصلاح أرضها وإعمار خرائبها ومدها بأجود أنواع البذور والشتلات وأحدث الآلات والمعدات، وهو ما لم يتجه إليه الفكر السياسي الروماني سواء في عهد الإمبراطورية الرومانية أم البيزنطية، فكلاهما سخر

مصر والمصريين كلياً من أجل مدينه وشعبه ولم يعبأ أياً منهما برجاء وادي النيل أو جدبه أو الفقر والفاقة التي حلت بأهله.

لذلك كانت كمية الضرائب العينية التي كانت تبُحر في شهر أغسطس من ميناء الاسكندرية إلي مواني العاصمة الروماني، كانت علي درجة عالية من الضخامة، لم تماثلها أي شحنة أخري واردة من الولايات الرومانية أو غيرها، إذ كانت الشحنة الصادرة من مصر وحدها تكفي للوفاء بثلث احتياجات الشعب الروماني سنوياً، وتوفر له الأمن الغذائي لمدة أربعة أشهر سنوياً علي الأقل، الأمر الذي جعل الرومان يتعلقون بها ولايرضون بديلاً عنها ويطلقون عليها الشحنة السعيدة، ويعينون لها طريق ملاحي آمن، ويخصصون أسطولاً حربياً ضخما لحمايتها.

فلم يفرض الآباطرة علي الدوام بأي جزء من الحصيلة ولم يفرطوا ولو في صاع واحد من انتاجها، باعتبارها المنقذ الوحيد لهم والحل السحري للخروج من أزماتهم السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية، فمن خلال هذه الحصيلة استطاع جانب منهم تدعيم مركزه السياسي والاجتماعي، وحصل علي أرفع الأوسمة وأغلي النياشين وأسمي الألقاب، كما استطاع تغيير النظام السياسي الذي آمن به الرومان واستقر في وجدانهم عقيدهم مئات السنوات، بل وضحوا بأفضل قادتهم وحكامهم من آجل الإبقاء عليه دون أي نقص أو تغيير، ومن أجل الحصيلة ضحي بعض الأباطرة بإبنه ويثه وولي عهد عهده وقدمه لمحاكمة عاجلة أمام أعلي سلطة قضائية، ومن أجلها أيضاً ضحي بعضهم بأفضل تابعية وأهم معاونيه وأقرب أصدقائه إليه، ومن أجلها أهلك الأباطرة وأبادوا الكثير من المعارضيين والمناوئيين وطنيين وغير وطنيين، فمن أجل ثروات مصر هان علي الأباطر الأهل الولد والصاحب وبالأولي الراغبيين عن تحقيق ورغباتهم والمتطلعين إلي طموحاتهم.

وقد استخدم الأباطرة الرومان خيرات مصر ومواردها في اشباع نهم وتحقيق طموحاتهم والعيش بطريقة اسطورية، وأغدق العطايا علي أهليهم وذويهم، والإهداء إلي نسائهم بالحلي الفاخرة والزينة الراقية، وكافأوا محاربيهم وضاعفوا لهم الرواتب لتشجيعهم علي التفاني في خدمتهم والموت من أجلهم، وأرضوا حكامهم وموظفيهم وأجزلوا لهم في العطاء للسهر علي تنفيذ تعليماتهم والتزام أوامرهم، وأعطوا بسخاء لمواطنهم ومعايشهم وضمنوا لهم أفضل الغذاء بعد أن كانوا لايجدوا خبز الذرة، فركنوا إلي الهدوء والسكينة وانغمسوا في الترف والنعيم والملذات، وعطفوا علي رقيقهم بالمناصب والحرية معناً، وحوالوا مدنهم العتيقة الخربة البدائية الفقيرة البسيطة المتناحرة المتضادة الأمزجة والاتجاهات والفلسفات، إلي مدن حضارية مترامية متألقة تمثل مراكز اشعاع متلألئة زاخرة تفوح بالتقدم والراقي والعراقة، مقصد للعلماء والنجباء وقبلة لطالبي العلم والفن والثقافة، وأمل لراغبي الراحة والمتعة والجمال والمال.

وإذا كانت السياسة الإقصادية للفراعنة قامت علي مشاركة الرعية في كافة أحوالها سواء السراء أم الضراء، فإذا حل الرخاء بالبلاد ازدحمت مخازن الفرعون بالخيرات وإذا نقصت المياه أو أصابت الأفات المحاصيل أو حل بالناس قحط أو حدثت فاقة سارع الملوك والحكام بمد يد العون لجميع الناس ولأعوام عديدة، وقد أشاد القرآن الكريم بهذا الصنيع في سورة يوسف، أما البطالمة فلم يشاركوا المصريين خسائرهم ومعاناتهم، وإنما أجبروهم علي تسليم مقدار معين من المحصول أو مبلغ محدد كضريبة سنوية، سواء كان الظروف حسنة أو سيئة، فالمصريين ملتزميين بأداء معين لاتتنازل عنه السلطة في جميع الأحوال، وقد تبع الرومان نفس سياسة أسلافهم، ولم يهتموا برخاء الوادي أو جدبه، فلم تكن الأزمات الاقتصادية أو شظف العيش أو ضيق ذات اليد أو الإملاق والفاقة أو المرض أو حتي الموت، سبباً للعطف علي المصريين والشفقة بهم وتخفيف الأعباء والتكاليف عنهم، فمبلغ رحمة الرومان وجد كرمهم

بالمصريين تمثل في ترحيل الضريبة المستحقة للأمام لسنوات تالية مع الضرائب الجديدة المستحقة عن هذه السنوات.

وطوال العصر الروماني لم تحظي مصر بنصيب من خيراتها، فمنذ خضوعها روما وكل خيراتها وطاقاتها مسخرة لخدمة الرومان، وهو ما أعلنه الأباطر دائماً لولاتهم وشددوا بشأنه علي خدامهم، فلم يستبقي الرومان في مصر إلا النذر اليسير، والقدر الكافي لاستمرار استحواذهم علي ثروات مصر، فما يبقي في مصر يوجه للنفقات الحربية، وفي بعض الأحيان دفع مرتبات موظفي وعمال الحكومة الرومانية، وتحسين أوجه النشاط الإقتصادي التي تخدم المصالح الرومانية.

قائمة أهم المراجع

أولا: الكتب المقدسة:

- القرآن الكريم.
- التوراة.

ثانيا: المراجع المترجمة:

- أ. ب. **تشارلز ورث:** الإمبراطورية الرومانية، ترجمة رمزي عبده جرجس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩.
- إ. س. **سفينسيسكايا:** المسيحيون الأوائل والإمبراطورية الرومانية، ترجمة مخائيل اسحق، منشورات دار علاء الدين، دمشق، ط٢، ٢٠٠٧.
- أ. م. **فورستر:** الإسكندرية تاريخ ودليل، ترجمة حسن بيومي، المجلس الأعلي للثقافة، ٢٠٠٠.
- **إدوارد جيبون:** اضمحلال الإمبراطورية الرومانية وسقوطها، جـ ١، ترجمة محمد علي أبو درة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٩٧.
- **أديث هاملتون:** الأسلوب الروماني في الأدب والفن والحياة، ترجمة حنا عبود، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٧.
- **إرنست ماسون:** الإمبراطور الرهيب تيبيريوس، تعريب جمال السيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٨٥.
- **باتريك لورو:** الإمبراطورية الرومانية، ترجمة د/ جورج كتوره، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط١، ٢٠٠٨.
- **تشارلز تيللي:** الديمقراطية، ترجمة محمد فاضل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط١، ٢٠١٠.
- **جاكلين بيرين: إكتشاف جزيرة العرب، ترجمة قدري قلعجي، دار اكتاب العربي، ب. ت.**
- **جان جاك شوفالييه:** تاريخ الفكر السياسي من المدينة الدولة إلي الدولة القومية، ترجمة د/ محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع/ بيروت، ط١، ١٩٨٥.
- **جوزيف أ. شومبيتر:** المجلس الأعلي للثقافة، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥.

- **جوستنيان:** مدونة جوستنيان في الفقه الروماني، ترجمة عبدالعزيز فهمي، المجلس الأعلي للثقافة، ٢٠٠٥.
- **جونيفييف هوسون ودومينيك فالبيل:** الدولة والمؤسسات في مصر من الفراعنة الاوائل إلي الأباطرة الرومان، ترجمة فؤاد الدهان، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٩٩٥.
- **جين رولاندسون:** ملاك الأراضي والملتزمون في مصر الرومانية، ترجمة د/آمال الروبي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط١، ٢٠١٦.
- **ر. هـ. بارو:** الرومان، ترجمة عبدالرازق يسري، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٦٨.
- **رالف لنتون:** شجرة الحضارة، ج٢، ترجمة د/ احمد فخري، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠.
- **روبرت. س. جوتفريد:** الموت الأسود جائحة طبيعية وبشرية، ترجمة أبو أدهم عبادة كحيلة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط١، ٢٠١٧.
- **ريتشارد أ. ساليفان:** ورثة الإمبراطورية الرومانية الرومانية، ترجمة د/جورج نسيم، مؤسسة الشباب،الاسكندرية، ١٩٨٥.
- **س . دنادوني:** تاريخ إفريقيا العام، ج٢، اليونسكو، ب . ت.
- **ستانفورد ماك كراوس:** العبودية والاقتصاد في روما القديمة، ترجمة محمد عرفات، منشورات ستانفورد، ب . ت.
- **ستيفن رنسيمان:** الحضارة البيزنطية، ترجمة عبدالعزيز توفيق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٢، ١٩٩٧.
- **شيخ أنتا ديوب:** الأصول الزنجية للحضارة المصرية، ترجمة حليم طوسون، دار العالم الثالث، القاهرة، ط ١، ١٩٩٥.
- **ف. دياكوف و س. كوفاليف:** الحضارات القديمة، ج٢، ترجمة نسيم واكيم، دار علاء الدين، دمشق، ط ١، ٢٠٠٠.
- **الفرد .ج. بتلر:** فتح العرب لمصر، تعريب محمد فريد أبو حديد بك، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٦.
- **الكساندر بتري:** مدخل إلي تاريخ الرومان وآدابهم وآثارهم، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، ١٩٧٧.

- **لويس ممفورد:** المدينة علي مر العصور، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٦.
- **م. إ . فنلي:** اقتصاد العالم القديم، ترجمة د/عبداللطيف الحارس، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث(كلمة)، أبو ظبي، ٢٠١١.
- **مانفريد كلاوس:** الإسكندرية أعظم عواصم العالم القديم، ترجمة/أشرف نادي أحمد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٩.
- **مونتسكيو:** تأملات في تاريخ الرومان، ترجمة عبدالله العروي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط١، ٢٠١١.
- **نفتالي لويس:** الحياة في مصر في العصر الروماني، ترجمة د/آمال الروبي، عين للدراسات والبحوث الانسانية والإجتماعية، القاهرة، ط١، ١٩٩٧.
- **نورمان ف. كانتور:** قصة حضارة البداية والنهاية، ج١، ترجمة د/ قاسم عبده قاسم، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، ط ٥، ١٩٩٧.
- **هارولد آدرس بل:** مصر من الإسكندر الأكبر حتي الفتح العربي، ترجمة د/عبداللطيف احمد علي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٣.
- **هوارد فاست:** سبارتاكوس(ثورة العبيد)، ترجمة أنور المشري، دار الكرنك للنشر والطبع والتوزيع، القاهرة، ب . ت.
- **ول ديورانت:** قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، ترجمة محمد بدران، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٢.

ثالثا: المراجع القانونية:

- **احمد ابراهيم حسن:** أصول تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٤.
- **السيد عبدالحميد فوده:** فلسفة نظم القانون المصري العصرين البطلمي والروماني، دار ياسر للدعاية والاعلان، طنطا، ط٢، ٢٠١٣.
  - ---------: نشأة القانون، دار النهضة العربية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥.
- **صبيح مسكوني:** القانون الروماني، مطبعة شفيق، بغداد، ط٢، ١٩٧١.
- **صوفي أبو طالب:** الوجيز في القانون الروماني، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٥.
  - ----------: مبادئ تاريخ القانون، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٧.

- **طه عوض غازي:** قراءة في تاريخ القانون المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، ب.ت.
- -----------: مركز الاجانب في العصر العلمي، ب . ن، ٢٠٠٣.
- **عبد السلام ذهني:** مذكرات في القانون الروماني، مطبعة السعادة، القاهرة، ب. ت.
- **عبدالسلام الترمانيني:** الوسيط في تاريخ القانون والنظم القانونية، جامعة الكويت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٢.
- **عبدالعزيز شوكت:** البدر الساطع في أصول النظم والشرائع، لجنة المطبوعات بجامعة القاهرة ، ١٩٩٠.
- **عبدالمجيد الحفناوي:** تاريخ القانون المصري مع دراسات في القانون الروماني، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، ب. ت.
- ------------: تاريخ القانون المصري، ب . ن، ب . ت.
- **علي بدوي:** أبحاث التاريخ العام للقانون، ج١، مطبعة نوري، القاهرة، ١٩٣٦.
- **عمر ممدوح مصطفي:** أصول تاريخ القانون، مطابع البصير، الاسكندرية، ط٣، ١٩٥٤.
- ----------: القانون الروماني، ج١، مطابع البصير، الاسكندرية، ط٢، ١٩٥٤.
- **فتحي المرصفاوي:** فلسفة نظم القانون المصري، دار الفكر العربي، ١٩٧٩.
- **محمد عبدالمنعم بدر وعبدالمنعم البدراوي:** مبادئ القانون الروماني، دار الكتاب العربي، مصر، ١٩٥٤.
- **محمد عبدالمنعم بدر:** القانون الروماني، دار النشر الحديث، القاهرة، ١٩٣٧.
- **محمد علي الصافوري:** القانون الروماني، المكتبة الجامعية، شبين الكوم، ب. ت.
- ------------: تاريخ القانون المصري، دار الشمس للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٧.
- **محمد محسوب:** المرأة في القانون الروماني، ب. ن، سنة ٢٠٠٤.
- **محمد نور فرحات:** تاريخ النظم الإجتماعية والقانونية، ب . ن، ط٢، ١٩٨٥.
- **محمود السقا:** تاريخ القانون المصري، مطبعة القاهرة الحديثة، القاهرة، ب. ت.
- --------: دروس في فلسفة القانون الروماني، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٨٠.
- **محمود سلام زناتي:** القانون الروماني، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٦.

- ---------: المرأة عند الرومان، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٥٨.
- ---------: تاريخ القانون المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٣.
- **مصطفي سيد احمد صقر:** فلسفة وتطور النظم القانونية في مصر، دار النيل للطباعة، المنصورة، ب. ت.

رابعا: المراجع التاريخية:

- **ابراهيم رزق الله أيوب:** التاريخ الروماني، الشركة العالمية للكتب، بيروت، ط١، ١٩٩٦.
- **إبراهيم نصحي:** تاريخ الحضارة المصرية(مصر في عصر الرومان)، ج٢، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، ب. ت.
- --------: تاريخ الرومان من أقدم العصور حتي عام ١٣٣ ق. م، جـ١، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٣.
- --------: تاريخ مصر في عصر البطالمة، ج١، ج٣، ط٦، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٤.
- **أبو اليسر فرج:** تاريخ مصر في عصري البطالمة والرومان، عين للدراسات والبحوث الانسانية والإجتماعية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢.
- **احمد غانم حافظ:** الإمبراطورية الرومانية من النشأة إلي الانهيار، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٧.
- **احمد محمود صابون:** مصر القديمة وقصة توحيد القطرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨.
- **إسحق عبيد:** الحضارة المصرية بين الهيلينية والرومانية، دار الفكر العربي، القاهرة، ب . ت.
- **آمال محمد الروبي:** مظاهر الحياة في مصر في العصر الروماني، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥.
- **الأمير عمر طوسون: وادي النطرون، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ب. ت.**
- **تقي الدين المقريزي:** تاريخ الأقباط، تحقيق د/ عبدالمجيد دياب، دار الفضيلة، القاهرة، ١٩٩٥.
- **جمال الدين فالح الكيلاني:** في التاريخ الأوروبي الوسيط، مكتبة المصطفي، القاهرة،

٢٠١١.

- **رشاد الشامي:** اليهود واليهودية في العصور القديمة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، ٢٠٠١.
- **زبيدة محمد عطا:** الحياة الاقتصادية في مصر البيزنطية، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٩٩٤.
- **زكي علي: الاسكندرية في عهد البطالمة والرومان، مطبعة دار المستقبل، القاهرة، ب. ت.**
- **سلمي محمد بكر:** التنظيمات العسكرية في الولاية العربية الرومانية، مركز عبدالرحمن السديري الثقافي، الرياض، ٢٠١٧.
- **سليم حسن:** موسوعة مصر القديمة، ج٢،ج٩،ج١٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢.
- **السيد الباز العريني:** مصر البيزنطية، دار النهضة العربية، القاهرة، ب . ت.
- **سيدأحمد علي الناصري:** الناس والحياة في مصر زمن الرومان في ضوء الوثائق والآثار، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٥.
- ---------: تاريخ الإمبراطورية الرومانية السياسي والحضاري، دار النهضة العربية، القاهرة، ط ٢، ١٩٩١.
- **صبري ابو الخير:** تاريخ مصر في العصر البيزنطي، عين للدراسات والبحوث الانسانية والإجتماعية، القاهرة، ط٢، ٢٠٠١.
- **ع . محجوبي:** العصر الروماني وما بعده في شمال افريقيا، تاريخ إفريقيا العام، ج٢، اليونسكو، ب . ت.
- **عبدالرضا حسين الطعان وآخرين:** موسوعة الفكر السياسي عبر العصور، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط ١، ٢٠١٥.
- **عبدالعزيز جمال الدين:** ثورات المصريين حتي عصر المقريزي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ط١، ٢٠١١.
- **عبدالعزيز رمضان:** المرأة والمجتمع في الإمبراطورية البيزنطية، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥.
- **عبداللطيف احمد علي:** مصادر التاريخ الروماني، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٤.

- ---------: مصر والإمبراطورية الرومانية في ضوء الأوراق البردية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٨.
- **علي فهمي خشيم:** هؤلاء الأباطرة وألقابهم العربية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط٢، ٢٠٠٢.
- **فاروق القاضي:** موسوعة تاريخ مصر عبر العصور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧.
- **محمد السيد عبدالغني:** لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠١.
- **محمد بيومي مهران:** الحضارة المصرية القديمة، ج٢، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط٤، ١٩٨٩.
- **محمد شفيق غبريال:** تكوين مصر عبر العصور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠.
- **محمد عادل زكي:** نقد الاقتصاد السياسي، دار الفتح للطباعة والنشر، الاسكندرية، ط٦، ٢٠١٩.
- **محمود السعدني:** تاريخ مصر في عصري البطالمة والرومان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٠.
- **محمود محمد الحويري:** رؤية في سقوط الإمبراطورية الرومانية، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٩٥.
- **محمود مدحت:** مصر القبطية، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الانسان، القاهرة، ط١، ١٩٩٨.
- **مراد كامل:** حضارة مصر في العصر القبطي، دار العالم العربي، القاهرة ، ب . ت.
- **مصطفي العبادي:** الإمبراطورية الرومانية النظام الإمبراطوري ومصر الرومانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩.
- --------: مصر من الإسكندر الأكبر إلي الفتح العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٩.
- **مصطفي رشدي شيحة:** التشريع الضريبي والمالي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٧.

- **مصطفي كمال عبدالعليم:** مصر الرومانية، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، ١٩٧٢.
- **مصطفي محمد قنديل:** التربية والتعليم في الحضارة اليونانية والرومانية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، ط١، ٢٠٠٦.
- **منسي القمص:** تاريخ الكنيسة القبطية، مطبعة اليقظة، القاهرة ، ط١، ١٩٢٤.
- **ميخائيل شاروبيم:** الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث، ج١، المطبعة الاميرية ببولاق، القاهرة، ١٨٩٨.
- **نازك عبدالفتاح وآخرين:** الآخر في الفكر اليهودي، ج١، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، ط٢، ٢٠١٧.
- **ناصر الأنصاري:** المجمل في تاريخ مصر ، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٩٩٣.
- **وليم نظير:** العادات المصرية بين الأمس واليوم، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧.
- **يوحنا لورنس فان:** تاريخ الكنيسة المسيحية القديمة والحديثة، المطبعة الاميركانية، بيروت، ١٨٧٥.

خامسا: الدوريـــات:

- **احمد انديشه:** الإمبراطورية الرومانية والقمح الإفريقي، مجلة البحوث الأكاديمية، ليبيا، العدد الثالث.
- **حسن سيد سليمان:** ظاهرة الاستعمار في افريقيا والعالم العربي، مجلة دراسات أفريقية، الخرطوم، العدد الثاني، ابريل ١٩٨٦.
- **السيد جابر محمد:** نهر النيل والمجاعات في مصر خلال العصرين اليوناني والروماني، دورية كان التاريخية، العدد السادس والعشرون، ديسمبر ٢٠١٤.
- **السيد رشدي محمد:** الأطباء في مصر في العصر الروماني، بحث منشور بمجلة الدراسات الانسانية، كلية أداب بنها، العدد الأول، ١٩٩٨.
- **عبدالحكيم عثمان:** مقارنة بين مأساة العزو الروماني لمصر والغزو العربي لها، مجلة الحوار المتمدن، العدد (٥٥٣٢) بتاريخ٢٠١٧/٥/٢٦.
- **نجلاء محمود عزت:** النقود الزجاجية في مصر خلال العصر الروماني، بحث منشور بمجلة "دراسات في آثار الوطن العربي"، العدد ١٩.

سادسا: المراجع الأجنبيـة:

1) A.H.M.Joes, Egypt and Rome, in: S.R.K. Glanille(ed)."The Legacy of Egypt", Clarendo Press,Oxford, 1942.

2) A.H.M.Joes, Over- Taxation and Decline of the Romane Empire, Antiquity, Vol, 33,Issue 129, March 1959.

3) Andrew James Conner, Temples as Eonomic Agents in Early Roman Egypt: The Case Tebtunis and Soknopaiou Nesos, University of Cincinati, 2011.

4)) Andrew Monson, Late Ptolemaic Capitation Taxes and the poll- Tax in Roman Egypt, The Pulletin of the American Society of Papyrologists, Vol, 51,2014.

5) Aurllio Bernardi, The Economic Prblemsof the Roman Empire at the Time of its Decline, in: Carlo M. Cipola (ad), "The Economic Decline Of Empires", Routledge, London and New York,2006.

7) Bouche Leclerq: Histoire des lagides, paris,T4, 1906.

8) Carole Escoffey, Ancient Alexandria, Bibliotheca Alexandria, 2012.

9) Claire Preaux, L,Economie Royal des Lagides, Edition de la Fondation egyptologiquereine Elisaeth, Bruxelle, 1939.

10) Caq, Manual de institutions juridiques des Romains, Paris,1928.

11) Despina Papaopoulou,The Administration oe Egypt in Hellenistic Times: The Rise and Fall of Oikonomos, Anistoriton, Vol, 12, Essays, 2012.

12) Cl. Preaux. Les Etrangers a l,Epoque Hellenistique. Societe Jean Bodin.IX.1958.

13) Duquesne,L.. action de la loi plaetoria, ges Cornil, 1, 1926.

14) Wallace.Taxation in Egypt from Augustus to Diocletian.Princeton university.1938.

15) David Stone Potter: Life, Death and Entertainment in the Roman

Empire, university of Michigan Press,1999.

15) Dominik Rathbon, Egypt, Augustus and Roman Taxation. Cahiers du Centre Gustave Glotz, Vol.4, No.1, 1993.

16) Edwen Bevan, A History of Egypt Under the Ptolemaic Dynasty, Rautledge, New York, 2014.

17) James G. Kenan, On Law and Society in Late Roman Egypt, Classical Studies Loyola University. Chicago, 1975.

18) J. A(Sander) Boek, Taxation in Later Roman Empir: A Study on the Character of the Late Antique Economy, Leiden University, 2008.

18) Jacques Herbots, Contract Law in Belgium, Kluwer Law and Taxation, DeventerBoston, Bruylant, 1995.

19) Jon Bruce Manley, The Roman Army in Fourth- Century Ce Egypt, Department of History, University of Louisivill kentucky, May 2014.

20) Jouguet, La Domination romaine en Egypte aui deui premiers stecles après Jesus-Christ, Alexandrie, 1947.

21) Jean Juster. Les Juifs dans l,Empire Romain,Vol II, 1914.

22) G.L.Chessman. The Auxilia of the Roman Arm.1914.

23) Livia Capponi, Roman Egypt, Bristol Classical Press, New York, 2011.

24) Michael Rostovtzeff, Alrage Estate in Egypt in The Third Century B.C. A Study in Econonmic history, University of Wisconsin, Madison, 1992.

25) M.Rostovtzeff: Social and economic history of the Roman Empire, Oxford,1926.

26) Peter Temin, The Roman Market Economy, Princeton University Press, Princeton and Oxford, 2013.

27) Michael Wasylenko: Taxation and Economic Development: The state of the Economic Literature, New England Economic Review, Issue March,

1997.

28) Raymond Monier. Manuel elemntaire de droit romain, tome 1, 1947, p.231. C.ACCARIAS,Droit Romain, Quatieme Edition, Paris.

29) Robert K. Rinter, Egypt Under Roman Rule: The Legacy of Ancient Egypt, History Of Egypt, Vol, 1, Cambridge University press, Cambridge, 1989.

30) A. L. Wallace, Taxation in Egypt from Augustus to Diocletian, princeton,1938.

31) Keith Bradley: Slavery and Society at Rome, Cambridge university, Press,1994.

31) Tarianos Gagos and David S. Potter, Documents, in: David x. Potter (ed), :A Companion To The Roman Empire" Wiley-Blackwell, Uk, 2010.

32) Bernard Legras, Les Romains en Égypte, de Ptolémée XII à Vespasien, Pallas Revue des anciennes,N 96, 2014.

33) R.P.Duncan-Jones, "The impact of the Antonine plague", Journal of Roman Archaeology,1996.

34) Pascale Guiomard, La grippe, les épidémies et la force majeure en dix arrêts, Article, Salloz, 4 mars 2020.

الفهـــــرس

	اسـم الموضـوع		رقم الصفحة
	مقدمـــــة		٣
مبحث تمهيدي	الاحصاء السكاني		١٠
	المطلب الأول	أسلوب الاحصاء	١٤
	الفرع الأول	احصاء المصريين والخاضعين لضريبة الرأس	١٥
	الفرع الثاني	احصاء الرومان المتواجدين بمصر	١٩
	المطلب الثاني	ضمانات اجراء الاحصاء بشكل سليم	٢٣
الباب الأول	الاعفاءات من ضريبة الرأس		٢٧
	الفصل الأول	المواطنون الرومان	٢٨
	الفصل الثاني	النساء	٣٢
	الفصل الثالث	الأطفال والشيوخ	٣٩
	المبحث الأول	الأهلية واعفاء الأطفال من الضريبة	٣٩
	المبحث الثاني	إعفاء الشيخوخة	٤٥
	الفصل الرابع	مواطنوا المدن الحرة	٥٤
	المبحث الأول	الإغريق	٥٧
	المبحث الثاني	اليهود	٦١
	المطلب الأول	الاتجاه المنكر لاعفاءاليهود من الضريبة	٦٣

	المطلب الثاني	**الاتجاه المؤيد لاعفاءاليهود من الضريبة**	٦٧
	الفصل الخامس	**الجنود المسرحون من الخدمة**	٧٢
	المبحث الأول	تفوق الرومان عسكرياً	٧٣
	المبحث الثاني	مزايا الإنخراط في سلك الجندية	٧٧
	الفصل السادس	**أبطال الرياضة**	٨٣
	المبحث الأول	فلسفة الفكر الرياضي الروماني	٨٤
	المبحث الثاني	تشجيع الرومان للريتضة في مصر	٨٩
الباب الثاني	**جباية الضريبة**		٩٦
	الفصل الأول	**تطور جباية الضريبة**	٩٧
	المبحث الأول	نظام الالتزام	١٠٣
	المبحث الثاني	نظام جباية الموظفين	١١٤
	المبحث الثالث	**نظام نظام مجالس الشوري وشبوخ القري**	١٢٧
	الفصل الثاني	**حصيلة الضريبة**	١٥٠
	المبحث الأول	فرض الضريبة	١٥١
	المبحث الثاني	مقدار الحصيلة الضريبية	١٦٣
	الفصل الثالث	**استخدامات الحصيلة الضريبية**	١٧١
	المبحث الأول	أثر الضريبة في تغيير وجه الحياة في الدولة الرومانية	١٧٣
	المبحث الثاني	نصيب مصر من حصيلة الضريبة	١٨٣
الخلاصة والخاتمة			١٨٩

قائمة أهم المراجـع	١٩٨
الفهـــــــرس	٢٠٩